نفحات الأزهار

في خلاصة عبقات الأنوار

للعلم الحجة آية الله

السيد حامد حسين الموسوي

حديث الغدير - ١

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

الجزء السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اهداء

الى حامل لواء الامامة الكبرى والخلافة العظمى

ولي العصر المهدي المنتظر الحجة ابن الحسن العسكري ارواحنا فداه

يَـأَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ

وَجِئْنا بِبِضاعَةٍ مُزْجاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ

وَتَصَدَّقْ عَلَيْنا إِنَّ َ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ

علي

ومن ألفاظه:

« ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى رسول قال: من كنت مولاه فعلي مولاه. أللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه ».

أخرجه احمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد محمد وآله المعصومين، لا سيما الإمام الثاني عشر الحجّة المهديّ المنتظر، ولعنة على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

وبعد، فهذا هو الحديث الرابع من أحاديث كتابنا « نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار » وهو (حديث الغدير)، وقد أنجز قبله حديث الثقلين وحديث السفينة، وحديث النور.

بين حديث النور وحديث الغدير

وإنّ كلّ واحد من هذه الأحاديث وغيرها، من أحاديث مناقب أمير المؤمنين والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ليدل على خلافة أمير المؤمنين وإمامته بعد رسول صلى الله عليه وآله وسلم – بلا فصل، إلّا أنّ لكلّ واحد منها خصوصية ليست في الآخر.

وفي مجال البحث حول الأحاديث الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في

شأن الإمام عليه السلام وخلافته من بعده (وإلّا فالادلة على ذلك من الكتاب والاجماع والعقل وغير ذلك كثيرة لا تحصى) نرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم – لم يواجه فرصة أو مناسبة إلّا وقد انتهزها للتعبير عن تلك الحقيقة الراهنة حسن تعبير، فتارة يكنّي، وأخرى يشبّه، و لثة يصرّح ... وهكذا.

والسرّ في ذلك واضح، لأنّ نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم « ما كان بدعاً من الرسل » الذين كانوا من قبله، فلقد كان لكل نبي من الأنبياء السابقين وصي أو أوصياء، يعرّفونهم لأممهم مر من ونصب من قبله، إقامة لدينه، وحجة على عباده، لئلّا يزول الحق عن مقرّه، ويغلب للبلطل على أهله، ولئلّا يقول أحد لو لا أرسلت إلينا رسولاً منذراً، وأقمت لنا علماً هاد ً، فنتبع آ تك من قبل أن نذل ونخزى.

فكيف لا يكون له صلى الله عليه وآله وسلم – وصي وأوصياء كذلك وهو خاتم الأنبياء؟ وشريعته خاتمة الشرائع؟

نعم، قد اختار سبحانه علياً والأئمة من بعده عليهم الصلاة والسلام خلفاء بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم – في أرضه، وحججاً على بريته، وحفظة لدينه، وأدلاء على صراطه ...

بل يدل « حديث النور » لفاظه المختلفة – ومثله « حديث الشجرة » – على أن رسول وعليّاً صلّى عليهما وآلهما مخلوقان من أصل واحد، وأن تعالى قد اختار علياً للامامة منذ اختياره محمداً للنبوة ... ثم جاءت الأحاديث في حق علي على لسان النبي ليعلن إلى الناس عن ذلك الأمر الواقع الذي شاءه عز وجل ... ومن تلك الأحاديث ... « حديث الغدير » ... الذي دل بكل وضوح على ثبوت كل ما ثبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم – لسيد أمير المؤمنين عليه السلام إلّا النبوة، لأنه خاتم النبيين.

بين يوم الدار ويوم الغدير

وإن لدينا من الأدلة والشواهد ما يؤكّد على أن النبي ﷺ – كان قد أمر بطرح موضوع الخلافة، وتعريف من نصبه تعالى لها، جنباً إلى جنب دعوة للناس إلى الإيمان بوحدانية وبرسالته ... ومن ذلك حديث « يوم الدار »، حيث أمر نذار عشيرته في أوائل البعثة، بقوله عز وجل: ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ فقد أسفرت تلك للدعوة ... والإنذار ... والمحاورات ... عن ثلاثة أمور:

1 – توحيد .

2 – نبوة محمد.

3 – خلافة علي.

حتى كأن الغرض من ذلك هو الأمور الثلاثة معاً.

وهكذا الأحاديث والنصوص الأُخرى الصادرة منه ﷺ، مع تقادم الأ م لألفاظ المختلفة، بحسب مقتضيات الأحوال، حتى كان يوم « غدير خم ».

واقعة الغدير

وإن واقعة غدير خم من الحقائق التاريخية الثابتة التي لا تقبل المناقشة والجدل، بل إنها من أهم القضا الواقعة في ريخ الإسلام، قضية ذكرها المؤرخون والمحدثون والمفسرون والمتكلمون واللغويون.

... وصل النبي ﷺ – بعد الفراغ من حجته – التي لم يحج بعدها – إلى موضعٍ لجحفة بين مكة والمدينة عرف بغدير خم، في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة من السنة العلشرة من الهجرة، وكان معه جموع لا يعلمها إلّا عز وجل.

وكيف يفوت النبي ﷺ –هذه الفرصـــة للتلحة فلا يبلّغ فيها الأمر،للذي طللا حرص على تبليغه و كيده منذ بعثته حتى اليوم، ولو دنى مناسبة كما أشر ؟

لقد كان من الطبيعي أن ينتهز هذه الفرصـــة أيضـــاً، ليبلّغ للناس ويتم الحجة عليهم في أمر الخلافة، بل و خذ منهم البيعة لعلي عليه السلام ولا سيما:

1 – وأن النبي قد أوشك أن يدعى فيجيب.

2 – وأنه يعلم أن هذه الجموع التي معه لن تجتمع عنده بعد اليوم.

3 – وأن هذا الموضع تتشعب فيه طرق المدنيين والمصريين والعراقيين.

هنا وقف رســـول ﷺ – حتى لحقه من بعده، وأمر بردّ من تقدّم من القوم إلى ذلك المكان، ونودي لصـــلاة، فصـــلّى لناس صـــلاة الظهر، ثم قام فيهم خطيباً يراه القوم كلهم ويسمعون صوته، فذكّرهم بما دعاهم إليه في اليوم الأول من بعثته: « ألستم تشهدون أن لا إله إلّا ، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأن جنته حق و ره حق ... »

ثم ســـألهم: « من أولى الناس لمؤمنين من أنفســـهم؟ قالوا: ورســـوله أعلم. قال: إن مولاي وأ مولى المؤمنين، وأ أولى بهم من أنفسهم » ثم قال: « فمن كنت مولاه فعلي مولاه ... ».

ولقد نزلت في هذه الواقعة آ ت من القرآن، فنزل قبل الخطبة قوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ... ﴾ ونزل بعد فراغه ﷺ – منها قوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ... ﴾.

وكذلك الأمر في كثير من الوقائع المتعلقة بمناقب علي وأهل البيت عليهم السلام ،فالنبي مر علياً لمبيت على فراشـــه ليلة الهجرة وينزل أمين وحي بقوله: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْـرِي نَفْسَـهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِ ... ﴾.

و مره تعالى لمباهلة قائلاً: ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ

فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ ... ﴾ فيدعو رسول علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فيقول: « اللهم هؤلاء أهلي » ويخرج بهم إلى المباهلة ...

وطفق القوم يهنّئون أمير المؤمنين عليه السلام بعد خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويبايعونه لإمامة، وقد كان في مقدّمهم الشيخان أبو بكر وعمر، كل يقول: « بخ بخ لك ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة » وقال ابن عباس: « وجبت و في أعناق القوم »، وقال حسان أبياته المشهورة بحضور النبي وبمشهد ومسمع من القوم، ثم كان ذلك اليوم عيداً، وموسماً لجميع المسلمين منذ ذلك العهد.

خطبة الغدير

إن القدر المسلّم به، والمتواتر بين عموم المسلمين، هو هذا القسم من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم، وفيه غنىً وكفاية في الدلالة على الامامة والخلافة.

ولكنّ المستفاد من تتبع ألفاظ حديث الغدير في كتب أهل السنة – ويساعده الاعتبار وشواهد الأحوال – هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم – قد خطبهم، ففي مسند أحمد: « فخطبنا » [1].

وفي المستدرك: «قام خطيباً، فحمد وأثنى عليه، وذكّر ووعظ، فقال ما شاء أن يقول»[2].

وفي مجمع الزوائد: « فو ما من شيء يكون إلى يوم الساعة إلّا قد أخبر به يومئذ، ثم قال: أيها الناس ... » [3].

---

(1). مسند أحمد بن حنبل 4 / 372.

(2). المستدرك على الصحيحين 3 / 109.

(3). مجمع الزوائد 9 / 105 وقد وثق رجاله.

فأين النص الكامل لتلك الخطبة؟ ولما ذا لم يرووا مواعظ الرسول وإرشاداته؟ وإذا كان قد أخبر بكلّ شيء يكون إلى يوم الساعة، فما الذي حملهم على إخفائه عن الأمة؟

إن للذي منعهم من نقل خطبة النبي كاملةً هو نفسه ما منعهم من أن يقرّبوا إليه دواة وقرطاساً، ليكتب للامة كتاً لن يضلّوا بعده! وإن الذي حملهم على كتم خطبة النبي هذه هو ما حملهم على كتم كثير من الحقائق!! لقد كان غرض القوم أن يحرموا الأمة من هدي رسول ﷺ – وتعاليمه وإرشاداته، فضلاً عن أن يكونوا دعاة إليها و شرين لها، ذلك لأنهم لم يكونوا معتقدين بها حقاً، إذ لم يدخل الإيمان في قلوبهم، ولأنهم كانوا يعلمون نهم إذا بلّغوا تعاليم النبي إلى الأُمة كما هي، لجرت الأمور في مجاريها، وهذا يعني أن لا يكون لهم أي موقع في المجتمع الاسلامي فضلاً عن الر سة والحكم.

لكنّ الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب عليهم الصلاة والسلام يحدثنا بواقعة غدير خم، وينقل إلينا ما قاله النبي ﷺ – في ذلك اليوم، فيقول:

« حجّ رسول ﷺ – من المدينة، وقد بلغ جميع الشرائع قومه غير الحج والولاية، فأ ه جبرئيل عليه السلام فقال له: محمد، إنّ حلّ لسمه يقرؤك السلام ويقول لك: إنّي لم أقبض نبيّاً من أنبيائي ولا رسولاً من رسلي إلّا بعد إكمال ديني و كيد حجتي، وقد بقي عليك من ذاك فريضتان مما تحتاج أن تبلّغهما قومك: فريضة الحج، وفريضة الولاية والخلافة من بعدك، فإني لم أخل أرضي من حجة ولن أخلّيها أبداً فإن حل ثناؤه مرك أن تبلّغ قومك الحج وتحج، ويحج معك من لستطاع إليه سبيلاً من أهل الحضر والأطراف والأعراب، وتعلّمهم من معالم حجّهم مثل ما علّمتهم من صلاتهم وزكاتهم وصيامهم، وتوقفهم من ذلك على مثال الذي أوقفتهم عليه من جميع ما بلغتهم

من الشرائع.

فنادى منادي رسول ﷺ - في الناس: ألا إنّ رسول يريد الحج، وأن يعلّمكم من ذلك مثل للذي علّمكم من شرائع دينكم، ويوقفكم من ذاك على ما أوقفكم عليه من غيره. فخرج رسول ﷺ - وخرج معه الناس، وأصغوا إليه لينظروا ما يصنع فيصنعوا مثله، فحج بهم، وبلغ من حج مع رسول من أهل المدينة وأهل الأطراف والأعراب سبعين ألف إنسان أو يزيدون، على نحو عدد أصحاب موسى السبعين ألف الذين أخذ عليهم بيعة هارون، فنكثوا واتبعوا العجل والسامري، وكذلك أخذ رسول ﷺ - البيعة لعلي لخلافة على عدد أصحاب موسى، فنكثوا البيعة واتبعوا العجل والسامري سنّةً بسُنَّةٍ ومثلاً بمثل، واتصلت التلبية ما بين مكة والمدينة.

فلمّا وقف لموقف أ ه جبرئيل عليه السلام عن عز وجل فقال: محمد إن عز وجل يقرؤك السلام ويقول لك: إنه قد دنى أجلك ومدّتك، وأ مستقدمك على ما لا بد منه ولا عنه محيص، فاعهد عهدك وقدّم وصيتك، واعمد إلى ما عندك من العلم وميراث علوم الأنبياء من قبلك والسلاح والتابوت وجميع ما عندك من آ ت الأنبياء، فسلّمه إلى وصيك وخليفتك من بعدك، حججي للبلغة على خلقي علي بن أبي طالب عليه السلام ، فأقمه للناس علماً وحدّد عهده وميثاقه وبيعته، وذكّرهم ما أخذت عليهم من بيعتي وميثاقي للذي واثقتهم وعهدي للذي عهدت إليهم، من ولاية وليي ومولاهم ومولى كل مؤمن ومؤمنة علي بن أبي طالب عليه السلام ، فإني لم أقبض نبياً من الأنبياء إلّا من بعد إكمال ديني وحججي، وإقام نعمتي بولاية أوليائي ومعاداة أعدائي، وذلك كمال توحيدي وديني وإقام نعمتي على خلقي تباع وليي وطاعته، وذلك أني لا أترك أرضي بغير وليي ولا قيّم، ليكون حجة لي على خلقي.

فاليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام

دينا، بولاية وليي ومولى كل مؤمن ومؤمنة: علي عبدي ووصي نبيّي والخليفة من بعده وحجتي للبالغة على خلقي، مقرون طاعته بطاعة محمد نبيي، ومقرون طاعته مع طاعة محمد بطاعتي، ومن أطاعه فقد أطاعني ومن عصاه فقد عصاني، جعلته علماً بيني وبين خلقي، من عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً، ومن أشرك بيعته كان مشركاً، ومن لقيني بولايته دخل الجنة، ومن لقيني بعداوته دخل النار.

فأقم محمد علياً علماً وخذ عليهم البيعة، وحدد عهدي وميثاقي لهم للذي واثقتهم عليه، فإني قابضك إليّ ومستقدمك عليّ.

فخشي رسول صلى الله عليه وآله وسلم – من قومه وأهل النفاق والشقاق، أن يتفرقوا ويرجعوا إلى الجاهلية، لما عرف من عداوتهم، ولما ينطوي عليه أنفسهم لعلي من العداوة والبغضاء، وسأل جبرئيل أن يسأل ربه العصمة من الناس، وانتظر أن تيه جبرئيل لعصمة، من الناس عن جل اسمه، فأخّر ذلك إلى أن بلغ مسجد الخيف، فأ ه جبرئيل عليه السلام في مسجد الخيف، فأمره ن يعهد عهده، ويقيم علياً علماً للناس يهتدون به، ولم ته لعصمة من جل جلاله لذي أراد، حتى بلغ كراع الغميم بين مكة والمدينة.

فأ ه جبرئيل وأمره للذي أ ه فيه من قبل ، ولم ته لعصمة فقال: جبرئيل، إني أخشى قومي أن يكذّبوني ولا يقبلوا قولي في علي عليه السلام [فسأل جبرئيل كما سأل بنزول آية العصمة فأخّره ذلك]، فرحل.

فلما بلغ غدير خم قبل الجحفة بثلاثة أميال أ ه جبرئيل عليه السلام، على خمس ساعات مضت من النهار، لزجر والانتهار والعصمة من الناس فقال: محمد إن عز وجل يقرؤك السلام ويقول لك ﴿ يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ – في علي – وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾.

وكان أوائلهم قريب من الجحفة فأمر ن يردّ من تقدّم منهم ويحبس من خر عنهم في ذلك المكان، ليقيم علياً علماً للناس، ويبلّغهم ما أنزل تعالى في

علي، وأخبره ن عز وجل قد عصمه من الناس، فأمر رسول عند ما جاءته العصمة منادً ينادي في الناس لصلاة جامعة، وبردّ من تقدّم منهم وبحبس من خر، وتنحى عن يمين الطريق إلى جنب مسجد للغدير، أمرمبذلك جبرئيل عن عز وجل، وكان في الموضع سلمات، فأمر رسول ﷺ أن يقمّ ما تحتهنّ، وينصب له حجارة كهيئة المنبر ليشرف على الناس، فتزاجع الناس واحتبس أواخرهم في ذلك المكان لا يزالون، فقام رسول ﷺ – فوق تلك الأحجار، ثمّ حمد تعالى وأثنى عليه فقال:

الحمد لله الذي علا في توحّده، ود في تفرده، وجلّ في سلطانه، وعظم في أركانه، وأحاط بكلّ شيءٍ علماً وهو في مكلنه، وقهر جميع الخلق بقدرته وبرهلنه، مجيداً لم يزل، محموداً لا يزال، رئ المسموكات، وداحي المدحوات، وجبار الأرضين والسماوات، قدّوس سبّوح رب الملائكة والروح، متفضّل على جميع من برأه، متطول على جميع من أنشأه، يلحظ كلّ عين والعيون لا تراه، كريم حليم ذو أ ة، قد وسع كلَّ شيءٍ رحمته ومنّ عليهم بنعمته، لا يعجّل نتقامه ولا يبادر إليهم بما لستحقوا من عذابه، قد فهم السرائر وعلم الضمائر، ولم تخف عليه المكنو ت، ولا اشتبهت عليه الخفيات، له الاحاطة بكل شيء والغلبة على كلّ شيءٍ، والقوة في كلّ شيءٍ، والقدرة على كل شيءٍ، وليس مثله شيءٌ، وهو منشئُ الشيء حين لا شيء، دائم قائم لقسط لا إله إلّا هو العزيز الحكيم، جلّ عن أن تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير، لا يلحق أحد وصفه من معاينة، ولا يجد أحد كيف هو من سرّ وعلانية إلاّ بما دل عز وجل على نفسه.

وأشهد أنه الذي ملأ الدهر قدسه، والذي يغشى الأبد نوره، والذي ينفذ أمره، بلا مشاورة مشير، ولا معه شريك في تقدير، ولا تفاوت في تدبير، صوّر ما أبدع على غير مثال، وخلق ما خلق بلا معونة من أحد ولا تكلّف ولا احتيال، أنشأها فكانت، وبرأها فبانت، فهو الذي لا إله إلّا هو، المتقن الصنعة، الحسن الصنيعة، العدل الذي لا يجور، والأكرم الذي ترجع إليه الأمور.

ولأشهد أنه الذي تواضع كل شيء لقدرته، وخضع كل شيء لهيبته، ملك الأملاك ومفلك الأفلاك، ومسخر الشمس والقمر، كل يجري لأجل مسمى، يكوّر الليل على النهار، ويكوّر النهار على الليل يطلبه حثيثاً، قاصم كل جبار عنيد ومهلك كلّ شيطان مريد، لم يكن معه ضد ولا ند، أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، إله واحد ورب ماجد، يشاء فيمضي ويريد فيقضي، ويعلم فيحصي ويميت ويحي، ويفقر ويغني، ويضحك ويبكي، ويمنع ويعطي، له الملك وله الحمد، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، يولج الليل في النهار، ويولج النهار في الليل، لا إله إلّا هو العزيز الغفار، مجيب الدعاء ومجزل العطاء، محصي الأنفاس ورب الجنة والناس، لا يشكل عليه شيء، ولا يضجره صراخ المستصرخين، ولا يبرمه إلحاح الملحّين، العاصم للصالحين والموفق للمفلحين، ومولى العالمين، الذي لستحق من كل من خلق أن يشكره ويحمده.

أحمده على السراء والضراء والشدة والرخاء، وأؤمن به وبملائكته وكتبه ورسله، أسمع أمره وأطيع وأ در إلى كل ما يرضاه، ولأستسلم لقضائه رغبة في طاعته وخوفاً من عقوبته، لأنّه الذي لا يؤمن مكره ولا يخاف جوره، وأقرّ له على نفسي لعبودية، وأشهد له لربوبية وأؤدي ما أوحى إليّ حذرا من أن لا أفعل فتحل بي منه قارعة لا يدفعها عني أحد وإن عظمت حيلته، لا إله إلّا هو، لأنّه قد أعلمني أني إنْ لم ابلّغ ما أنزل إليّ فما بلّغت رسالته، وقد ضمن لي تبارك وتعالى العصمة، وهو الكافي الكريم، فأوحى إليّ: بسم الرحمن الرحيم ﴿ يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ – في علي [يعني في الخلافة لعلي بن أبي طالب عليه السلام] – وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾.

(معشر الناس) ما قصّرت في تبليغ ما أنزل تعالى إليّ، وأ مبيّن لكم سبب نزول هذه الآية: إن جبرئيل عليه السلام هبط إليّ مراراً ثلا ً، مرني عن السلام ربي وهو السلام: أن أقوم في هذا المشهد فأعلم كل أبيض وأسود أن علي ابن أبي طالب أخي ووصيي وخليفتي، والامام من بعدي، والذي محلّه مني محلّ

هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي، وهو وليّكم من بعد ورسوله، وقد أنزل تبارك وتعالى عليّ بذلك آية من كتابه: ﴿ إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ ﴾ وعلي بن أبي طالب أقام الصلاة وآتى الزكاة وهو راكع، يريد عز وجل في كل حال.

وسألت جبرئيل أن يستعفي لي عن تبليغ ذلك إليكم – أيها الناس – لعلمي بقلّة المتقين وكثرة المنافقين، وإدغال الآثمين، وختل المستهزئين لإسلام، الذين وصفهم في كتابه نهم ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ ما لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ ويحسبونه هينا وهو عند عظيم، وكثرة أذاهم لي في غير مرة حتى سمّوني أذ ، وزعموا أني كذلك لكثرة ملازمته إ ي وإقبالي عليه، حتى أنزل عز وجل في ذلك قرآ : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ ﴾ – على الذين يزعمون أنه أذن – ﴿ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية.

ولو شئت أن أسمي سمائهم لسميّت، وأن أومي إليهم عيانهم لأومأت، وأن أدل عليهم لدللت، ولكني و في أمورهم قد تكرّمت، وكل ذلك لا يرضي مني إلّا أن أبلغ ما أنزل إليّ، ثم تلى صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ – في علي – وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾.

فاعلموا معشر الناس: إن قد نصبه لكم ولياً، وإماماً مفترضاً طاعته على المهاجرين والأنصار وعلى التابعين لهم حسان، وعلى البادي والحاضر وعلى الأعجمي والعربي، والحر والمملوك، والصغير والكبير، وعلى الأبيض والأسود، وعلى كلّ موحّد، ماض حكمه، جائز قوله، فذ أمره، ملعون من خالفه، مرحوم من تبعه، مؤمن من صدّقه، فقد غفر له ولمن سمع منه وأطاع له.

(معشر الناس) إنه آخر مقام أقومه في هذا المشهد، فاسمعوا وأطيعوا وانقادوا لأمر ربكم، فإن عز وجل هو مولاكم وإلهكم، ثم من دونه محمد وليكم للقائم المخاطب لكم، ثم من بعدي علي وليكم وإمامكم مر ربكم، ثم

الإمامة في ذريتي من ولده إلى يوم تلقون ورسوله، لا حلال إلّا ما أحلّه ولا حرام إلّا ما حرّمه ، عرّفني الحلال والحرام، وأ أفضيت بما علّمني ربي من كتابه وحلاله وحرامه إليه.

(معلشر الناس) ما من علم إلّا وقد أحصاه فيّ، وكل علم علمت فقد أحصيته في إمام المتقين، وما من علم إلّا علّمته علياً، وهو الإمام المبين.

(معلشر الناس) لا تضلّوا عنه، ولا تنفروا منه، ولا تستكبروا [ولا تستنكفوا خ ل] من ولايته، فهوللذي يهدي إلى الحق ويعملبه، ويزهق للبلطل وينهى عنه، ولا خذه في لومة لائم، ثم إنه أول من آمن لله ورسوله، وهو الذي فدى رسوله بنفسه، وهو الذي كان مع رسول ولا أحد يعبد مع رسوله من الرجال غيره.

(معاشر الناس) فضّلوه فقد فضله ، واقبلوه فقد نصبه .

(معلشر للناس)لإنه لإمام من ، ولن يتوب على لحد أنكر ولايته، ولن يغفر له، حتماً على أن يفعل ذلك بمن خالف أمره فيه، وأن يعذّبه عذا ً شديداً نكراً أبد الآ د ودهر الدهور، فاحذروا أن تخالفوه فتصلوا راً وقودها الناس والحجارة أعدّت للكافرين.

(أيها الناس) بي و بشّر الأولون من النبيين والمرسلين، وأ خاتم الأنبياء والمرسلين، والحجة على جميع المخلوقين، من أهل السماوات والأرضين، فمن شك في ذلك فهو كافر كفر الجاهلية الأولى، ومن شك في شيءٍ من قولي هذا فقد شك في الكل منه، والشاك في ذلك فله النار.

(معلشر الناس) حباني بهذه الفضيلة مناً منه عليَّ وإحسا ً منه إليَّ، ولا إله إلّا هو، له الحمد مني أبد الآبدين ودهر الداهرين على كل حال.

(معلشر الناس) فضلّوا علياً فإنه أفضل الناس بعدي من ذكر وأنثى، بنا أنزل الرزق وبقي الخلق، ملعون ملعون مغضوب مغضوب من ردّ عليّ قولي هذا ولم يوافقه، ألا إنّ جبرئيل خبّرني عن تعالى بذلك ويقول: « من عادى علياً

ولم يتوله فعليه لعنتي وغضـــبي » فلتنظر نفس ما قدّمت لغد، واتقوا أن تخالفوه، فتزل قدم بعد ثبوتها، إن خبير بما تعملون.

(معلشر الناس) إنه جنب الذي ذكر في كتابه فقال تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ ﴾.

(معلشـر الناس) تدبروا القرآن وافهموا آ ته، وانظروا إلى محكماته ولا تتبعوا متشـابهه، فو لن يبين لكم زواجره ولا يوضح لكم تفسيره إلّا الذي أ آخذ بيده، ومصعده إليَّ، وشائل بعضده، ومعلمكم أنّ من كنت مولاه فهذا علي مولاه، وهو علي بن أبي طالب أخي ووصيي، وموالاته من عز وجل أنزلها عليّ.

(معلشر الناس) إن علياً والطيبين من ولدي هم الثقل الأصغر، والقرآن الثقل الأكبر، فكلّ واحد منبئ عن صـــاحبه وموافقـله، لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، هم أمناء في خلقه وحكماؤه في أرضه، ألا وقد أديت وقد بلغت، ألا وقد أسمعت، ألا وقد أوضحت، ألا وإن عز وجل قال وأ قلت عن عز وجل، ألا إنه ليس أمير المؤمنين غير أخي هذا، ولا تحل امرة المؤمنين بعدي لأحدٍ غيره.

ثم ضرب بيده إلى عضده فرفعه، وكان منذ أول ما صعد رسول ﷺ – شال علياً، حتى صارت رجله مع ركبة رسول ﷺ – ثم قال:

(معلشـر الناس) هذا علي أخي ووصـيي، وواعي علمي وخليفتي على أمتي وعلى تفسـير كتاب عز وجل وللداعي إليه وللعامل بما يرضـــاه، وللمحارب لأعدائه، والموالي على طاعته والناهي عن معصيته، خليفة رسول وأمير المؤمنين والامام الهادي، وقائل الناكثين والقاسطين وللمارقين مر ، أقول وما يبدل القول لدي مر ربي، أقول: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، والعن من أنكره وأغضب على من جحد حقه، اللهم انك أنزلت عليّ أن الامامة بعدي لعلي وليك عند تبياني ذلك ونصبي إ ه، بما أكملت لعبادك من دينهم وأتممت عليهم

بنعمتك، ورضيت لهم الاسلام دينا، فقلت: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخاسِرِينَ ﴾ اللهم إني أشهدك وكفى بك شهيداً أني قد بلّغت.

(معلشر الناس) إنما أكمل عز وجل دينكم مامته، فمن لم تم به وبمن يقوم مقامه من ولدي من صلبه إلى يوم القيامة، والعرض على عز وجل فأولئك الذين حبطت أعمالهم، وفي النار هم فيها خالدون، لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون.

(معلشر الناس) هذا علي أنصركم لي، وأحقكم بي، وأقربكم اليّ، وأعزكم عليّ، و عز وجل وأ عنه راضيان، وما نزلت آية رضى إلاّ فيه، وما خاطب الذين آمنوا إلاّ بدأ به، ولا نزلت آية في القرآن إلاّ فيه، ولا شهد لجنة في هل أتى على الإنسان إلاّ له، ولا أنزلها في سواه، ولا مدح بها غيره.

(معلشر الناس) هو صر دين ، والمجادل عن رسول ، وهو النقي التقي الهادي المهدي، نبيكم خير نبي ووصيكم خير وصي وبنوه خير الأوصياء.

(معاشر الناس) ذرية كلّ نبي من صلبه وذريتي من صلب علي.

(معاشر الناس) إن إبليس أخرج آدم من الجنة لحسد، فلا تحسدوه فتحبط أعمالكم وتزل لأقدامكم،فإن آدم أهبط إلى الأرض لخطيئة ولحدة، وهو صفوة عز وجل، وكيف بكم وأنتم أنتم ومنكم أعداء ، إنه لا يبغض علياً إلّا شقي، ولا يتوالى علياً إلاّ تقي، ولا يؤمن به إلاّ مؤمن مخلص، وفي علي و نزلت سورة والعصر: ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ إلى آخرها.

(معاشر الناس) قد استشهدت وبلّغتكم رسالتي، وما على الرسول إلا البلاغ المبين.

(معاشر الناس) اتقوا حق تقاته، ولا تموتنّ إلّا وأنتم مسلمون.

(معاشر الناس) آمنوا لله ورسوله، والنور الذي أنزل معه، من قبل أن

نطمس وجوهاً فنردها على أد رها.

(معلشـر الناس) النور من عز وجل فيّ مسـلوك، ثم في علي ثم في النسـل منه، إلى القائم المهدي الذي خذ بحق وبكل حق هو لنا، لأن عز وجل قد جعلنا حجة على المقصـرين والمعاندين والمخالفين والخائفين والآثمين، والظالمين من جميع العالمين.

(معلشـر الناس) أنذركم أني رسـول ، قد خلت من قبلي الرسـل، أفإن متّ أو قتلت انقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضـر شـيئا وسـيجزي الشـاكرين، ألا وإن علياً هو الموصوف لصبر والشكر، ثم من بعده ولدي من صلبه.

(معلشر الناس) لا تمنوا على إسـلامكم فيسـخط عليكم ويصـيبكم بعذاب من عنده، إنه لبالمرصاد.

(معاشر الناس) إنه سيكون من بعدي أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون.

(معاشر الناس) إن وأ بريئان منهم.

(معلشـر الناس) إنهم وأنصـارهم وأتباعهم في الدرك الأسـفل من النار، ولبئس مثوي المتكبّرين، ألا إنهم أصـحاب الصـحيفة، فلينظر أحدكم في صـحيفته قال: فذهب على الناس إلّا شرذمة منهم أمر الصحيفة.

(معلشـر للناس) إني أدعها إلمامة ووراثة في عقبي إلى يوم القيامة، وقد بلغتـما أُمرت بتبليغه، حجة على كل حاضر وغائب، وعلى كل أحد ممن شهد أو لم يشهد، ولد أو لم يولد، فليبلّغ الحاضـر الغائب والوالد الولد إلى يوم القيامة وسـيجعلونها ملكاً واغتصـا ، ألا لعن الغاصبين والمغتصبين، وعندها سنفرغ لكم أيها الثقلان، فيرسل عليكما شواظ من ر ونحاس فلا تنتصران.

(معلشـر للناس) إن عز وجل لم يكن ليذركم علىما أنتم عليه، حتى يميز الخبيث من الطيب، وما كان ليطلعكم على الغيب.

(معلشر الناس) إنه ما من قرية إلّا و مهلكها بتكذيبها، وكذلك يهلك القرى وهي ظالمة كما ذكر تعالى، وهذا علي إمامكم ووليكم، وهو مواعيد و يصدق ما وعده.

(معلشـــر للناس)ـقد ضـــل قبلكم أكثر الأولين، و لقد أهلك الأولين، وهو مهلك الآخرين،ـقال تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ كَذلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾.

(معلشـــر الناس) إن قد أمرني ونهاني، وقد أمرت علياً ونهيته، فعلم الأمر والنهي من ربه عز وجل، فاسمعوا لأمره تسلموا، وأطيعوه تهتدوا، وانتهوا لنهيه ترشدوا، وصيروا إلى مراده ولا تتفرق بكم السبيل عن سبيله.

(معاشر الناس) أ صراط المستقيم الذي أمركم تباعه، ثم علي من بعدي ثم ولدي من صـــلبه، أئمة يهدون إلى الحق وبه يعدلون، ثم قرأ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ ﴾ إلى آخرها وقال: في نزلت وفيهم نزلت، ولهم عمّت وإيّ هم خصّت، أولئك أولياء لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، ألا إن حزب هم للغالبون، ألا إن لأعداء علي هم لأهل الشـــقاق والنفاق ولحادون، وهم للعادون وإخوان الشـــياطين،ـللذين يوحي بعضـــهم إلى بعض زخرف القول غروراً، ألا إن أولياءهمـللذين ذكرهم في كتابه فقال عز وجل: ﴿ لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُـــولَهُ ﴾ إلى آخر الآية. ألا إن أولياءهمـللذين وصـــفهم عز وجل فقال: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُـــوا إِيمانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾، ألا إن أولياءهم الذين وصـــفهم عز وجل فقال: ﴿ الذين يدخلون الجنة آمنين تتلقاهم الملائكة بالتســـليم ان طبتم فادخلوها خالدين ﴾ ألا إن أولياءهم الذين قالوا لهم عز وجل: يدخلون الجنة بغير حســـاب ألا إن أعداءهم يصـــلون ســـعيرا، ألا إن أعداءهم الذين يسمعون لجهنم شهيقا وهي تفور ولها زفير، ألا إن أعداءهم الذين قال فيهم: ﴿ كُلَّما دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَها ﴾ الآية، ألا إن أعداءهم الذين قال عز وجل: ﴿ كُلَّما أُلْقِيَ

فِيها فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُها أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قالُوا بَلى قَدْ جاءَنا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنا وَقُلْنا ما نَزَّلَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ فِي ضَلالٍ كَبِيرٍ ﴾ ألا إن أولياءهم ﴿ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾.

(معلشر الناس) شتان ما بين السعير والجنة، عدو من ذمة ولعنه، ووليا من مدحه وأحبه.

(معاشر الناس) ألا واني منذر وعلي هاد.

(معلشر الناس) إني نبي وعلي وصي، ألا إن خاتم الأئمة منا القائم المهدي، ألا إنه الظاهر على الدين، ألا إنه المنتقم من الظالمين، ألا إنه فاتح الحصون وهادمها، ألا إنه قاتل كلّ قبيلة من أهل الشرك، ألا إنه مدرك بكل ر لأولياء ، ألا إنه الناصر لدين ، ألا إنه الغراف في بحر عميق، ألا إنه يسم كل ذي فضل بفضله وكل ذي جهل بجهله، ألا إنه خيرة ومختاره، ألا إنه وارث كل علم والمحيط به، ألا إنه المخبر عن ربه عز وجل، والمنبه مر ايمانه، ألا إنه الرشيد السديد، ألا إنه المفوض إليه، ألا إنه قد بشر من سلف بين يديه، ألا إنه الباقي حجة ولا حجة بعده، ولا حقّ إلّا معه ولا نور إلّا عنده، ألا إنه لا غالب له ولا منصور عليه، ألا وإنه ولي في أرضه وحكمه في خلقه وأمينه في سرّه وعلانيته.

(معلشر الناس) قد بينت لكم وأفهمتكم، وهذا علي يفهمكم بعدي، ألا وإني عند انقضاء خطبتي أدعوكم إلى مصافقتي على بيعته، والإقرار به، ثم مصافقته بعدي، ألا وإني قد يعت وعلي قد يعني، وأ آخذكم لبيعة له عن عز وجل ﴿ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّما يَنْكُثُ عَلى نَفْسِهِ ﴾ الآية.

(معلشر الناس) إن الحج والصفا والمروة والعمرة ﴿ مِنْ شَعائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُناحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِما ﴾ الآية.

(معاشر الناس) حجوا البيت، فما ورده أهل بيت إلا استغنوا، ولا تخلفوا عنه إلا افتقروا.

(معلشـــر الناس) ما وقف لموقف مؤمن إلّا غفر له ما ســـلف من ذنبه الى وقته ذلك، فاذا انقضت حجته استأنف عمله.

(معاشر الناس) الحجاج معاونون، ونفقاتهم مخلفة، و لا يضيع أجر المحسنين.

(معلشـــر الناس) حجوا البيت بكمال الدين والتفقه، ولا تنصـــرفوا عن المشـــاهد إلاّ بتوبة وإقلاع.

(معلشـــر الناس) أقيموا الصـــلاة وآتوا الزكاة كما أمركم عز وجل، لئن طال عليكم الأمد فقصـرتم أو نسـيتم، فعلي وليكم ومبين لكم الذي نصـبه عز وجل بعدي، ومن خلفه مني ومنه يخبركم بما تســـألون عنه ويبين لكم ما لا تعلمون، ألا إن الحلال والحرام أكثر من أن أحصـــيها وأعرفهما، فآمر الحلال وأنهى عن الحرام في مقام واحد، فأمرت أن آخذ البيعة منكم والصـفقة لكم بقبول ما جئت به عن عز وجل في علي أمير المؤمنين والأئمة من بعده، الذين هم مني ومنه، أئمة قائمة منهم المهدي إلى يوم القيامة الذي يقضي الحق.

(معلشـر الناس) وكلّ حلال دللتكم عليه أو حرام نهيتكم عنه، فاني لم أرجع عن ذلك ولم أبدل، ألا فاذكروا ذلك واحفظوه وتواصـــوا به، ولا تبدلوه ولا تغيروه، ألا وإني أجدد القول: ألا فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف وانهوا عن المنكر. ألا وإن رأس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن تنتهوا إلى قولي، وتبلّغوه من لم يحضـر و مروه بقبوله وتنهوه عن مخالفته، فإنه أمر من عز وجل ومني، ولا أمر بمعروف ولا نهي عن منكر إلا مع إمام معصوم.

(معلشر الناس) القرآن يعرفكم أن الأئمة من بعده ولده، وعرفتكم أنه مني وأ منه، حيث يقول في كتابه: ﴿ وَجَعَلَها كَلِمَةً باقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾ وقلت: « لن تضـــلوا ما إن تمســـكتم بهما».

(معلشـــر للناس) التقوى التقوى! احذروا الســـاعة كما قال عز وجل: ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾، أذكروا الممات والحساب، والموازين والمحاسبة

بين يدي رب العالمين، والثواب والعقاب، فمن جاء بالحسنة أثيب عليها، ومن جاء بالسيئة فليس له في الجنان نصيب.

(معشر الناس) إنكم أكثر من أن تصافقوني بكف واحدة، وقد أمرني عز وجل أن آخذ من ألسنتكم الاقرار بما عقدت لعلي من إمرة المؤمنين، ومن جاء بعده من الائمة مني ومنه على ما أعلمتكم أن ذريتي من صلبه، فقولوا بجمعكم:

« ا سامعون مطيعون راضون منقادون لما بلّغت عن ربنا وربك، في أمر علي وأمر ولده من صلبه من الأئمة، نبايعك على ذلك بقلوبنا وأنفسنا وألسنتنا وأيدينا، على ذلك نحيى ونموت ونبعث، ولا نغيّر ولا نبدل، ولا نشك ولا نر ب، ولا نرجع عن عهد ولا ننقض الميثاق، نطيع ونطيعك وعلياً أمير المؤمنين وولده الائمة الذين ذكرتهم من ذريتك من صلبه بعد الحسن والحسين، الذين قد عرّفتكم مكانهما مني، ومحلهما عندي، ومنزلتهما من ربي عز وجل » فقد أديت ذلك اليكم، وانهما سيّدا شباب أهل الجنة، وانهما الامامان بعد أبيهما علي، وأ أبوهما قبله.

وقولوا: « أطعنا بذلك وإ ك وعلياً والحسن والحسين والائمة للذين ذكرت، عهداً وميثاقاً مأخوذاً لأمير المؤمنين من قلوبنا وأنفسنا وألسنتنا ومصافقة أيدينا من أدركهما بيده وأقر بهما بلسانه، ولا نبغي بذلك بدلاً ولا نرى من أنفسنا عنه حولاً أبداً، أشهد وكفى بالله شهيداً، وأنت علينا به شهيد، وكل من أطاع ممن ظهر وستتز وملائكة وجنوده وعبيده، و أكبر من كل شهيد ».

(معشر الناس) ما تقولون، فإن يعلم كل صوت وخافية كل نفس، فمن اهتدى فلنفسه، ومن ضلّ فانما يضلّ عليها، ومن يع فإنما يبايع ، يد فوق أيديهم.

(معشر الناس) فاتقوا و يعوا علياً أمير المؤمنين والحسن والحسين والائمة، كلمة طيبة قية، يهلك من غدر ويرحم من وفى، ﴿ وَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّما يَنْكُثُ عَلى نَفْسِهِ ﴾ الآية.

(معلشر الناس) قولوا الذي قلت لكم، وسلّموا على علي مرة المؤمنين وقولوا: ﴿ سَمِعْنا وَأَطَعْنا غُفْرانَكَ رَبَّنا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ وقولوا: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهذا وَما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لا أَنْ هَدانَا اللهُ ﴾ الآية.

(معلشـــر الناس) إن فضـــائل علي بن أبي طالب عند عز وجل، وقد أنزلها في القرآن، أكثر من أن أحصيها في مقام واحد، فمن أنبأكم بها وعرّفها فصدّقوه.

(معاشر الناس) من يطع ورسوله وعليا والأئمة الذين ذكرتهم فقد فاز فوزا عظيما.

(معلشـر الناس) السـابقون السـابقون الى مبايعته وموالاته والتسـليم عليه مرة المؤمنين، أولئك هم الفائزون في جنات النعيم.

(معلشـر الناس) قولوا ما يرضـى به عنكم من القول، فإن تكفروا أنتم ومن في الأرض جميعا فلن يضـر شـيئا، اللهم اغفر للمؤمنين، واغضـب على الكافرين، والحمد لله رب العالمين.

فناداه القوم: سمعنا وأطعنا على أمر وأمر رسـوله، بقلوبنا وألسـنتنا وأيدينا، وتداكوا على رسول وعلى علي عليه السلام فصافقوا يديهم.

فكان أول من صـافق رسـول صلى الله عليه وآله وسلم - الاول والثاني والثالث والرابع والخامس، و قي المهاجرين والأنصار، و قي الناس على طبقاتهم وقدر منازلهم، إلى أن صليت المغرب والعتمة في وقت واحد، ووصـلوا البيعة والمصـافقة ثلا ً ورسـول يقول كلما يع قوم: الحمد لله الذي فضّلنا على جميع العالمين. وصارت المصافقة سنّة ورسماً، وربما يستعملها من ليس له حق فيها »[1].

---

(1). الاحتجاج 1 / 68 - 84.

نكت في حديث الغدير

ويفيد التتبع في ألفاظ حديث الغدير المروية في كتب أهل السنة، وجود الدواعي المختلفة عندهم على كتم حديث الغدير، أو ترك سماعه، أو تحريفه، أو نقله بصورة قصة، حتى بعد شهرته وذيوعه، فأنت ترى الراوي يقول: « فقلت للزهري: لا تحدّث بهذا لشام وأنت ملء أذنيك سب علي، فقال: و عندي من فضائل علي ما لو حدثت لقتلت » [1].

ويقول آخر: « رأيت ابن أبي أوفى – وهو في دهليز له بعد ما ذهب بصره – فسألته عن حديث، فقال: إنكم أهل الكوفة فيكم ما فيكم. قال: قلت أصلحك إني لست منهم، ليس عليك مني عار. قال: أي حديث؟ قال قلت: حديث علي يوم غدير خم » [2].

و لث يقول: « أتيت زيد بن أرقم فقلت له: إنّ ختنا لي حدّثني عنك بحديث في شأن علي يوم غدير خم، فأ أحب أن أسمعه منك. فقال: إنّكم معاشر أهل العراق فيكم ما فيكم. فقلت له: ليس عليك مني س، فقال: نعم كنا لجحفة .. قال: فقلت له: هل قال ﷺ: أللهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: إنما أخبرك بما سمعت » [3].

ويقول رابع: « قلت لسعد بن أبي وقاص: إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أتّقيك. قال: سل عمّا بدا لك فإنما أ عمّك. قال: قلت: مقام رسول ﷺ فيكم يوم غدير خم » [4].

---

(1). أسد الغابة 1 / 8.

(2). المناقب لابن المغازلي: 16.

(3). مسند أحمد 4 / 368.

(4). كفاية الطالب: 620.

ويجيء خامس فيحلّف زيد بن أرقم قائلاً: « أفي القوم زيد؟ قالوا: نعم هذا زيد، فقال: أنشدك الله الذي لا إله إلّا هو زيد، أسمعت رسول ... » [1].

ومن هنا ترى ابن عبد البر يقول: « من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. وبعضهم لا يزيد عن: من كنت مولاه فعلي مولاه » [2]. أي لا يروي ذيل الحديث.

وترى بعضهم لا يروي صدره: « ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم ».

وطائفة منهم لم يرووا معه حديث الثقلين: « إني رك فيكم ... » المقتزن به.

إلى غير ذلك من تصرّفاتهم ...

ومن هنا يبدو لك طبيعياً روايتهم لقضية واحدة بنحاءٍ مختلفةٍ، فجماعة يروون: «قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل على سعد، فذكروا علياً فنال منه، فغضب سعد ... » وذكّره بخصال لعلي منها حديث الغدير.

وابن كثير يرويه فيحذف منه « فنال منه فغضب سعد » [3].

و تي لث فيقول: « إنه ذكر علي عند رجل وعنده سعد بن أبي وقاص. فقال له سعد: أتذكر علياً؟! ... » [4].

ورابع يروي عن سعد نفسه: كنت جالساً فتنقصوا علي بن أبي طالب. فقلت: لقد سمعت ...» [5].

---

(1). المعجم الكبير 5 / 219 - 220.

(2). الاستيعاب 3 / 1099.

(3). ريخ ابن كثير 7 / 340.

(4). فضائل علي لاحمد بن حنبل - مخطوط.

(5). خصائص علي للنسائي 49 - 50.

وخامس يحذف القصة من أصلها فيقول: « عن سعد بن أبي وقّاص، قال قال رسول : في علي ثلاث خلال » [1].

فنقول: لما ذا هذا التحريف والتشويه لو لا دلالة حديث الغدير على الامامة والخلافة بعد رسول ﷺ؟ ولماذا هذا الكتمان سواء كان عن خوف أو عناد وحسد؟

ولك أن تنتقل من هؤلاء إلى الذين عاصروا القصة وحضروا الواقعة، لنرى الرجل منهم يجيء إلى النبي ﷺ – فيقول: « أمرتنا لشهادتين عن فقبلنا منك، وأمرتنا لصلاة والزكاة، ثم لم ترض حتى فضّلت علينا ابن عمك؟ أألله أمرك أم من عندك؟ » [2].

ولنرى جماعة منهم ينكرون أو يكتمون ما شاهدوه وسمعوه ووعوه، فيدعو عليهم الامام عليه الصلاة والسلام.

ولنرى أ الطفيل يقول: « خرجت وكان في نفسي شيء، فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إني سمعت علياً رضي الله عنه يقول كذا وكذا قال: فما تنكر قد سمعت رسول يقول ذلك له » [3].

إلى غير ذلك مما ستقف عليه في بحوث الكتاب إن شاء تعالى.

أهمية حديث الغدير والاهتمام به

وهذا الذي ذكر ه يدل على أهمية حديث الغدير، وأثره في الاسلام ومصير المسلمين، فإنه بدلالته علي امامة علي عليه السلام بعد رسول ﷺ – بلا فصل يدل على بطلان خلافة من تقدم عليه.

---

(1). حلية الأولياء 4 / 356.

(2). تفسير القرطبي 18 / 278.

(3). مسند أحمد 4 / 270.

ومن هنا يظهر لك السر في اهتمام الامام عليه السلام بنفسه، وكذا سائر أئمة أهل البيت، وعلماء الامامية، ثبات هذا الحديث الشريف سنداً ودلالة، ونشره بين الأمة بشتى الوسائل والطرق، وبقائه في الأذهان والأفكار على مدى الدهور والأعصار، فنرى الامام ينلشد الأصحاب بهذا الحديث في يوم الشورى، وفي يوم الرحبة، وفي يوم الجمل، والصدّيقة الزهراء تحتج به فيما رواه الحافظ ابن الجزري، وكذلك سائر أئمة أهل البيت.

بل احتج به بعض الاصحاب من خصماء علي عليه السلام، فقد احتج به سعد بن أبي وقاص عند ما غضب من نيل معلوية منه عليه السلام، واحتج به عمرو بن العاص في كتابه إلى معلوية فيما رواه الخوارزمي.

ولهذا السبب أيضاً كثرت الكتب المؤلفة في هذا الحديث سلفاً وخلفاً من علماء الفريقين.

وعلى الجملة، فإنه حديث نزلت في مورده الآ ت من القرآن الكريم، وحضر صدوره عشرات الالوف من المسلمين، واهتم به الأئمة المعصومون وكبار الأصحاب، ونص على تواتره كبار علماء المخالفين، وألف فيه المؤلفون من الفريقين.

وإنّ ما ذكر ه حول خطبة الغدير، والنكت الموجودة في بعض ألفاظ حديث الغدير وطرقه، وشدة الاهتمام به منذ صدر الإسلام إلى يومنا الحاضر ... كلّ ذلك يشكل جانبا من جوانب دلالة حديث الغدير على الامامة والخلافة.

تمحلات القوم في الجواب

ومن جانب آخر اضطراب علماء القوم أمام حديث الغدير، وتمحّلاتهم الغريبة في الجواب عنه، وسعيهم الحثيث في سبيل إسقاطه عن الاعتبار ومنع الاحتجاج به، فإن ذلك يكشف عن قوة هذا الاحتجاج، وتمامية دلالته على الخلافة والامامة.

فهم بعد ما رأوا أن لا جدوى في الكتمان والإنكار، ولا في التحريف والاسقاط لجأ بعضهم إلى القول ن علياً لم يكن مع النبي ﷺ – في حجة الوداع، فإنه كان ليمن، لكن ردّ عليه جماعة من أعلامهم – وفيهم بعض المتعصبين كابن حجر المكي – لمصادمته للواقع والحقيقة.

فقال بعضهم: هذا خبر واحد لا يفيد علماً.

وأجاب عنه جماعة، منهم الحافظ ابن الجزري، فقال: « صحّ عن جماعة ممن يحصل القطع بخبرهم ».

فقيل: إنه حديث لم يخرجه الشيخان وأبو داود.

وأجيب: لو سلّمنا نّ جميع ما في كتابيهما صحيح، فما الدليل على أن ما لم يخرجاه ليس بصحيح، وقد نصّ جماعة على أنّه كم من صحيح لم يخرجاه؟

على أنه مخرج في كتابي النزمذي وابن ماجة وهما من الصحاح، وفي مسند أحمد وغيره من المسانيد، وفي المستدرك على الصحيحين، وفي المختارة للضياء، وغيرها مما التزم فيه لصحة.

ولما رأى بعضهم أن كل هذا لا يجدي، ولا رواج له في سوق الاعتبار، ولا يقع موقع القبول حتى عند أهل مذهبهم، قالوا:

إن (مفعلاً) لا تي بمعنى (أفعل) فليس « مولى » بمعنى « أولى ».

ولكن المرجع في لمثال هذا هو اللغة، وقد نصّ اللغويون على مجيء (مولى) بمعنى (أولى)، وأنه قد ورد بهذا المعنى في الكتاب والسنة ولستعمالات العرب، أضف إلى ذلك – في خصوص حديث الغدير – فهم الحاضرين في ذلك المشهد العظيم، فمنهم من اغتاض من هذا الكلام حتى سأل العذاب الواقع، ومنهم من سرّ به واقعاً0 وظاهراً، وهم خواص الاصحاب الموالين لأمير المؤمنين، ومنهم من تظاهر لسرور والفرح وهنأه، ولا تنس بعد ذلك شعر حسان بن بت وغير ذلك.

فعاد وقال: فأي دليل على أن يكون معنى الحديث: كون علي « الاولى

لتصرف » فليكن « الأولى لمحبة » مثلا.

لكن بعضهم الآخر تنبّه إلى برودة هذا الكلام، فاعترف بدلالة الحديث على الأولوية لتصرف، وأن هذه « الاولوية » هي « الامامة »، ولكن ما الدليل على إمامة علي بمعنى الر سة والحكومة؟ فليكن إماماً في الباطن، ويكون أبو بكر ومن بعده الأئمة في الظاهر؟

قال هذا وكأنه قد فوّض إليه أمر تقسيم الامامة، فلهذا الامامة للباطنية، ولأولئك الامامة الظاهرية، وبذلك يقع التصالح ويحسم النزاع!! ولا يغيب عن المنصفين: إن هذه الكلمات – في الوقت الذي تكشف عن سوء سريرة قائليها وتعصبهم للهوى – تدل على قوة دلالة حديث الغدير، ورصانة الاحتجاج به على الامامة والخلافة.

هذا الكتاب

وقد وضعنا كتابنا هذا في ثلاثة أقسام:

الأول: المدخل، وهو في مجلد، خصصناه لمقدّمات البحث، من ذكر المؤلفات في حديث الغدير، وإثبات تواتره، ودحض بعض الشبهات حوله.

والثاني: السند وهو في مجلد واحد أيضاً.

والثالث: في دلالته وهو في مجلّدين.

فيكون المجموع أربعة أجزاء.

و لسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يتقبلها بقبول حسن، إنّه سميع مجيب، وهو الموفّق والمعين.

علي الحسيني الميلاني

كلمة السيد صاحب العبقات

أحمد حمد موقن بنعمه، مذعن بكرمه، مستعيذ من نقمه، مستجير بذممه متوقّ من عقابه، لائذٍ بجنابه، عائذٍ من عذابه، هاربٍ من نيرانه، راغبٍ إلى جنانِه، طالبٍ لأمانه، آئبٍ إلى رضوانه، متبتلّ خاشعٍ لجلاله، متوسّلٍ ضارعٍ إلى إفضاله، مبتغٍ مستزيد لنواله، سائلٍ مستكثرٍ لإسباله، على ما أ ن الحجّة وأوضح المحجّة، وأتمّ الدّين وأكمل النعمة، وأمر نبيّه بتبليغ ما أنزل إليه ووعده لعصمة، فنصب وصيّه إماماً يوم غدير، وجعله أمير كلّ صغير وكبير.

ولأشكره على ما أوزعنا من الثقة والإيمان، والحق الحقيق الحريّ لإذعان، وأ ر لنا منهاجاً سوّ وطريقاً رضيّاً، ومذهباً صادعاً ومدرجاً لامعاً، وأزاح عنا العلّة وانقطع الظمأ والغلّة، وأضاء لنا البراهين والأدلّة، ونجّا عن العوج والمضلّة.

والصلاة على رسوله المعتام من جرثومة السادة الأخيار، المختار على أرومة القادة الأطهار، إبتعثه لعلم المأثور والكتاب المسطور، والنور المضي والمنهج السني، بعد احتدام من الفتن واعتزام من المحن، والناس يومئذٍ في أهواء منتشرة وآراء متفرقة، وأد نٍ معلولة ومللٍ مدخولة، يقتدحون ز د الشر والأنصاب، ويعتبقون العلقم والصاب، يلحدون في لسم ويخنزعون له الأنداد، يتيهون في

كلّ سبب ويهيمون في كل واد، فلمّ شعثهم ورمَّ رثّهم، ورتق فتقهم ورقع خرقهم، وأقام أودهم وأماط عندهم، وألّف بينهم بعد تضاغن القلوب وتشاحن الصدور، وتدابر النفوس وتخاذل الأيدي وفشو الشرور.

فهداهم إلى دينٍ عزيز المثار، أبلج المنار، صريح النصاب منير الشهاب، رائق المنصب، ذح المرقب، وفرى من الكفر والإلحاد أوداجاً، وأزرى بكل من أشرك في دين أوداجي، فكسر وأوهن متنهم وسامهم لخسف وضرب عليهم لنصف، وأتعب نفسه الكريمة في إحصاف الشريعة القويمة، وخاض إلى رضوان كلّ غمرة وتجرّع فيه كلّ غصّة.

والسّلام على آله أصول الكرم وقادة الأمم وأولياء النعم، وأنوار البهم وأضواء الظلم ومعادن الحكم، والهادين لأوليائهم إلى طريق الأمم، والكلشفين لهم مضائق الغمم، الحافظين لهم عن مزالق اللّمم، الذين جاهدوا في حقّ الجهاد، و لغوا في الهداية والإرشاد إلى لقم الصواب والسداد، وفصموا حبل الغواية واللّداد، ورضّوا أركان الضلالة والعناد، وأ دوا خضراء الكفر والنفاق، وشقّوا عصا البدع والشقاق، الذين أمر ورسوله ن نطأ جادّتهم ونركب قدّتهم، ونقتصّ جميل آ رهم، ونستضيء نوارهم ونغنزف من بحارهم.

وبعد، فيقول العبد القاصر العاثر « حامد حسين » ألبسه حلل كرامته ولا سلبه غضارة نعمته، وكان في للدنيا والآخرته، وحقّق لآماله ونوّر له وجعل كلّ خيرمآله: إن هذا هو المنهج الثاني من كتابي المسمى بـ :

« عبقات الأنوار في إثبات إمامة الأئمّة الأطهار ».

الذي نقضت فيه على « الباب السابع » من « التحفة العزيزية »، و لغت في الذبّ عن ذمار الطريقة الحقّة العلويّة، ولستفدت فيه كثيراً من إفادات الوالد الماجد العلامة « المولى السيد محمد قلي » قدّس نفسه الزكيّة، وأفاض شآبيب رحمته على تربته السنيّة.

و الموفق للإتمام والإكمال، ومنه الاتّحاد في المبدء والمآل.

كلام الدهلوي حول حديث الغدير

قال المحدث المولوي عبد العزيز الدهلوي:

اما الأحاديث التي تمسكوا بها لإثبات مدّعاهم فهي كلّها اثنا عشر حديثاً الأول: حديث غدير خم،للذي يذكرونه في كتبهم مع التبجح الكثير به، ويجعلونه نصّاً قطعيّاً على للمدعى، وحاصله، أنه قد روى بريدة بن الحصيب الأسلمي أن النبي ﷺ لما بلغ غدير خم – موضع بين مكة وللمدينة – عند رجوعه من حجّة الوداع، جمع المسلمين الذي كانوا معه، وخطب فيهم قائلاً: معشر المسلمين ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، أللهمَّ وال من والاه وعاد من عاداه.

قالوا: إن (المولى) بمعنى (الأولى لتصرف)، والأولوية لتصرف عين (الامامة).

إن أوّل ما في هذا الاستدلال هو: أن أهل العربية قاطبة ينكرون أن يكون (المولى) قد جاء بمعنى (الأولى)،بل قالوا: إن (مفعلا) لم يجئ بمعنى (لفعل) في مادة من المواد، فضلاً عن هذه المادة لخصوص، إلّا أ زيد اللغوي فإنّه جوّز ذلك، ومستمسكه قول أبي عبيدة في تفسير (هو مولاكم): (أي: أولى بكم)، لكنّ جمهور لأهل العربية يخطّئون هذا القول وهذا التمسك، قائلين نه لو صحّ

ـهذا القول لزم جواز أن ـيقال (فلان مولى ـمنك) في موضـــع (أولى ـمنك) وهو ـطل منكر لإجماع. وأيضاً: فإنّ تفسير أبي عبيدة بيان لحاصل معنى الآية: يعني: النار مقرّكم ومصيركم والموضع اللاّئق بكم، لا أن لفظة (المولى) فيها بمعنى (الاولى).

نياً: ولو ـسلّم – كون (المولى) بمعنى (الأولى) فما الدليل من اللغة على أن تكون الصلة (لتصرف)؟ إذ يحتمل أن يكون المراد: الأولى لمحبة والأولى لتعظيم، وأيّ ضرورة لأن يحمل لفظ (الأولى) على (الأولوية لتصـــرف) في ـكل مورد؟ـقال تعالى ﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾، وواضـــح أن لتباع ابراهيم لم يكونوا أولى لتصرف منه.

لثاً: إن القرينة المتأخرة تدل بصراحة على أن المراد من الولاية المستفادة من لفظ (المولى) أو (الأولى) – أ ّـما ـكان – هو المحبة، وتلك القرينة قوله: « اللهمَّ وال من والاه وعاد من ـعاداه ». ولو ـكان (المولى) بمعنى (المتصـــرف في الأمر) أو ـكان المراد لأولى هو (الأولى لتصـرف) لكان المناسـب أن يقول: اللهمَّ أحبَّ من كان تحت تصـرّفه، وأبغض من لم يكن تحت تصـــرفه. فذكر محبته ومعاداته دليل صـــريح على أنّ المقصـــود إيجاب محبته، والتحذير من معاداته، لا التصرف وعدم التصرف.

ومن المعلوم أن النبي عليه الصـلاة والسـلام كان قد بلّغ أدنى الواجبات بل السـنن بل آداب القيام والقعود والأكل والشـرب، بوجه يفهم الكلّ – ـسـواء الحاضـر والغائب، ممّن عرف لغة العرب – المعاني المقصودة من ألفاظه بلا تكلّف، وفي ذلك – في الحقيقة – كمال البلاغة، وهو مقتضـى منصـب الإرشـاد والهداية، فدعوى الاكتفاء حينئذ بمثل هذا الكلام الذي لا تسـاعده قواعد لغة العرب، يسـتلزم إثبات قصـور البيان والبلاغة، بل المسـاهلة في أمر التبليغ والهداية في حق النبي، والعياذ لله من ذلك.

فقد ظهر أن غرضه ﷺ – إفادة هذا المعنى،

للذي يفهم من هذا الكلام بلا تكلّف، أي أن محبة علي فرض كمحبّة النبي، ومعادلته محمة كمعاداة النبي، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو المطابق لفهم أهل البيت:

أخرج أبو نعيم عن الحسن المثنى ابن الحسن السبط رضي عنهما أنه سئل: هل حديث من كنت مولاه نصّ على خلافة علي رضي الله عنه ؟ فقال: لو كان رسول صلى الله عليه وآله وسلم - يعني بذلك الخلافة لأفصح لهم بذلك، فإن رسول صلى الله عليه وآله وسلم - كان أفصح الناس، ولقال لهم: أيها الناس هذا والي أمركم والقائم عليكم بعدي فاسمعوا له وأطيعوا. ولو كان الأمر أن يحلّ وعلا ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم - اختار عليّا لهذا الأمر، وللقيام على الناس بعده فإنّ عليّا أعظم الناس خطيئة وجرما، لأنّه ترك أمر رسول صلى الله عليه وآله وسلم - أن يقوم فيه كما أمره ويعذر إلى الناس.

فقيل له: ألم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم - لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟

فقال: أما و لو يعني رسول صلى الله عليه وآله وسلم - بذلك الأمر والسلطان، لأفصح به كما أفصح لصّلاة والزكاة، ولقال: أيّها الناس إن علياً والي أمركم من بعدي والقائم في الناس.

وأيضاً: ففي الحديث دلالة صريحة على اجتماع الولايتين في زمانٍ واحد، إذ لم يقع فيه التقييد بلفظ (بعدي)، بل سوق الكلام هو للتسوية بين الولايتين في جميع الأوقات ومن جميع الوجوه، لوضوح امتناع كون علي شريكاً للنبي في كل ما يستحق النبي التصرف فيه في حال حياته، فهذا أدلّ دليلٍ على أن المراد وجوب المحبة، إذ لا مانع من اجتماع المحبّتين بل إنّ كلاً منهما مستلزم للآخر، أما في اجتماع التصرفين فالمحاذير كثيرة، فإن قيّد بما يدل على إمامته في المآل دون الحال فمرحباً لوفاق، لأن أهل السنة قائلون بذلك في حين إمامته، ووجه تخصيص المرتضى بذلك علمه صلى الله عليه وآله وسلم - من طريق الوحي بوقوع البغي والفساد

في زمان المرتضى، وأن بعض الناس سينكرون إمامته.

ومن الطّريف أن بعض علمائهم تمسّك لإثبات أن المراد من (المولى) هو (الأولى لتصرف)، للفظ الواقع في صدر الحديث، وهو قوله: ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم. فيعود الاشكال نّم متى سمعوا لفظ (الأولى) حملوه على (الأولى لتصرف)، فما الدليل على هذا الحمل في هذا المورد؟ بل المراد هنا أيضاً هو: ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم في المحبة، بل إنّ (الأولى)هاهنا مشتق من (الولاية) بمعنى (المحبة)، يعني: ألست أحب إلى المؤمنين من أنفسهم، حتى يحصل التلائم بين أجزاء الكلام والتنلسق بين جمله، ويكون حاصل معنى هذه الخطبة: أيّها المسلمون عليكم أن تجعلوني أحب إلى أنفسكم من أنفسكم، وأن من يحبّني يحب عليّاً، أللهمَّ أحب من أحبّه، وأبغض من أبغضه، وكل عاقل يصدّق بصحة هذا الكلام وحسن انتظامه.

وإن قول النبي: « ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم » مأخوذ من الآية القرآنية، ومن هنا جعل هذا المعنى من المسلّمات لدى أهل الإسلام، وفرّع عليه الحكم اللاحق له.

ولقد وقع هذا اللفظ في القرآن في موقع لا يصح أنْ يكون معناه (الأولى لتصرف) أصلاً، وهو قوله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللهِ ﴾، فإن سوق هذا الكلام هو لنفي نسبة المتبنى إلى المتبني، ولبيان النهي عن أن يقال لزيد بن حارثة: زيد بن محمد، لأنّ نسبة النبي ﷺ – إلى جميع المسلمين نسبة الأب الشفيق إلى أبنائه، بل فوق ذلك، ونساء النبي أمهات أهل الإسلام، وأهل القرابة أحق وأولى في الانتساب من غيرهم، وإنْ كانت شفقتهم وتعظيمهم أكثر، فمدار الانتساب هي القرابة المفقودة بين المتبني والمتبنى، لا على الشفقة والتعظيم، وهذا هو كتاب أي حكمه، ولا دخل للأولى لتصرف في المقصود في هذا المقام، فكذلك الأمر في الحديث، والمراد في الآية هو المراد فيه.

ولو سلّمنا كون المراد من صدر الحديث هو (الأولى لتصرف) فإنّه لا وجه لحمل (المولى) على (الأولى لتصرف) كذلك، لأنّه إنّما صدّر الحديث بتلك العبارة لينبّه السامعين، كي يتلقوا الكلام بكل توجّه وإصغاء، ويلتفتوا إلى وجوب إطاعة هذا الأمر الإرشادي، كما يقول الأب لولده في مقام الوعظ والنصيحة: الست أ أ ك، فلمّا يقرّ الولد مره بما يريد، حتى يطيع أمره بمقتضى علاقة الأبوة والنبوة، فقوله في هذا المقام: « ألست أولى لمؤمنين » نظير قوله: ألست رسول إليكم، أو ألست نبيّكم. وأما أخذ لفظة واحدة من الحديث وجعلها وحدها مورد العلاقة والربط بما في صدره فمن كمال السفاهة، بل يكفي الارتباط الموجود بين جميع الكلام مع هذه العبارة.

والأغرب من ذلك إستدلال بعض محققيهم على عدم إرادة المحبّة، نّ إيجاب محبة الأمير دلت عليه الآية ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ ﴾ فلو كان معنى حديث الغدير ذلك أيضاً كان لغواً، ولم يعلم نّ الدلالة على محبة شخص بدليل عامٍ أمر، وإيجاب محبّته بدليلٍ خاص أمر آخر، ومن هنا لو آمن إنسان بجميع أنبياء ورسله، ولم يجر على لسانه خصوص « محمد رسول » لم يعتبر مسلماً، فالمراد من الحديث إيجاب محبّة علي بشخصه، وإن تقدم ما يدل على وجوب محبته ضمن عموم المؤمنين.

وعلى تقدير وحدة المضمون في الآية والحديث فأيّ قبحٍ فيه؟ إنّ شأن النبي هو التأكيد على مضامين الآ ت والتذكير بها، لا سيّما متى رأى تهاو ً من المكلّفين في العمل بموجب القرآن، قال تعالى: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، وما من شيء دلّت عليه آية من القرآن إلّا وأكدت عليه الآ ت الأخرى، ثمّ الأحاديث على لسان النبي، حتى تتم النعمة والحجّة، وإنّ من نظر في القرآن والحديث لا يتفوه بمثل هذا الكلام للفارغ، و إلّا لزم أن تكون كيدات النبي وتقريراته في أبواب الصوم والصلاة والزكاة وتلاوة القرآن كلّها لاغية، ويكون التنصيص على إمامة الأمير – كما يدعيه الشيعة – مرة بعد أخرى والتأكيد عليها

لغواً طلاً، معاذ من ذلك.

وإنّ سبب هذه الخطبة - كما روى المؤرخون وأصحاب السير - يدل بصراحة على أن الغرض إفادة محبة الأمير، وذلك أن جماعة من الأصحاب الذين كانوا معه في اليمن مثل بريدة الاسلمي، وخالد بن الوليد وغيرهما من المشاهير، جعلوا يشكون لدى رجوعهم من الأمير عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم - شكا ت لا مورد لها، فلمّا رأى رسول صلى الله عليه وآله وسلم - شيوع تلك الأقاويل بين الناس، وأنه إنْ منع بعضهم عن ذلك حمل على شدّة علاقته لأمير، ولم يفد في ارتداعهم، لهذا خطب خطبة عامة، وافتتح كلامه بنصٍ من القرآن قائلاً: « ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم » يعني أن كلما أقوله لكم شئ من شفقتي عليكم ورأفتي بكم، وليس الغرض الحماية عن أحد، وليس شئاً من فرط المحبة له.

وقد روى محمد بن اسحاق وغيره من أهل السير هذه القصة لتفصيل » [1].

---

(1). التحفة الاثنا عشرية: 208.

نفحات الأزهار

في خلاصة عبقات الأنوار

للعلم الحجة آية الله

السيد حامد حسين الموسوي

حديث الغدير - ١

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

الجزء السادس

أقول: إنّ أول ما في هذا الكلام هو: حصر (الدهلوي) الأحاديث النبوية الشريفة الدالّة على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وولايته المطلقة في « اثني عشر حديثاً »، وهذا إنكار للحقيقة الراهنة ... ولسنا ندري أهو حصر عقلي أم استقرائي؟ أما العقل فلا سبيل له إلى الحكم في مثل هذه القضا والبحوث، وإنْ كان حصراً لستقرائياً فإن الواقع خلاف ما زعمه، فإنّ النصوص الواردة في هذا المضمار تبلغ في العدد الأضعاف المضاعفة لهذا العدد المزعوم ... كما لا يخفى على الخبير المنصف.

وأمّا الأحاديث الدالة على أفضلية سيد أمير المؤمنين عليه السلام من غيره من الأصحاب، فهي تفوق حدّ الحصر والعدّ، ولم نجد أحداً من علماء الحق – ولا من المخالفين ممن يتجنّب الكذب والخيانة – تعرّض لهذا أو تصدّى لاستقصاء هذا النوع من الأحاديث، وهذه كتبهم موجودة ومنتشرة في البلاد، فلنزاجع. نعم اكتفى علماؤ –لدى البحث عن هذه الناحية وإثبات أفضلية الامام عليه السلام – بذكر أحاديث في الباب، وهي نزر من كثير وفيض من غيض.

و لنظر إلى هذه الحقيقة الراهنة التي لُشر إليها، نجد نصر الكابلي – مع تعصّبه الشديد – لا يتطرّق بصراحة إلى دعوى حصر الأحاديث المستدل بها في

ب الإمامة في عدد، وإنْ كان كلامه كالصّـــريح في ذلك، حيث قال في (الصـــواعق): « المطلب الرابع: في إبطال لســتدلال الرافضــة على أن الامام بعد النبي ﷺ – عليّ، حاديث أهل السنّة، وهي اثنا عشر، الأول: ما رواه بريدة بن حصيب وغيره ... ».

لكن (الدهلوي) لفرط أمانته!! حصــر تلك الأحاديث في العدد الذي ذكره مصــرحا بهذا المعنى، ولقد كان هذا ديدنه في سائر القضا الواضحة والمسائل البيّنة ...

ثمّ إنّ هناك أحاديث أقوى ســنداً وأبلغ وأوضــح دلالة من هذه الأحاديث الاثني عشــر التي ذكرها (الدهلوي) تبعاً للكابلي، يتمســك بها أهل الحق في إثبات مطلوبهم، فهو – لإضــافة إلى بطلان دعوى حصـر الأحاديث في العدد المذكور – مآخذ على تركه الأحاديث الأقوى من هذه في السنة والدلالة، على الإمامة الكبرى والخلافة العظمى.

وهذا أوان الشـــروع في الردّ على ما ذكره (الدهلوي) وغيره حول حديث الغدير، وبيان بطلان كلماتهم الواهية في هذا المجال.

المؤلّفون في حديث الغدير

و (للدهلوي) في هذا الكلام صنيع شنيع آخر، وذلك قوله: «إنّه قد روى بريدة بن الحصيب الأسلمي ... ».

فإنه يعني أنه من حديث « بريدة » فحسب، ولم تسمح له نفسه لإشارة إلى أنّ هذا الحديث قد ورد من رواية غيره من الصحابة، مع ان الكابلي قد نص على ذلك في عبارته السالفة، وكأنّ (الدهلوي) يسعى بذلك وراء إخفاء فضائل أمير المؤمنين عليه السلام واسدال الستار على الحقائق جهد المستطاع، ولكنه غفل عن أن بعض التتبّع والنظر في كتب الفريقين يكشف عن سوء نيّته ويظهر خيانته، ويعلن للملأ العلمي كثرة طرق هذا الحديث الشريف وأسانيده المعتبرة، المعترف بصحتها من قبل جماعة كبيرة من الحفاظ عن طائفة كبيرة من مشاهير الأصحاب، حتى لقد جاوزت تلك الطرق والأسانيد حدّ التواتر بمراتب عديدة جداً.

ولأجل أن نبرهن على هذا الذي ذكر ه، نذكر بعض الأدلة والشواهد حسب تصريحات كبار أئمّة أهل السنّة:

(1)

كلام ابن المغازلي

قال الفقيه المحدّث ابن المغازلي الشافعي ما لفظه: « حدثني أبو القلسم الفضل بن محمد بن عبد الاصفهاني – قدم علينا بواسط – إملاءً من كتابه لعشر بقين من شهر رمضان، سنة أربع وثلاثين وأربعمائة، قال: حدثني محمد بن علي ابن عمر بن مهدي، قال: حدثني سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال حدثني أحمد بن إبراهيم بن كيسان الثقفي الاصفهاني، قال: حدثني إسماعيل بن عمر البجلي، قال: حدثني مسعر بن كدام، عن طلحة ابن مصرف، عن عمر بن سعد، قال: شهدت علياً على المنبر شد أصحاب رسول ﷺ: من سمع رسول يوم غدير خم يقول ما قال فليشهد، فقام إثنا عشر رجلا منهم: أبو سعيد الخدري وأبو هريرة وأنس بن مالك، فشهدوا أنهم سمعوا رسول ﷺ – يقول: « من كنت مولاه فعلي مولاه، أللهمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه ».

قال أبو القلسم الفضل بن محمد: هذا حديث صحيح عن رسول ﷺ – وقد روى حديث غدير خم عن رسول ﷺ نحو مائة نفس منهم العشرة، وهو حديث بت لا أعرف له علّة، تفرّد علي رضي

عنه بهذه الفضيلة لم يشركه أحد. انتهى » [1].

فحديث الغدير، حديث رواه – على ما ذكره ابن المغازلي – « نحو مائة نفس، منهم العشرة » المبشرة بالجنّة عندهم، وهو يدل على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام أو أفضليته المستلزمة لها لعدم مشاركة أحد له في هذه الفضيلة.

ابن المغازلي ثقة

ثم إنّ ابن المغازلي من كبار العلماء الثقات المعتمدين لدى أهل السنة، فقد ذكره السّمعاني [2] والبدخشاني [3] والكاتب الجلبي [4]، وأثنوا عليه.

كما نقل عن ابن المغازلي واعتمد على كتبه جملة من أعلام علمائهم كابن حجر المكّي في (الصواعق المحرقة). وكمال الدين الجهرمي في (البراهين القاطعة في ترجمة الصواعق المحرقة) والملا مبارك في (أحسن الأخبار في ترجمة الصواعق المحرقة). والشريف السمهودي في (جواهر العقدين). والفضل ابن كثير المكي في (وسيلة المآل) والبرزنجي في (نواقص الروافض). والشيخاني القادري في (الصراط السوى).

كما اعتمد جماعة منهم على كتابه (المناقب) لذات، ومنهم تلميذ (الدهلوي) الفاضل رشيد الدين الدهلوي في كتاب (إيضاح لطافة المقال)، وقد جعل ليفه كتاب (المناقب) دليلاً على محبه أهل السنة وولائهم لأهل البيت عليهم السلام كسائر الكتب التي ألّفها بعض علمائهم في مناقب الأئمّة الطاهرين.

بل لقد تمسك المولوي حيدر علي الفيض آ دي – مع ما هو عليه من

---

(1). مناقب أمير المؤمنين / 26 – 27.

(2). الأنساب – الجلابي.

(3). تراجم الحفاظ – مخطوط.

(4). كشف الظنون 1 / 309.

التعصب – برواية ابن المغازلي هذه في كتابه (منتهى الكلام) ... وستقف على ذلك إنْ شاء تعالى.

(2)

تصنيف ابن عقدة في طرق الحديث

ومن الشواهد على كثرة طرق حديث الغدير وتواتره: تصنيف الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بن عقدة الكوفي كتاً خاصاً بطرق حديث الغدير عن أكثر من مائة نفسٍ من كبار الصحابة بأسانيد متعددة ... قال السيد الجليل ابن طاوس الحلي رضي تعالى عنه في ذكر من صنف في طرق هذا الحديث الشريف:

« ومن ذلك: الذي لم يكن مثله في زمانه أبو العباس أحمد بن سعيد بن عقدة الحافظ، الذي زكّاه وشهد بعلمه الخطيب مصنّف ريخ بغداد، [فانه] صنف كتاً سماه: (حديث الولاية)، وجدت هذا الكتاب بنسخة قد كتبت في زمان أبي العباس ابن عقدة مصنفه، ريخها سنة ثلاثين وثلاثمائة، صحيح النقل، عليه خط الطوسي وجماعة من شيوخ الإسلام، لا يخفى صحة ما تضمّنه على أهل الافهام، وقد روى فيه نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مولا علي عليه السلام لولاية من مائة وخمس طرق » [1].

وقال السيد المذكور أيضاً: « وقد صنّف العلماء لأخبار كتباً كثيرة في حديث

---

(1). الإقبال بصالح الأعمال / 453.

الغدير وتصديق ما قلناه، وممن صنّف تفصيل ما حقّقناه أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، الحافظ المعروف بن عقدة، وهو ثقة عند أر ب المذاهب، وجعل كتا ً مجرّداً سمّاه (حديث الولاية) وذكر الأخبار عن النبي - ﷺ -بذلك وأسماء الرواة من الصحابة، والكتاب عندي الآن.

وهذه أسماء من روي عنهم حديث الغدير ونص النبي على علي الخلافة، وإظهار ذلك عند الكافة، ومنهم من هنأه بذلك:

[ذكر من روى عنه ابن عقدة حديث الغدير من الصحابة]

أبو بكر عبد بن عثمان

عمر بن الخطاب

عثمان بن عفان

علي بن أبي طالب

طلحة بن عبيد

الزبير بن العوام

عبد الرحمن بن عوف

سعد بن مالك (وهو سعد بن أبي وقاص)

العباس بن عبد المطلب

الحسن بن علي بن أبي طالب

الحسين بن علي بن أبي طالب

عبد بن العباس

عبد بن جعفر بن أبي طالب

عبد بن مسعود

عمار بن سر

أبوذر جندب بن جنادة الغفاري

سلمان الفارسي

أسعد بن زرارة الأنصاري

خزيمة بن بت الأنصاري

أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري

سهل بن حنيف الأنصاري

عثمان بن حنيف الأنصاري

حذيفة بن اليمان

عبد بن عمر بن الخطاب

البراء بن عازب الأنصاري

رفاعة بن رافع الأنصاري

سمرة بن جندب

سلمة بن الأكوع الأسلمي

زيد بن بت الأنصاري

أبو ليلى الأنصاري

أبو قدامة الأنصاري

سهل بن سعد الأنصاري

عدي بن حاتم الطائي

بت بن يزيد بن وديعة

كعب بن عجرة الأنصاري

أبو الهيثم بن التيهان الأنصاري

هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري

المقداد بن عمرو الكندي

عمران بن حصين الخزاعي

عمر بن أبي سلمة

عبد بن أبي عبد الأسد المخزومي

بريد بن الحصيب الأسلمي

جبلة بن عمر الأنصاري

أبو هريرة الدوسي

أبو برزة فضلة بن عبيد الأسلمي

أبو سعيد الخدري

جابر بن عبد الأنصاري

جرير بن عبد

زيد بن أرقم الأنصاري

أبو رافع مولى رسول ﷺ

أبو عمرة بن عمرو بن محصن الأنصاري

أنس بن مالك الأنصاري

جية بن عمر الخزاعي

أبو زينب بن عوف الأنصاري

يعلى بن مرة الثقفي

سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري

حذيفة بن أسيد أبو سريحة الغفاري

عمرو بن الحمق الخزاعي

زيد بن حارثة الأنصاري

مالك بن الحويرث

أبو سليمان جابر بن سمرة السوائي

عبد بن بت الأنصاري

حبشي بن جنادة السلولي

ضميرة الأسدي

عبيد بن عازب الأنصاري

عبد بن أبي أوفى الأسلمي

زيد بن شراحيل الأنصاري

عبد بن بسر المازني

النعمان بن العجلان الأنصاري

عبد الرحمن بن يعمر الديلي

أبو الحمراء خادم رسول ، ﷺ

أبو فضالة الأنصاري

عطية بن بسر المازني

عامر بن ليلى الغفاري

أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني

عبد الرحمن بن عبد ربّه الأنصاري

حسان بن بت الأنصاري

سعد بن جنادة العوفي

عامر بن عمير النميري

عبد بن ميل

حبة بن جوين العرني

عقبة بن عامر الجهني

أبو ذؤيب الشاعر

أبو شريح الخزاعي

أبو جحيفة وهب بن عبد السوائي

أبو أمامة الصدي عن عجلان الباهلي

عامر بن ليلى بن ضمرة

جندب بن سفيان البجلي

أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي

وحشي بن حرب

قيس بن بت بن شماص الأنصاري

عبد الرحمن بن مدلج

حبيب بن بديل بن ورقاء الخزاعي

فاطمة بنت رسول ، صلى الله عليه وآله وسلم

عائشة بنت أبي بكر

أمّ سلمة أمّ المؤمنين

أمّ هاني بنت أبي طالب

فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب

أسماء بنت عميس الخثعمية

ثمّ ذكر ابن عقدة ثمانية وعشرين رجلاً من الصحابة لم يذكرهم ولم يذكر أسمائهم أيضاً »[1].

---

(1). الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف. ومن الذين رووا حديث الغدير:

(1) أبي بن كعب الأنصاري الخزرجي.

(2) جبير بن مطعم بن عدي القرشي.

(3) أبو جنيدة جندع بن عمرو بن مازن الأنصاري.

(4) رفاعة بن عبد المنذر الأنصاري.

(5) زيد بن عبيد الأنصاري.

(6) سعد بن عبادة الأنصاري.

(7) سعيد بن زيد القرشي العدوي.

(8) عبد بن بديل بن ورقاء.

(9) عبد بن حنطب القرشي المخزومي.

(10) عبد بن ربيعة.

(11) عبد بن مسعود.

(12) عمارة الخزرجي الأنصاري.=

ذكر من صرح بتأليف ابن عقدة الكتاب المذكور

هذا، وقد نصّ على تصنيف أبي العباس ابن عقدة مصنّفاً في جمع طرق حديث الغدير عدّة من أكابر أهل السنة، نذكر بعضهم في ما يلي:

1) ابن تيمية

ـقال ابن تيمية الحرّاني * وهو تقيّ ـللدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة الحرّاني الحنبلي المتوفى سنة 728، توجد ترجمته في: (المعجم المختص للذهبي) و (فوات الوفيات 1 / 62) و (تتمة المختصر - حوادث 728) و (ـللدرر الكلمنة 1 / 144) و (طبقات الحفاظ / 516) و (الوافي لوفيات 7 / 15) وغيرها *:

« وقد صنّف أبو العباس ابن عقدة مصنّفا في جمع طرقه » [1].

2) ابن حجر العسقلاني

وقال ابن حجر العسقلاني * وهو الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني المصري الشافعي، توجد ترجمته في: (البدر الطالع 1 / 87) و (ـشذرات الذهب 7 / 27) و (القلائد الجوهرية / 331) و (نظم العقيان / 45)

= (13) عمرو بن شراحيل.

(14) عمرو بن العاص.

(15) عمرو بن مرة الجهني.

(16) قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري.

(17) أبو برزة فضلة بن عتبة الأسلمي.

(18) وهب بن حمزة.

(1). منهاج السنة 4 / 86.

و (ذيل تذكرة الحفاظ / 380) و (الضوء اللامع 2 / 36) و (طبقات الحفاظ / 547) و (حسن المحاضرة 1 / 363) وغيرها) *:

« ولفّا حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه »، أخرجه النزمذي والنّسائي وهو كثير الطرق جدّا، وقد لستوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من لسانيدها صحاح وحسان » [1].

ذكر من أورد كلام العسقلاني

ولقد أورد كلام ابن حجر هذا جماعة من أعيان أهل السنّة في كتبهم، ولنقتصر على ذكر اثنين منهم:

ألأول: الشّريف السّمهودي

قال السمهودي * وهو نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الحسيني السّمهودي، المترجم له والمذكور اسمه بكلّ تعظيم وتكريم في: (الضوّء اللامع 5 / 245) و (النور السافر / 58) و (البدر الطالع 1 / 470) و (شذرات الذهب 8 / 50) وقد أورد كتبه في (كشف الظنون) وهي كتب معتمدة لديهم، كما صرّح رشيد الدين الدهلوي نه من أعاظم علماء أهل السنّة، ولستند حيدر علي الفيض آ دي في كتبه – في الرد على الإماميّة – إلى كلماته وصرّح نه من جهابذة الثقات *:

« قال الحافظ ابن حجر: حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » أخرجه النزمذي والنّسائي وهو كثير الطرق جدّاً، ولستوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من لسانيدها صحاح وحسان»[2].

الثاني: المناوي.

وقال المناوي * وهو عبد الرءوف بن ج العارفين بن علي المنّاوي الفلسي الشّافعي، قال المحبي في (خلاصة الأثر 2 / 412): كان إماماً كبيراً وحجةً ثبتاً

---

(1). فتح الباري في شرح صحيح البخاري 7 / 61.

(2). جواهر العقدين – مخطوط.

وقدوةً، صاحب تصانيف سائرة وأجلّ أهل عصرة بغير ارتياب وإماماً فاضلاً، وزاهداً عابداً قانتاً، وخاشعاً لله ... » *:

«قال ابن حجر: حديث كثير الطرق جداً، استوعبها ابن عقدة في كتابٍ مفرد، منها صحاح ومنها حسان » [1].

3) ابن حجر العسقلاني أيضاً

وذكر ابن حجر العسقلاني كتاب ابن عقدة في مواضع من (الإصابة في معرفة الصحابة) فأثبت صحبة عدد منهم، استناداً الى رواية ابن عقدة عنهم في كتاب الموالاة الذي جمع فيه طرق حديث الغدير.

فمن ذلك قوله: « عبد بن ميل – آخره لام، رأيته مجوداً بخط الصريفيني، ذكره أبو العباس ابن عقدة في جمع طرق حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » أخرج بسنده الى إبراهيم بن محمد – أظنه ابن أبي يحيى – عن جعفر بن محمد، عن أبيه، وأيمن بن نبل – بنون وموحدة – عن عبد بن ميل، قال: سمعت رسول صلى الله عليه وآله وسلم – يقول: من كنت مولاه، الحديث، واستدركه أبو موسى » [2].

ومن ذلك قوله: « عبد الرحمن بن مدلج، ذكره أبو العباس ابن عقدة في كتاب الموالاة، وأخرج من طريق موسى بن نصر بن الربيع الحمصي: حدثني سعد ابن طالب أبو غيلان، حدثني أبو إسحاق، حدثني من لا أحصي: أنّ عليّاً أنشد الناس في الرّحبة: من سمع قول رسول صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت مولاه فعلي مولاه؟، فقام نفر – منهم عبد الرحمن بن مدلج – فشهدوا أنهم سمعوا إذ ذاك من رسول صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرجه ابن شاهين عن ابن عقدة،

---

(1). فيض القدير في شرح الجامع الصغير 6 / 218.

(2). الإصابة في أسماء الصحابة 2 / 374.

واستدركه أبو موسى » [1].

ومن ذلك قوله: « أبو قدامة الأنصاري، ذكره أبو العباس ابن عقدة في كتاب الموالاة الذي جمع فيه طرق حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه »فأخرج فيه من طريق محمد بن كثير، عن فطر، عن أبي الطفيل، قال: كنا عند علي، فقال: أنشد من شهد يوم غدير خم، فقام سبعة عشر رجلاً – منهم أبو قدامة الأنصاري – فشهدوا أن رسول ﷺ – قال ذلك. واستدركه أبو موسى، وسيأتي في الذي بعده ما يؤخذ منه اسم أبيه وتمام نسبه » [2].

4) الشّريف السمهودي

فقد ذكر كتاب ابن عقدة ونقل عنه في كتابه (جواهر العقدين) كما سيأتي إنْ شاء تعالى.

5) الشيخاني القادري

وقال الشيخاني القادري * وهو محمود بن محمد بن علي الشيخاني القادري * المدني، ويظهر تعصّبه من مراجعة كتابه للذي ننقل عنه * بعد أن ذكر بعض طرق حديث الغدير: « وقد استوعب طرق الأحاديث المذكورة وغيرها ابن عقدة في كتاب مفرد، وذكر أيضاً بعضها الشيخ نور الدين السيد الجليل علي بن جمال الدين عبد بن أحمد الحسيني السمهودي الشافعي في كتابه المسمى: أنجح المساعي في ردّ شبهة الداعي » [3].

---

(1). الإصابة 2 / 413.

(2). المصدر نفسه 4 / 159.

(3). الصراط السوي في مناقب آل النبي – مخطوط.

6) البدخشاني

وقال البدخشاني * وهو المرزا محمد بن معتمد خان البدخشاني، وهو من كبار العلماء المشهورين في الد ر الهندية، وقد أثنى عليه رشيد الدين الدهلوي وحيدر علي الفيض آ دي في كتابيهما واستندا إليه * بعد أن ذكر بعض طرق الحديث: « أقول: هذا حديث صحيح مشهور، نصّ الحافظ أبو عبد محمد بن أحمد بن عثمان للذهبي التركماني الفارقي ثم الدمشقي على كثير من طرقه لصحة، وهو كثير الطّرق جداً، وقد استوعبها الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي المعروف بن عقدة في كتاب مفرد » [1].

وقال أيضاً: « فإنّ الحديث كثير الطّرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتابٍ مفرد، وقد نصّ الذهبي على كثير من طرقه لصحة » [2].

رواة كتاب الموالاة

لقد أثبت جماعة من الأعلام كتاب (الموالاة) لأبي العباس ابن عقدة، وهم ابن تيمية وابن حجر العسقلاني والسمهودي والمناوي والقادري والبدخشاني، وقد تقدّمت نصوص كلماتهم المفيدة لذلك.

وعلمنا من خلال التتبّع لكتب الأسانيد أن كتاب (الموالاة) من مرو ّ ت جماعة من أعيان علماء أهل السنّة، فهم يروونه عن مؤلّفه الحافظ ابن عقدة، بسند متصل إليه فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهؤلاء هم:

---

(1). مفتاح النجا في مناقب آل العبا – مخطوط.

(2). نزل الابرار بما صح من مناقب أهل البيت الأطهار: 21.

1) محمد بن عابد السندي

وهو محدّث المدينة المنورة في وقته، ومن مشاهير علماء أهل السنة في عصره ... قال عمر رضا كحالة: « حافظ فقيه عالم لعربية ... رجع الى الحجاز وولّاه محمد علي ر سة العلماء لمدينة، وتوفي بها في 18 ربيع الأول، ودفن لبقيع، ثمّ ذكر تصانيفه، وقد أرخ وفاته بسنة 1257 [1].

2) محمد حسين الأيوبي

وهو شيخ السندي المذكور، فقد ذكره في (حصر الشارد) بقوله: « قد منّ تعالى عليّ – وله الحمد – بقراءة القرآن العظيم من فاتحته إلى خاتمته على قراءة الأئمّة السّبعة المشهورين، برواتهم الأربعة عشر المحصورة من طرقهم المشهورة، على شيخنا العلامة الفهّامة زينة دهره، وقدوة عصره، الحاوي لعلم الأد ن والأبدان الجامع للفنون العقلية والنقلية، والموضّح لنا حسن بيان، عمّي وصنو أبي الشيخ محمد حسين بن محمد مراد الأنصاري الخزرجي الأيوبي نسباً، السندي بلدا، النقشبندي طريقة، والحنفيّ مذهباً، رحمه تعالى وبوّأه دار كرامته » [2].

3) محمد مراد الانصاري

وهو والد الأيوبي المذكور وشيخه، قال محمد عابد السندي بعد ما تقدم « قال شيخنا قرأت بها على والد وشيخنا الحافظ الامام المحقق ولي تعالى العارف الشيخ محمد مراد بن محمد يعقوب بن محمود الأنصاري السندي ».

---

(1). معجم المؤلفين 10 / 113.

(2). حصر الشارد من أسانيد محمد عابد: 3.

4) محمد هاشم السندي

وهو شيخ محمد مراد المذكور، قال السندي بعد العبارة المتقدمة: قال – يعني محمد مراد – قرأت بها جميع القرآن العظيم من فاتحته إلى خاتمته على شيخنا الامام الهمام مقتدى الأ م الشيخ محمد هاشم ... ».

5) عبد القادر الصديقي

وهو مفتي الحنفية بمكة المكرمة في عصره وشيخ محمد هاشم السندي، قال السّندي: « قال – يعني محمد هاشم –: قرأت بها على جماعة أجلّهم علّامة دهره وحجة تعالى على عصره، الشيخ عبد القادر بن أبي بكر بن عبد القادر الصديقي نسباً، المكي بلداً، والحنفيّ مذهباً، مفتي الحنفيّة بمكّة المشرفة ».

وقال غلام علي آزاد بترجمة محمد طاهر الكجراتي: « ومن أحفاده الشيخ عبد القادر ابن الشيخ أبي بكر مفتي مكة المعظمة، كان عالماً جيّداً لا سيّما في الفقاهة، فصيحاً بليغاً، ومن ليفه: الفتاوي، أربع مجلدات، ومجموعة المنشآت، توفي سنة 1138 ... » [1].

وقال عبد الرحمن الكزبري الدمشقي، في (لسانيده) في ذكر شيوخه: « ومنهم العلامة المسند الشيخ عبد القادر الصديقي المكيّ المفتي » [2].

وترجم له أيضاً: المرادي في أعيان القرن الثاني عشر [3].

6) حسن العجيمي

وهو من أعلام علمائهم، قال السندي بعد العبارة المذكورة عنه: « قال

---

(1). سبحة المرجان / 44.

(2). رسالة الأسانيد: 5.

(3). سلك الدرر 3 / 49.

عبد القادر: قرأت بها على ولي تعالى العارف، عمدة القرّاء قدوة الحفاظ، أبي البقاء الحسن بن علي العجيمي المكيّ ».

والعجيمي – هذا – من مشايخ إجازة شاه وليّ ، فقد قال: « قد اتصل سندي – والحمد لله – بسبعة من المشايخ الأجلّة الكرام، الأئمّة القادة الأعلام من المشهورين لحرمين المحترمين، المجمع على فضلهم بين الخافقين، الشيخ محمد ابن العلاء ... والشيخ حسن بن العجيمي المكي ... »[1].

وترجم له عمر رضا كحالة وأرخّ وفاته بسنة 1113[2].

7) أحمد الشناوي

المتوفى سنة 1028 ترجم له المحبّي ترجمةً ضافية[3].

وهو من أكابر مشايخ إجازة الشاه وليّ الدهلوي أيضاً، فقد قال الدهلوي: « وقد استفاد واستوعب الوالد الماجد أخيراً في المدينة المنورة ومكة المعظمة من أجلّاء مشايخ الحرمين بكلّ استيعاب واستقصاء، وقد كان أكثر ذلك عند جناب حضرة الشيخ أبي طاهر المدني – قدس سره – الذي كان وحيد عصره في هذا الباب – رحمة عليه وعلى أسلافه ومشايخه –. ومن حسن الاتفاق: أنّ للشيخ أبي طاهر – ﷺ – سنداً مسلسلاً إلى الصوفيّين والعرفاء حتى الشيخ زين الدين زكر الأنصاري، وذلك أنه أخذ عن أبيه الشيخ إبراهيم الكردي، وهو عن الشيخ أحمد القشاشي، وهو عن الشيخ أحمد الشناوي، وهو عن والده الشيخ[4] عبد القدوس الشناوي. وأيضاً عن الشيخ محمد بن أبي الحسن البكري. وأيضاً عن الشيخ محمد بن أحمد الرملي. وأيضاً عن الشيخ عبد الرحمن

---

(1). الإرشاد إلى مهمات الأسناد، وقد أدرج هذه الرسالة ولده الدهلوي في رسالة أصول الحديث له.

(2). معجم المؤلّفين 3 / 264.

(3). خلاصة الأثر في اعيان القرن الحادي عشر 1 / 243 - 246.

(4). كذا، والصحيح: علي بن عبد القدّوس الشناوي.

ابن عبد القادر بن فهد، وهؤلاء كلهم من أجلّة المشايخ العارفين لله. » [1].

8) علي بن عبد القدوس الشناوي

وهو والد الشناوي المتّقدم ذكره، ومن شيوخ مشايخ الشاه ولي الدهلوي، والشيخ عبد بن سالم البصري [2]، وكان حيّاً سنة 1142.

9) عبد الوهاب الشعراني

وهو من أكابر العلماء الثقات وجهابذة العرفاء المشهورين، وكثيراً ما تنتهي سلاسل إجازات الشاه وليّ الدهلوي إليه.

10) جلال الدين السيوطي

وهو أيضاً من شيوخ مشايخ والد الدهلوي، كما أثنى هو عليه في (أصول الحديث). وقد لقّبه المقري في (فتح المتعال) بمجدّد الدين النبوي في المائة التاسعة.

11) ابن حجر العسقلاني

وهو الحافظ، صاحب التصانيف، شيخ الإسلام.

12) أبو العباس المقدسي الحنبلي

وهو أحمد بن أبي بكر شيخ ابن حجر العسقلاني المذكور، ومن مشاهير الفقهاء والمحدثين، ترجم له ابن حجر بقوله: « أحمد بن أبي بكر بن أحمد ... أبو

---

(1). أصول الحديث لعبد العزيز الدهلوي: 25.

(2). الإنتباه في سلاسل أولياء ، الامداد بمعرفة علو الاسناد: 14.

العباس المقدسي، حدّث لكثير وكان خاتمة المسندين بدمشق، مات في ربيع الآخر سنة 798 وقد أجاز لي غير مرة. » [1].

13) اسحاق بن يحيى الحنفي

ترجم له الذهبي في (معجمه المختص) بقوله: « إسحاق بن يحيى بن إسحاق المسند، عفيف الدين أبو محمد الآمدي الحنفي، ولد سنة 742 مد ... وتفرّد بشياء، مات في رمضان سنة 725 ... ».

وأورد ابن حجر كلام الذهبي هذا ثم قال: « قلت: ثنا عنه لسماع غير واحد، منهم أحمد بن أقبرص بن بلعاق، وحدّث لكثير، وكان يشهد على القضاة، وكان لطيفاً بشوشاً، يتفرد شياء من العوالي، وعمل لنفسه معجماً، مات سنة 725 » [2].

14) يوسف بن خليل الدمشقي

وهو من كبار الحفاظ، ترجم له الذهبي بقوله: « ويوسف بن خليل الحافظ الرحّال محدّث الشام ... » [3] وقال السيوطي: « ابن خليل الحافظ المفيد الرحال الإمام مسند الشام ... وكان حافظاً ثقة عالماً بما يقرأ عليه، لا يكاد يفوته اسم رجل، واسع الرواية متقناً ... » [4].

15) محمد بن حيدرة

وهو شيخ ابن خليل المتقدّم ذكره، وقد صرح العلماء نّ رواية العدل الثقة

---

(1). الدرر الكامنة 1 / 117.

(2). الدرر الكامنة 1 / 381.

(3). العبر – حوادث سنة 648.

(4). طبقات الحفاظ / 495.

عن رجل – هي وحدها – دليل عدالة المرويّ عنه وإنْ لم يصرّح الراوي سمه، فكيف إذا كان من شيوخ الإجازة؟

ومن ذلك: جعل ابن حجر المكيّ رواية الصحابة والتابعين عن معاوية بن أبي سفيان دليلاً على اجتهاد معاوية وإمامته!!. كما في كتاب (تطهير الجنان).

ومن ذلك: أخذ سيف بن أسد الملتاني رواية مالك وأبي حنيفة وجماعة دليلاً على و قة الإمام جعفر بن محمد الصادق – عليه السلام ! كما في (تنبيه السفيه).

ومن ذلك: استناد الذهبي في إثبات و قة أحمد بن عمر بن أنس بن دلهان الأندلسي إلى رواية ابن عبد البرّ وابن حزم عنه ... كما في (العبر).

ومن ذلك: اعتزاز المقري برولية ابن عبد البرّ والخطيب عن أبي الوليد للباجي ... كما في (نفح الطيب).

هذا ... ولقد نصّ ابن القيّم على ما ذكر في (زاد المعاد) بقوله: « وأحد القولين: إنّ مجرّد رولية عدل عن غيره هو تعديل لذلك الغير وإنْ لم يصرّح الراوي بتعديله، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ».

ونستنتج من ذلك كله: أن رولية الحافظ ابن خليل عن ابن حيدر تدلّ على **جلالة** ابن حيدر وو قته.

16) محمد بن علي بن ميمون الكوفي

وهو من الحفاظ المشهورين، قال الذهبي: « أبيّ النرسي أبو الغنائم محمد ابن علي بن ميمون الكوفي الحافظ، روى عن محمد بن عليّ بن عبد الرحمن العلوي وطبقته الكوفة، وعن أبي إسحاق البرمكي وطبقته ببغداد، و ب في خطلبة الكوفة، وكان يقول: ما الكوفة من أهل السنة والحديث إلّا أ . وقال ابن صر: كان حافظاً متقناً ما رأينا مثله، كان يتهجّد ويقوم الليل، وكان أبو عامر العبدري

يثني عليه ويقول: ختم به هذا الشأن ... » [1].

17) دارم بن محمد النهشلي

وهو شيخ أبي الغنائم المذكور.

18) محمد بن ابراهيم السري

وهو شيخ دارم المذكور.

هؤلاء رواة كتاب (الموالاة) وفيما يلي النص الكامل للسند:

قال الشيخ محمد عابد السندي: « وأما كتاب الموالاة لأبي العباس ابن عقدة، فأرويه عن عمي الشيخ محمد حسين بن محمد مراد الأنصاري السندي عن أبيه، عن الشيخ محمد هلشم بن عبد الغفور السندي، عن مفتي مكة الشيخ عبد القادر الصدّيقي الحنفي، عن الشيخ حسن العجيمي، عن الشيخ أحمد الشناوي، عن أبيه الشيخ علي الشناوي، عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني، عن الحافظ السيوطي، عن الحافظ ابن حجر، عن أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد المقدسي، أ إسحاق بن يحيى بن إسحاق الآمدي، عن يوسف بن خليل الحافظ، أ أبو المعمر محمد بن حيدرة بن عمر الحسيني، أ أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون، أ دارم بن محمد بن زيد النهشلي، أ محمد بن إبراهيم بن السري التميمي، أ أبو العباس أحمد بن محمد بن عقدة » [2].

---

(1). العبر حوادث سنة 510 - 4 / 22، وأنظر: تذكرة الحافظ 4 / 1260 والنجوم الزاهرة 5 / 212، وشذرات الذهب 4 / 29، وطبقات الحفاظ / 458، ومرآة الجنان، وحوادث سنة 510.

(2). حصر الشارد -حرف الميم: 162 قلت: وفي كفاية الطالب للحافظ الكنجي / 62، ما نصه: « أخبر الحافظ يوسف بن خليل الدمشقي بحلب، قال: أخبر الشريف أبو المعمر بن حيدرة الحسيني الكوفي ببغداد، أخبر أبو الغنائم محمد بن ميمون النرسي لكوفة، أخبر أبو المثني دارم ابن محمد بن زيد النهشلي، حدثنا أبو حكيم محمد بن إبراهيم السري التميمي، حدثنا أبو العباس =

ويظهر من كلام السندي في خطبة كتابه أنّه لا يذكر فيه إلّا أسانيده في الكتب المعتبرة إذْ قال: « ... إنَّه طالما لاذ بي بعض طلبة علم الحديث، وسألوني أن ألخّص لهم شيئاً من أسانيدي في الكتب المعتبرة ... ».

ترجمة ابن عقدة ووثاقته

هذا، ولما رأى المعاندون كثرة طرق حديث الغدير، بحيث جمعها واستوعبها الحافظ ابن عقدة في كتابٍ مجرد، ولأنه لا يمكن الطعن في شيء من تلك الطرق ... عمدوا إلى الطعن في ابن عقدة نفسه، حتى لا يتم للامامية مطلوبهم لاستناد إلى كتابه.

فهذا أبو نصر الكابلي يذكر: أن ابن عقدة ليس من أهل السنة، وكان جارودياً رافضياً، وإليك نص كلامه في المطلب السادس من (الصواقع الموبقة) الذي خصه بذكر المكايد: « التلسع والتسعون: نقل ما يؤيد مذهبهم عن كتاب رجل يتخيّل أنّه من أهل السنة وليس منهم، كابن عقدة كان جارودياً رافضياً، فإنّه ربّما ينخدع منه كل ذي رأي غبين، ويميل إلى مذهبهم أو تلعب به الشكوك » [1].

وهذا (للدهلوي) يقلّد الكابلي في هذا الحكم كغيره، ويضيف إلى ابن عقدة: ابن قتيبة وأخطب خوارزم ... [2].

= أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني (ابن عقدة) وحدثنا ابراهيم بن الوليد بن حماد، أخبر أبي، أخبر يحيى بن يعلى، عن حرب بن صبيح، عن ابن أخت حميد الطويل، عن ابن جدعان، عن سعيد ابن المسيب قال: قلت لسعد بن أبي وقاص: إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أتقيك. قال: سل عما بدا لك فإنما أنا عمك. قال: قلت: مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم – فيكم يوم غدير؟

قال: نعم قام فينا لظهيرة فأخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره. قال: فقال أبو بكر وعمر: أمسيت ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة ».

(1). الصواقع الموبقة. المطلب السادس في المكايد.

(2). التحفة الاثنا عشرية، الباب الثاني، المكيدة الحادية والثمانون: 68.

ومن قبلهما حثالة من الناس ...

ولكن يكفي دليلاً على جلالة ابن عقدة وكونه من أكابر حفاظ أهل السنة: إعتماد كبار أئمتهم عليه وأخذهم رائه وأقواله ... ألا ترى أن ابن حجر العسقلاني يعتبر الرّجل صحابيّاً إستناداً إلى (كتاب الموالاة) المذكور، وأنه يلقّبه مير المؤمنين في الحديث، وأنه يصحّح كثيراً من طرق حديث الغدير في كتاب الموالاة!؟

بل إنّ كتبهم في الرجال مشحونة بذكر آراء ابن عقدة من جرحٍ وتعديلٍ ومدحٍ وذمٍ ...، فقد ذكر المزي بترجمة أحمد بن محمد بن نيزك بن حبيب أبي جعفر البغدادي: « ..قال أبو العباس ابن عقدة: في أمره نظر ... » [1].

وقد أورد رأي ابن عقدة في هذا الرجل هكذا كلّ من: الذهبي وابن حجر العسقلاني، فقال للذهبي: «قال ابن عقدة: في أمره نظر » [2] وقال ابن حجر «قال ابن عقدة: في أمره نظر » [3].

وقال الذهبي في العبر: « ... أبو إسحاق بن حمزة الحافظ ... قال ابن عقدة: قلّ من رأيت مثله ... » [4] وكذا نقل قول ابن عقدة جلال الدين السيوطي بترجمة الرجل من طبقاته [5].

بل لابن عقدة آراؤه في علم قواعد الحديث، قال السيوطي في بيان أقسام تحمل الحديث: « السابع: إجازة المجاز كأجزتك مجازاتي، [أو جميع ما أجيز روايته] فمنعه بعض من لا يعتدّ به ... والصحيح للذي عليه العمل: جوازه، وبه قطع الحفاظ: للدارقطني و [أبو العباس] ابن عقدة [الكوفي] وأبو نعيم وأبو

---

(1). تهذيب الكمال 1 / 475.

(2). تذهيب التهذيب – مخطوط.

(3). تهذيب التهذيب 1 / 78.

(4). العبر – حوادث سنة 332.

(5). طبقات الحفاظ / 371.

الفتح نصر المقدسي ... » [1].

أقول: وفي هذا القدر كفاية لثبوت جلالة ابن عقدة وو قته.

كلمات في توثيقه

أضـــف إلى ذلك: توثيق علماء الرجال وفطاحل أهل الســـنة أ العباس ابن عقدة، وثنائهم الصـريح عليه، وتنصـيصـهم على رواية الأكابر عنه، واعتمادهم عليه، ولنذكر نصـوص عبارات بعضهم:

1) السمعاني

« كان حافظاً متقناً عالماً، جمع التراجم والأبواب والمشـيخة، وأكثر الرواية وانتشـر حديثه، سمع أحمد بن عبد الحميد الحارثي وعبد بن أبي سلمة ...

روى عنه الأكابر من الحفاظ مثل: أبي بكر محمد بن عمر [ابن] الجعابي وأبي القاسـم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، وأبي نعيم، وعبد بن عدي الجرجاني، وأبي الحسين محمد بن المظفر البغدادي، وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ... وخلق يطول ذكرهم ...

وكان الدارقطني يقول: أجمع أهل الكوفة على أنه لم ير من زمن عبد بن مسعود إلى زمن أبي العباس ابن عقدة أحفظ منه، وقال أبو الطيب ابن هرثمة: كنا بحضـرة ابن عقدة المحدث ونكتب عنه، وفي المجلس رجل هاشمي إلى جنبه، فجرى حديث حفاظ الحديث، فقال أبو العباس: أ أجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل بيت هذا سـوى غيرهم - وضـرب بيده على الهاشمي -

ولد في سنة أربع [تسع] وأربعين ومائتين ليلة النصف من المحرم، ومات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة » [2].

---

(1). تدريب الراوي 2 / 40.

(2). الأنساب - العقدي.

2) البدخشاني

فانّه أورد كلمات السمعاني هذه، ثم قال: « قلت: ذكره الذهبي وابن صر الدين في طبقات الحفاظ » [1].

3) السيوطي

في ذكر حديث ردّ الشمس ردّاً على قدح ابن الجوزي في ابن عقدة: « وابن عقدة من كبار الحفاظ، والناس مختلفون في مدحه وذمه، قال الدارقطني: كذب من اتّهمه لوضع، وقال حمزة السهمي: ما يتّهمه لوضع إلّا طمل، وقال أبو علي الحافظ: أبو العباس إمام حافظ، محله محل من يسأل عن التابعين وأتباعهم » [2].

تراجم الموثقين لابن عقدة

أقول: ولنعرف هؤلاء الموثقين لابي العباس ابن عقدة فنقول: لقّاه الدارقطني، فقد أورد ترجمته لتفصيل في (مجلد حديث الطير) وأمّا السيوطي فستأتي ترجمته في كتاب ان شاء تعالى، وأمّا حمزة السهمي:

ترجمة السهمي

فقد قال الذهبي: « وأبو القلسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني الحافظ من ذرية أو شام بن العاص، سمع سنة أربع وخمسين من محمد بن أحمد بن إسماعيل الصرّام صاحب محمّد بن الضريس، ورحل الى العراق سنة ثمان وستين فأدرك ابن ملشي، وهو مكثر عن ابن عدي والاسماعيلي ... وكان من أئمّة

---

(1). تراجم الحفاظ. وهو كتاب مستخرج من الأنساب للسمعاني، وهو مخطوط.

(2). اللئالي المصنوعة 1 / 337.

الحديث حفظاً ومعرفة وإتقافاً » [1].

وبمثله قال السيوطي وأضاف: « صنّف وخرّج وعدّل وصحّح وعلّل، مات سنة 427 » [2].

وقال السمعاني بترجمته: « أحد الحفاظ المكثرين » [3].

ترجمة أبي علي الحافظ

وأمّا أبو علي النيسابوري، فقد ترجم له الذهبي بقوله: « أبو علي الحافظ الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، أحد الأعلام ... قال الحاكم: هو واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف، سمع ابراهيم ابن أبي طالب وطبقته، وفي الرحلة من النسائي وأبي خليفة وطبقتهما، وكان آية في الحفظ، كان ابن عقدة يخضع لحفظه » [4].

وبمثله قال اليافعي [5].

ونقل السيوطي عن تلميذه الحاكم قوله: « وأقام ببغداد وما بها أحفظ منه إلّا أن يكون أبو بكر الجعابي، فإنّي سمعت أ علي يقول: ما رأيت ببغداد أحفظ منه .. قال ابن مندة: سمعت أ علي يقول – وما رأيت أحفظ منه –: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم، وقال ابن منده: ما رأيت في اختلاف الحديث والإتقان أحفظ من أبي علي.

وقال القاضي أبو بكر الأبهري: سمعت أ بكر ابن أبي داود يقول لأبي علي: من إبراهيم عن إبراهيم عن إبراهيم؟ قال: إبراهيم بن طهمان، عن إبراهيم بن

---

(1). العبر – حوادث سنة 427.

(2). طبقات الحفاظ / 422.

(3). الأنساب – الحافظ.

(4). العبر – حوادث سنة 349.

(5). مرآة الجنان، حوادث سنة 349.

عامر البجلي، عن إبراهيم النخعي. فقال: أحسنت أ علي.

قال الحاكم: كان أبو علي يقول: ما رأيت في أصحابي مثل الجعابي في حفظه، فحكيت هذا للجعابي، فقال: يقول أبو علي هذا وهو أستاذي في الحقيقة » [1].

4) محمد بن طاهر الفتنى

« حديث أسماء في رد الشمس، فيه فضيل بن مرزوق، ضعيف، وله طريق آخر فيه ابن عقدة: رافضي رمي لكذب، ورافضي كاذب.

قلت: فضيل صدوق احتج به مسلم والأربعة، وابن عقدة من كبار الحفاظ وثّقه الناس، وما ضعّفه إلّا عصريّ متعصب، والحديث صرح جماعة بتصحيحه منهم القاضي عياض » [2].

5) سبط ابن الجوزي

في الكلام على حديث ردّ الشمس: « وكذا قول جدي: « أ لا أتهم به إلّا ابن عقدة » من ب الظن والشك لا من ب القطع واليقين، وابن عقدة مشهور لعدالة، كان يروي فضائل أهل البيت ويقتصر عليها ولا يتعرض للصحابة – رضي تعالى عنهم – بمدحٍ ولا بذم، فنسبوه إلى الرفض » [3].

6) الخوارزمي

« أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن ز د بن عبد بن العجلان

---

(1). طبقات الحفاظ: 368.

(2). تذكرة الموضوعات: 96. وتوجد ترجمة محمد بن طاهر الفتني في أخبار الأخبار للشيخ عبد الحق الدهلوي، وسبحة المرجان في آ ر هندوستان لغلام علي آزاد البلجرامي، وغيرهما، وستأتي خلاصتها عن « النور السافر في أخبار القرن العاشر ».

(3). تذكرة خواص الأمة: 51.

أبو العباس الكوفي الهمداني المعروف بن عقدة، كان ثقة فقيهاً عللاً لنحو واللغة والقراءة متقناً في الحديث حافظاً لرواته، ومدار هذه المسانيد عليه » [1].

7) السبكي – في ذكر الطبقات –

« فأين أهل عصر من حفاظ هذه الشريعة أبي بكر الصديق ...

ومن طبقة أخرى من التابعين ...

طبقة أخرى ...

أخرى ...

أخرى ...

أخرى ...

أخرى: وأبي بكر بن ز د النيسابوري وأبي حامد أحمد بن محمد بن السرفي وأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي وأبي العباس الدغولي وعبد الرحمن ابن أبي حاتم

وأبي العباس ابن عقدة ...

فهؤلاء مهرة هذا الفن، وقد أغفلنا كثيراً من الأئمّة، وأهملنا عدداً صالحاً من المحدّثين، وإنّما ذكر من ذكر لننبّه بهم على من عداهم، ثمّ أفضى الأمر إلى طيّ بساط الأسانيد رأساً، وعدّ الإكثار منها جهالة ووسواساً » [2].

أقول: ومن هذه العبارة التي اختصر ها نستفيد أموراً:

الأول: كون ابن عقدة أعظم من علماء عصر السبكي وما قبله، وبما أنّ مرتبة (الدهلوي) وغيره أدنى بكثير من مرتبة علماء عصر السبكي، فإنّ كلامهم غير مسموع في ابن عقدة.

الثاني: كون ابن عقدة من حفاظ الشريعة.

---

(1). جامع مسانيد أبي حنيفة، لأبي المؤيد الخوارزمي المتوفى سنة: 655 توجد ترجمته في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية 2 / 132 و ج النزاجم: 49.

(2). طبقات الشافعية الكبرى 1 / 314 - 318.

الثالث: كون ابن عقدة في طبقة كبار أســـاطين الأئمّة من أهل الســـنّة، كالعقيلي وابن أبي حاتم و و و و ...

الرابع: كون ابن عقدة من مهرة فن الحديث وأئمة هذا العلم.

الخامس: كون ابن عقدة أعظم من الأئمّة الذين أغفل السبكي ذكرهم، وهم كثيرون ...

الســـادس: كون ابن عقدة كأبي بكر ... و و و ... من حفاظ الشـــريعة، وبعد هذا، فهل تبقى قيمة لطعن طاعنٍ أو قدح قادح؟

8) السيوطي

« ابن عقدة – حافظ العصـــر والمحدث البحر أبو العباس ... كان إليه المنتهى في قوّة الحفظ وكثرة الحديث، ورحلته قليلة، ألّف وجمع، حدّث عنه الدارقطني وقال: أجمع أهل الكوفة على أنه لم يرها من زمن ابن مسعود إلى زمنه أحفظ منه.

وعنه: أحفظ مائة ألف حديث بسنادها، وأجيب عن ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت وبني هاشم.

وقال أبو علي: ما رأيت أحفظ منه لحديث الكوفيين. وعنده تشيّع. ولد سنة 249 ومات في ذي القعدة سنة 332 » [1].

أقول: قوله: « وعنده تشيّع » ليس بقادح عندهم ولا سيّما بعد تلك الفضائل وآ ت الثناء عليه – وقد قال ابن حجر الحافظ:

« والتشـــيع محبّة علي وتقديمه على الصـــحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غال في التشيع ويطلق عليه رافضي وإلّا فشيعي، وإنْ انصاف الى ذلك السب والتصريح لبغض فغال في الرفض، وإنْ اعتقد الرجعة الى الدنيا فأشدّ في

---

(1). طبقات الحفاظ / 348.

الغلو » [1].

فالحمد لله الذي حللنا بعونه عقدة كيد (الدهلوي) في جرح ابن عقدة، حيث أثبتنا أنه ثقة معتمد، قوال الاســـــاطين ـللذين ـبيدهم عقدة الجرح والتعديل، وهم أهل الحل والعقد في ـهذا الفن الجميل.

---

(1). فتح الباري شرح صحيح البخاري – مقدمة الكتاب: 460.

(3)

تصنيف الطبري كتاباً في طرق حديث الغدير

وصـــنّف أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري مصـــنّفاً بطرق حديث الغدير ... قال صاحب العمدة: « وقد ذكر محمد بن جرير الطبري صاحب التاريخ خبر يوم الغدير وطرقه في خمسة وسبعين طريقاً، وأفرد له كتا ً سمّاه كتاب الولاية » [1].

وقال الســـيد ابن طاوس – رحمه الله –: « من ذلك: ما رواه محمد بن جرير الطبري صـــاحب التاريخ الكبير، صـــنّفه وسمّاه كتاب الردّ على الحرقوصـــية روى [فيه] حديث الغدير وما نصّ النبي – عليه السلام – على عليّ لولاية والمقام الكبير، وروى ذلك من خمس وسبعين طريقاً » [2].

وقال – رحمه الله – أيضـــاً: « وأما للذي ذكره محمد بن جرير صـــاحب للتاريخ في ذلك فإنّه مجلّد»[3].

وقال الســـيد رحمه الله: « وقد روى حديث يوم الغدير محمد بن جرير الطبري صـــاحب التاريخ من خمس وسبعين طريقاً، وأفرد له كتا ً سمّاه كتاب

---

(1). العمدة: 55.

(2). الاقبال: 453.

(3). المصدر نفسه: 457.

الولاية، ورأيت في بعض ما صنفه الطبري في صحة خبر يوم الغدير أنّ اسم الكتاب « الردّ على الحرقوصية » يعني: الحنبلية، لأن أحمد بن حنبل من ولد حرقوص بن زهير الخارجي، وقيل: إنّما سماه الطبري بهذا الاسم لأنّ البر بهاري الحنبلي تعرّض للطعن في شيء مما يتعلّق بخبر يوم غدير خم » [1].

ذكر من قال ذلك

هذا، وقد أثبت كتاب الطبري هذا جماعة من كبار حفّاظ أهل السنّة وعلمائهم:

1) الذهبي

فقد قال محمد بن إسماعيل الأمير: « قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة من كنت مولاه: ألّف محمد بن جرير فيه كتا ً، – قال الذهبي – وقفت عليه فاندهشت لكثرة طرقه » [2].

2) ابن كثير

وستأتي ترجمته في محلها، قال بترجمة الطبري: « وقد رأيت كتا ً جمع فيه أحاديث غدير خمّ في مجلدين ضخمين، وكتا جمع فيه طرق حديث الطير » [3].

3) ياقوت الحموي

ترجم له ابن حجر العسقلاني [لسان الميزان 6 / 239] بقوله « قوت الرومي الكاتب الحموي، قال ابن النجار: كان ذكياً حسن الفهم، ورحل في

---

(1). الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، للسيد ابن طاوس: 38.

(2). الروضة الندية: شرح التحفة العلوية: 57.

(3). التاريخ لابن كثير 11 / 147.

طلب النسب إلى البلاد والشام ومصر والبحرين وخرلسان، وسمع الحديث وصنّف معجم البلدان ومعجم الاد ء ... مات بحلب سنة 626 » *: « وكان قد قال بعض الشيوخ ببغداد بتكذيب غدير خم وقال: إنّ علي بن أبي طلب كان ليمن في الوقت للذي كان رسول ﷺ – بغدير خم، وقال هذا الإنسان في قصيدة مزدوجة يصف فيها بلداً منزلاً منزلاً أبيا ً يلوّح فيها الى معنى حديث غدير، قال:

ثمّ مرر بغدير خمّ كم قائل فيه بزور حمّ

على عليّ والنبيّ الاميّ

وبلغ أ جعفر ذلك فابتدأ لكلام في فضائل عليّ وذكر طريق حديث خمّ » [1].

4) ابن حجر العسقلاني

ـقال بترجمة مولا أمير المؤمنين – عليه السلام –: «ـقلت: ولم يجاوز المؤلّف ما ذكر ابن عبد البرّ وفيه مقنع، ولكنه ذكر حديث الموالاة عن نفر سمّاهم فقط، وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلَّف فيه أضعاف من ذكر وصحّحه، واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر » [2].

ترجمة الطبري

وإنْ شئت أن تعرف ما لابن جرير الطبري من مكانة مرموقة لدى القوم

---

(1). معجم الاد ء 6 / 455.

(2). تهذيب التهذيب 7 / 339.

فضـــع يدك على أيّ معجم من معاجم الرجال شـــئت، تجد هناك المدح البليغ والثناء العظيم، وغاية التجليل والتكريم لابن جرير الطبري، وهذا بعض مصادر ترجمته:

1 - معجم الأد ء 18 / 40.

2 - الأنساب - الطبري.

3 - تهذيب الأسماء واللغات 1 / 78.

4 - وفيات الأعيان 4 / 191.

5 - العبر - حوادث سنة 310.

6 - مرآة الجنان - حوادث سنة 310.

7 - طبقات السبكي 2 / 135.

8 - تتمة المختصر في أخبار البشر - حوادث سنة 310.

9 - لسان الميزان 5 / 100.

10 - طبقات الحفاظ / 307.

11 - تذكرة الحفاظ / 710.

12 - ميزان الاعتدال 3 / 498.

13 - ريخ بغداد 2 / 162.

14 - طبقات القراء 2 / 106.

15 - شذرات الذهب 2 / 260.

وسنترجم له لتفصيل في هذا الكتاب إنْ شاء ، ونكتفي هنا بذكر عبارتين فقط:

قال ابن تيمية في كلام له في الردّ على الامامية: « ولا يشكّ أنّ رجوع مثل: مالك وابن أبي ذؤيب وابن الماجشـون والليث بن سـعد والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وشـريك وأبي حنيفة وأبي يوسـف ومحمد بن الحسـن وزفر والحسـن بن ز د واللؤلؤي والشـافعي والبويطي والمزني وأحمد بن حنبل وأبي داود السجستاني وابراهيم

الحربي والبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي وأبي بكر ابن خزيمة ومحمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وغير هؤلاء إلى اجتهادهم واعتبارهم، مثل أن يعلموا سنّة النبي - ﷺ - للثلبتة عنه، ويجتهدوا في تحقيق مناط الاحكام وتنقيحها وتخريجها، خير لهم من أن يتمسكوا بنقل الروافض عن العسكريّين وأمثالهما، فإنّ الواحد من هؤلاء أعلم بدين ورسوله من العسكريّين أنفسهما، فلو أفتاه أحدهما بفتيا كان رجوعه إلى اجتهاده أولى من رجوعه إلى فتيا أحدهما، بل هو الواجب عليه، فكيف إذا كان نقلا عنهما من مثل الرافضة، والواجب على مثل العسكريّين وأمثالهما أن يتعلّموا من الواحد من هؤلاء » [1].

أقول: ونحن لا يسعنا إلّا أنْ نقول: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً ﴾[2].

وقال السيوطي في (التنبئة بمن يبعثه على رأس كل مائة): « وممن يصلح أن يعدّ على رأس الثلاثمائة: الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، وعجبت كيف لم يعدّوه، وهو أجلّ من ابن شريحٍ وأوسع علوماً، وبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق المستقل، ودوّن لنفسه مذهباً مستقلاً، وله أتباع قلّدوه وأفتوا وقضوا بمذهبه ويسمّون الجريرية.

وكان إماماً في كل علم من القراءة والتفسير والحديث والفقه والأصول وأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم والعربية والتاريخ، قال النّوويّ: أجمعت الأمّة على أنه لم يصنّف مثل تفسيره. قال الخطيب: كان أئمة العلماء تحكم بقوله وترجع اليه، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، قال ابن خزيمة: ما أعلم على الأرض أعلم من ابن جرير، وقد أراد الخليفة المقتدر لله مرّة أن يكتب كتاب وقف تكون شروطه متفقاً عليها بين العلماء، فقيل له:

---

(1). منهاج السنة 2 / 127.

(2). سورة الكهف: 5.

لا يقدر على لستحضار هذا إلّا محمد بن جرير، فطلبه عند ذلك فكتبها. مات في شوال سنة عشر وثلاثمائة ».

هذا شأن الطبري صاحب التفسير والتاريخ، وراوي حديث الغدير بطرقه في كتاب (الموالاة).

(4)

تصنيف الحسكاني في طرق حديث الغدير

وصـــنّف أبو القلســـم عبيد بن عبد الحســـكاني كتا ً، أثبت فيه حديث الغدير وجمع طرقه، فقد قال السيد ابن طاوس – رحمه الله –:

« ومن ذلك: ما رواه أبو القلسم عبيد بن عبد الحسكاني في كتاب سماه: كتاب دعاء الهداة إلى أداء حق الموالاة » [1].

وقال: « وصـــنف في حديث الغدير الحاكم عبيد بن عبد الحســـكاني كتاب سمّاه: كتاب دعاء الهداة إلى أداء حقّ الموالاة، اثنا عشر كرّاساً مجلداً » [2].

ترجمة الحسكاني

وقد ترجم الحافظ الســيوطي للقاضــي الحســكاني بقوله: « الحســكاني القاضــي المحدّث أبو القلســم عبيد بن عبد بن أحمد بن محمد بن حســكان القرشــي العامري النيســابوري، ويعرف بن الحذّاء، شــيخ متقن ذو عناية مة بعلم الحديث، عمّر وعلا أسـناده وصــنف في الأبواب، وجمع، وحدث عن جدّه والحاكم

---

(1). الإقبال: 453.

(2). الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف.

وأبي طاهر بن محمش، وتفقه لقاضي أبي العلاء صاعد. أملى مجلساً صحح فيه رد الشمس لعلي، وهو يدل على خبرته لحديث، وتشيع، مات بعد الأربعمائة وسبعين » [1].

أقول: ليس التشيع بقادح في وقة الرحل، إنقد عرفت من كلام ابن حجر لحافظ أن التشيع ليس إلّا محبّة علي – عليه السلام –.

على أن محمد بن يوسف الشامي، صاحب السيرة الشامية – وهو تلميذ السيوطي * وقد ترجم له مع الاطراء والثناء عليه في (لواقح الأنوار للشعراني) و (الرسالة المستطرفة / 113) و (كفاية المتطلع للدهان) و (شذرات الذهب 8 / 250) و (أصول الحديث للدهلوي) وغيرها * قد نفى عن الحسكاني التشيع ... فقد قال محمد أمين بن محمد معين السندي بعد كلام له في إثبات عصمة أئمّة أهل البيت عليهم السلام :

« وممّا يجب أن أنبه عليه: إنّ هذا الكلام في عصمة الأئمّة إنّما جرينا فيها على جري الشيخ الأكبر قدس سره فيها في المهدي – رضي تعالى عنه – من حيث أن مقصود منه أن قوله صلّى تعالى عليه وسلم فيه: « يقفو أثري لا يخطأ » لما دل عند الشيخ على عصمته، فحديث الثقلين يدل على عصمة الأئمّة الطاهرين – رضي تعالى عنهم – بما مر تبيانه، وليست عقدة الأمل على أن العصمة للثلبتة في الأنبياء – عليهم السلام – توجد في غيرهم، وإنّما اعتقد في أهل الولاية قاطبة العصمة بمعنى الحفظ وعدم صدور الذنب لا لستحالة صدوره، والأئمّة الطاهرون أقدم من الكلّ في ذلك، وبذلك يطلق عليهم الأئمّة المعصومين.

فمن رماني من هذا المبحث تّباع مذهب غير السنيّة مما يعلم سبحانه براءتي منه، فعليه إثم فريته و خصمه، وكيف لا أخاف الاتّهام من هذا

---

(1). طبقات الحفاظ 443 وفيه: عبيد بن أحمد بن محمد بن ...

الكلام، وقد خاف شيخ أر ب السير في (السيرة الشامية) من الكلام على طرق حديث الشمس بدعائه صلّى تعالى عليه وسلّم – لصلاة علي – رضي تعالى عنه – وتوثيق رجالها أن يرمى لتشيع، حيث رأى الحافظ الحسكاني في ذلك سلفاً له، ولننقل ذلك بعين كلامه، قال – رحمه تعالى –لـ مّا فرغ من توثيق رجال سنده:

« ليحذر من يقف على كلامي هذا هنا أن يظنّ بي أني أميل الى التشيع، تعالى يعلم أن الأمر ليس كذلك ». (قال): والحامل على هذا الكلام (يعني قوله:

ليحذر ... الى آخره): أن الذهبي ذكر في ترجمة الحسكاني أنه كان يميل الى التشيع، لأنه أملى جزءاً في طرق حديث ردّ الشمس (قال): وهذا الرجل (يعني الحسكاني) ترجمه تلميذه الحافظ عبد الغافر في ذيله ريخ نيسابور، فلم يصفه بذلك، بل أثنى عليه ثناءاً حسناً، وكذلك غيره من المؤرخين، فنسأل تعالى السلامة بن الخوض في أعراض الناس بما لا نعلم وبما نعلم، و تعالى أعلم. انتهى.

أقول: وهذا الجرح في الحافظ الحسكاني، إنما نشأ من كمال عصبيّة الجارح وانحرافه من مناهج العدل والإنصاف، وإلّا فالحافظ في خدمة الحديث بذل جهده في تصحيح الحديث وجمع طرقه وأسناده، وأثبت بذلك معجزة من أعظم علامات النبوة وأكملها، بما يقر بصحته عين كل من يؤمن لله تعالى ورسول ﷺ. وكيف يتّهم وينسب إلى التشيع بملابسة القضية لعلي – رضي الله عنه –؟ ولو صحّح حافظ حديثاً متمحضاً في فضله لا يتّهم بذلك، ولو كان كذلك لنزك أحاديث فضائل أهل البيت رأساً. ومن مثل هذه المؤاخذة الباطلة طعن كثير من المشايخ العظام، ومولع هذا الفن الشريف إذا صح عنده حديث في أدنى شيء من العادات كاد أن يتّخذ لذلك طعاماً فرحاً بصحة قول الرسول ﷺ – عنده، وأين هذا من ذاك؟ ولما اطّلع هذا الفقير على صحته كأنّه ازداد سمناً من سرور ذلك ولذته، أقر سبحانه وتعالى عيوننا مثاله،

والحمد لله رب العالمين » [1].

ترجمة عبد الغافر

ولنترجم للحافظ عبد الغافر تلميذ الحافظ الحسكاني ومادحه ... فقد ذكره ابن خلّكان بقوله: « أبو الحسن عبد الغافر إسماعيل ... الحافظ، كان إماما في الحديث والعربية، وقرأ القرآن الكريم، ولقّن الاعتقاد الفارسية وهو ابن خمس سنين، وتفقّه على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني صاحب نهاية المطلب في المذهب، والخلاف، ولازمه مدة أربع سنين وهو سبط الامام أبي القاسم عبد الكريم القشيري المقدّم ذكره، وسمع عليه الحديث ... كانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، وتوفّي في سنة تسع وعشرين وخمسمائة بنيسابور، رحمه الله تعالى » [2].

ومثل هذا ترجم له كل من الذهبي واليافعي والأسنوي [3].

وذكره ابن قاضي شهبة الأسدي بقوله: « الحافظ العالم الفقيه البارع أبو الحسن الفارسي النيسابوري، ذو الفنون والمصنفات ». وقال في آخر كلامه: « قال الذهبي: كان إماماً، حافظاً، محد ً، لغو ً، أديباً، كاملاً، فصيحاً، مفوهّاً » [4].

هذا وكأن (الدهلوي) لم يقف على ما تقدم، ولا سيّما ما ذكره صاحب دراسات اللبيب – وهو في طبقته ومن تلامذة والده – فحكم على رواية الحسكاني الموافقة لرواية الحافظ الثعلبي في التفسير وابن حجر المكي في صواعقه: بها تحريف للقرآن، وذلك حيث قال:

---

(1). دراسات اللبيب: 246 – 248

(2). وفيات الأعيان 3 / 225

(3). العبر، حوادث 529، مرآة الجنان حوادث 529، طبقات الشافعية 2 / 275

(4). طبقات الشافعية 2 / 274. هذا وللحافظ أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي ترجمة في تذكرة الحفاظ / 1276، طبقات السبكي 4 / 255، شذرات الذهب 4 / 93، ريخ ابن كثير 12 / 235

« وأخرج الحسكاني بسناده عن الأصبغ بن نباته، أنه سأل أمير المؤمنين عن قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْأَعْرافِ رِجالٌ يَعْرِفُونَ كُلّاً بِسِيماهُمْ ﴾ [1]، فقال: ويحك أصبغ! أولئك نحن، نقف بين الجنة والنار فنعرف من نصر بسيماه وندخله الجنة ونعرف من عادا بسيماه وندخله النار.

وكل هذه الرواية تحريف، فانه ذكر في حقهم صريحاً طمعهم في دخول الجنّة وخوفهم من دخول النار، وهذا لا يناسب شأن الأئمة المهديين » [2].

أقول: ومن اراد الاطلاع على تفصيل وجوه قلع هذه الشبهة الركيكة فعليه بكتاب (مصارع الأفهام) للعلامة السيد محمد قلي، أحله دار السلام.

---

(1). سورة الاعراف: 46.

(2). هامش التحفة الاثنا عشرية، الباب الحادي عشر.

(5)

تصنيف أبي سعيد السجستاني مصنفاً في

طرق حديث الغدير

وصنف أبو سعيد مسعود السجستاني كتاً مفرداً في طرق حديث الغدير ... قال السيد ابن طاوس – رحمه تعالى –: « إعلم أن نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم – على مولا علي بن أبي طالب – عليه السلام – يوم الغدير لإمامة لا يحتاج إلى كشف وبيان لأهل العلم والإمامة والدراية، وإنما نذكر تنبيهاً على بعض من رواه، ليقصده من شاء ويقف على معناه:

فمن ذلك: ما صنّفه أبو سعيد مسعود بن صر السجستاني المخالف لأهل البيت في عقيدته، المتفق عند أهل المعرفة على صحة ما يرويه لأهل البيت وأمانته، صنف كتاً سماه كتاب دراية حديث الولاية، وهو سبعة عشر جزء، روى فيه حديث نص النبي بتلك المناقب والمراتب على مولا علي بن أبي طالب عن مائة وعشرين نفساً من الصحابة » [1].

---

(1). الاقبال: 453.

وقال أيضاً: « قد وقفت على كتاب صنّفه أبو سعيد مسعود بن صر السجستاني سمّاه كتاب دراية حديث الولاية، وهو سبعة عشر جزء ما وقفت على مثله، وهذا مسعود بن صر من أوثق رجال الأربعة المذاهب، وقد كشف عن حديث يوم الغدير ونص النبي على علي بن أبي طالب لخلافة بعده، رواه عن مائة وعشرين نفساً من الصحابة منهم ست نساء، ومن عرف ما تضمّنه كتاب دراية حديث الولاية ما يشك في أن الذين تقدموا على علي بن أبي طالب عاندوا ومالوا إلى طلب الر سة.

وعدد أسانيد كتاب دراية الولاية ألف وثلاثمائة إسناد » [1].

ترجمة أبي سعيد السجستاني

وأبو سعيد السجستاني من كبار حفاظ أهل السنة ... قال السمعاني: « أبو سعيد مسعود بن صر بن أبي زيد السجزي الركاب: كان حافظاً متقناً فاضلاً رحل إلى خرلسان والجبال والعراقين والحجاز، وأكثر من الحديث وجمع الجمع، روى لنا عنه جماعة كثيرة بمرو ونيسابور وأصبهان، وتوفي سنة سبعة وسبعين وأربعمائة » [2].

وقال الذهبي: « ومسعود بن صر السجزي، أبو سعيد الركاب الحافظ رحل وصنّف وحدّث عن أبي حسان المزكّي وعلي بن بشرى وطبقتهما، ورحل إلى بغداد وأصبهان، قال الدقاق: لم أر أجود إتقا ً ولا أحسن ضبطاً منه: توفي بنيسابور في جمادى الأولى » [3].

وقال اليافعي في حوادث سنة 477: « وفيها الحافظ أبو سعيد مسعود بن صر السجزي، رحل وصنّف وحدّث عن جماعة، قال الدقاق: لم أر أجود إتقا ً

---

(1). الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف للسيد ابن طاوس: 38.

(2). الانساب – السجستاني.

(3). العبر – حوادث سنة 477.

ولا أحسن ضبطاً منه » [1].

ترجمة الدقاق

ولنذكر ترجمة السيوطي للدقاق المادح لأبي سعيد، قال: « الدقاق الحافظ المفيد الرّحال، أبو عبد محمد بن عبد الواحد بن محمد الأصبهاني، ولد سنة بضع وثلاثين وأربعمائة وسمع وأكثر، وأملى بسرخس، وكان صالحاً يقرئ، متعففاً، صاحب سنّة واتّباع.

قال الحافظ إسماعيل بن محمد: ما أعرف أحداً أحفظ لغرائب الأحاديث وغرائب الأسانيد منه، مات ليلة الجمعة سادس شوال سنة 514 » [2].

---

(1). مرآة الجنان، حوادث سنة 477. وانظر: تذكرة الحفاظ / 1216، شذرات الذهب 3 / 357، طبقات الحفاظ: 447.

(2). طبقات الحفاظ: 456. وفيه بدل « يقرى »: « فقيرا ». و ريخ الوفاة فيه: 516.

(6)

تصنيف الحافظ الذهبي في جمع

طرق حديث الغدير

وصنف الحافظ شمس الدين الذهبي كتا ً مفرداً في طرق حديث الغدير وصرّح ن له طرقاً جيدة ... جاء ذلك في (مفتاح كنز دراية المجموع) حيث قال: « وقال الخطيب البغدادي: كان الحاكم ثقة وكان يميل الى التشيع، جمع أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، منها حديث الطير، ومن كنت مولاه فعلي مولاه، فأنكرها عليه أصحاب الحديث ولم يلتفتوا إلى قوله.

قال الحافظ الذهبي: ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك خراجها فيه، وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف بمجموعها يوجب أنّ الحديث له أصل، وأمّا حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، فله طرق جيّدة وقد أفردت ذلك أيضاً » [1].

---

(1). مفتاح كنز دراية المجموع من درر المجلّد المسموع: 107.

أقول: والجدير لذكر هنا أن (الدهلوي) أسقط من عبارة الذهبي هذه – حيث نقلها – تصريح الذهبي بتصنيفه كتا ً في طرق حديث الغدير، فقد جاء في (بستان المحدثين) له، المنحول من كتاب (مفتاح كنز دراية المجموع) بترجمة الحاكم ما هذا تعريبه: «قال الخطيب البغدادي: كان الحاكم ثقة وكان يميل الى التشيع، وقال بعض العلماء لنسبة الى تشيّعه أنه كان يقول بتفضيل علي على عثمان، وهو مذهب جماعة من الاسلاف، و أعلم.

ولقد أنكر عليه جماعة من أجلة العلماء كثيراً من أحاديث المستدرك التي حكم بصحتها وزعم أنها صحاح على شرط الشيخين، منها: حديث الطير وهو من مناقب المرتضى المشهورة المعروفة، ومن هنا قال للذهبي: لا يحلّ لأحدٍ أن يغترّ بتصحيح الحاكم ما لم يلاحظ تعقيباتي عليه. وقال أيضاً: في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك خراجها فيه. وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة جدّاً قد أفردتها بمصنف .بمجموعها يوجب أنّ الحديث له أصل » [1].

فحيا أمانة (الدهلوي) ود نته، وخدمته للحديث وأهله!!

---

(1). بستان المحدثين – ترجمة الحاكم: 34.

(7)

تصنيف بعض العلماء في طرق حديث الغدير

وصـــنف بعض العلماء كتا ً كبيراً في طرق حديث الغدير، وهو يزيد على ثمانية وعشـــرين مجلدا، على ما نقل الحسين بن جبر عن ابن شهرآشوب * الذي ترجم له في (الوافي لوفيات 4 / 164) و (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة / 240) و (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 1 / 181) * حيث قال « قال جدي شهرآشوب: سمعت أ المعالي الجويني يتعجّب ويقول: شاهدت مجلداً ببغداد في يد صحاف فيه روا ت هذا الخبر مكتو عليه: المجلدة الثلاثمئة والعشـــرون من طرق قوله: « من كنت مولاه فعلي مولاه »، يتلوه المجلدة التاسـعة والعشرون » [1].

وحكاه الحافظ القندوزي الحنفي عن الجويني كذلك [2].

أقول: فأي حديث أكثر تواتراً من هذا الحديث الذي استغرقت طرقه هذه المجلدات الكثيرة عن أكثر من مائة صحابي!؟

---

(1). نخب المناقب: 92.

(2). ينابيع المودة: 36.

ترجمة أبي المعالي الجويني

وأبو المعالي الجويني، الذي شـــاهد هذا الكتاب العظيم، من كبار مهرة فن الحديث وفحول التحقيق وفطاحل الأئمة، ترجم له:

ابن خلكان: وفيات الأعيان 2 / 341.

اليافعي: مرآة الجنان حوادث 478.

الذهبي: العبر حوادث 478.

الأسنوي: طبقات الشافعية 1 / 409.

الأسدي: طبقات الشافعية 1 / 218.

ابن الجوزي: المنتظم حوادث سنة 478.

ابن كثير: التاريخ حوادث سنة 478.

ابن العماد: شذرات الذهب حوادث سنة 478.

السبكي: طبقات الشافعية 5 / 165.

ولنقتصر على ترجمته من اليافعي:

« وفيها الامام الحفيل الســـيد الجليل، المجمع على إملمته، المتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم، من الأصـــول والفروع والأدب وغير ذلك، الإمام الناقد، المحقق البارع، النجيب المدقق، أســـتاذ الفقهاء والمتكلمين، وفحل النجباء وللمناظرين، المقرّله لنجلبة والبراعة، والبلاغة والبداعة، وتحقيق التصانيف وملاحتها وحسن العبارة وفصاحتها، والتقدم في الفقه، والأصلين، النجيب ابن النجيب، إمام الحرمين، حلمل ولية للمفاخر وعلم العلماء الأكابر، أبو المعالي عبد الملك ابن ركن الإسلام ابن محمد، إمام الحرمين، فخر الإسلام، إمام الأئمّة ومفتي الأ م، المجمع على إمامته شرقاً وغر ً، المقرّ بفضله السراة والحراة عجماً وعر ً، رّ ه حجر الإمامة، وحرّك ساعد السعادة مهده، وأرضعه ثدي العلم والورع إلى أن ترعرع فيه ويفع.

أخذ من العربية وما يتعلق بها أوفر حظ ونصيب، وزاد فيها على كلّ أديب، من التوسع في العبارة بعلوها ما لم يعهد من غيره، حتى أنسى سحبان وفاق فيه الاقران، وأعجز الفصحاء اللد وجاوز الوصف والحد، وكان يذكر دروساً يقع كل واحد منها في أطباق وأوراق، لا يتلعثم في كلمة ولا يحتاج إلى استدراك عثرة، يمر فيها كالبرق الخاطف ويصوت كالرعد القاصف، لا يلحقه المبرزون ولا يدرك شأوه المتشدقون المتفيهقون، وما يوجد من كثير من العبارات البالغة كنه الفصاحة، غيض من غيض ما كان على لسانه، وغرفة من أمواج ما كان يعهد من بيانه.

تفقّه في صباه على والده ركن الإسلام ... ثمّ خلفه من بعد وفاته وأتى على جميع مصنفاته فقلبها ظهراً لبطن وتصرف فيها، خرّج المسائل بعضها على بعض، ودرّس سنين، ولم يرض في شبابه تقليد والده وأصحابه، حتى أخذ في التحقيق وجدّ واجتهد في المذهب والخلاف ومجالس النظر حتى ظهرت نجابته، ولاح على أ ّمه همة أبيه وفراسته، وسلك طريق المباحثة وجمع الطرق لمطالعة والمناظرة، حتى أربى على المتقدمين وأنسى مصنفات الأوّلين، وسعى في دين سعياً يبقى أثره إلى يوم الدين ... » الى آخر النزجمة الحافلة [1].

---

(1). مرآة الجنان – حوادث سنة 478.

اقول: وممن ألّف في حديث الغدير من أعلام أهل السنة:

1 – أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني الكوفي المتوفى سنة 351، عدّه العلامة الأميني من رواة القرن الرابع وقال: ممن ألّف في الحديث، ثم لم يعده في المؤلفين.

2 – الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الشافعي المتوفى سنة 806، ترجم له ابن فهد المكي في ذيل تذكرة الحفاظ / 231، وذكر هذا الكتاب في مؤلفاته.

3 – أبوبكر محمد بن عمر البغدادي، المعروف لجعابي، المتوفى سنة 355، والمترجم له في تذكرة الحفاظ و ريخ بغداد وطبقات الحفاظ / 375، له كتاب: « من روى حديث غدير خم » عدّه أبو العباس النجّلشي من كتبه في فهرسته 281.

4 – الحافظ الدار قطني علي بن عمر البغدادي المتوفى سنة 385، قال الكنجي في كفاية الطالب =

= عند ذكر حديث الغدير: أجمع الحافظ الدار قطني طرقه في جزء.

5 – شمس الدين محمد بن محمد المعروف بن الجزري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة 833.

أفرد رسالة في اثبات تواتر حديث الغدير وأسماها « أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب » وقد عدّها في ليفه السخاوي في ترجمته في الضوء اللامع.)

تواتر حديث الغدير

ـهذا، ولبلوغ طرق ـحديث الغدير ـحدّ التواتر القطعي،ـللذيـقلّ أن يتحقّق مثله ـلحـديثٍ عن رســـول ﷺ – لم يجد أكابر محققي أهل الســـنّة بدّاً من الاعتراف بتواتره، مصـــرّحين عتقادهم الجازم بذلك وقطعهم بصدوره عنه ﷺ، وإليك ذلك لتفصيل:

ذكر من نص على ذلك

1. الحافظ الذهبي

وتوجد ترجمته في كثير من المعاجم مثل: (طبقات الأســـنوي 1 / 558) و (فوات الوفيات 2 / 370)، وقد عبّر عنه ابن الوزير الصنعاني في (الروض البلسم)بـــــ « شيخ الاسلام » ور ه تلميذه الشيخ ج الدين عبد الوهاب بقصيدةٍ بليغة مفصلة، وقال السبط ابن العجمي في مقدمة (الكشف الحثيث) الذي انتخبه من (الميزان) في وصفه: « حافظ جهبذ ومؤرخ الإســـلام وشيخ جماعة من الشيوخ » كما عبّر عنه (الدهلوي)بـــــ « إمام أهل الحديث » [1] * فقد قال الحافظ ابن كثير ما نصّه:

---

(1). وتوجد ترجمته في: الوافي لوفيات 2 / 163، وطبقات القراء 2 / 71، وطبقات الشافعية للسبكي 5 / 216، والنجوم الزاهرة 10 / 182، وغيرها.

« فأما الحديث الذي رواه ضمرة، عن أبي شوذب، عن مطر الورّاق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: لما أخذ رسول ﷺ بيد علي قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فأنزل عزّ وجلّ ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [1] قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم، من صام يوم ثماني عشر من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً.

فإنه حديث منكر جداً بل كذب، لمخالفته ما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة ورسول ﷺ – واقف بها كما قدمنا. وكذا قوله: إن صيام يوم الثامن عشر من ذي الحجة وهو يوم غدير خم يعدل صيام ستين شهراً، لا يصح، لأنه قد ثبت ما معناه في الصحيح: أن شهر رمضان بعشر لأشهر، فكيف يكون صيام يوم واحد يعادل ستين شهراً؟ هذا طل.

وقد قال شيخنا الحافظ أبو عبد الذهبي – بعد إيراد هذا الحديث –: هذا حديث منكر جدّاً، ورواه خيشون الخلّال وأحمد بن عبد بن أحمد الدّيري – وهما صدوقان – عن علي بن سعيد الرّملي، عن ضمرة، قال: ويروى هذا الحديث من حديث عمر بن الخطاب ومالك بن الحويرث وأنس بن مالك وأبي سعيد وغيرهم سانيد واهية.

قال: وصدر الحديث متواتر أتيقّن أن رسول ﷺ – قاله وأما: اللهمَّ وال من والاه، فز دة قوية الإسناد. وأما هذا الصوم فليس بصحيح، وو نزلت الآية يوم عرفة قبل غدير خم، و أعلم » [2].

2. الحافظ ابن الجزري

« أخبر أبو حفص عمر بن الحسن المراغي فيما شافهني به، عن أبي الفتح

---

(1). سورة المائدة: 3.

(2). التاريخ لابن كثير 5 / 213 – 214.

يوسف بن يعقوب الشيباني، أخبر أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي، أخبر أبو منصور القزاز، أخبر الامام أبو بكر ابن ثابت الحافظ، أخبر محمد بن عمر بن بكير أبو عمر الأخباري، حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الضبعي، حدثنا الأشج، حدثنا العلاء بن سالم، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعت علياً - رضي الله عنه - لرحبة ينشد الناس: من سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه؟ فقام اثنا عشر بدر فشهدوا أنّهم سمعوا رسول صلى الله عليه وآله وسلم - يقول ذلك.

هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح عن وجوه كثيرة، متواتر عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وهو متواتر أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

رواه الجم الغفير عن الجم الغفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممّن لا اطلاع له في هذا العلم.

فقد ورد مرفوعاً عن: أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد ، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقّاص، وعبد الرحمن بن عوف والعباس بن عبد المطلب، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وبريدة بن الحصيب، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد ، وعبد بن عباس، وحبشي بن جنادة، وعبد بن مسعود، وعمران بن حصين، وعبد ابن عمر، وعمار بن ياسر، وأبي ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وسعد بن زرارة، وخزيمة بن ثابت، وأبي أيّوب الأنصاري، وسهل بن حنيف، وحذيفة بن اليمان، وسمرة بن جندب، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك وغيرهم من الصحابة، رضوان عليهم.

وصحّ عن جماعة ممن يحصل القطع بخبرهم. وثبت أيضاً أن هذا القول كان منه صلى الله عليه وآله وسلم - يوم غدير خم » [1].

---

(1). أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: 3 - 4.

ترجمة ابن الجزري

وقد ترجم الحافظ السيوطي لابن الجزري بقوله: « ابن الجزري الحافظ المقري شيخ الاقراء في زمانه شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشافعي، ولد سنة أحدى وخمسين وسبعمائة وسمع من أصحاب الفخر ابن البخاري وبرع في القراءات، ودخل الروم فاتصل بملكها [أبي] يزيد بن عثمان،فأكرمه وانتفع به أهل الروم، فلمّا دخل تيمورلنك إلى الروم وقتل ملكها، اتصل ابن الجزري بتيمور ودخل [معه] بلاد العجم، وولّي قضاء شيراز وانتفع به أهلها في القراءات والحديث، وكان إماماً في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظاً للحديث، وغيره أتقن منه، ولم يكن له في الفقه معرفة.

ألف: النشر في القراءات العشر، لم يصنف مثله، وله أشياء أخر وتخاريج في الحديث وعمل [وقد] وصفه ابن حجر لحفظ في مواضع عديدة من الدرر الكامنة، مات سنة 833 » [1].

وفي (مفتاح كنز دراية المجموع) بعد رواية كتاب عقود اللآلي في الأحاديث المسلسلة والعوالي عن مؤلفه ابن الجزري ما نصه:

« إعلام – قال العلامة أبو القلسم عمر بن فهد في معجم شيوخ والده الحافظ تقي الدين ابن فهد: هو الامام العلامة أستاذ القراء أبو الخير قاضي القضاة شمس الدين ... كان والده جراً وبقي مدة من العمر لم يرزق ولداً، فلما حج شرب ماء زمزم وسأل أن يرزقه ولداً عالماً، فولد له شيخنا هذا بعد صلاة التراويح، من ليلة السبت الخامس والعشرين من رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة بدمشق، ونشأ بها وتفقه بها على العماد ابن كثير، ولع بطلب الحديث والقراءات فسمع من ابن الرميلة الصلاح ابن أبي عمرو وابن كثير في

---

(1). طبقات الحفاظ 543 – 544.

آخرين ... وله المؤلفات المديدة الجامعة المفيدة، من عيونها: النشـــر في القراءات العشـــر ... وأسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب ... ».

وممن ترجم له هو (الدهلوي) نفسـه، فقد ترجم له وأثنى عليه في (بسـتان المحدثين) الذي انتحله من (مفتاح كنز الدراية)، فعبارته عين العبارات المتقدمة، فلا حاجة الى تكرارها [1].

إعتماد العلماء عليه

ومما يدل على جلالة الحافظ ابن الجزري وو ثقته: إعتماد كبار علمائهم على كتبه، ونقلهم لأقواله وآرائه مذعنين بها، فمن ذلك: نقل السيوطي في كتابه (حسن المقصد بعمل المولد) عن « التعريف لمولد الشريف » لابن الجزري، معبّراً عنه بـ« إمام القراء الحافظ ». وأيضاً: نقله في (ميزان المعدلة في شأن البسملة) عن كتاب (النشر) لابن الجزري معبّرا عنه بـ« أستاذ القراء الامام ».

كما قال السيوطي في كتاب (الإتقان في علوم القرآن) في تقسيم القراءات: « وأحسن من تكلم في هذا النوع: إمام القرّاء في زمانه، شيخ شيوخنا، أبو الخير ابن الجزري ... » ثم قال: بعد كلام له –: « قلت: أتقن الامام ابن الجزري هذا الفصل جداً » [2].

بل إنّ جماعة من كبار علمائهم، كابن حجر المكي والبرزنجي والسـهارنفوري وغيرهم ... اعتمدوا على روايته لحديث الغدير وهم بصدد ردّه معبرين عنه بـ« الحافظ ».

كما تمسك (الدهلوي) في رد حديث « أ مدينة العلم » بحكم ابن الجزري

---

(1). وتوجد ترجمة ابن الجزري في الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل 2 / 109 والبدر الطالع 2 / 257 والضوء اللامع 9 / 255 وطبقات الداودي 2 / 59 وشذرات الذهب 7 / 402 وطبقات القراء 2 / 247.

(2). الاتقان في علوم القرآن 1 / 77.

بوضعه – حسب زعم الدهلوي –.

روايتهم لكتبه

ولقد اعتنى علماؤهم بمؤلفات الحافظ ابن الجزري فرووها سانيدهم، ويتجلى ذلك بمراجعة رسالة (أصول الحديث) و (كفاية المتطلع) و (حصر الشارد) وغيرها ... وقد عبروا عنه في أسانيدهم وطرقهم بـ « الحافظ ».

وقال الكاتب الجلبي – حيث ذكر الحصن الحصين لابن الجزري –: « وهو من الكتب الجامعة للأدعية والأوراد والأذكار الواردة في الأحاديث والآ ر، ذكر فيه لأنه أخرجه من الأحاديث الصحيحة، وأبرزه عدة عند كل شدّة. ولما أكمل ترتيبه طلبه عدوّه وهو تيمور، فهرب منه مختفياً تحصن بهذا الحصن، فرأى سيد المرسلين ﷺ – جالساً على يمينه وكأنّه – عليه الصلاة والسلام – يقول له: ما تريد؟ فقال: رسول ! أدع لي وللمسلمين، فرفع يديه ثم مسح بهما وجهه الكريم، وكان ذلك ليلة الخميس فهرب للعدو ليلة الأحد، وفرّج سبحانه وتعالى عنه وعن المسلمين، ببركة ما في هذا الكتاب » [1].

3. الحافظ السيوطي

* الذي لغ الشعراني في (لواقح الانوار) في تعظيمه، ووصفه المناوي بـ « الحافظ الكبير والامام الشهير » والعزيزي بـ « الإمام العلامة مجتهد عصره وشيخ الحديث » والشامي صاحب السيرة بـ « شيخنا حافظ الاسلام بقية المجتهدين الأعلام »، وهو ممن يفتخر شاه ولي تصال لأسانيده إليه، وبذلك يتباهى (الدهلوي) أيضاً ويثني عليه في رسالة (أصول الحديث) * فإنّه قال ما هذا لفظه:

« حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » أخرجه الترمذي عن زيد بن أرقم،

---

(1). كشف الظنون 1 / 669.

وأحمد عن علي وأبي أيوب الأنصـــاري، والبزّار عن أبي هريرة وطلحة وعمارة وابن عباس وبريدة، والطبراني عن ابن عمر ومالك بن الحويرث وحبشي بن جنادة وحوشب وسعد بن أبي وقّاص وأبي سعيد الخدري وأنس، وأبو نعيم عن خديج الأنصاري.

وأخرجه ابن عساكر عن عمر بن عبد العزيز، قال: حدثني عدة أنهم سمعوا رسول يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه.

واخرج ابن عقدة في « كتاب الموالاة » عن ابن حبيش،قال:قال علي: من هاهنا من أصحاب محمد؟ فقام اثنا عشر رجلاً منهم قيس بن بت وحبيب بن بديل بن ورقاء، فشهدوا أنهم سمعوا رسول ﷺ – يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه.

وأخرجه أيضاً عن يعلى بن مرة قال: لما قدم علي الكوفة، نشد الناس: من سمع رسول ﷺ – يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فانتدب بضعة عشر رجلاً، منهم يزيد أو زيد بن شرحبيل الأنصاري » [1].

أقول: واقتصار الحافظ السيوطي في كتابه هذا، على الاحاديث المتواترة والتزامه بعدم إيراد غيرها فيه، ظاهر من اسمه، ولا س بنقل خطبة الكتاب لمزيد الوضـــوح: « وبعد، فإنّي جمعت كتا ً سميته (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة)، أورد فيه ما رواه من الصـــحابة عشـــرة فصاعداً مستوعباً طرق كل حديث وألفاظه، فجاء كتا ً حافلاً لم لسبق إلى مثله، إلّا أنه لكثرة ما فيه من الأســـانيد إنما يرغب فيه من له عناية بعلم الحديث، واهتمام عال، وقليل ما هم. فرأيت تجريد مقاصده في هذه الكراسة ليعم نفعه، ن أذكر الحديث وعدة من الصحابة مقرو لعزو إلى من خرّجه من الأئمة المشـــهورين، وفي ذلك مقنع للمســـتفيدين، وسميته: الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ».

---

(1). الأزهار المتناثرة: 1.

أقول: فالحافظ السيوطي قد حكم بتواتر هذا الحديث وأدرجه في اثنين من مؤلفاته أعدهما لهذا الموضوع، وهما: (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) و (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)، وسيأتي حكمه بذلك في كتاب لث له وهو: (قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة).

ذكر كتب السيوطي في الأحاديث المتواترة

هذا، ولا ريب في ثبوت هذه الكتب للحافظ السيوطي، وهي من مؤلفاته المشهورة، وقد أورد الكتابين المذكورين في كشف الظنون، حيث قال: « الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي، وهو كتاب أورد فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً مستوعباً فيه، فجاء كتا ً حافلاً، ثمّ جرّد مقاصده وسماه: الأزهار المتناثرة » [1].

وقال: « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، رسالة للسيوطي المذكور، جرّدها من كتابه المسمّى لفوائد المتكاثرة » [2].

كما ذكره السيوطي الكتاب الثاني في قائمة مؤلفاته، وقد علمت تصريحه في خطبته نه مختصر من الفوائد المتكاثرة.

وأما كتابه الثالث، فقد ذكره العلامة المتقي، وسيأتي نص كلامه قريباً.

نقل حكمه بتواتر الحديث

وقد نقل حكم الحافظ السيوطي بتواتر حديث الغدير بعض العلماء مرتضين له، منهم:

العلامة المناوي * وستأتي ترجمته * حيث قال بشرح الحديث: « قال:

---

(1). كشف الظنون 2 / 1301.

(2). المصدر نفسه 1 / 73.

حديث متواتر » [1].

والعلامة العزيزي، حيث قال بشرحه كذلك: « قال المؤلف: حديث متواتر » [2].

4. الشيخ علي المتقي

* توجد ترجمته في (أخبار الأخيار) لعبد الحق الدهلوي، وقد جاء فيه: « قال الشيخ أبو الحسن البكري: للسيوطي منّة على العالمين وللمتقي منّة عليه ».

وفي (سبحة المرجان في تراجم علماء هندوستان) بترجمته: « وكان الشيخ ابن حجر المكي أستاذ المتقي، وقد صار أخيراً تلميذه ». وتوجد ترجمته أيضاً في: (النور السافر في أخبار القرن العاشر / 315) و (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، للشعراني) و (شذرات الذهب 8 / 379) وغيرها * إذ أورد حديث الغدير مع حديث المنزلة في كتاب (مختصر قطف الأزهار)، وقد قال في خطبة هذا الكتاب:

«هذه أحاديث متواترة نحو اثنين وثمانين حديثاً التي جمعها العلامة السيوطي – رحمة تعالى عليه – وسمّاها (قطف الأزهار المتناثرة) وذكر فيها رواتها من الصحابة عشرة فصاعداً، لكني حذفت الرواة وذكرت متن الأحاديث ليسهل حفظها ... ».

5. الميرزا مخدوم

* صاحب كتاب النواقض على الروافض، وهو حفيد الشريف الجرجاني وقد ذكره البرزنجي في نواقض الروافض واصفاً إيّاه بـ « السيد العلامة القاضي لحرمين المحترمين معين الدين الشرف، الشهير بميرزا مخدوم الحسيني الحسني حفيد السيد السند المحقق العلامة نور الدين علي الجرجاني شارح المواقف وغيرها

---

(1). التيسير في شرح الجامع الصغير 2 / 442.

(2). السراج المنير في شرح الجامع الصغير 3 / 360.

– صاحب المؤلفات العديدة والتحقيقات المفيدة ... » وذكر كتابه (النواقض) في (كشف الظنون) واعتمد عليه: رشيد الدين الدهلوي، وحيدر علي الفيض آ دي، والسهارنبوري، في ردودهم على الامامية * فانه قال في كتابه المذكور الذي تفوح منه رائحة التعصب الشديد. ما نصه:

« ومن هفواتهم القول بوجوب عصمة الأنبياء والأئمة، بمعنى أنه يجب على تعالى حفظهم من جميع الصغائر والكبائر وخلاف المروءة عمداً وسهواً وخطأً، من المهد إلى اللحد، مع أنّ القرآن وكتب الأحاديث والتواريخ مشحونة بخلاف ذلك ..

أفلا تنظرون إلى هذه الجماعة التي وّل أمثال هذه النصوص الجلية بما لا يقبله عقل عاقل، بل لا يحسّنه طبع جاهل؟! ومع ذلك يشنّعون علينا تجويز عدم دلالة حديث الغدير على نفي خلافة أبي بكر وثبوت خلافة علي بلا فصل بل يقولون: إنه نص جلي منكره كافر، فإنْ تسألني عن حديث الغدير المتواتر أذكر لك الملخص الذي ذكره مفيدهم ... » [1].

ألا تراه بينما يطعن في الاعتقاد بعصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام يعنزف بتواتر حديث الغدير ... ولقد أجاد صاحب (مصائب النواصب في الرد على النواقض على الروافض) حيث قال في جوابه: « وأما رابعاً: فلأن قوله: فإنْ تسألني عن حديث الغدير أذكرلك ... متضمن الاعتراف بنقيض ما هو بصدده من تضييع الحق وترويج المحال، حيث أجرى تعالى على لسان قلمه ما هو الحق، فوصف حديث الغدير لتواتر من غير أن يكون سياق كلامه مقتضياً لذكر هذا الوصف بوجه من الوجوه » [2].

---

(1). النواقض على الروافض – مخطوط.

(2). مصائب النواصب للسيد التستري.

6. جمال الدين المحدث

* وهو من مشـــايخ إجازة (الدهلوي) ووالده. وفي (المرقاة في شـــرح المشـــكاة): إن « المحدث » من المشـايخ الكبار. ولقد اعتمد المؤرخون والمحدثون على سـيرته (روضـة الأحباب) معتبرين إ ّ ه من التواريخ المعتبرة * فإنّه قال: « الحديث الثالث عشـــر من جعفر بن محمد، عن آ ئه الكرام عليهم السلام أن رسول صلى الله عليه وآله وسلم – لما كان بغدير خم، دى الناس فاجتمعوا، فأخذ بيد علي وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصـــر من نصـــره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار. وفي رواية: اللهمَّ أعنه وأعن به وارحمه وارحم به وانصره وانصر به.

فشـاع ذلك وطار في البلاد، فبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسـول صلى الله عليه وآله وسلم – على قة له، فنزل لأبطح عن قته وأ خها، فقال: محمد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلّا ، وأنك رسـول فقبلناه منك، وأمرتنا أن نصـلّي خمسـاً فقبلناه منك، وأمرتنا لزكاة فقبلناه منك وأمرتنا أن نصـــوم فقبلناه منك، ثم أمرتنا لحج فقبلناه منك، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضـبعي ابن عمك تفضـله علينا وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه، فهذا شـيء منك أم من عز وجلّ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: والذي لا إله إلّا إنّ هذا من .

فولّى لحارث بن النعمان وهو يريد راحلته وهو يقول: اللهم إنْ كان ما يقوله محمد حقاً فأمطر علينا حجارة من السـماء أو ائتنا بعذاب أليم، فما وصـــل الى راحلته حتى رماه عز وجلّ بحجر، فسـقط على هامته وخرج من دبره فقتله، وأنزل عز وجلّ: ﴿ سَـأَلَ سـائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ لِلْكافِرينَ لَيْسَ لَهُ دافِعٌ ﴾.

أقول: أصل هذا الحديث سوى قصة الحارث، تواتر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهو متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم – أيضاً رواه جمع كثير وجم

غفير من الصحابة » [1].

7. الملّا علي القاري

* توجد ترجمته في (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 3 / 185) وغيره، وقد اثنوا عليه واعتمدوا على تصانيفه لا سيّما (المرقاة في شرح المشكاة) * قال بشرح قول صاحب المشكاة: « وعن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ – قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، رواه أحمد والترمذي » قال: « وفي الجامع: رواه أحمد وابن ماجة عن البراء، وأحمد بن بريدة، والترمذي والنسائي والضياء عن زيد بن أرقم، ففي إسناد المصنف الحديث عن زيد بن أرقم إلى أحمد والترمذي مسامحة لا تخفى.

وفي رواية لأحمد والنسائي والحاكم عن بريدة، بلفظ: من كنت وليّه فعلي وليّه.

وروى المحاملي في أماليه عن ابن عباس ولفظه: علي بن أبي طالب مولى من كنت مولاه.

والحاصل: إنّ هذا حديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفّاظ عدّه متواتراً، إذْ في رواية لأحمد: أنه سمعه من النبي ﷺ – ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أ م خلافته. وسيأتي ز دة تحقيق في الفصل الثالث عند حديث البراء » [2].

8. ضياء الدين المقبلي

* المترجم له في (للبدر الطالع 1 / 288) و (للتاج المكلّل: 376) وغيرهما، ووصفه الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير في ذيل الأبحاث المسددة بقوله: فإنّ

---

(1). الأربعين – مخطوط.

(2). المرقاة في شرح المشكاة 5 / 568.

الأبحاث المسددة في الفنون المتعددة، ليف العلامة التقي صالح بن مهدي – رحم مثواه وبلّ بوابل رحمته ثراه –قد رزقت القبول، وهي به حقيقة، وكاد أن لا يخلو عنها بيت عالم، لما اشتملت عليه من فوائد أنيقة، إلّا أنّها تدقُّ عبارته عن الايضاح وتكثر إشارته إلى مسائل طال فيها اللجاج والكفاح، فرأيت إيضاح معانيها وشرح المشار إليه في غصون مبانيها، بذيل سميته (ذيل الابحاث المسدّدة وحل مسائلها المعقّدة) ... كما عدّه السندي في (حصر الشارد) والشوكاني في (اتحاف الاكابر) من الكتب المعتبرة، وذكرا طريقهما إلى مؤلفه في رواية الكتاب *فإنّه قال في ذكر الأحاديث النبوية الواردة في فضل أهل البيت عليهم الصلاة والسلام: « ومن شواهد ذلك ما ورد في حق علي – كرم وجهه في الجنة – وهو على حدته متواتر معنى، ومن أوضحه معنى وأشهره رواية حديث: من كنت مولاه فعلي مولاه، وفي بعض رواته زيدة: اللهمَّ وال من والاه وعاد من عاداه. وفي بعض زيدة: وانصر من نصره واخذل من خذله.

وطرقه كثيرة جداً، ولذا ذهب بعضهم إلى أنه متواتر لفظاً فضلاً عن المعنى، وعزاه السيوطي في الجامع الكبير الى أحمد بن حنبل والحاكم وابن أبي شيبة والطبراني وابن مندة والترمذي والنسائي وابن أبي عاصم والشيرازي وأبي نعيم وابن عقدة وابن حبان، بعضهم من رواية صحابي، وبعضهم من رواية اثنين، وبعضهم من رواية أكثر من ذلك.

وذلك من حديث: ابن عباس، وبريدة بن الحصيب، والبراء بن عازب، وجرير البجلي، وجندب الانصاري، وحبشي بن الجنادة، وأبي الطفيل، وزيد بن أرقم، وزيد بن بت، وحذيفة بن أسيد الغفاري، وأبي أيوب الأنصاري، وزيد ابن شراحيل الانصاري، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبي هريرة، وطلحة، وأنس بن مالك، وعمرو بن مرة. وفي بعض رواية أحمد: عن علي وثلاثة عشر رجلاً، وفي رواية له وللضياء المقدسي، عن أبي أيوب وجمع من الصحابة. وفي رواية لابن أبي شيبة وفيها: اللهمَّ وال من والاه ... الخ، عن أبي هريرة واثني

عشر من الصحابة. وفي رواية أحمد والطبراني والمقدسي: عن علي وزيد ابن أرقم وثلاثين رجلاً من الصحابة.

نعم، فإنْ كان مثل هذا معلوماً وإلّا فما في الدنيا معلوم » [1].

9. محمد بن إسماعيل الأمير

* وهو من شيوخ القاضي الشوكاني كما في (اتحاف الأكابر) وقد ترجم له وأثنى عليه في (البدر الطالع 2 / 133) *قال: « وحديث الغدير متواتر عند أكثر أئمة الحديث، قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة من كنت مولاه: ألّف محمد بن جرير فيه كتاباً – قال الذهبي: – وقفت عليه فاندهشت لكثرة طرقه. إنتهى.

وقال الذهبي في ترجمة الحاكم أبي عبد بن البيّع: فلما حديث من كنت مولاه فعلي مولاه فله طرق جيّدة أفردها بمصنّف.

قلت: عدّه الشيخ المجتهد نزيل حرم ضياء الدين صالح بن مهدي المقبلي في الأحاديث المتواترة التي جمعها في لُحاث عن لفظ: من كنت مولاه فعلي مولاه، وهو من أئمة العلم والتقوى والانصاف.

ومع إنصاف الأئمة بتواتره فلا نميل يراد طرقه بل نتبرك ببعض منها ... » [2].

10. محمد صدر العالم

* وهو من أكابر علماء الهند ترجم له وأثنى عليه اللكنهوي في (نزهة الخواطر 6 / 113) *قال: « ثم اعلم أن حديث الموالاة متواتر عند السيوطي – رحمه الله – كما ذكره في قطف الأزهار، فأردت أن أسوق طرقه ليتضح التواتر، فأقول:

---

(1). الأبحاث المسددة في الفنون المتعددة: 122 في ذكر الأحاديث النبوية.

(2). الروضة الندية – شرح التحفة العلوية: 67.

أخرج أحمد والحاكم عن ابن عباس، وابن أبي شيبة وأحمد عنه عن بريدة، وأحمد وابن ماجة عن البراء، والطبراني عن جرير، وأبو نعيم عن جندب الأنصاري، وابن قانع عن حبشي بن جنادة، والترمذي – وقال: حسن غريب – والنسائي والطبراني والضياء المقدسي عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد الغفاري، وابن أبي شيبة والطبراني، عن أبي أيوب، وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم، والضياء، عن سعد بن أبي وقاص، والشيرازي في الألقاب عن عمر، والطبراني عن مالك بن الحويرث، وأبو نعيم في فضائل الصحابة. عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم، وابن عقدة في كتاب الموالاة عن حبيب بن بديل بن ورقاء، وقيس بن سبت وزيد بن شراحيل الأنصاري، وأحمد عن علي وثلاثة عشر رجلاً، وابن أبي شيبة عن جابر، قالوا:

قال رسول ﷺ: من كنت مولاه فعلي مولاه. إلى آخر ما أفادوا وأجادوا » [1].

11. باني بتي

* وهو القاضي ثناء ني بتي، من كبار علماء لهند ترجمله البغدادي في (ايضاح المكنون 1 / 310) وغيره وتوفي سنة 1216. *قال ماهذا تعريبه: « الأول –ما رواه بريدة بن حصيب وجماعة غيره من الصحابة: أن النبي ﷺ – قال في غدير خم – وهو موضع بين مكة والمدينة –: أيها الناس إنّ مولاي وأ مولى المؤمنين، وأ أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فهذا مولاه، اللهمَّ وال من والاه وعاد من عاداه – يعني عليّاً –.

وهذا حديث صحيح بل متواتر، رواه ثلاثون صحابياً. منهم: علي بن أبي طالب وأبو أيوب وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وعمرو بن مرة وابو هريرة وابن

---

(1). معارج العلى في مناقب المرتضى – مخطوط.

عباس وعمارة بن بريدة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأنس وجرير بن عبد البجلي ومالك بن الحويرث وأبو سعيد الخدري وطلحة وأبو الطفيل وحذيفة بن أسيد وغيرهم.

وذكره جمهور المحدثين في الصحاح والسنن والمسانيد.

وجاء في بعض الروا ت: من كنت أولى الناس به من نفسه فعلي وليّه، أللهمَّ وال من والاه وعاد من عاداه.

وتمسّك به الروافض على أنه نص جلي على لستخلاف علي ويزعمون أن « مولى » بمعنى « الأولى لتصرف » فهو الإمام، ويزيدون على ألفاظ هذا الحديث المتواتر: « وهو الخليفة من بعدي وهو وليكم بعدي » وهي ز دة موضوعة ... » [1].

12. محمد مبين اللكهنوي

* وهو من أكابر علماء أهل السنة في بلاد الهند ترجم له في (نزهة الخواطر 7 / 403) وأرّخ وفاته بسنة 1225 *قال بعد ذكر بعض طرقه في فضائل الإمام عليه السلام : « وأكثر الأحاديث المذكورة في هذا الباب من المتواترات، كحديث « أنت مني بمنزلة هارون من موسى ». وحديث « أ من علي وعلي مني، اللهمَّ وال من والاه وعاد من عاداه » وحديث « لاعطينّ الراية رجلاً يحب ورسوله » وغيرها » [2].

---

(1). السيف المسلول: 108.

(2). وسيلة النجاة في فضائل السادات: 104.

خلاصة البحث

وخلاصـــة هذا البحث الطويل هو: أن حديث الغدير حديث متواتر بت لدى كبار علماء أهل الســـنة من حفاظهم ومفســـريهم وعلمائهم في الكلام والأصـــول ... متواتر عند أعاظم أساطينهم وأعيان علمائهم الفطاحل، من المتقدمين والمتأخرين.

وقد ظهر ذلك جلياً بتصريح جماعة منهم ...

ولنذكر هنا كلاماً للشّريف المرتضى - ﷺ - نختم به هذا الفصل من البحث، قال:

« أما الدلالة على صحة الخبر فيما يطالب بها إلّا متعنّت، لظهوره وانتشاره وحصول العلم لكلّ من سمع الاخبار به، وما المطالب بتصـــحيح خبر الغدير والدلالة عليه، إلّا كالمطالب بتصـــحيح غزوات النبي الظاهرة المنشـــورة وأحواله المعروفة وحجّة الوداع نفســـها، لأن ظهور الجميع وعموم العلم به بمنزلة واحدة.

وبعد، فان الشـــيعة قاطبة تنقله وتتواتر به، وأكثر رواة أصـــحاب الحديث ترويه لأســـانيد المتصلة وأصحاب السير ينقلونه عن أسلافهم خلفاً عن سلف، نقلاً بغير إسناد مخصوص، كما نقلوا الوقائع والحوادث الظاهرة.

وقد أورده مصنفوا الحديث في جملة الصحيح، وقد استبد هذا الخبر بما لا

يشركه فيه سائر الاخبار، لأن الأخبار على ضربين: أحدهما: لا يعتبر في نقله الأسانيد المتصلة كالخبر عن وقعة بدر وخيبر والجمل وصفين وما جرى مجرى ذلك من الامور الظاهرة، التي يعلمها الناس قرناً بعد قرن بغير إسناد وطريق مخصوص، والضرب الآخر: يعتبر فيه إتصال الأسانيد، كأخبار الشريعة.

وقد اجتمع في خبر الغدير الطريقان مع تفريقهما في غيره من الأخبار، على أنما اعتبر في نقله في أخبار الشريعة إتصال الاسانيد لو فتشت عن جميعه لم تجد رواته إلّا آحاداً، وخبر الغدير قد رواه لأسانيد الكثيرة المتصلة الجمع الكثير ... فمزيّته ظاهرة »[1].

---

(1). الشافي في الامامة: 132 ط القديم.

مع الرازي في كلامه

حول حديث الغدير وفقهه

لقد أوقفك البحث المتقدم على أن جماعات من علماء أهل السنة رووا حديث الغدير حاكمين بصحته وتواتره، مصرّحين بطرقه الجمة وأسانيده الكثيرة، حتى أن جماعة من كبار حفاظهم أفردوا كتباً لجمع ألفاظه وطرقه المعتبرة.

ولكن العصبية المقيتة والانحياز عن أمير المؤمنين عليه السلام وحبّ الخلاف وإنكار الضرور ت ... كل ذلك حدى لفخر الرازي إلى دعوى عدم صحة الحديث وإنكار تواتره، معلّلا ذلك مور فهة وأخرى كاذبة ... وهذا نص كلامه حول هذا الحديث الشريف في (نهاية العقول):

« لا نسلّم صحة الحديث، أما دعواهم العلم الضروري بصحته فهي مكابرة، لا نعلم أنه ليس العلم بصحته كالعلم بوجود محمّد صلى الله عليه وآله وغزواته مع الكفّار وفتح مكة وغير ذلك من المتواترات، بل العلم بصحة الأحاديث الواردة في فضائل الصّحابة أقوى من العلم بصحّة هذا الحديث، مع أنّهم يقدحون بها، وإذا كان كذلك فكيف يمكنهم القطع بصحة هذا الحديث؟

وأيضاً: فلأن كثيراً من أصحاب الحديث لم ينقلوا هذا الحديث، كالبخاري ومسلم والواقدي وابن اسحاق، بل الجاحظ وابن أبي داود السجستاني وأبو حاتم الرازي وغيرهم من أئمة الحديث قدحوا فيه.

ولستدلوا على فساده بقوله عليه السلام: قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار مواليّ دون الناس كلّهم، ليس لهم موالي دون ورسوله.

والثاني – وهو أن الشيعة يزعمون أنّه – عليه السلام – إنّما قال هذا الكلام بغدير خم في منصرفه من الحج، ولم يكن علي مع النبي في ذلك الوقت، فإنه كان ليمن ».

هذا كلام الرازي الملقّب عندهم بـ « الامام » في رد حديث الغدير، وقد رأينا من الضروري إثباته، ثم الاشارة إلى ما فيه من أكاذيب وأغلاط وإنكار للحقائق الراهنة والقضايا الثابتة ريثما، ليتبين للملأ مدى سوءة نفس الرجل، وليكون ردّاً حاسماً لكلّ أولئك الذين تقودهم الأغراض إلى الافتراء، وتدعوهم الأهواء إلى الافتعال، وكأنهم نسوا قول عز وجلّ: ﴿ وَقَدْ خابَ مَنِ افْتَرى﴾!.

الرد

مقدمة

إن الرازي لم يكتف لقدح في هذا الحديث الصحيح المروي لطرق العديدة لتواتر عن أكثر من مائة نفس من الصحابة، بل زعم أن الأحاديث الواردة عندهم في فضائل الصحابة – مع العلم ن كثيراً منها موضوع عتراف أهل العلم والانصاف – أقوى من حديث الغدير!!

وتفيد عبلته – حيث جاء لفظ « الأحاديث » فيها معرفاً للام – كون جميع تلك الأحاديث – في رأيه – أقوى من هذا الحديث. ولو تنزلنا عن ذلك فلا أقل من حمل « الأحاديث » على الأكثر، فكأنه قال: إن العلم بصحة أكثر الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة أقوى من العلم بصحة حديث الغدير الوارد في فضل علي.

ولكن هذا الزعم على إطلاقه طل، إذْ ليس في أحاديث فضائل الصحابة حديث واحد يجئ بمثابة حديث الغدير سنداً ودلالةً فضلاً عن تلك الكثرة من الخرافات الواهية الموضوعة! وعلى من ادعى مثل ذلك أن يورد أوّلاً بعض تلك الأحاديث المزعومة، مع تصحيح أسانيدها من كبار أئمة الحديث وعلماء الجرح والتعديل – كما هو الثابت والحاصل لنسبة إلى حديث الغدير – عن جماعة من

الصحابة مطلقاً، ثم يبين مدى العلم الحاصل بصحتها، ومدى دلالتها على مطلوبهم ...

ثم إن ذلك إنما يتم فيما إذا جاءت تلك الأحاديث – كلها أو بعضها – عن طرق الشيعة الامامية متواترةً أو قويةً سانيد متكثرة، كما هو الشأن في حديث الغدير عند الفريقين.

بل إنّ نوسّع المجال للرازي ومن لفّ لفّه، فنتحدّاهم في إثبات مساواة أحاديث معدودة من أحاديث فضائل الصحابة لحديث الغدير، في قوة العلم لصحة، فضلاً عن إثبات كونها أقوى من هذا الحديث الشريف.

و ختصار: إن قوله: « وأما دعواهم العلم الضروري بصحته فهي مكابرة ». مكابرة، إذ ما من شيء يدّعي أهل السنة التواتر فيه والعلم الضروري بصحّته إلّا وحديث الغدير أقوى منه وأعظم ... والمنع المحض غير مجد وغير مسموع في مثل هذا الامور، وإلّا لصحّ لمانعٍ أن يمنع وجود مكة والمدينة والنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

اللهمَّ إلّا أن يذكروا فارقاً بين هذا الحديث الشريف وسائر المتواترات والضرور ت ... وأنى لهم ذلك ... ولنعم ما أفاد الامام المولى السيد محمد قلي حيث قال: « لا شكّ في أن كلّ من مل وأنصف في كثرة طرق الحديث ولشتهاره بين الخاصة والعامة، مع وفور الدواعي إلى الكتمان وكثرة الصوارف عن النقل، يحصل له العلم الضروري بصحة هذا الحديث، وكيف وقد يحصل للمسلمين القطع واليقين في كثير من الأمور الدينية التي هي أدون مرتبة في ب التواتر من هذا الحديث، كآ ت التحدّي والتحدّي بها على رؤوس الاشهاد من الكفار وأعداء الدين، مع وجود الدواعي إلى المعارضة وعدم وجود موانع، وهكذا صدور المعجزات ونحو ذلك، مع ان الكفار كلفة ينكرون ذلك كلّه، ويدّعون أن لأهل الاسلام كلّهم تواطئوا على الكذب واختزاع هذه الأخبار، لأن كلّهم من ار ب الأغراض وللدواعي إلى وضع تلك الأخبار، كما أن أهل الإسلام يدّعون

كذلك في ب الأخبار المخصوصة هل المذاهب الفلسدة، من اليهود والنصارى والصابئين وعبدة النيران والأو ن وسائر المشركين، فكيف يسوغ لمسلم منصف أن ينكر التفاوت بين للبديهيين،فإنه قد يكون لحدهما أجلى من الآخر، كيف، ولو لم يكن الأمر كذلك يلزم إهمال الكثير من المتواترات » [1].

وبعد، فلننظر بما ذا تشبّث الرازي في ردّ هذا الحديث:

لقد زعم الرازي عدم نقل كثير من أصحاب الحديث لحديث الغدير، ولكن هذا مردود بما سننقله في الكتاب من أسماء مخرجي حديث الغدير ورواته و قليه، بحيث يتجلى لمن يقف على تلك للقائمة من أسماء أعاظم علماء أهل السنّة أن الكثير منهم يروون هذا الحديث مع التنويه بعظمته وصحته وتواتره، والتصريح بحصول العلم الضروري لهم بصدوره عن رسول صلى الله عليه وآله وسلم.

والغريب من الرّازي حيث يقول: إنّ كثيراً من أصحاب الحديث لم ينقلوا هذا الحديث، ثمّ يعدّ من أسماء تلك الكثرة المزعومة أسماء أربعة فقط، وليته ذكر ثلاثين أو عشرين من أعيان المحدّثين حتى يناسب دعواه، لأن عدم نقل أربعة بل عشرة لا يعارض نقل هذا الجم الغفير والجمع الكبير لحديث الغدير ...

ولو سلّمنا أن كثيرا من أصحاب الحديث لم ينقلوه، فإنّ عدم نقلهم لحديث الغدير المشهور المتواتر إنما هو لانحيازهم عن أمير المؤمنين عليه السلام وكتمانهم فضائله الشريفة لأغراضهم الفلسدة، بدليل أنهم في نفس الوقت يروون الخرافات الغريبة في فضائل خلفائهم وأئمّتهم ...

ومتى كان للنافي بصرلحة لا يعبأ بقوله، لوجود المثبت،فالسلكت والمعرض أولى بعدم الاعتناء ...

هذا، ولنتكلم على تشبّث الرّازي بعدم نقل البخاري ومسلم والواقدي وابن اسحاق.

---

(1). عماد الاسلام في الامامة 4 / 217.

(1)

عدم رواية البخاري ومسلم حديث الغدير

لنا في ردّ تشبّث الرازي بعدم إخراج البخاري ومسلم حديث الغدير في كتابيهما وجوه:

1. إنه دليل التعصب

إنّ عدم إخراجهما حديث الغدير – على تواتره وشهرته – يدلّ على تعصّبهما المقيت وإعراضهما عن أهل البيت – عليهم الصّلاة والسلام –، ولو لم يكو كذلك لما تمسّك الجاهلون بمجرّد ذلك لنّسبة إلى حديث من الأحاديث ... ومن ذلك حديث الغدير ...

2. المثبت مقدّم على النافي

إنّ من القواعد المسلّمة لدى جميع أهل العلم – ولا سيما علماء الأصول – هي القاعدة المعروفة بـ « تقدم المثبت على النافي » ...

وبناءاً على هذه القاعدة: لا يعبأ بنفي النافي صريحاً – مع وجود المثبت – فكيف يكون السّكوت المحض عن حديث قادحاً؟

ولقد كثر استناد كبار العلماء إلى هذه القاعدة وهذا الأصل المسلَّم، واستدلوا به في مختلف بحوثهم كما لا يخفى على الخبير، ولا س بذكر شواهد على ذلك:

1) قال الحلبي في ذكر دخول الرسول ﷺ – الكعبة المشرفة بعد الفتح: « قال ابن عمر – رضي عنهما –: فلمّا فتحوا كنت أوّل من ولج، فلقيت بلالاً فسألته هل صلّى فيه رسول ﷺ؟ قال: نعم، وذهب عني أن أسأله كم صلّى.

وهذا يدل على أن قول بلال – رضي الله عنه – أنه ﷺ – أتى لصّلاة المعهودة، لا الدعاء كما ادّعاه بعضهم. وفي كلام السهيلي في حديث ابن عمر – رضي عنهما –: أنه صلى فيها ركعتين.

وعن ابن عبّاس – رضي عنهما – قال: أخبرني أسامة بن زيد: أنه ﷺ –لمّا دخل البيت دعا في نواحيه كلّها، ولم يصلّ فيه حتى خرج، فلمّا خرج ركع في قبل البيت ركعتين، أي بين الباب والحجر الذي هو الملتزم وقال: هذه القبلة.

فبلال – رضي الله عنه – مثبت للصلاة في الكعبة، ولأسامة – رضي الله عنه – ف، والمثبت مقدَّم على النافي ... » [1].

2) قال ابن القيّم: « وذكر النسائي عن ابن عمر قال: من سنّة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى ولمستقباله صابعها القبلة، والجلوس على اليسرى، ولم يحفظ عنه في هذا الموضوع جلسة غير هذه، وكان يضع يديه على فخذيه، ويجعل حدّ مرفقه على فخذه وطرف يده على ركبتيه، وقبض ثنتين من أصابعه وحلّق حلقه ثم رفع إصبعه يدعو بها ويحركها، هكذا قال وائل بن حجر عنه.

وأمّا حديث أبي داود، عن عبد بن الزبير، أن النبي ﷺ كان يشير صبعه إذا دعا لا يحرّكها هكذا. فهذه الز دة في صحتها نظر. وقد ذكر مسلم الحديث بطوله في صحيحه عنه ولم يذكر الز دة، قال: كان رسول ﷺ – إذ قعد في الصلاة، جعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه،

---

(1). إنسان العيون في سيرة الامين والمأمون 3 / 31.

وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ولشار صبعه. وأيضاً: فليس في حديث أبي داود أنّ هذا كان في الصلاة، فلو كان في الصلاة لكان فياً وحديث وائل مثبتاً وهو مقدّم، وهو حديث ذكره أبو حاتم في صحيحه » [1].

3) قال المنيني: « المشورة – بضم الشين لا غير كذا صحّحه الحريري في درّة الغواص، قاله البجاتي. وفي المصباح المنير: وفيها لغتان: سكون الشين وفتح الواو، والثانية: ضم الشين وسكون الواو وزان معونة، والمثبت مقدّم على النافي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ » [2].

ترجمة المنيني

وقد ترجم المرادي الشيخ أحمد المنيني المذكور بقوله: « أحمد بن علي، الشيخ العالم العلم العلامة الفهّامة، المفيد الكبير المحدّث الامام الحبر البحر، الفاضل المتقن المحرر المؤلّف المصنّف. كان ألمعياً لغو ً أديباً أريباً حاذقاً، لطيف الطّبع حسن الخلال عشوراً، متضلّعاً متطلّعاً متمكّناً خصوصاً في الأدب وفنونه، حسن النظم والنثر. ولد سنة 1098، طلب العلم بعد أن هّل له، فقرأ على سادات أجلّاء ذكرهم في ثبته، ومن ليفه: شرح ريخ العتبي في نحو أربعين كرلساً، ألّفه في رحلته الروميّة بطلب من مفتي الدولة العثمانية في ذلك الوقت، وهو كتاب مفيد.

تزاحمت عليه الأفاضل من الطّلاب وكثر نفعه ولشتهر فضله وعقدت عليه خناصر الأ م. وكانت وفاته يوم السبت سع عشر جمادى الثانية سنة 1172 » [3].

---

(1). زاد المعاد 1 / 60.

(2). الفتح الوهبي – شرح ريخ أبي نصر العتبي 1 / 8.

(3). سلك الدرر 1 / 133 – 145، ملخصاً بلفظه.

4) قال ابن الوزير الصنعاني: « المضعّف للحديث، إذا لم يبيّن سبب التضعيف ف، والمثبت أولى من النافي » [1].

أقول – و لإضافة إلى ما تقدّم –: تفيد بعض الكلمات أنّ عدم سماع أحد من أصحاب الحديث حديثاً من الأحاديث وعدم تسليمه بصحته لا يكون قادحاً بذاك الحديث ... قال ابن القيّم: « قال أبو عمرو ابن عبد البرّ: روي عن النبي ﷺ – أنه كان يسلّم تسليمةً واحدة من حديث عائشة ومن حديث أنس، إلّا أنها معلولة لا يصحّحها أهل العلم لحديث، ثم ذكر علّة حديث سعد: إنّ النبي ﷺ – كان يسلّم في الصلاة تسليمة واحدة، وقال: هذا وهم وغلط، وإنما الحديث: كان رسول ﷺ – يسلّم عن يمينه وعن يساره، ثمّ ساقه من طريق ابن المبارك عن معصب بن بت، وعن اسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: رأيت رسول ﷺ – يسلّم عن يمينه وعن شماله كأني أنظر إلى صفحة خدّه.

قال الزهري: ما سمعنا هذا من حديث رسول ﷺ، فقال له اسماعيل بن محمد: أكلّ حديث رسول ﷺ – قد سمعته؟ قال: لا؟ قال: فنصفه؟ قال: لا، قال: فاجعل هذا في النّصف الّذي لم تسمع » [2].

أقول: وإذا كان إنكار الزهري غير وارد، فإعراض البخاري ومسلم – المجرّد عن كلّ إنكار – لحديث الغدير غير قادح بطريق أولى.

3. الشهادة على النفي غير مسموعة

إنّ الشهادة على النفي غير مسموعة لدى أهل العلم، قال (الدهلوي) في

---

(1). الروض الباسم في الذب عن أبي القاسم 1 / 79.

(2). زاد المعاد 1 / 66.

(تحفته) ما هذا تعريبه: « فإنْ أنكر الزجاج جرّ (جوار) مع وجود العاطف فلا يعبأ نكاره، لأن أئمة علماء العربية ومهرة الفنّ يجوّزونه، ولأنّه واقع في القرآن الكريم وكلام البلغاء من العرب.

فشهادة الزّجاج سببها قصور التتبّع، وهي شهادة على النّفي، والشهادة على النفي غير مقبولة».

فإذا كان إنكار أحد العلماء – مهما كان جليلاً وإلماماً في العلم – لا يقاوم إثبات المحققين، فإن الإعراض المحض عن ذكر حديث وعدم إخراجه لا يكون قادحا في ثبوته وصحّته قطعاً.

4. عدم النقل لا يدل على العدم

إن عدم النقل لا يدل على العدم، لا سيّما إذا كان العلم لأمر ضرور ً بين الناس كافة.

ويشهد لما ذكر قول الفاضل حيدر علي الفيض آ دي في كلامه: « وقد ورد في الأحاديث الصحيحة أن الفاروق ونظرائه ظروا الصّديق الأكبر حول عزمه الواقع لإلهام الالهي على قتال مانعي الزكاة، فقالوا: إنّ مفاد الحديث النبوي ومقتضاه هو: أن من قال لا إله إلّا فقد حقن دمه وماله، وأنت تريد قتال هؤلاء؟ فقال أبو بكر: هلّا حفظتم ذيل الحديث إذ قال: إلّا أنْ يكون القتال من أجل الكلمة؟ والزكاة من أركانها، و لو فرق أحد بين الصلاة والزكاة لقاتلته. فقبل الأصحاب منه ذلك وهبّوا للقتال طائعين.

فلو فرضنا أنهم نصبوا قائداً لهم وأرسلوا – وغرضهم من ذلك ردع المرتدين – ثم لم يتذاكروا معهم على ذلك، وكفّوا عن القتال عند الأذان – عملاً لسّنة – فإن ذلك لا يدل على أن أحداً من المرتدين لم ينكر أداء الزكاة، بشيء من الدلالات الثلاث، فإنّ عدم الذكر ليس دليل العدم، ولا سيّما عدم ذكر ما ثبت من قبل مكرراً وكان حصول العلم به عند الناس ضرور ً، بل إنّ اختفاء واستتار

أمثال هذه الامور المذكورة في مجاميع السنّة، والجارية على ألسن الأصاغر والأكابر، من المحالات العادية ... » [1].

5. عدم استيعاب الكتابين للصحاح

ومن القائل نحصار الأحاديث الصحيحة في الكتابين؟ البخاري ومسلم أم غيرهما؟ ومتى ثبت ذلك؟ وكيف؟ وما الدليل عليه؟ وهل يصحّ القول ن كان حديث لم يخرجاه فهو ضعيف؟

إ ّ لا يسعنا إلّا أن ننقل بعض النصوص الصريحة في الموضوع:

1) قال النووي – بعد ذكر الزام الدارقطني وغيره الشيخين إخراج أحاديث تركا إخراجها، قائلين: إن جماعة من الصحابة رووا عن رسول ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في قليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئاً فيلزمهما إخراجها –:

« وصنّف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما، وهذا الالزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما لستيعاب الصحيح، بل صحّ عنهما تصريحهما نّهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جملٍ من الصحيح كما يقصد [المصنف] في الفقه جمع جملة من مسائله » [2].

2) قال القاضي الكتاني: « لم يستوعبا كلّ الصحيح في كتابيهما، وإلزام الدّارقطني وغيره لهما أحاديث على شرطيهما لم يخرجاها، ليس بلازم في الحقيقة، لأنّهما لم يلتزما لستيعاب الصحيح بل جملة منه أو ما يسدّ مسده من غيره منه.

قال البخاري: ما أدخلت في كتاب الجامع إلّا ما صحّ وتركت من الصحاح لحال الطول.

وقال مسلم: ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، وإنّما وضعت ما

---

(1). منتهى الكلام / 93 – 94.

(2). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 1 / 37.

أجمعوا عليه. ولعلّ مراده ما فيه شرائط الصحيح المجمع عليه عنده، لا إجماعهم على وجودها في كل حديث منه، أو أرادا أجمعوا عليه في علمه متناً أو اسناداً، وإن اختلفوا في توثيق بعض رواته، فإنّ فيه جملة أحاديث مختلف فيها متنا أو إسنادا، ثم قيل: لم يفتهما منه إلّا القليل. وقيل: بل فاتهما كثير منه، وإنّما لم يفت الأصول الخمسة: كتاب البخاري ومسلم وأبي داود والنزمذي والنسائي. ويعرف الزائد عليهما لنصّ على صحته من إمام معتمد في السنن المعتمدة، لا بمجرد وجوده فيها، إلّا إذا شرط فيها مؤلّفها الصحيح ككتاب ابن خزيمة وأبي بكر البرقاني ونحوهما ...»[1].

3) قال عبد الحقّ للدهلوي: « ليس الأحاديث الصحاح محصورة في كتابي البخاري ومسلم، فإنّما لم يستوعبا الصحيح، بل إنهما لم يخرجا كلّ الأحاديث الواجدة لشرائط الصحة عندهما فكيف بمطلق الصحّاح؟

قال البخاري: ما أدخلت في كتاب الجامع إلّا ما صحّ، وتركت من الصحاح لحال الطول. وقال مسلم: ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، وإنّما وضعت ما أجمعوا عليه » [2].

4) قال الشمس العلقمي بشرح حديث: « ما من غازية ... » ردّا على من قدح فيه: « وأما قولهم: إنّه ليس في الصحيحين. فليس بلازم في صحة الحديث كونه في الصحيحين ولا في أحدهما» [3].

5) قال ابن القيّم – حول حديث أبي الصهباء في ب الطلاق –: « فصل:وأما تلك المسالك الوعرة التي سلكتموها في حديث أبي الصهباء فلا يصحّ شيء منها:

أما المسلك الأول – وهو انفراد مسلم بروايته وإعراض البخاري عنه –

---

(1). المنهل الروي في علم أصول حديث النبي: 6.

(2). ترجمة المشكاة لعبد الحق الدهلوي.

(3). الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير. حرف الميم – مخطوط.

فتلك شكاة ظاهر عنك عارها، وما ضرّ ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئاً، ثمّ هل تقبلون أنتم أو أحد مثل هذا في كلّ حديث ينفرد به مسلم عن البخاري؟ وهل قال البخاري قط: إنّ كلّ حديث لم أدخله في كتابي فهو باطل، أو ليس بحجة أو ضعيف؟ وكم قد احتج البخاري بأحاديث خارج الصحيح وليس لها ذكر في صحيحه؟ وكم صحّح من حديث خارج عن صحيحه؟ » [1].

6) قال حيدر علي الفيض آبادي: « و بالجملة فإنّي في حيرة من جهة الاعتراض على الحنيفة بما يخالف أصولهم المقرّرة – من تلقاء النفس الأمّارة والحكم بفساد مذهبهم، مع تصريح البخاري ومسلم نفسه لا ينبغي الاعتقاد بحصر الأحاديث الصحاح في كتابيهما ».

وبمثل هذا صرّح في موضع آخر من كتابه أيضاً [2].

نقد ورد

وإذا عرفت عدم التزام البخاري ومسلم إخراج كافة الصحاح في كتابيهما وعرفت عدم استيعابهما الصحيح في مصنّفيهما ... فهلمّ معي وتعجّب من أولئك الذي يقدحون في الأحاديث النبوية الشريفة بمجرد عدم وجودها في كتابي البخاري ومسلم ...

فهذا ابن تيميّة الحرّاني يردّ قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم – في حق أبي ذر – رضي الله عنه –: « ما أقلّت الغبراء ولا أظلّت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر »، فيقول: « والحديث المذكور بهذا اللفظ الذي ذكره الرافضي ضعيف بل موضوع وليس له إسناده يقوم به » [3].

---

(1). زاد المعاد في هدي خير العباد 4 / 60.

(2). منتهى الكلام / 27.

(3). منهاج السنة 3 / 199.

ويرد قوله ﷺ: « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ... » بقوله: « الوجه الرابع أن يقال أوّلاً: أنتم قوم لا تحتجّون بمثل هذه الأحاديث، إنّما يروونه أهل السنّة سانيد أهل السنّة، والحديث نفسه ليس في الصحيحين، بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث كابن حزم وغيره، ولكن قد أورده أهل السنن كأبي داود والترمذي وابن ماجة، ورواه أهل المسانيد كالامام أحمد وغيره ...»[1].

وهذا شاه سلامة يطعن في الحديث المشهور وهو قوله ﷺ – في فضل أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الراية: « كرّار غير فرّار »، فيقول: « إنّ هذه الز دة غير مذكورة في الصحيحين»[2].

وهذا الفاضل حيدر علي يردّ على ما أخرجه الحافظ الزرندي عن عائشة: « إنّه قيل لها لمّا حضرتها الوفاة: ندفنك مع رسول ؟ فقالت: أدفنوني مع أخواتي لبقيع، فإنّي قد أحدثت أموراً بعده »، فيقول: « لا نسلم صحّة لفظ « الاحداث » عن أم المؤمنين، وسند المنع رواية البخاري، فإنها عارية منه وهي هذه:

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة – رضي عنها – إنها أوصت إلى عبد بن الزبير لا تدفنّي معهما وادفنّي مع صواحبي لبقيع لا أزكى به أبداً.

فلا يدلّ الحديث على صدور الأحداث عن أمّ المؤمنين.

وأما رواية صاحب الأعلام في الباب الثالث عشر فهي مرسلة » [3].

أقول: يكفى لدفع توهمات ابن تيميّة وشاه سلامة وصاحب المنتهى ما قدّمنا نقله من كلمات كبار علماء الحديث، وقد كرر الفاضل حيدر علي نفسه القول بعد التزام البخاري ومسلم ستيعاب الصحاح في كتابيهما.

وأما زعم حيدر علي الفيض آ دي وإرسال رواية (الاعلام) فظاهر البطلان،

---

(1). منهاج السنة 2 / 101.

(2). معركة الاراء لشاه سلامة الهندي: 89.

(3). منتهى الكلام لحيدر علي الفيض آ دي الهندي: 126.

لأنه صاحبه أخرجها بكل جزم وقطع، وهذا نص عبارته:

« ثمّ تزوّج رسول ﷺ - بعد خديجة، عائشة بنت أبي بكر - رضي عنهما - وهي بنت ست سنين بمكة، في شوال قبل الهجرة بسنتين، وبنى بها وهي بنت تسع سنين لمدينة بعد الهجرة بسبعة أشهر في شوال، ولم ينكح بكراً غيرها، ومكثت عنده تسع سنين، ومات عنها ﷺ - فقالت: إدفنوني مع أخواتي لبقيع فإنّي قد أحدثت أموراً بعده، وأوصت إلى عبد بن الزبير ابن أختها - رضي عنهما - » [1].

فالحافظ الزرندي، صاحب الإعلام، إنما لم يذكر الحديث بسنده لكونه جازماً بصحّته مسلّماً بثبوته ...

ومن قبله ابن قتيبة، حيث قال ما نصه: « قال أبو محمد: ثمّ تزوّج [النبي ﷺ] عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - بكراً ولم يتزوج بكراً غيرها، وكان تزوجه بها [ا ها] بمكة وهي بنت ست سنين ودخل بها لمدينة وهي بنت تسع سنين بعد سبعة أشهر من مقدمة المدينة، وقبض [رسول ﷺ] وهي بنت ثماني عشرة سنة، وتكنى أم عبد قال ابن قتيبة: وحدّثني أبو الخطاب، قال: حدّثني مالك بن سعيد، قال: حدّثني الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة [- رضي عنها -] قالت: تزوّجني رسول ﷺ - وأ بنت تسع سنين - تريد دخل بي - كنت عنده تسعاً، وبقيت إلى خلافة معاوية، وتوفّيت سنة ثمان وخمسين وقد قاربت السبعين، وقيل لها: ندفنك مع رسول ﷺ؟ فقالت: إني قد أحدثت أموراً بعده، فادفنوني مع أخواتي، فدفنت لبقيع وأوصت إلى عبد بن الزبير » [2].

وإنْ أبي الخصم إلّا الحديث المسند. فهذه رواية الحاكم أبي عبد على شرط البخاري ومسلم: « حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو البخنزي

---

(1) الاعلام بسيرة النبي عليه السلام - مخطوط.

(2). المعارف / 134.

عبد بن محمد بن بشـــر العبدي، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: قالت عائشة - رضي عنها - وكانت تحدث نفسها أن تدفن في بيتها مع رسول - ﷺ - وأبي بكر، فقالت: إنّي أحدثت بعد رســـول ﷺ - حدثاً إدفنوني مع أزواجه، فدفنت لبقيع.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » [1].

6. لو أخرجاه لأنكره المتعنتون

ولو أن البخاري ومسلما قد أخرجا حديث الغدير في كتابيهما، لأنكر المتعصّبون المتعنّتون الحديث ونفوا صحته وقدحوا فيه وأبطلوه:

نماذج مما أخرجاه وأنكروه

أليس قد أبطل أبو الحســـن الآمدي حديث المنزلة [2] وهو من أحاديث الكتابين وتبعه في ذلك: ابن حجر المكي، وعضـد الدين الإيجي، وأبو الثناء الاصـفهاني شـارح المطالع، وأشـعر بذلك علاء الدين القوشجي، وأسقطه سعد الدين التفتازاني من درجة الاعتبار؟!

أليس قد أبطل السهارنفوري في مرافضه، و (الدهلوي) في تحفته حديث هجر فاطمة بنت رســـول صـــلّى عليهما وآلهما وســـلّم - أ بكر بن أبي قحافة حتى توفيت، مع أنه في الصحيحين؟! وهذا نصه عند البخاري في ب فرض الخمس: « حدثنا عبد العزيز بن عبد ، حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح، عن

---

(1). المستدرك على الصحيحين 4 / 6.

(2). وهو قوله - ﷺ -: « علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي ».

وهذا الحديث متواتر سنداً، ومن أقوى الأحاديث وأوضحها دلالة على إمامة أمير المؤمنين - عليه السلام - بعد رسول - صلّى عليهما وآلهما - بلا فصل. وهو من الأحاديث التي بحث عنها في هذه الموسوعة، وفقنا تعالى لنشره بمحمد وآله الطاهرين.

ابن شهاب [قال]: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة أم المؤمنين أخبرته أن فاطمة [عليها السلام] بنت رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - سألت أ بكر الصديق بعد وفاة رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يقسّم لها ميراثها مما ترك رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ممّا أفاء عليه، فقال لها أبو بكر: إنّ رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: لا نوّرث ما تركناه صدقة. فغضبت فاطمة بنت رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - فهجرت أ بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت ... » [1].

وقال البخاري في ب قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: لا نورث ... عروة، عن عائشة: إنّ فاطمة والعباس [عليهما السلام] أتيا أ بكر يلتمسان ميراثهما من رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وهما يومئذ [حينئذٍ] يطلبان أرضيهما من فدك وسهمه [سهمهما] من خيبر، فقال لها أبو بكر: سمعت رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: لا نوّرث ما تركناه صدقه، إنّما كل آل محمد من هذا المال، قال أبو بكر: و لا أدع أمراً رأيت رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - يصنعه فيه إلّا صنعته.

قال: فهجرته فاطمة فلم تكلّمه حتى ماتت » [2].

وأخرج البخاري هذا الخبر لتفصيل في ب غزوة خيبر من كتاب المغازي كما ستطّلع عليه. وأخرجه مسلم أيضاً في ب حكم الفيء من كتاب الجهاد.

فالعجب من أهل السنّة يسقطون أحاديث الكتابين الصريحة في غضب الصديقة الطاهرة عليها الصلاة والسلام على أبي بكر حتى وفاتها، متشبثين بروا ت هذا وذاك، وهم مع ذلك يقدحون بحديث الغدير المتواتر بدليل عدم إخراج البخاري ومسلم إ ّ ه!!

وهكذا طعن بعضهم في حديث امتناع أمير المؤمنين عليه السلام عن بيعة أبي بكر مدة ستة أشهر، لرغم من أنه من أحاديث الكتابين، وذلك لأنه حديث

---

(1). صحيح البخاري 4 / 96.

(2). صحيح البخاري 8 / 185.

يهدم أساس الخلافة التي يزعمون قيامها جماع المسلمين ...؟؟؟ الفاضل حيدر علي الفيض آ دي كيف يحاول الحصول على مطعن في الحديث متناً وسنداً، وهو في نفس الوقت ممن يحترم الشيخين ويعظّم الصحيحين؟!

إنّه يقول: « نعم يمكن أن يفهم من ظاهر رواية الصحيحين قصة فدك - من حديث الصديقة أم المؤمنين - أنه قد أبى عن بيعة الصديق مدة حياة فاطمة الزهراء، فكما لا يكون هذا التباطؤ دليلاً واضحاً على عدم لياقة الصديق للخلافة، كذلك لا يكون دليلاً واضحاً على التخلّف عن البيعة، لما روى الفريقان من: أنه قد أقسم أن لا يرتدي بعد رسول حتى يجمع القرآن - سوره وآ ته - حفظاً أو كتابة ... وقد روي الحديث في الاستيعاب والصواعق من كتب أصحابنا، وفي الاحتجاج للفاضل الطبرسي وغيره من كتب الامامية ... ».

ثم قال المولوي حيدر علي بعد ذكر وجوه في توجيه تخلّفه عليه السلام عن البيعة: « فقد علم أن هذا التباطؤ المخرّج في الصحيحين، غير قادح في الاجماع ».

قال: « بقي كلام يتعلق بسند هذه الاحاديث، فأقول - أسوة لبيهقي وغيره، كما هو غير خفي على من نظر في شروح البخاري مثل إرشاد الساري - إن هذا الحديث الدال على التأخّر عن البيعة، يرويه أبو سعيد، وهو ضعيف وغير معتمد، لعدم إسناد الزهري، ورواية أبي سعيد التي مفادها بيعة أمير المؤمنين والزبير - رضي عنهما - في اليوم الأول مسندة وموصولة، فتكون هذه أصح ألبتة ... » [1].

أقول: إذا أرد محلسبة هذا الكلام ومناقشته من جميع جوانبه، لخرجنا عن المقصود، غير أ نكتفي لقول ن دعوى عدم إسناد الزهري الحديث كذب

---

(1). منتهى الكلام لحيدر علي الفيض آ دي الهندي: 127.

محض، ففي الكتابين أن الزهري يروي هذه الأحاديث عن عروة، عن عائشة، قال البخاري في ب غزوة خيبر من كتاب المغازي:

« حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن فاطمة [عليها السلام] بنت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أرسلت الى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - مما أفاء عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إنّ رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: لا نورّث ما تركناه صدقة، إنّما يأكل آل محمد في هذا المال، وإنّي و لا أغيّر شيئاً من صدقة رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ولأعملنّ فيها بما عمل به رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً.

فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلّمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ستة أشهر. فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً، ولم يؤذن بها أ بكر و - صلّى عليها، وكان لعلي في الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا تنا أحد معك، كراهيّة أن يحضر [المحضر] عمر، فقال عمر: لا و ، لا تدخل عليهم وحدك، فقال أبو بكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي، و لآتينّهم. فدخل عليهم أبو بكر فتشهّد علي فقال: إنّ قد عرفنا فضلك وما أعطاك ، ولم ننفس عليك خيراً ساقه اليك، ولكنّك استبددت علينا لأمر، وكنّا نرى لقرابتنا من رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - نصيباً، حتى فاضت عينا أبي بكر.

فلمّا تكلم أبو بكر قال: والذي نفسي بيده، لقرابة رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أحبّ إليّ من أهل [من أن أصل] قرابتي، وأما الذي شجر بيني وبينكم في هذه الأموال، فإني لم آل فيها عن الخير، ولم أترك أمراً رأيت رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - يصنعه فيها إلّا صنعته، فقال عليّ لأبي بكر: موعدكم العشية للبيعة.

فلمّا صلى أبو بكر الظهر رقي على المنبر فتشهّد وذكر شأن علي وتخلّفه عن البيعة وعذره لذي اعتذر إليه، ثم استغفر وتشهّد علي فعظّم حق أبي بكر، وحدّث أنه لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر ولا إنكاراً للذي فضّله به، ولكنا [كنا] نرى لنا في هذا الأمر نصيباً فاستبدّ علينا فوجد في أنفسنا.

فسرّ بذلك المسلمون وقالوا: أصبت. وكان المسلمون إلى عليّ قريباً حين راجع الأمر لمعروف»[1].

وفي مسلم: « حدّثني محمد بن رافع، قال: حجين، قال ليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ... » الحديث [2].

فظهر أن رواية الزهري موصولة، وأن دعوى القطع وعدم الاسناد فيها كذب صريح.

وكذا نسبة هذه الرواية إلى أبي سعيد، فإنّه قد روى الشيخان الخبر عن عائشة لا عن أبي سعيد ...

ومن العجيب في المقام أن المولوي حيدر علي يعزو نسبة هذا الحديث إلى أبي سعيد، إلى كتاب (إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري) والحال أنّه لا أثر لذلك في الكتاب المذكور، وهذا نصّ كلام القسطلاني فيه:

« وقد صحح ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -: إن عليا يع أ بكر في أول الأمر، وأمّا ما في مسلم عن الزهري أنّ رجلاً قال له: لم يبايع علي أ بكر حتى ماتت فاطمة - رضي الله عنها - قال: ولا أحد من بني هاشم، فقد ضعّفه البيهقي نّ الزهري لم يسنده وأنّ الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح » [3].

هذا نص ما جاء في هذا الكتاب، فأين هذا من ذاك؟

---

(1). صحيح البخاري 5 / 177 - 178.

(2). صحيح مسلم 5 / 153 - 154.

(3). إرشاد الساري لصحيح البخاري 6 / 363.

والظاهر أن المولوي الفيض آ دي وجد هذه النسبة في كلام ابن حجر المكي، فحسبها مطلبقة للواقع ونقلها – من دون مراجعة كتاب مسلم وكلمات المحدثين – مع غزوها إلى القسطلاني، وهذا نص كلام ابن حجر المكي بعد نقل الحديث:

« ثمّ هذا الحديث فيه التصريح بتأخير بيعة علي إلى موت فاطمة – رضي عنها –، فينافي ما تقدم عن أبي سعيد أنّ عليّاً والزبير يعا من أول الأمر، ولكن هذا الذي مرّ عن أبي سعيد هو الذي صححه ابن حبان وغيره.

وقال البيهقي: وأما ما وقع في صحيح مسلم عن أبي سعيد من خر بيعته هو وغيره من بني هلشم إلى موت فاطمة – رضي عنها – فضعيف، فإنّ الزهري لم يسنده. وأيضاً: فالرواية الأولى عن أبي سعيد هي الموصولة فتكون أصح. إنتهى.

وعليه فبينه وبين خبر البخاري المار عن عائشة – رضي عنها – تناف » [1].

فعلم أنّ ابن حجر احتج برواية عائشة الواردة مسندة في كتابي البخاري ومسلم، لاثبات فضيلة لأبي بكر، ثمّ قض نفسه بنزجيح رواية أبي سعيد الخدري عليها، متمسكاً بتصحيح ابن حبّان لها و قلاً كلام البيهقي في تضعيف رواية مسلم، ولكن نسبة رواية مسلم إلى أبي سعيد الخدري خطأ فضيع، إمّا من البيهقي وإمّا من ابن حجر المكي نفسه.

وعلى كلّ حال فإن تضعيف البيهقي لا مساس له صل الحديث، بل إنّه متوجه إلى الفقرة التي جاءت مصرّحة بتخلّف جميع بني هلشم عن البيعة مع الإمام عليه السلام، وقد انفرد مسلم بروايتها كما يظهر من كتاب (جامع الأصول).

فهو إذاً لا مساس له صل الحديث الوارد مسنداً عن عائشة في الكتابين، فإرجاعه اليه كما في كلام صاحب (المنتهى) طل.

---

(1). الصواعق المحرقة: 90.

وبما ذكر يتّضح أنّه متى كان الحديث مؤيّداً للامامية، وجّهوا إليه أنواع القدح، وتكلّفوا في ردّه حتى مع كونه من أحاديث الكتابين.

* * *

ولقد اضطرب المولوي حيدر علي، تجاه الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب المغازي، والذي تضمّن قصّة فدك وهجر الزهراء عليها السلام أبا بكر، وامتناع أمير المؤمنين عليه السلام عن البيعة مدة ستة أشهر، فجاء يقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى حيران لا يدري ما يصنع ... لكنه لتالي لم يجد بدّاً من إبطاله، فبالغ في ذلك، وكدّ كيده في ردّ هذا الحديث الصحيح، ونفي تلك الحقيقة الراهنة، فجعل يقول:

« ولئن إذا أحطت خبراً بما مر وما سيأتي من أقوال المخالفين ... علمت أن جميع تلك الاشكالات إنما تتوجه على تقدير صحة الحديث، لكن المستفاد من كتب المحدثين – بعد التمحيص والتحقيق – وقوع الشك في صحة أحاديث للبخاري ومسلم، إلّا أن تلك الأحاديث قليلة جداً، وهي في الكتاب الثاني أكثر منه في الأول.

وعلاوة على هذا، فإن لابن الاثير – رحمه الله – كلاماً في جامع الأصول، في الفرع الثالث المختص بطبقات المجروحين، يدل على إقرار بعض الوضاعين بوضع حديث فدك، وهذا نص كلامه:

« ومنهم قوم وضعوا الحديث لهوىً يدعون الناس إليه، فمنهم من تاب عنه وأقرّ على نفسه، قال شيخ من شيوخ الخوارج – بعد أن تاب –: إنّ هذه الأحاديث دين، فانظروا ممن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيّرناه حديثا. وقال أبو العينا: وضعت أنا والجاحظ حديث فدك، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد، فقبلوه إلّا ابن شيبة العلوي، فانه قال: لا يشبه آخر هذا الحديث أوّله، وابى أن يقبله إلى آخره بلفظه.

ويمكن الوقوف بعد التتبع اليسير لكتب الحديث والكلام، من تصانيف أهل الحق والامامية، على مفنز ت الشيعة ومطاعنهم في الخلفاء الرلشدين، ولا سيما الأحاديث المتعلقة بقصة فدك، وذلك بوصف التسنّن والاعتزال، وقد سبق أن معرفة هؤلاء وإخراجهم من بين أهل السنّة أمر عسير ... » [1].

فإذا كان هذا الحديث المخرج في مواضع من كتاب البخاري موضوعاً فأيّ قيمة تبقى لهذا الصحيح وللبخاري!؟ و يّ دليل يقال: إن كل حديث لم يخرجاه فهو غير صحيح؟

ثم إن المولوي حيدر علي عاد في كتابه مرة أخرى ليثبت بصراحة وجود أحاديث موضوعة في صحيح البخاري وغيره، قد دسها فيه الشيعة، فقال:

« ... وبما أن هذه الرولية تخالف للدولية والروا ت الأخرى، فإنّه لا يمكن الاعتماد عليها، أفهل يصدّق عاقل ديّن بعدم مبايعة أمير كل أمير، المصداق لـ « علي مع الحق والحق مع علي » مدة ستة أشهر ليكون – والعياذ لله – من مصاديق قوله – ﷺ: « من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » على ما سنحققه، إن شاء تعالى » [2].

* * *

وتصدى هذا الفاضل لردّ حديث القرطاس – المخرج في سبعة مواضع من البخاري، وبثلاثة طرق عند مسلم – زاعماً أنه من مفتعلات الشيعة نظير حديث فدك على حدّ زعمه ... فقال:

« كما نقل قضوا هفوات المشهدي عن الآمدي أنه قال في مسنده ن قصة « ايتوني بقرطاس » لا أساس لها من الصحة، وأنهم نقلوا عن شيوخ المحدّثين أنه قد ظهر بعد التحقيق وجود مائتين وعشرة أحاديث ضعيفة في الصحيحين، تفرّد

---

(1). إزالة الغين لحيدر علي الفيض آ دي الهندي: 582.

(2). إزالة الغين لحيدر علي الفيض آ دي الهندي: 589.

منها البخاري بثمانين، ويبلغ ما تفرد به مسلم المائة، وقد اشتركا في إخراج ثلاثين. إنتهى.

فحال حديث القرطاس عند أحقر الناس كحديث فدك » [1].

أقول: وعلى هذا الأساس يسقط الاستدلال بعدم إخراجهما حديثاً من الأحاديث لغرض القدح فيه ...

* * *

وقال في الجواب على ما ألزم به من أن الحنفية يخالفون أحاديث البخاري: « المغالطة الأولى: إن أصحاب أبي حنيفة قد ذهبوا إلى الملازمة بين صحة حديث البخاري ووجوب العمل به، ثم وقعوا في ورطة فقالوا: إما أن تكون أعمال الحنفية مخالفة للاحكام الالهيّة، وإما أن يكون أكثر أحاديث البخاري غير صحيح.

ولكن هذا التقرير إنما جاء نتيجة غلبة الشهوة على العقل، وإلّا فكون العلم بكلّ حديث ورد في البخاري واجباً، يخالف صريح كلمات العلماء الأعلام، قال شيخ الاسلام أبو زكر النووي في التقريب ما حاصله: ليس كلّ حديث صحيح يجوز العمل به فضلاً عن أن يكون العمل به واجباً، ويمكن الوقوف على أدلة هذه المسألة من شروحه كالتهذيب وغيره لتفصيل، بل إن كلام قدوة المحدثين والفقهاء المتبحرين، كمال الدين ابن همام، يتلخص في: أنه لا يلزم قبول كلّ أحاديث البخاري ومسلم وأمثالهما، إذ أن هناك خلافاً في عدالة بعض الرواة، فيمكن أن يكون الراوي مجروحاً عند الامام أبي حنيفة وموثّقاً عند الشيخين، وهكذا أن يقول في حديث وصف لضعف أو رمي لوضع على الاطلاق: إنّه غير ضعيف أو غير موضوع عند . انتهى.

بل يتضح من كتب الثقات: أن علماء الشافعية ربما يرجّحون في بعض

---

(1). إزالة الغين لحيدر علي الفيض آ دي الهندي: 593.

الموارد روا ت الآخرين على روا ت البخاري، بل ذكر علي الجيلاني الشيعي في فتح السبل – والعهدة عليه –: أن الامام فخر الدين الرازي قد طعن في بعض أحاديث البخاري في رسالته في تفضيل مذهب الشافعي. إنتهى.

ولكن ما ذكر ه كلّه لا ينافي القول صحيّة صحيح البخاري من حيث المجموع، وأنه يجوز عقلاً ونقلاً توفر صفة كمال في المفضول دون الفاضل، كما لا يخفى ».

قال: « إنّه يظهر من تتبع الكتب وتفحّص المقالات أنّ الشأن الذي خصّ به الصحيحان من قبل أهل الحديث، وتقديمهم الكتابين على غيرهما من الكتب، إنما هو لتّباع وتقليد لمجتهدين سبقوهم، إذ لم ينقل شيء هذا القبيل عن الأئمّة الأئمّة الأربعة، وكيف يتصور ذلك، وعلم الغيب يختص لله، أو أنه من خصائص الامامة على زعم الشيعة ... » [1].

7. رأي الائمة في الكتابين ومؤلفيهما

لقد رأينا كيف يطعن علماء أهل السنة في أحاديث الكتابين عند تحرّجهم أمام إلزام الشيعة. ولنذكر فيما يلي كلمات جماعة من كبار الأئمّة والحفاظ في الحطّ من شأن الكتابين ومؤلفيهما من غير اضطرار يلجئهم إلى ذلك، بل إنها الحقيقة التي تجري على ألسنتهم، فإليك بعض تلك الكلمات على سبيل التمثيل لا الحصر:

1) محي الدين عبد القادر القرشي الحنفي

قال الشيخ محي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي ما نصه:

فائدة – حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – في مسلم وغيره، يشتمل على أنواع منها التورّك في الجلسة الثانية،

---

(1). منتهى الكلام / 27.

ضـــعّفه الطحاوي لمجيئه في بعض الطرق عن رجل، عن أبي حميد، قال الطحاوي: فهذا منقطع على أصل مخالفينا وهم يروون الحديث قل من هذا.

قلت: ولا يحنّق علينا لمجيئه في مسـلم، وقد وقع في مسـلم أشـياء لا تقوى عند الاصـطلاح، فقد وضع الحافظ الرّشيد العطّار على الأحاديث المقطوعة المخرجة في مسلم كتا ً سمامبـــــــ« غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في مسـلم من الأحاديث المقطوعة » سمعته على شـيخنا أبي إسـحاق ابراهيم بن محمد بن عبد الطاهري سـنة اثنتي عشـر وسـبعمائة، بسـماعه من مصـنفه الحافظ رشـــيد الدين، بقراءة الشـــيخ فخر الدين أبي عمرو عثمان المقاتلي، وبيّنها الشـــيخ محي الدين في أوّل شرح مسلم.

وما يقوله للناس: إن من روى له الشـــيخان فقد جاز القنطرة، هذا أيضـــاً من التحنّق ولا يقوى، فقد روى مسلم في كتابه عن ليث بن أبي مسلم وغيره من الضعفاء، فيقولون: إنما روى في كتابه للاعتبار والشـواهد والمتابعات، وهذا لا يقوى، لأن الحفاظ قالوا: الاعتبار والشـواهد والمتابعات والاعتبارات، أمور يتعرّفون بها حال الحديث، وكتاب مســـلم التزم فيه الصـــحة، فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة.

واعلم أن « عن » مقتضـية للانقطاع عند أهل الحديث، ووقع في مسـلم والبخاري من هذا النوع شـــيء كثير، فيقولون على ســـبيل التحنّق: ما كان من هذا النوع في غير الصـــحيحين فمنقطع، وما كان في الصحيحين فمحمول على الاتصال.

وروى مســلم في كتابه، عن أبي الزبير، عن جابر، أحاديث كثيرة لعنعنة وقال الحافظ: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلّس في حديث جابر، فما كان يصفه لعنعنة لا يقبل، وقد ذكر ابن حزم وعبد الحق عن الليث بن سـعد أنه قال لأبي الزبير: علّم لي أحاديث سمعتها من جابر حتى أسمعها منك، فعلّم لي أحاديث أظن أنها سـبعة عشـر حديثاً فسـمعتها منه، قال

الحافظ: فما كان من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر، صحيح.

وقد روى مسلم في كتابه أيضاً، عن جابر وابن عمر، في حجة الوداع أن النبي - ﷺ - توجّه إلى مكة يوم النحر، وطاف طواف الافاضة ثم رجع فصلّى الظهر بمنى، فيتحنّقون ويقولون: لأعادها لبيان الجواز وغير ذلك من التأويلات، ولهذا قال ابن حزم في هاتين الروايتين: إحداهما كذب بلا شك.

وروى مسلم أيضاً حديث الاسراء وفيه: « وذلك قبل أن يوحى إليه » وقد تكلّم الحفّاظ في هذه اللفظة وبيّنوا ضعفها.

وروى مسلم أيضاً: « خلق التّربة يوم السبت ». واتفق الناس على أنه يوم السبت لم يقع فيه خلق.

وروى مسلم عن أبي سفيان أنه قال للنبي - ﷺ - لما أسلم: « رسول ! أعطني ثلا ، تزوّج ابنتي أم حبيبة، وابني معاوية اجعله كاتباً وأمّرني أن أقاتل الكفّار كما قاتلت المسلمين، فأعطاه النبي ﷺ » والحديث معروف مشهور، وفي هذا من الوهم مما لا يخفى، فأم حبيبة تزوّجها رسول - ﷺ - وهي لحبشة وأصدقها النجاشي عن النبي - ﷺ - أربعمائة دينار، وحضر وخطب وأطعم، والقصة مشهورة، وأبو سفيان إنما أسلم عام الفتح وبين الهجرة والحبشة والفتح عدّة سنين، ومعاوية كان كاتباً للنبي - ﷺ - من قبل، وأما إمارة أبي سفيان فقد قال الحافظ:إنهم لا يعرفونها. فيجيبون على سبيل التحنّق جوبة غير طائلة، فيقولون في نكاح ابنته: إعتقد أنّ نكاحها بغير إذنه لا يجوز وهو حديث عهد بكفر، فأراد من النبي ﷺ - تجديد النكاح، ويذكرون عن الزبير بن بكار بأسانيد ضعيفة، أن النبي - ﷺ - أمّره في بعض الغزوات، وهذا لا يعرف.

وما حملهم على هذا كلّه، إلّا بعض التعصّب، وقد قال الحافظ: إنّ مسلماً لمّا وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي، فأنكر عليه وقال: سميته الصحيح فجعلت سلّماً لأهل البدع وغيرهم، فإذا روى لهم المخالف حديثاً

يقولون هذا ليس في صحيح مسلم. فرحم تعالى أ زرعة فقد نطق لصواب، فقد وقع هذا. وما ذكرت ذلك كله إلّا أنه وقع بيني وبين بعض المخالفين بحث في مسألة التورك فذكر لي حديث أبي حميد المذكور أوّلاً، فأجبته بتضعيف الطحاوي، فما تلفظ وقال: مسلم يصحح والطحاوي يضعّف، و تعالى يغفر لنا وله، آمين » [1].

ترجمة عبد القادر القرشي

ترجم له الحافظ السيوطي بقوله: « عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر بن سالم، محيي الدين أبو محمد بن أبي الوفا القرشي، درّس [وأفتى] وصنّف: شرح معاني الآ ر، وطبقات الحنفية، وشرح الخلاصة، وتخريج أحاديث الهداية، وغير ذلك. ولد سنة ست وسبعين وستمائة، ومات في ربيع الأول سنة خمس وسبعين وسبعمائة » [2].

وقال محمود بن سليمان الكفوي بترجمته: « المولى الفاضل والنحرير الكامل عبد القادر، كان عالماً فاضلاً، جامعا للعلوم، له مجموعات وتصانيف وتواريخ ومحاضرات وتواليف ... » [3].

2) علي القاري

وذكر الملّا علي بن سلطان القاري الفوائد التي ذكرها القرشي المذكور، و لغ في هذا المرام بعبارات تشبه عباراته، فقد قال في كتاب الرجال على ما نقل صاحب النزهة – طاب ثراه –: « وقد وقع منه (مسلم بن الحجاج) أشياء لا تقوى

---

(1). الجواهر المضية في طبقات الحنفية 2 / 428 – 430.

(2). حسن المحاضرة في محاسن مصر والقاهرة 1 / 471.

(3). كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار للكفوي، وله ترجمة الدرر الكامنة 2 / 392 وشذرات الذهب 6 / 238، و ج النزاجم / 28، وغيرها.

عند المعارضة، وقد وضع الرّشيد العطّار كتا ً على الأحاديث المقطوعة وبيّنها الشيخ محي الدين في أوّل شرح مسلم، وما يقوله الناس: إن من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة، هذا أيضاً من التجاهل والتساهل، فقد روى مسلم في كتابه عن الليث عن أبي مسلم وغيره من الضعفاء فيقولون: إنما روى عنهم في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات، وهذه الاعتبارات لا تقوى، لأن الحفاظ قالوا: الاعتبار أمور يتعرفون بها حال الحديث. وكتاب مسلم التزم فيه الصحة فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة؟! وقال الحافظ: أبو الزبير محمد بن مسلم المكي يدلّس في حديث جابر فما يصف لعنعنة لا يقبل. وقد ذكر ابن حزم وعبد الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير: علّم لي على أحاديث سمعتها من جابر، حتى أسمعها منك، فعلّم لي أحاديث أظن أنها سبعة عشر حديثاً فسمعتها منه. قال الحافظ: فما كان من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر فصحيح.

وفي مسلم، عن غير طريق لليث، عن أبي الزبير، عن جابر، لعنعنة أحاديث. وقد روى أيضاً في كتابه عن جابر، عن ابن عمر، في حجة الوداع أن النبي - ﷺ - توجه الى مكة يوم النحر فطاف طواف الافاضة، ثم صلى الظهر بمكة ثم رجع إلى منى. وفي الرواية الأخرى: إنه طاف طواف الافاضة، ثم رجع فصلى الظهر بمنى، فيوجّهون ويقولون أعادها لبيان الجواز.

وغير ذلك من التأويلات، ولهذا قال ابن حزم في هاتين الروايتين: إحداهما كذب بلا شك.

وروى مسلم أيضاً حديث الاسراء. وفيه: « وذلك قبل أن يوحى اليه » وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظة وبيّنوا ضعفها.

وقد روى مسلم أيضاً: « خلق التربة يوم السبت ». واتفق الناس على أن السبت لم يقع فيه خلق، وأن ابتداء الخلق يوم الأحد.

وقد روى مسلم عن أبي سفيان أنه قال للنبي - ﷺ - لما أسلم

« رسول ! أعطني ثلا ً: تزوّج ابنتي أم حبيبة، وابني معاوية أجعله كاتباً، وأمّرني أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين. فأعطاه النبي ﷺ ما سأله ». والحديث معروف مشهور، وفي هذا من الوهم ما لا يخفى، فأم حبيبة تزوّجها النبي ﷺ – وهي لحبشة، وأصدقها النجاشي أربعمائة دينار وحضر وخطب وأطعم، والقصة مشهورة. وأبو سفيان وابنه معاوية إنما أسلما عام الفتح سنة ثمان من الهجرة. ولما إمارة أبي سفيان، فقد قال الحافظ: إنهم لا يعرفونها: فيجيبون جوبة غير طائلة، فيقولون في نكاح ابنته: اعتقد أن نكاحها بغير إذنه لا يجوز وهو حديث عهد لكفر، فأراد النبي ﷺ – تجديد النكاح، فيذكرون عن الزبير بن بكار سانيد ضعيفة أنّ النبي ﷺ – أمّره في بعض الغزوات، وهذا لا يعرفه الأثبات.

وقد قال الحافظ: إن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة فأنكر عليه وتغيّظ وقال: سميته الصحيح وجعلته سلّماً لأهل البدع وغيرهم؟! ».

3) الأدفوي الشافعي

ولأبي الفضل الأدفوي الشافعي تحقيق في هذا الباب، ذكره في رد كلامٍ لابن الصلاح ننقله بنصه: « ثمّ أقول: إن الأمة تلقّت كل حديث صحيح وحسن لقبول وعملت به عند عدم المعارض، وحينئذ لا يختص لصحيحين، وقد تلقت الأمّة الكتب الخمسة أو الستة لقبول وأطلق عليها جماعة اسم « الصحيح » ورجّح بعضهم بعضها على كتاب مسلم وغيره، قال أبو سليمان أحمد الخطابي: كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في حكم الدين كتاب مثله، وقد رزق من للناس القبول كلفة، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وكتاب السنن أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من كتب البخاري ومسلم. وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: سمعت الامام أ الفضل عبد بن محمد الأنصاري بهراة يقول – وقد جرى بين يديه ذكر أبي

عيسى النزمذي وكتابه – فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم. وقال الامام أبو القلسم سعيد بن علي الزنجاني: إن لأبي عبد الرحمن النسائي شرطاً في الرجال لأشد من شرط البخاري ومسلم. وقال أبو زرعة الرازي لما عرض عليه ابن ماجة السنن كتابه: أظن إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها، أو قال: أكثرها.

ووراء هذا بحث آخر وهو: إن قول الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح: إن الأمّة تلقت الكتابين لقبول، إن أراد كل الأمة فلا يخفى فساد ذلك، إذ الكتا ن إنما صنفا في المائة الثالثة بعد عصر الصحابة والتابعين و بعي التابعين وأئمة المذاهب المتبعة، ورءوس حفاظ الأخبار ونقاد الآ ر المتكلمين في الطرق والرجال المميزين بين الصحيح والسقيم، وإنْ أراد لأمّة الذين وجدوا بعد الكتابين فهم بعض الأمّة، فلا يستقيم له دليله الذي قرره من تلقي الأمّة وثبوت العصمة لهم، والظاهرية إنما يعتنون جماع الصحابة خاصة، والشيعة لا تعتد لكتابين وطعنت فيهما، وقد اختلف في اعتبار قولهم في الإجماع والانعقاد.

ثم إنْ أراد كل حديث فيهما تلقي لقبول من الناس كافة فغير مستقيم، فقد تكلّم جماعة من الحفاظ في أحاديث فيها، فتكلّم للدارقطني في أحاديث وعلّلها، وتكلّم ابن حزم في أحاديث كحديث شريك في الأسراء، قال: إنّه خلط. ووقع في الصحيحين أحاديث متعارضة لا يمكن الجمع بينها، والقطع لا يقطع التعارض فيه.

وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث « محمد بن بشار بندار » وأكثرا من الاحتجاج بحديثه، وتكلّم فيه غير واحد من الحفاظ، أئمة الجرح والتعديل ونسب إلى الكذب، وحلف عمرو بن علي الفلاّس شيخ البخاري أن بندار يكذب في حديثه عن يحيى، وتكلّم فيه أبو موسى، وقال علي بن المديني في الحديث الذي رواه في السجود: هذا كذب، وكان يحيى لا يعبأ به ويستضعفه وكان القواريري لا يرضاه.

وأكثرا من حديث « عبد الرزاق » والاحتجاج به، وتكلم فيه ونسب إلى الكذب.

وأخرج مسلم عن « أسباط بن نصر » وتكلّم فيه أبو زرعة وغيره.

وأخرج أيضـاً عن « سماك بن حرب » وأكثر عنه، وتكلّم فيه غير واحد، وقال الامام أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث، وضعّفه أمير المؤمنين في الحديث شعبة، وسفيان الثوري، وقال يعقوب بن شعبة: لم يكن من المتثبتين وقال النسائي: في حديثه ضعف، قال شعبة: كان سماك يقول في التفسير عكرمة ولو شئت لقلت له ابن عباس لقاله، وقال ابن المبارك، سماك ضعيف في الحديث وضعّفه ابن حزم، قال: وكان يلقّن فيتلقّن.

وكان أبو زرعة يذمّ وضع كتاب مسلم ويقول: كيف تسمية الصحيح وفيه فلان وفلان؟ وذكر جماعة.

وأمثال ذلك يستغرق أوراقاً، فتلك الأحاديث عندهما ولم يتلقوها لقبول.

وإنْ أراد: غالب ما فيهما سالم من ذلك، لم يبق له حجة » [1].

ترجمة الأدفوي

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بترجمة الادفوي: « جعفر بن ثعلب بن جعفر بن علي، أبو الفضل الأدفوي، الأديب الفقيه الشافعي، ولد بعد سنة ثمانين وستمائة وقرأت بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه كان يسمّى وعد . قال الصفدي: إشتغل في بلاده فمهر في الفنون، ولازم ابن دقيق العيد و دّب بجماعة منهم أبو حيان وحمل عنه كثيراً، وكان يقيم في بستان له ببلده، وصنف الإمتاع في أحكام السماع، والطالع السعيد في ريخ الصعيد، والبدر السافر في تحفة المسافر، وكل مجاميعه جيدة، وله النظم والنثر الحسن ...

---

(1). الإمتاع في أحكام السماع لأبي الفضل الأدفوي: الفصل العاشر. مخطوط.

ومن خط البدر النابلسي: كان عالماً فاضلاً، متقلّلاً من الدنيا، ومع ذلك فكان لا يخلو من المآكل الطيبة. مات في أوائل سنة 748 ... » [1].

وقال جمال الدين الأسنوي بنزجمته: « كان فاضلاً مشاركاً في علوم متعددة أديباً شاعراً، ذكياً كريماً، طارحاً للتكلّف، ذا مروّةٍ كبيرة، صنّف في أحكام السّماعِ كتا ً نفيساً سماه لإمتاع، لنبأ فيه عن اطلاعٍ كثير، فإنه كان يميل إلى ذلك ميلاً كبيراً ويحضره، سمع وحدّث ودرّس قبل موته م يسيرة بمدرس الحديث الذي أنشأه الأمير حبكلي بن البا بمسجده، وأعاد لمدرسة الصالحية من القاهرة وكان مقيماً به ... » [2].

وقال أبوبكر ابن قاضي شهبة الأسدي: « جعفر بن ثعلب بن علي، الامام العلامة، الأديب البارع، ذو الفنون، كمال الدين أبو الفضل الأدفوي ... وقال أبو الفضل العراقي: كان من فضلاء أهل العلم، صنف ريخاً للصعيد، ومصنفاً في أحكام السماع سماه كشف القناع، وغير ذلك »[3].

4) أبو زرعة الرازي

أ – أبو زرعة ومسلم.

لقد علمنا من كلام الأفودي وغيره: أن أ زرعة الرازي كان يذم وضع كتاب مسلم ويعنزض على مسلم صنعه ويقول له: كيف تسمّيه الصحيح وفيه فلان وفلان؟ ...

وقد ذكر الذهبي بنزجمة أحمد بن عيسى المصري: « قال: سعيد البرذعي:

---

(1). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 2 / 72.

(2). طبقات الشافعية 1 / 170.

(3). طبقات الشافعية 3 / 172، وتوجد ترجمة الأدفوي في: النجوم الزاهرة 10 / 237 حوادث سنة 748، البدر الطالع 1 / 182، حسن الحاضرة 1 / 320 شذرات الذهب 6 / 153، حوادث سنة 748.

شهدت أ زرعة ذكر صحيح مسلم فقال: هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوّقون به. وأ ه رجل – وأ شاهد – بكتاب مسلم، فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر قال: ما أبعده هذا عن الصحيح، ثم رأى قطن ابن نسير فقال لي: وهذا أطم من الأول، قطن بن نسير يصل أحاديث عن بت جعلها عن أنس، ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسى في الصحيح! ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه – وأشار إلى لسانه –. » [1].

وقال بنزهة محمد بن يحيى للذهلي: «قال أبو قريش الحافظ: كنت عند أبي زرعة فجاء مسلم بن الحجاج فسلّم عليه وجلس ساعه، وتذاكرا، فلمّا أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، قال: فلمن ترك الباقي؟ ثم قال: هذا ليس له عقل، لو داري محمد بن يحيى لصار رجلاً » [2].

ب – أبو زرعة والبخاري.

ولم يسكت أبو زرعة عن محمد بن إسماعيل البخاري وكتابه المعروف بـ (الصحيح) بل تناوله بالقدح والجرح كذلك، قال الذهبي: « علي بن عبد ابن جعفر بن الحسن الحافظ، أحد الأعلام الأثبات وحافظ العصر، ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء فبئس ما صنع، فقال: جنح إلى ابن أبي داود والجهمية وحديثه مستقيم إنْ شاء ، قال لي عبد بن أحمد: كان أبي حدثنا عنه ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك.

قلت: بل حديثه عنه في مسنده، وقد تركه إبراهيم الحربي وذلك لميله إلى أحمد بن أبي داود فقد كان محسناً اليه.

وكذا امتنع مسلم عن الرواية عنه في صحيحه لهذا المعنى، كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه « محمد » لأجل مسألة اللفظ. وقال

---

(1). تذهيب التهذيب، مخطوط. وانظر ميزان الاعتدال 1 / 125.

(2). سير أعلام النبلاء 12 / 70.

عبد الرحمن بن أبي حاتم: كان أبو زرعة ترك الرولية عنه من أجل ما كان منه في المحنة ... » [1].

والمراد من « محمد » تلميذ « علي بن المديني » هو: « محمد بن إسماعيل البخاري ».

ومن طرائف الأمور: أن مسلم بن الحجاج – وهو تلميذ البخاري – قد امتنع من الرولية عن علي بن المديني لميله إلى أحمد بن أبي داود ...

فالاستدلال عراض البخاري ومسلم عن رواية حديث الغدير في غير محله لأنهما وشيخهما كلّهم مقدوحون مجروحون ...

وقال للذهبي: « محمد بن إسماعيل أبو عبد البخاري قدم بغداد طلب الحديث على رأس الخمسمائة وكتب عن الموجودين. قال ابن الجوزي وغيره كان كذا ً .

فلقّا محمد بن إسماعيل مولى الجعفيين فحجة لإمام، ولا عبرة بنزك أبي زرعة وأبي حاتم له من أجل اللفظ » [2].

أقول: ولكن تركهما له فع لنا على كلا التقديرين.

وقد نص آخرون على تركهما له مع لستعظامه ولستنكاره، فقال الشيخ عبد الوهاب السبكي في طبقلته: « ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقلئد واختلافها لنسبة إلى لجارح والمجروح، فربما خالف لجارح المجروح في العقيدة فجرحه بذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزكّون برآء من الشحناء والعصبية في المذهب، خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمّة جرحوا بناء على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب.

---

(1). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 3 / 138.

(2). المغني في الضعفاء 2 / 557.

وقد أشار شيخ الاسلام سيد المتأخرين، تقي الدين ابن دقيق العيد، في كتابه الاقتراح إلى هذا وقال: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدّثون والحكام.

قلت: ومن أمثلته قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأو حاتم من أجل مسألة اللفظ، فيا لله والمسلمين أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك وهو حامل لواء الصناعة ومقدم أهل السنّة والجماعة؟ لله والمسلمين أيجعل ممادحه مذام؟ فإن الحق في مسألة اللفظ معه، إذْ لا يستنزيب عاقل من المخلوقين في أن تلفّظه من الأفعال الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الامام أحمد وابن صالح لبشاعة لفظها ».

والظاهر أنه يقصد من « بعضهم » الحافظ الذهبي وهو شيخه، ولذلك آثر عدم التصريح سمه.

وقال الشيخ عبد الرءوف المناوي بترجمة البخاري: « زين الأئمة صاحب أصح الكتب بعد القرآن، ساحب ذيل الفضل على ممر الزمان، الذي قال فيه إمام الأئمّة ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم منه. وقال بعضهم: إنه آية من آ ت يمشي على وجه الأرض. قال الذهبي: كان من أفراد العالم مع الدين والورع والمتانة. هذا كلامه في الكاشف.

ومع ذلك غلب عليه الغرض من أهل السنة، فقال في كتاب الضعفاء والمتروكين: ما سلم من الكلام لأجل مسألة اللفظ، تركه لأجلها الرّاز ن.

هذه عبارته وأستغفر تعالى، نسأل السلامة ونعوذ به من الخذلان » [1].

« والراز ن » هما: أبو زرعة وأبو حاتم.

ثم اعلم أن الحافظ الذهبي وإنْ اكتفى بنقل طعن هذين الإمامين في كتابيه

---

(1). فيض القدير في شرح الجامع الصغير 1 / 24.

(الميزان) و (المغني)، إلّا أنه ذكر في سائر كتبه قدح للذهلي وابن أعين وغيرهما كذلك، والظاهر أن السبكي والمناوي لم يقفا على ذلك وإلّا لزادا لهما وعويلهما ...

ترجمة أبي زرعة الرازي

وترجم للذهبي لأبي زرعة ترجمة حافلة نذكر منها جملاً قال: « أبو زرعة الرازي الامام سيد الحفاظ محدّث الري.

وقال أبو بكر الخطيب: كان إماماً، رحّالاً، حافظاً متقناً مكثراً، جالس أحمد ابن حنبل وذاكره، وحدّث عنه أهل بغداد.

قال أبو عبد الله ابن بطة: سمعت النجار سمعت عبد الله بن أحمد يقول:

لما ورد علينا أبو زرعة نزل عند أبي فقال لي أبي: بيّ قد اعتضت بنوافلي بمذاكرة هذا الشيخ.

وقال ابن أبي شيبة: ما رأيت أحفظ من أبي زرعة.

ابن المقري: أنبأ عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني، سمعت محمد بن إسحاق الصّاغاني يقول: أبو زرعة يشبّه أحمد بن حنبل.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: ما رأيت أحداً أعلم بحديث مالك من أبي زرعة وكذلك سائر العلوم.

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي زرعة، فقال: إمام.

قال عمر بن محمد بن إسحاق القطان: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول: ما جاوز الجسر أحد أفقه من إسحاق بن راهويه ولا أحفظ من أبي زرعة.

إبن عدي: سمعت أبا يعلى الموصلي يقول ما سمعنا يذكر أحد في الحفاظ إلّا كان اسمه أكبر من رؤيته، إلّا أبو زرعة الرازي فإنّ مشاهدته كانت أعظم من اسمه، وكان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ والتفسير، كتبنا ملائه بواسطة ستة

آلاف حديث.

ابن عدي: سمعت الحســـن بن عثمان، سمعت ابن رواه، سمعت إســـحاق ابن راهويه، يقول: كلّ حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي، فليس له أصل.

قال ابن أبي حاتم: سمعت يونس بن عبد الأعلى، يقول: ما رأيت أكثر تواضعاً من أبي زرعة، هو وأبو حاتم إماما خراسان.

وقال يوســـف الميانجي: سمعت عبد بن محمد القزويني القاضـــي، يقول: حدثنا يونس بن عبد الأعلى يوماً فقال: حدثني أبو زرعة، فقيل له: من هذا؟ فقال: إنّ أ زرعة لأشـهر في الدنيا من ابن أبي حاتم،ـثنا الحســـن بن أحمد سمعت أحمد بن حنبل يدعو لأبي زرعة، وسمعت عبد الواحد بن غياث يقول: ما رأى أبو زرعة مثل نفسه.

قال النسائي: أبو زرعة الرازي ثقة.

وقال إســـحاق بن إبراهيم بن عبد الحميد القرشـــي: سمعت عبد بن أحمد يقول: ذاكرت أبي ليلةً الحفاظ فقال: بني! قد كان الحفظ عند ، ثم تحوّل إلى خرلســـان إلى هؤلاء الشـــباب الأربعة،ـقلت: من هم؟ـقال: أبو زرعة ذاك الرازي، ومحمد بن إسماعيل ذاك البخاري، وعبد بن عبد الرحمن ذاك السمرقندي، والحسن بن شجاع ذاك البلخي.

ـقلت: يعجبني كثيرا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح » [1].

وترجم له الحافظ ابن حجر ترجمةً مفصلة أيضاً، نقل فيها الكلمات الواردة في حق أبي زرعة من كبار الأئمّة والحفاظ، هذا ملخصها:

« أبو زرعة الرازي أحد الأئمّة الحفّاظ، قال النسائي ثقة، وقال أبو حاتم حدثني أبو زرعة – وما خلّف بعده مثله علماً وفقهاً وصيانةً وصدقاً، ولا أعلم في

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 65.

المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله، قال: وإذا رأيت الرازي ينتقص أ زرعة فاعلم لأنه مبتدع. وقال ابن حبان في الثقات: كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة، وترك الدنيا وما فيه الناس » [1].

وقال الذهبي أيضاً: « أبو زرعة الحافظ، أحد الأعلام » [2].

وقال أيضاً: « عبيد بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، الحافظ أحد الأعلام، عن أبي نعيم والقعنبي وقبيصة وطبقتهم في الآفاق.

عنه: م ت س ق وأبو عوانة ومحمد بن الحسين والقطّان وأمم.

قال ابن راهويه: كلّ حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل. مناقبه تطول. ولد سنة 190. ومات سنة 264 في آخر يوم من السنة » [3].

وقال الحافظ: « إمام حافظ ثقة مشهور، من الحادية عشر » [4].

وقال اليافعي: « أبو زرعة الرازي الحافظ أحد الأئمّة الأعلام ... » [5].

وقال السمعاني: « كان إماماً ربّ نياً، حافظاً مكثراً صادقاً، وقدم بغداد غير مرة، وجالس أحمد بن حنبل وذاكره وكثرت الفوائد في مجلسهما ... » [6].

وقال السيوطي: « أحد أئمّة الأعلام وحفاظ الإسلام » [7].

وقال عبد الغني المقدسي: « الامام، أحد حفاظ الإسلام » [8].

---

(1). تهذيب التهذيب 7 / 30.

(2). العبر – حوادث 264.

(3). الكاشف 2 / 230.

(4). تقريب التهذيب 1 / 536.

(5). مرآة الجنان، حوادث 264.

(6). الأنساب – الرازي.

(7) طبقات الحفاظ: 249.

(8) الكمال في معرفة الرجال – مخطوط، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي الحافظ المتوفى سنة 600. توجد ترجمته في العبر ومرآة الجنان في حوادث السنة المذكورة.

وروى النووي عن أحمد قوله: « إنتهى الحفظ إلى الأربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد بن الرحمن السمرقندي - يعني الدارمي - والحسين بن الشجاع البلخي ».

ثم روى عن الحافظ أبي علي صالح بن محمد بن جزرة قوله: « أعلمهم لحديث البخاري، وأحفظهم أبو زرعة وهو أكثرهم حديثاً ».

وعن محمد بن بشار شيخ البخاري ومسلم قوله: « حفّاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة لري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى » [1].

وروى أبوبكر الخطيب عن أبي جعفر الطّحاوي قوله: « ثلاثة من علماء الزمان لحديث إتفقوا لري، لم يكن في الأرض في وقتهم أمثالهم، فذكر أ زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة وأ حاتم الرازي » [2].

هذا، ولقد وصف (الدهلوي) أ زرعة « رئيس المحدثين » وترجم له ترجمة حافلة [3]، لكنه زعم في فصل الكلام على المتعة: أن كتاب مسلم بن الحجاج أصح الكتب [4]، مع علمه برأي « رئيس المحدثين » في مسلم وكتابه ...

5) أبو حاتم الرازي

لقد ترك الامام أبو حاتم الرازي البخاري كرفيقه أبي زرعة الرازي ... كما علم من الكلمات المتقدمة.

ترجمة أبي حاتم

وتدل جملة من الكلمات المتقدمة في ترجمة أبي زرعة الرازي، على عظمة

---

(1). تهذيب الأسماء واللغات 1 / 68. بترجمة البخاري.

(2). ريخ بغداد 3 / 256 بترجمة محمد بن مسلم بن وارة.

(3). بستان المحدثين: 9.

(4). التحفة الاثنا عشرية، ب المطاعن: 302.

شأن أبي حاتم وجلالة قدره، وقد أفادت أنه من أمثال البخاري وأبي زرعة ...

6) ابن أبي حاتم

وابن أبي حاتم ذكر البخاري في كتاب (الجرح والتعديل)، فقد قال الحافظ الذهبي: «قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في الجرح والتعديل: قدم محمد بن إسماعيل الري سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة، وتركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى لأنه أظهر عندهم بنيسابور أن لفظه لقرآن مخلوق ... » [1].

ترجمة ابن أبي حاتم

ترجم له الحافظ الذهبي بما هذا ملخصه: « عبد الرحمن العلّامة الحافظ قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي الخطيب في ترجمة عملها لابن أبي حاتم: كان - رحمه الله - قد كساه نوراً وبهاءً يسّر من نظر اليه.

قلت: وكان بحراً لا تدركه الدّلاء، روى عنه ابن عدي وحسن بن علي التميمي، والقاضي يوسف الميانجي، وأبو الشيخ ابن حيان، وابو أحمد الحاكم، وعلي بن عبد العزيز بن مردك، وأحمد بن محمد البصير الرازي، وعبد بن محمد ابن يزداد، وأخواه أحمد وإبراهيم بن محمد النصرآ دي، وأبو سعيد عبد الوهاب الرازي، وعلي بن محمد القصار وخلق سواهم.

قال أبو يعلي الخليلي: أخذ أبو محمد علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار، قال: وكان زاهداً يعدّ من الأبدال.

قلت: له كتاب نفيس في الجرح والتعديل أربع مجلدات، وكتاب الردّ على

---

(1). سير أعلام النبلاء 12 / 391.

الجهمية مجلد ضخم انتخبت منه، وله تفسير كبير في عدة مجلدات عامّته آ ر سانيد، من أحسن التفاسير.

وقال الرازي المذكور في ترجمة عبد الرحمن: سمعت علي بن محمد المصري – ونحن في حارة ابن أبي حاتم – يقول: قلنسوة عبد الرحمن من السماء وما هو بعجب، رجل منذ ثمانين سنة على وتيرة واحدة لم ينحرف عن الطريق. وسمعت علي بن أحمد الفرضي يقول: ما رأيت أحداً ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط.

قال الامام إبو الوليد الباجي: عبد الرحمن بن أبي حاتم ثقة حافظ » [1].

وقال صلاح الدين الكتبي: « الإمام ابن الإمام الحافظ ابن الحافظ، سمع أ ه وغيره، قال ابن مندة ..له الجرح والتعديل في عدة مجلدات تدل على سعة حفظه وإطلاعه ..قال أبو يعلى الخليلي: كان يعدّ من الأبدال.

وقد أثنى عليه جماعة لزهد والورع التام، والعلم والعمل، وتوفي في المحرم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، ﷺ تعالى » [2].

ووصفه الذهبي بـ « الحافظ الجامع » [3]، واليافعي بـ « الحافظ العالم » [4].

ونقلا كلمة الخليلي المتقدمة.

7) محمد بن يحيى الذهلي

وأما تكلّم محمد بن يحيى الذهلي في البخاري فمصرح به في عبارات الحفاظ، قال الذهبي: « قال أبو حامد ابن الشرقي: سمعت محمد بن يحيى الذهلي، يقول: القرآن كلام غير مخلوق من جميع جهاته وحيث يصرف، فمن

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 263.

(2). فوات الوفيات 2 / 287.

(3). العبر – حوادث 327.

(4). مرآة الجنان – حوادث 327.

لزم هذا استغنى عن اللفظ وعمّا سواه من الكلام في القرآن. ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر وخرج عن الايمان، و نت منه امرأته، يستتاب فإنْ ب وإلّا ضربت عنقه وجعل ماله فيئاً بين المسلمين، لم يدفن في مقابرهم. ومن وقف فقال: لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر. ومن زعم: أن لفظي لقرآن مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلّم.

ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فاتّهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلّا من كان على مثل مذهبه » [1].

ولقد أورد الحافظ ابن حجر هذا الكلام في مقدمة شرح البخاري [2].

وقال للذهبي: «قال الحاكم: ثنا أبو عبد محمد بن يعقوب الأخرم سمعت ابن علي المخلدي، سمعت محمد بن يحيى، يقول: قد أظهر هذا البخاري قول اللفظية، واللفظية عندي شرّ من الجهمية » [3].

كفر الجهمية

وقد نصّ أئمّة أهل السنة وكبار حفّاظهم على كفر الجهميّة وهلاكهم وضلالهم، فقد قال الذهبيّ بترجمة علي بن المديني: « قال ابن عمار الموصلي في ريخه: قال لي علي بن المديني: ما يمنعك أن تكفّر الجهمية؟ وكنت أ أوّلاً لا أكفّرهم. فلمّا أجاب عليّ إلى المحنة، كتبت إليه أذكّره فقال لي وأذكّره ، فأخبرني رجل عنه أنه بكى حين قرأ كتابي، ثم رأيته بعد، فقال لي: ما في قلبي ممّا قلت وأجبت من شيء، ولكنّي خفت أن أقتل وتعلم ضعفي أني لو ضربت سوطاً واحداً لمتّ، أو نحو هذا » [4].

---

(1). سير أعلام النبلاء 12 / 455.

(2). هدي الساري 2 / 263.

(3). سير أعلام النبلاء 12 / 455.

(4). سير أعلام النبلاء 11 / 41.

وقال الذّهبي أيضاً: « جهم بن صفوان أبو محمد السّمرقندي، الضّال المبتدع، رأس الجهميّة، هالك في زمان صغار التابعين، وعلمته روى شيئاً، لكنه زرع شرّاً عظيماً » [1].

بين الذهلي والشيخين

وقال الحافظ الذّهبي: «قال – يعني الحاكم –: وسمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: لما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم بن الحجّاج الاختلاف إليه. فلمّا وقع بين الذّهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللّفظ، و دى عليه ومنع للنّاس عنه، انقطع عنه أكثر للناس غير مسلم، فقال الذهلي يوماً: ألا من قال للفظ، فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم ردائه فوق عمامته وقام على رءوس للناس، وبعث إلى الذّهلي ما كتب عنه على ظهر حمّال، وكان مسلم يظهر القول للفظ ولا يكتمه.

قال: وسمعت محمد بن يوسف المؤذّن، سمعت أ حامد بن الشّرقي يقول: حضرت مجلس محمد بن يحيى، فقال: ألا من قال لفظي لقرآن مخلوق، فلا يحضر مجلسنا، فقام مسلم بن الحجاج عن المجلس، رواها أحمد بن منصور الشيرازي، عن محمد بن يعقوب، فزاد: وتبعه أحمد بن سلمة.

قال أحمد بن منصور الشيرازي: سمعت محمد بن يعقوب الأخرم، سمعت أصحابنا يقولون لما قام مسلم وأحمد بن سلمة من مجلس الذهلي، قال: لا يساكنني هذا الرجل في البلد، فخشي البخاري وسافر » [2].

وقال الحافظ ابن حجر: « وقال الحاكم أيضاً عن الحافظ أبي عبد ابن الأخرم قال: لما قام مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة من مجلس محمد بن يحيى بسبب البخاري، قال الذهلي: لا يساكنني هذا الرجل في البلد. فخشي البخاري

---

(1). ميزان الاعتدال 1 / 426.

(2). سير أعلام النبلاء 12 / 456.

وسافر » [1].

ترجمة محمد بن يحيى الذهلي

ترجم له الحافظ أبوبكر الخطيب ترجمةً ضافية جدّاً، هذا ملخصها:

« وكان أحد الأئمّة للعارفين والحفاظ المتقنين والثقات المأمونين، صنّف حديث الزهري وجوّده، وقدم بغداد وجالس شيوخها، وحدّث بها.

وكان الامام أحمد بن حنبل يثني عليه وينشر فضله.

وقد حدّث عنه جماعة من الكبراء، كسعيد بن أبي مريم المصري وأبي صالح كاتب الليث بن سعد ومحمد بن إسماعيل البخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وأبي داود السجستاني.

أخبر أبو نعيم الحافظ، أخبرني محمد بن عبد الضبّي في كتابه، قال: سمعت يحيى بن منصور القاضي يقول: سمعت خالي عبد بن علي بن الجارود يقول: سمعت محمد بن سهل بن عسكر يقول: كنا عند الامام أحمد بن حنبل، فدخل محمد بن يحيى - يعني الذهلي - فقام إليه أحمد وتعجّب منه الناس. ثم قال لبنيه وأصحابه: إذهبوا إلى أبي عبد فاكتبوا منه.

وأخبر ابن زرق، أخبر دعلج بن أحمد، حدثنا أبو محمد ابن الجارود، قال: سمعت أ عبد الرحيم محمد بن أحمد بن الجرّاح الجوزجاني يقول: دخلت على الامام أحمد بن حنبل. فقال لي: تريد البصرة؟ قلت: نعم، قال: فإذا أتيتها فالزم محمد بن يحيى وليكن سماعك منه، فإنّي ما رأيت خراسانيّاً - أو قال: ما رأيت أحداً - أعلم بحديث الزهري منه ولا أصح كتا ً منه.

أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبر محمد بن نعيم الضبيّ، قال: سمعت أ علي الحسين بن علي الحافظ - وسأله أبو عمر الاصبهاني عن محمد بن يحيى وعباس بن عبد العظيم العنبري، أيهما أحفظ؟ قال أبو علي: عباس بن

---

(1). هدي الساري 2 / 264.

عبد العظيم حافظ إلّا أنّ محمد بن يحيى أجلّ، حدثني فضلك الرازي لأنه قال: حدثني من لم يخطئ في حديث قط محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري.

وقال أبو علي بن المديني: كفا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري.

أخبر هبة بن الحسن بن منصور الطبري، قال: سمعت العلاء بن محمد الرو ني ومحمد بن الحسين الرازي، يقولان: سمعنا عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: سمعت أبي يقول: محمد بن يحيى الذهلي إمام أهل زمانه.

أخبرني محمد بن أبي الحسن، أخبر عبيد بن القاسم الهمداني بطرابلس، أخبر أبو عيسى عبد الرحمن بن إسماعيل العروضي بمصر، حدثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي إملاء قال: محمد بن يحيى بن عبد النيسابوري ثقة مأمون.

أخبر محمد بن علي المقري قال: قرأ على الحسين بن هارون، عن أبي سعيد، قال: سمعت عبد الرحمن بن يوسف - يعني ابن خراش - يقول: كان محمد بن يحيى من أئمّة أهل العلم.

أخبرني الحسين بن محمد الخلّال، حدثنا عمر بن أحمد الواعظ، حدثنا عبد بن سليمان، حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري وكان أمير المؤمنين في الحديث » [1].

وقال الحافظ للذهبي بترجمة للذّهلي: « الحافظ أحد الأعلام، عن أحمد بن حنبل قال: ما رأيت خراسانياً أعلم بحديث الزهري منه، ولا أصح كتا ً منه.

وقال سعيد بن منصور لابن معيلم، لم تجمع حديث الزهري؟ قال: قد كفا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري.

وقال أبو قريش الحافظ: كنت عند أبي زرعة فجاء مسلم، فجلس ساعة وتذاكرا، فلمّا أن قام قلت: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، قال: فَلِمَ ترك للباقي؟ ثم قال: ليس لهذا عقل، لو دارى محمد بن يحيى لصار رجلاً.

---

(1). ريخ بغداد 3 / 415 - 420.

قال أبو حاتم الرازي: محمد بن يحيى الذهلي إمام أهل عصره، أسكنه جنته مع جبّته.

وقال السلمي عن الدارقطني: قال: من أحبّ أن يعرف قصور علمه عن علم السلف، فلينظر في علم حديث الزهري لمحمد بن يحيى » [1].

وقال الذهبي أيضاً بترجمته: « الامام العلّامة الحافظ البارع، شيخ الاسلام وعالم أهل المشرق وإمام الحديث بخراسان، وكان بحراً لا تدركه الدّلاء، جمع علم الزهري وصنّفه وجوّده، من أجل ذلك يقال له: الزهري، ويقال له: الذهلي، فانتهت إليه رئاسة العلم والعظمة والسؤدد ببلده، كانت له جلالة عجيبة بنيسابور من نوع جلالة الامام أحمد ببغداد ومالك بالمدينة.

روى عنه خلائق منهم: الأئمّة سعيد بن أبي مريم، وأبو جعفر النفيلي، وعبد بن صالح، وعمرو بن خالد – وهؤلاء من شيوخه – ومحمود بن غيلان، ومحمد بن سهل بن عسكر، ومحمد بن إسماعيل البخاري – ويدلّسه كثيراً، لا يقول محمد بن يحيى، بل يقول: محمد فقط، أو محمد بن خالد، أو محمد بن عبد ، ينسبه إلى الجد ويعمّى اسمه لمكان الواقع بينهما – غفر لهما.

وممن روى عنه: سعيد بن منصور صاحب السنن – وهو أكبر منه –، ومحمد ابن إسحاق الصاغاني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن عوف الطائي، وأبو داود السجزي، وأبو عيسى الترمذي، وابن ماجة، والنسائي في سننهم، وإمام الأئمّة ابن خزيمة، وأبو عوانة، وأكثر عنه مسلم، ثم فسد ما بينهما فامتنع من الرواية عنه، فما ضره ذلك عند .

وقد سئل صالح بن جزرة عن محمد بن يحيى فقال: ما في الدنيا أحمق ممن يسأل عن محمد بن يحيى » [2].

---

(1). تذهيب التهذيب – مخطوط.

(2). سير أعلام النبلاء 12 / 273.

ووصفه في موضع آخر بـ « أحد الأئمّة الأعلام » [1].

وفي آخر بـ « الحافظ » [2].

وقال السمعاني في « الزهري »: « أما الإمام أبو عبد محمد بن يحيى بن خالد الذّهلي إمام أهل نيسابور في عصره ورئيس العلماء ومقدّمهم، لقب لزهري لجمعه الزهر ت، وهي أحاديث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري » [3].

وقال البدخشاني: « وهو من كبار الحفاظ الثقات الأثبات، وأجلّة شيوخ البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ... » [4].

وقال اليافعي: « الإمام الحافظ أحد الأعلام ... » [5].

وترجم له الحافظ السيوطي في طبقات الحفاظ [6].

8) أبوبكر ابن الأعين والبخاري

قال الحافظ الذهبي بترجمة علي بن حجر:

« قال الحافظ أبوبكر ابن الأعين: مشايخ خرلسان ثلاثة: قتيبة، وعلي بن حجر، ومحمد بن مهران الرازي. ورجالها أربعة: عبد بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البخاري (قبل أن يظهر)، ومحمد بن يحيى، وأبو زرعة » [7].

فقوله: « قبل أن يظهر » يفيد الطعن كما لا يخفى.

---

(1). العبر في خبر من غبر – حوادث سنة 258.

(2). الكاشف 3 / 107.

(3). الأنساب – الزهري.

(4). تراجم الحفاظ – مخطوط.

(5). مرآة الجنان – حوادث سنة 258.

(6). طبقات الحفاظ / 234.

(7) سير أعلام النبلاء 11 / 507.

ثم قال الحافظ الذهبي:

« قلت: هذه دقة من الأعين، الذي ظهر من « محمد » أمر خفيف من المسائل التي اختلف فيها الأئمّة في القول في القرآن، وتسمّى مسألة أفعال التالين. فجمهور الأئمّة والسلف والخلف على أن القرآن كلام منزل غير مخلوق، وبهذا ندين تعالى وندعو من خالف ذلك.

وذهب الجهميّة والمعتزلة والمأمون وأحمد بن أبي داود القاضي وخلق من المتكلّمين والرافضة، إلى أنّ القرآن كلام المنزل مخلوق، وقالوا: خالق كلّ شيء، والقرآن شيء، وقالوا: تعالى أن يوصف نّه متكلّم، وجرت محنة القرآن وعظم البلاء، فضرب أحمد بن حنبل لسّياط ليقول ذلك، نسأل تعالى السّلامة في الدين.

ثم نشأت طائفة فقالوا: كلام تعالى منزّل غير مخلوق ولكن للفاظنا به مخلوقة، يعنون لفظهم وأصواتهم به، وكتابهم له ونحو ذلك، وهم حسين الكرابيسي ومن تبعه، فأنكر ذلك الامام أحمد وأئمّة الحديث.

و لغ الامام أحمد في الحطّ عليهم وثبت عنه أنّه قال: اللفظية جهميّة، وقال: من قال لفظي لقرآن مخلوق فهو جهمي، وقال: من قال لفظي لقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، وسدّ ب الخوض في هذا.

وقال أيضاً: من قال لفظي لقرآن مخلوق – يريد القرآن – فهو جهميّ.

وقالت طائفة: القرآن محدث، كداود الظاهري ومن تبعه، فبدّعهم الامام أحمد فأنكر ذلك ولثبت علم الجزم نّ القرآن كلام تعالى غير مخلوق ولأنّه من علم تعالى، وكفّر من قال بخلقه، وبدّع من قال بحدوثه، وبدّع من قال: لفظي لقرآن قديم، ولم ت عنه ولا عن السّلف القول نّ القرآن قديم، ما تفوّه به أحد منهم بهذا، فقولنا قديم من العبارات المحدثة المبدعة، كما أنّ قولنا محدث

بدعة.

ولمّا البخاري فكان من كبار الأئمّة الأذكياء، فقال: ما قلت ألفاظنا لقرآن مخلوقة وإنما حركاتهم وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة، والقرآن المسموع المتلوّ المكتوب في المصاحف كلام تعالى غير مخلوق، وصنّف في ذلك أفعال العباد مجلّد، فأنكر عليه طائفة فهموا مراده، كالذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي بكر ابن الأعين وغيرهم.

ثم ظهر بعد ذلك مقالة الكلابيّة والأشعرية، وقالوا: القرآن معنى قائم لنفس، وإنّما هذا المنزل حكايته وعبارته ودال عليه. وقالوا: هذا المتلو معدود متعاقب، وكلام تعالى لا يجوز عليه التعاقب والتعدّد، بل هو شيء واحد قائم لذات المقدسة.

واتسع المقال في ذلك ولزم منه أمور وألوان، تركها – و – من حسن الايمان، و لله تعالى نتأيّد » [1].

أقول: وإذا ثبت أنّ الامام أحمد قال: « اللفظية جهميّة » ولأنّه أنكر على الكرابيسي ومن تبعه مقالتهم، و لغ في الحطّ عليهم، وثبت أيضاً « أنّ البخاري كان من اللفظية » – كما علم من سير أعلام النبلاء في ما سبق – فإ نستنتج من ذلك شمول طعن الامام أحمد وإنكاره للبخاري أيضاً، فهو من « الجهميّة » والجهميّة « كفرة » كما سبق.

بل في (ميزان الاعتدال) و (سير أعلام النّبلاء)، بنزجمة الحسين الكرابيسي: « انّ الامام أحمد أنكر عقيدته وعدّه متجهّماً ومقت النّاس الكرابيسي وتركوه » [2]. ومقتضى الاتّحاد بين الكرابيسي والبخاري في العقيدة في هذه المسألة، كون البخاري كذلك عند أحمد. بل جاء بنزجمة أحمد بن حنبل من (سير أعلام النبلاء) ما نصّه:

---

(1). سير أعلام النبلاء 11 / 510.

(2). ميزان الاعتدال 1 / 544، سير أعلام النبلاء 12 / 79.

« قال اسماعيل بن الحسن السرّاج: سألت أحمد عمن يقول: القرآن مخلوق، قال: كافر. وعمّن يقول: لفظي لقرآن مخلوق فقال: فهو جهميّ » [1].

فلابدّ لهم من الاعتزاف بجهميّة البخاري وإنْ تجهّموا وتعبّسوا، ولا محيص لهم من الإذعان بضلاله وإنْ تغيّروا وتربّدوا.

الامام أحمد بن صالح واللفظية

وقال الامام الحافظ أحمد بن صالح: من قال لفظي لقرآن مخلوق فهو كافر ... نقله الحافظ الذّهبي عنه بترجمته، حيث قال:

« قال محمد بن موسى المصري: سألت أحمد بن صالح، فقلت له: إنّ قوماً يقولون: إن لفظنا لقرآن غير الملفوظ، فقال: لفظنا لقرآن هو الملفوظ والحكلية هي المحكي، وهو كلام غير مخلوق. ومن قال: لفظي به مخلوق فهو كافر ».

موجز ترجمة أحمد بن صالح

وقد عنون الحافظ الذهبي أحمد بن صالح المذكور بقوله: « أحمد بن صالح الامام الكبير حافظ زمانه لدّ ر المصرية، أبو جعفر المصري المعروف بن الطبري، كان أبوه جندّ ً من أهل طبرستان، وكان أبو جعفر رأساً في هذا الشأن، قلّ أن ترى العيون مثله، مع الثقة والبراعة ... » [2].

مع الذهبي

ولنا هنا وقفة قصيرة مع الحافظ الذّهبي .. فإنّ الملاحظ أنّ الذهبي يتلوّن عندما ينقل كلمات الأئمّة: الذهلي وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح وغيرهم في هذا المقام ...

---

(1). سير أعلام النبلاء 11 / 177.

(2). سير أعلام النبلاء 12 / 160.

فمرّة: يصوّب كلام أحمد بن حنبل في الكرابيسي ولا يستعظم تكفيره إيّاه ...

وأخرى: يؤيّد الكرابيسي ويحاول توجيه طعن الامام أحمد وتكفيره له، فيقول: « ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي وحرّره في مسألة اللفظ وأنه مخلوق هو حق، لكن أخطأ الامام أحمد، لئلّا يتذرّع به إلى القول بخلق القرآن، فسدّ الباب، لأنّك لا تقدر أن تفرز المتلفّظ من الملفوظ الذي هو كلام الله تعالى إلّا في ذهنك »[1].

ولكن هذا العذر لا يكفي لتصحيح تكفير الرجل ... لا سيّما وأن الكرابيسي كان قد أوضح مقالته وحرر مرامه ... على أن المفهوم من كلام الذهبي هو أنّ الامام أحمد كان يوافق الكرابيسي في هذا الاعتقاد ويصوّبه، فهل يجوز دفع الباطل بطال الحق وإنكاره؟ ولو كانت الغاية في الواقع ما ذكره الذهبي، فلتجز التقية ومجاملة أهل الباطل مطلقاً ...

ومرّة لثة: يجوّز احتمالين في كلام الكرابيسي، فيؤيّده على معنى ويحمل إنكار الامام أحمد على المعنى الآخر، فيقول: « وكان يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق ولفظي به مخلوق، فإن عنى التلفظ، فهذا حيّد، فإنّ أفعالنا مخلوقة. وإن قصد الملفوظ وأنه مخلوق، فهذا للذي أنكره الامام أحمد والسلف، وعدوه تجهّما، ومقت الناس حسينا لكونه تكلّم في أحمد ».

وهذا ينافي ما تقدم من أنه « لا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي ... هو حقّ، لكن أخطأ الامام أحمد لئلّا ... ».

ثم لو سلّمنا تحمّل كلامه للاحتمالين، فما وجه تكفير الامام أحمد إيّاه، وحمله كلامه على المحمل الباطل فحسب؟!

وعلى أي حال فلا جدوى لاعتذار الذهبي، لوجود التنافي البيّن والتناقض

---

(1). سير أعلام النبلاء 12 / 79.

الواضح في كلماته ...

وبهذا يندفع ما ذكره بنزجمة أحمد بن صالح بعد كلامه المتقدم نقله: « قلت:

إنْ قال: لفظي، وعنى به القرآن، فنعم، وإنْ قال: لفظي وقصد به تلفظي وصوتي وفعلي أنه مخلوق، فهذا مصيب ».

وأما قول للذهبي بنزجمة علي بن حجر في للدفاع عن البخاري: « وأمّا البخاري فكان من كبار الأئمّة الأذكياء ... » فغريب جدّاً، لأن معناه: أن البخاري لم يقل ن ألفاظنا مخلوقة لقرآن، بل قال: إنّ حركاتنا وأصواتنا وأفعالنا مخلوقة، والقرآن المسموع المتلوّ الملفوظ هو كلام تعالى وهو غير مخلوق، فالبخاري إذاً لا يقول بخلق القرآن.

والحال أنه يناقضه ما ذكره عن البخاري سابقاً، ومع غض النظر عن ذلك فإن هذا التفريق لا يتفوه به عاقل ذو فهم أبداً، وهذا من أوضح البراهين على جمود عقول هؤلاء، فإنّهم رة يفرّقون بين اللفظ والملفوظ ويحكمون بكونه مخلوقاً، وأخرى يفرّقون بين الألفاظ وبين الأصوات والحركات ...

ولمّا كان هذا التفريق طلاً فإنّ الذهبي لمّا تنبّه إلى فساده، أيّد الكرابيسي في قوله بخلق القرآن، من غير التفات إلى ويل البخاري، فقال: « لا ريب أنما لبتدعه الكرابيسي وحرّره في مسألة اللفظ وأنه مخلوق هو حق ... ».

فالعجب من الذهبي، لما ذا يضطرب هذا الاضطراب؟ ويتلوّن هذا التلوّن؟ وكيف يزعم أن الذهلي وأ زرعة وأ حاتم وابن الأعين وغيرهم لم يفهموا مغزى كلام البخاري؟

بل كلام الذهبي بنزجمة هشام بن عمار صريح في اتّحاد حكم اللفظ والأصوات، وفي أنّهما مخلوقان، وهذا نص كلامه:

«قلت: كان الامام أحمد يسدّ الكلام في هذا للباب ولا يجوّزه، ولذلك كان يبدّع من يقول: لفظي لقرآن غير مخلوق، ويضلّل من يقول: لفظي لقرآن قديم، ويكفّر من يقول: القرآن مخلوق. بل يقول: القرآن كلام منزل غير

مخلوق، وينهى عن الخوض في مسألة اللفظ.

ولا ريب أن تلفظنا بالقرآن من كسبنا، والقرآن الملفوظ المتلوّ كلام الله تعالى غير مخلوق، والتلاوة واللفظ والكتابة والصوت من أفعالنا، وهي مخلوقة، و الله سبحانه وتعالى أعلم » [1].

هذا، وقد قال الذهبي بترجمة محمد بن يحيى الذهلي:

« كان الذهلي شديد التمسك بالسنّة، قام على محمد بن إسماعيل لكونه أشار في مسألة خلق أفعال العباد إلى أنّ تلفظ القارئ بالقرآن مخلوق، فلوّح وما صرّح والحق أوضح، ولكن أبى البحث في ذلك أحمد بن حنبل وابوزرعة والذّهلي، والتوسع في عبارات المتكلمين سدّ للذريعة، فأحسنوا أحسن الله تعالى جزاهم.

وسافر إبن اسماعيل مختفياً من نيسابور، و لم من فعل محمد بن يحيى. وما زال كلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يلوى عليه بمفرده، وقد سبقت ذلك في ترجمة ابن اسماعيل، رحم الله تعالى الجميع وغفر لهم ولنا آمين » [2].

أقول: وإذا كانت شدة تمسك الذهلي بالسنّة هي السبب في قيامه علي البخاري، فإنّ قول الذهبي: « وما زال ... » غريب جدّاً، أفهل يقال: إن قيامه على البخاري كان حسداً منه له؟ أو عناداً؟ أم ماذا؟

وعلى كلّ حال نقول: إذا لم يكن تكلّم للذهلي وغيره من كبار الأئمّة وقيامهم على البخاري وتركهم له قادحاً في و قته، فإن إعراض البخاري ومسلم عن حديث الغدير وتركهم روايته غير قادح في صحّته وثبوته بالأولوية.

وأيضاً: لا يكون قدح أبي داود وأبي حاتم قابلاً للاعتماد بعد سقوط كلام شيخهما الذهلي عن درجة الاعتبار، كما لا يبقى بعد ذلك أيّ وزن واعتبار لقدح الجاحظ ...

فسقط تمسك الفخر الرازي بذلك كله ... والحمد لله.

---

(1). سير أعلام النبلاء 11 / 420.

(2). المصدر نفسه 12 / 273.

9) عبد العلي الأنصاري الهندي

وممن تكلّم في الكتابين: المولوي عبد العلي الأنصـــاري الســـهالي * المعروف * في بلاد الهند بـ « بحر العلوم » وقد أثنى عليه واعتمد على تحقيقاته كبار العلماء * فانه قال:

« فرع – ابن الصلاح وطائفة من الملقّبين هل الحديث زعموا أن رواية الشيخين محمد بن إسماعيل البخاري ومسـلم بن الحجاج صـاحبي الصـحيح، يفيد العلم النظري، للإجماع على أنّ للصحيحين مزيّة على غيرهما، وتلقّت الأمّة بقبولها، والإجماع قطعي.

وهذا بهت، فإنّ من راجع إلى وجدانه، يعلم لضـــرورة أنّ مجرّد روايتهما لا يوجب اليقين البتّة، وقد روي فيهما أخبار متناقضـــة، فلو أفاد روايتهما علماً لزم تحقق النقيضـــين في الواقع، وهذا – أي ما ذهب اليه ابن الصلاح وأتباعه – يخالف ما قالت الجمهور من الفقهاء والمحدّثين، فإن انعقاد الاجماع على المزية على غيرهما من مرو ّ ت ثقات آخرين ممنوع. والاجماع على مزيّتهما في أنفسهما لا يفيد، ولأنّ جلالة شأنهما وتلقّي الأمّة بكتابيهما لو سلّم لا يستلزم ذلك القطع والعلم، فانّ القدر المسلّم المتلقى بين الأمّة، ليس إلّا أن رجال مرو تهما جامعة للشروط التي اشترطها الجمهور لقبول روايتهم، وهذا لا يفيد إلّا الظنّ.

وأمّا أن مرو تهما بتة عن رسول – ﷺ – فلا اجماع عليه أصلاً، فكيف ولا اجماع على صـــحة جميعهما في كتابيهما، لأن رواتهما منهم قدريّون وغيرهم من أهل البدع، وقبول رواية أهل البدع مختلف فيه، فأين الإجماع على صـــحة مرو ت القدريّة؟ غاية ما يلزم أن أحاديثهما أصح الصحيح، يعني أنها مشتملة على الشروط المعتبرة عند الجمهور على الكمال، وهذا لا يفيد إلّا الظنّ.

هذا هو الحق المتبع، ولنعم ما قال الشيخ ابن الهمام: إنّ قولهم بتقديم

مرو تهما على مرو ّ ت الأئمّة الآخرين، قول لا يعتبه ولا يقتدى،بل هو من تحكّماتهم الصرفة، كيف لا وأن الأصحيّة من تلقاء عدالة الرواة وقوة ضبطهم، وإذا كان رواة غيرهم عادلين ضابطين، فهما وغيرهما على السواء، لا سبيل للحكم بمزيتهما على غيرهما، إلّا تحكماً، والتحكّم لا يلتفت اليه. فافهم » [1].

---

(1). فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت 2 / 123 هامش المس؟؟؟.

أحاديث من الصحيحين في الميزان

هذا، وإنّ في كتابي البخاري ومسلم، أحاديث كثيرة تكلّم فيها أئمّة الحديث وكبار الحفّاظ الثقات ... ونحن ننقل هنا نصوص طائفة من تلك الأحاديث بسنيدها، وكلمات أعلام الحديث المحقّقين حولها، على سبيل التمثيل ... لا الحصر ... لنقف على حقيقة ما لشتهر بينهم من تلقيّ أهل السنّة أحاديث الكتابين لقبول، وما قيل من تقديم مرو ّ تهما على مرو ّ ت غيرهما ... ونرى أن ذلك – في الحقيقة – ليس إلّا تحكّما صرفاً، وبهتاً واضحاً، ودعوى فارغة ...

الحديث الأول

أخرج البخاري في كتاب الطب قائلاً: « حدثنا سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي قال: حدثنا أبو معشر يوسف بن يزيد البراء، قال: حدثني عبيد ابن الأخنس أبو مالك، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: إنّ نفراً من أصحاب رسول – ﷺ – مرّوا بماء [و] فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل السماء، فقال: هل فيكم من راق؟ إن في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً.

فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فبرأ، فجاء لشاء إلى أصحابه، فكرهوا ذلك [و]قالوا: أخذت على كتاب أجرا، حتى قدموا للمدينة، فقالوا: رسول ! أخذ على كتاب أجراً، فقال رسول - ﷺ -: إنّ أحقّ ما أخذتم عليه أجراً كتاب » [1].

ابن الجوزي وهذا الحديث

وقد أورده الحافظ ابن الجوزي في الموضوعات قائلاً: « قال ابن عدي: روى عمرو بن المحرم البصري، عن بت الحفار، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: سألت رسول - ﷺ - عن كسب المعلّمين فقال: إنّ أحقّ ما أخذ عليه الأجر كتاب .

قال ابن عدي: لعمرو أحاديث مناكير، و بت لا يعرف، والحديث منكر » [2].

ترجمة ابن الجوزي

وقد ترجم ابن خلكان لابن الجوزي بقوله: « الفقيه الحنبلي الواعظ، الملقب جمال الدين الحافظ، كان علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الحفظ، صنّف في فنون عديدة، منها: زاد المسير في علم التفسير، أربعة أجزاء أتى فيه بشياء غريبة، وله في الحديث تصانيف كثيرة، وله المنتظم في التاريخ وهو كبير، وله الموضوعات في أربعة أجزاء ذكر فيها كل حديث موضوع، وله تلقيح فهوم الأثر على وضع كتاب المعارف لابن قتيبة » [3].

وترجم له الحافظ الذهبي بقوله: « وابو الفرج ابن الجوزي، الحافظ الكبير

---

(1). صحيح البخاري 7 / 170.

(2). الموضوعات 1 / 229.

(3). وفيات الأعيان 2 / 321.

جمال الدين الحنبلي الواعظ المتقن، صاحب التصانيف الكبيرة الشهيرة في أنواع العلم من التفسير والحديث والفقه والزهد والوعظ والأخبار والتاريخ والطب وغير ذلك » [1].

وقال الحافظ السيوطي ما ملخّصه: « إبن الجوزي الامام العلاّمة الحافظ عالم العراق وواعظ الآفاق، صاحب التصانيف السائرة في فنون، قال الذهبي في التاريخ الكبير: لا يوصف ابن الجوزي لحفظ عند عتبار الصنعة بل عتبار كثرة اطّلاعه وجمعه » [2].

ووصفه الخوارزمي بـ : « إمام أئمة التحقيق » [3].

واليافعي عند الذب عن أحمد بن حنبل بـ « الإمام » [4].

كما اعتمده كبار علمائهم في الحديث والكلام، فقد اعتمده ابن تيمية في مواضع في كتابه، منها في ردّ حديث ردّ الشمس، وحديث: أنت أخي ووصيّي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني.

وابن روزبهان في ردّ حديث النور.

وابن حجر المكي في تكلّمه على حديث: أ مدينة العلم وعلي بها.

و (الدهلوي) في رد حديث: أ مدينة العلم وعلي بها.

والمولوي حيدر علي في (إزالة الغين) معبّراً عنه بـ « سند المحدثين والمنقدين ».

الحديث الثاني

وهو الحديث الذي أورده الحافظ ابن حزم عن البخاري، وأبطله سنداً

---

(1). العبر – حوادث سنة 597.

(2). طبقات الحفاظ / 477.

(3). جامع مسانيد أبي حنيفة: 28.

(4). مرآة الجنان، حوادث سنة 597.

ودلالة، وهذا نص كلامه في كتابه (المحلى):

« ومن طريق البخاري: قال هشام بن عمار، صدقة بن خالد عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عطية بن قيس الكابلي، عبد الرحمن بن غنم الأشعري، حدثني أبو عامر وأبو مالك الأشعري - و ما كذبني - أنه سمع رسول ﷺ - يقول: ليكونن من أمتي قوم يستحلّون الخزّ والخنزير والخمر والمعازف.

وهذا منقطع، لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد، ولا يصح في هذا الباب شيء أبداً، وكل ما فيه موضوع ».

ترجمة الحافظ ابن حزم

والحافظ ابن حزم - وإنْ كان ممقو ً لدى كثير من علمائهم ولا سيّما المعاصرين له منهم - مذكور في معاجم التراجم وكتب الرجال مع التعظيم والإجلال ... فقد ذكره الحافظ الذهبي بقوله:

« وأبو محمد ابن حزم، العلامة، صاحب المصنفات، مات مشرّدا عن بلده من قبل الدولة، ببادية بقرية له، ليومين بقيا من شعبان عن اثنتين وسبعين سنة.

وكان إليه المنتهى في الذّكاء وحدّة الذهن، وسعة العلم لكتاب والسنة والمذاهب والملل والنحل والعربية والآداب والمنطق والشعر، مع الصدق والأمانة والد نة والحشمة والسؤدد والر سة والثروة وكثرة الكتب. قال الغزالي: وجدت في أسماء تعالى كتا ً لابي محمد بن حزم، يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه. وقال ابن صاعد في ريخه: كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة، مع توسّعه في علم اللّسان والبلاغة والشعر والسّير والأخبار، أخبرني ابنه الفضل أنّه اجتمع عنده من ليفه نحو أربعمائة مجلد » [1].

وقال السيوطي: « ابن حزم، الامامة العلامة، الحافظ الفقيه، أبو محمد،

---

(1). العبر في خبر من غبر، حوادث سنة 456.

كان أولاً شافعياً، ثم تحوّل ظاهرً، وكان صاحب فنون وورع وزهد، وإليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة، مع توسّعه في علوم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار ... » [1].

وقال الشيخ محي الدين ابن عربي: « رأيت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وقد عانق أ محمد ابن حزم المحدّث، فغاب الولحد في الآخر، فلم يزالا ولحداً هو ورسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، فهذا غلية الوصلة وهو المعبَّر عنه لاتحاد » [2].

وقد وصفه الأدفوي بـ « الحافظ » واعتمده في مسألة ضرب العود [3].

وذكر (للدهلوي): ان ابن حزم من علماء لأهل السنة للذين يدفعون المطاعن عن أمير المؤمنين - عليه السلام - [4].

وسيأتي: أن ابن تيمية يعتمد على كلام ابن حزم في حصر فضائل الامام - عليه السلام - في الأحاديث التالية:

أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى.

و: سأعطين الرّاية غداً رجلاً ...

و: إنّ عليّاً لا يحبّه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق.

وسيأتي أيضاً: أن ابن حزم يذهب إلى القول بوضع سائر الأحاديث التي يتمسك بها الامامية في إثبات إمامة علي - عليه السلام -، ... كما نقل عنه ابن تيمية القدح في حديث الغدير.

فابن حزم عندهم، من كبار الحفّاظ الذين يعتمدون على كلامهم في

---

(1). طبقات الحفّاظ / 436.

(2). الفتوحات، الباب 223: 2 / 519.

(3). الإمتاع في أحكام السماع، في مسألة ضرب العود.

(4). التحفة الاثنا عشرية، ب الامامة: 173.

كتبهم، إلّا أن كثيراً منهم مقتوه لآراءله بعيدة عن الصـــواب ومخالفة للمشـــهور بين جمهور العلماء، ولذلك نهوا الناس عن اتباعه وتقليده والأخذ قواله ...

الحديث الثالث

ما أخرجه البخاري قائلاً: « حدثنا عبد بن يوسـف، حدثنا الليث، عن يزيد، عن عراك، عن عروة: أن النبي - ﷺ - خطب عائشـــة إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: إنما أ أخوك. فقال: أنت أخي في دين وكتابه، وهي لي حلال » [1].

مغلطاي وهذا الحديث

وقد تكلّم الحافظ مغلطاي بن قليج في صحة هذا الحديث، قال الحافظ ابن حجر ما نصه:

« وقال مغلطاي: في صحة هذا الحديث نظر، لأن الخلة لأبي بكر إنما كانت لمدينة، وخطبة عائشة كانت بمكة، فكيف يلتئم قول: إنما أ أخوك؟

وأيضـاً: فالنبي - ﷺ - ما ـشـر الخطبة بنفسـه، كما أخرجه ابن أبي عاصـم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشـة أن النبي - ﷺ - أرسـل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر يخطب عائشـة، فقال لها أبو بكر: هل تصـلح له، إنما هي بنت أخيه؟ فرجعت فذكرت ذلك للنبي - ﷺ - فقال: ارجعي فقولي له: أنت أخي في الإسلام، وابنتك تصلح لي، فأتت أ بكر فذكرت ذلك له، فقال: ادعي رسول ، فجاء فأنكحه » [2].

---

(1). صحيح البخاري 7 / 6.

(2). فتح الباري في شرح صحيح البخاري 11 / 26.

ترجمة الحافظ مغلطاي

وقد ذكر الحافظ السيوطي الحافظ مغلطاي وترجم له قائلاً: « مغلطاي بن قليج بن عبد ، الحنفي الامام الحافظ علاء الدين، ولد سنة 689، وسمع من الدبوسي والختني [وخلائق]، وولي تدريس الحديث لظّاهرية بعد ابن سيد الناس وغيرها، وله مآخذ على المحدّثين وأهل اللغة. قال العراقي: كان عارفاً لأنساب معرفة جيّدة، وأما غيرها من متعلّقات الحديث فله بها خبرة متوسّطة.

وتصانيفه أكثر من مائة، منها شرح البخاري وشرح ابن ماجة لم يكمل، وقد شرعت في إتمامه، وشرح ابن أبي داود لم يتم، وجمع أوهام التهذيب وأوهام الأطراف، وذيل على التهذيب، وذيل على المؤتلف والمختلف لابن نقطة، والزّهر للبلسم في السّيرة، ورتّب المبهمات على الأبواب، ورتّب بيان الواهي [الوهم] لابن القطان، وخرّج رولية [زوائد] ابن حبّان على الصحيحين. مات في رابع عشر في شعبان سنة 762 » [1].

وقال أيضاً: « مغلطاي بن قليج الحنفي الامام الحافظ علاء الدّين، ولد سنة 689، وكان حافظاً عارفاً بفنون الحديث علّامة في الأنساب، وله أكثر من مائة تصنيف ... » [2].

وكذا قال الزرقاني المالكي حيث ذكره [3].

وقال ابن قطلوبغا بترجمته: « مغلطاي بن قليج علاءالدين البكجري، إمام وقته وحافظ عصره ... » [4].

أقول: وردُّ الحافظ ابن حجر كلام الحافظ مغلطاي بقوله: « قلت:

---

(1). طبقات الحفاظ: 534.

(2). حسن المحاضرة 1 / 359.

(3). شرح المواهب اللدنية 1 / 127.

(4). طبقات الحنفية – ج النزاجم: 77.

اعتراضه الثاني يردّ اعتراضه الأول ... » لو سلّم لا يضرّ بما نحن بصدده، كما لا يخفى.

الحديث الرابع

ما أخرجه البخاري حول شفاعة الخليل ابراهيم – عليه السلام – لأبيه من كتاب التفسير، قائلاً:

« حدّثنا إسماعيل، قال: حدّثنا أخي، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – قال: يلقى إبراهيم أ ه فيقول: رب إنك وعدتني ألّا تخزيني يوم يبعثون، فيقول : إنّي حرّمت الجنة على الكافرين » [1].

الحافظ الاسماعيلي وهذا الحديث

وقد طعن الحافظ الاسماعيلي في صحة هذا الحديث ... قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بشرحه: « وقد استشكل الاسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته، فقال بعد أن أخرجه: هذا خبر في صحته نظر، من جهة أنّ ابراهيم عالم [علم] أن لا يخلف الميعاد، فكيف يجعل ما تيه [صار لأبيه] خز ً [له] مع علمه بذلك؟

وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿ وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾.

ثم جعل ابن حجر يرد على هذا الاشكال مصححاً الحديث [2]، ولكن ذلك

---

(1). صحيح البخاري 6 / 139.

(2). فتح الباري – شرح صحيح البخاري 8 / 406.

لا ينافي ما نحن بصدده، كما تقدم.

ترجمة الحافظ الاسماعيلي

وقد ترجم السمعاني للحافظ الاسماعيلي، فقال ما ملخصه: « إمام أهل جرجان والمرجوع اليه في الحديث والفقه، رحل إلى العراق والحجاز وصنّف التّصانيف، وهو أشهر من أن يذكر، وكذلك أولاده وأحفاده، وله وجوه في المذهب مذكورة منظورة، وروى عنه الأئمّة والحفّاظ.

ذكره الحاكم أبو عبد الحافظ في ريخ نيسابور فقال: الامام أبو بكر الاسماعيلي، واحد عصره، وشيخ الفقهاء والمحدّثين، وأجلّهم في الر سة والمروءة والسّخاء، بلا خلاف بين عقلاء الفريقين من أهل العلم فيه، وقد كان أقام بنيسابور لسماع الحديث غير مرّة، وقدمها وهو رئيس جرجان.

وحكى حمزة بن يوسف السهمي، عن أبي الحسن الدارقطني، قال: كنت عزمت غير مرة أن أرحل إلى أبي بكر الاسماعيلي فلم أرزق، وكان الحسن بن علي الحافظ المعروف بن غلام الزهري لبصرة يقول: كان الواجب للشيخ أبي بكر أن يصنّف سنناً ويختار على حسب اجتهاده، فإنّه كان يقدر عليه، لكثرة ما كان كتبه ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان له أن يتبع كتاب البخاري، فإنّه كان أجل من أن يتّبع غيره.

قال السّهمي: وكان أبو الحسين محمد بن المظفر الحافظ يحكي جودة قراءته وقال: كان مقدّماً في جميع المجالس، وكان إذا حضر مجلساً لا يقرأ غيره. وكان أبو القلسم البغوي يقول: ما رأيت أقرأ من أبي بكر الجرجاني » [1].

وقال اليافعي: « وفيها الامام الجامع الحبر النافع، ذو التصانيف الكبار في الفقه والأخبار، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، الحافظ الفقيه

---

(1). الأنساب – الاسماعيلي.

الشافعي المعروف لجرجاني. وكان حجة كثير العلم حسن الدين » [1].

وبمثله قال الحافظ الذهبي [2].

الحديث الخامس

وهو ما أخرجه البخاري في كتاب الصلح، حيث قال: « حدثنا مسدد، ثنا معتمر، قال: سمعت أبي أنّ أنساً قال: قيل للنبي - ﷺ - لو أتيت عبد بن أبي، فانطلق إليه النبي - ﷺ - وركب حماراً، فانطلق المسلمون يمشون معه وهي أرض سبخة، فلما أ ه النبي - ﷺ - قال: إليك عني، و لقد آذاني نتن حمارك.

فقال رجل من الأنصار منهم: و لحمار رسول - ﷺ - أطيب ريحاً منك. فغضب لعبد رجل من قومه فشتما، فغضب لكلّ واحدٍ منهما أصحابه، فكان بينهما ضرب لجريد والأيدي والنعال، فبلغنا أنها نزلت: ﴿ وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما ﴾.

[قال أبو عبد : هذا مما انتخبت من مسدد قبل أن يجلس ويحدث] » [3].

ابن بطال وهذا الحديث

وقد أبطل الامام ابن بطال هذا الحديث، فقد قال البدر الزركشي ما نصه: « فبلغنا أنها نزلت: وانْ طائفتان. قال ابن بطال: يستحيل نزولها في قصة عبد بن أبي والصحابة، لأن أصحاب عبد ليسوا بمؤمنين وقد تعصّبوا بعد الاسلام في قصة الافك، وقد رواه البخاري في كتاب الاستيذان عن أسامة بن

---

(1). مرآة الجنان، حوادث سنة 371.

(2). العبر، حوادث سنة 371.

(3). صحيح البخاري 3 / 239.

زيد – رضي عنهما –: أن النبي – ﷺ – مر في مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين، وعبدة الأو ن واليهود، وفيهم عبد بن أبي، وذكر الحديث.

فدلّ على أن الآية لم تنزل فيه، وإنّما نزلت في قوم من الأوس والخزرج اختلفوا في حق فاقتتلوا لعصي والنعال » [1].

ترجمة الزركشي

وقد ترجم الحافظ ابن حجر للبدر الزركشي بقوله: « هو محمد بن بهادر بن عبد الزركشي، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة، بتقديم المهملة على الموحدة كما رأيت بخطه في الحديث. وقرأ على جمال الدين الأسنوي وتخرّج به في الفقه، وسمع من ابن كثير، وأخذ عن الأذرعي وغيره، وأقبل على التصنيف، فكتب بخطه ما لا يحصى لنفسه ولغيره.

ومن تصانيفه: تخريج أحاديث الرافعي في خمس مجلدات، وخادم الرافعي في عشرين مجلداً، والتنقيح، وشرع في شرح كبير على البخاري لخصه من شرح ابن الملقن وزاد فيه كثيراً، وشرح جمع الجوامع في مجلّدين، وشرح المنهاج في عشرة، ومختصره في مجلدين، والتجريد في أصول الفقه في ثلاث مجلدات، وغير ذلك. وتخرّج به جماعة. وكان مقبلا على شأنه، منجمعا عن الناس، وكان يقول الشعر الوسط.

مات في ثلاث رجب سنة أربعين وتسعين بتقديم المثناة الفوقية وسبعمائة، رحمة تعالى عليه. انتهى » [2].

وهكذا ترجم له مخاطبنا (الدهلوي) [3].

---

(1). التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: 133.

(2). أنباء الغمر 3 / 138.

(3). بستان المحدثين: 99.

وهو ما أخرجه البخاري في كتاب التفسير، حيث قال:

« حدثنا عبيد بن إسماعيل، عن أبي أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: لما توفّي عبد الله بن أبي، جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فسأله أن يعطيه قميصه يكفّن فيه أباه فأعطاه ثم سأله أن يصلّي عليه. فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله، فقال: يا رسول الله تصلّي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إنّما خيّرني فقال: ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ وسأزيده على السبعين. قال: إنّه منافق.

قال: فصلّى عليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - [قال:] فأنزل : ﴿ وَلا تُصَلِّ عَلى أَحَدٍ مِنْهُمْ ماتَ أَبَداً وَلا تَقُمْ عَلى قَبْرِهِ ﴾ [1].

فأخرجه البخاري في الباب مرة أخرى عن ابن عباس [2].

وأخرجه في باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين بسناد آخر، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن عمر [3].

كبار الأئمة وهذا الحديث

ولقد طعن في صحة هذا الحديث، جماعة من أئمّة علماء أهل السنة، وهم:

---

(1). صحيح البخاري 6 / 85.

(2). نفس المصدر 6 / 85.

(3). نفس المصدر 2 / 121.

الامام أبوبكر الباقلاني.

الامام إمام الحرمين الجويني.

الامام أبو حامد الغزالي الطوسي.

الامام الداودي.

وقد ذكر طعن هؤلاء الأئمّة – في صـــحة هذا الحديث المخرج في البخاري ثلاث مرّات – الحافظ ابن حجر في شرحه، حيث قال ما نصه:

« ولستشكل فهم التخيير من الآية، حتى أقدم جماعة من الأكابر على الطعن في صحة هذا الحديث، مع كثرة طرقه واتفاق الشيخين وسائر الذين خرّجوا الصحيح على تصحيحه، وذلك ينادي على منكري صحته بعدم معرفة الحديث وقلّة الاطلاع على طرقه.

قال ابن المنير: مفهوم الآية زلّت فيه الأقدام، حتى أنكر للقاضـــي أبو بكر صـــحة الحديث وقال: لا يجوز أن يقبل هذا ولا يصلح أن الرسول قاله. انتهى.

ولفظ للقاضـــي أبي بكر للباقلاني في التقريب: هذا الحديث من أخبار الآحاد التي لا يعلم ثبوتها.

وقال إمام الحرمين في مختصـــره: هذا الحديث غير مخرّج في صـــحيح. وقال في البرهان: لا يصحّحه أهل الحديث.

وقال الغزالي في المستصفى: الأظهر أن هذا الحديث غير صحيح.

وقال الداودي الشارح: هذا الحديث غير محفوظ.

والسبب في إنكارهم صحته، ما تقرر عندهم ممّا قدّمناه، وهو الذي فهمه عمر – ﷺ – من حمل « أو » على التسوية لما يقتضيه سياق القصة وحمل السبعين على المبالغة ... » [1].

وقال شهاب الدين القسطلاني، بعد أن نقل كلمات الأئمّة المذكورين:

---

(1). فتح الباري في شرح صحيح البخاري 8 / 271.

« وهذا عجيب من هؤلاء الأئمّة، كيف حولبذلك وطعنوا فيه مع كثرة طرقه ولتفاق الشيخين على تصحيحه، بل وسائر الذين خرّجوا في الصحيح وأخرجه النسائي وابن ماجة » [1].

أقول: وقد صرّح الغزالي في مبحث المفهوم بعد كلامٍ طويل، ن هذا الحديث كذب قطعا، وإليك نصّ ما قال: « وأما الشافعي فلم ير التخصيص للّقب مفهوماً، ولكنّه قال بمفهوم التخصيص لصّفة والزّمان والمكان والعدد، وأمثلته لا تخفى، وضبط القاضي مذهبه لتخصيص لصّفة وادّعى اندراج جميع الأقسام تحته، إذ الفعل لا ينلسب المكان والزمان إلّا لوقوعه فيه وهو كالصفة له. وتمسّك أصحابنا في نصرة مذهب الشافعي بطريقتين مزيّفتين ... الثانية: قولهم: لا بعد في اقتباس العلم من أمور توافرت الصّور فيها على التطابق، وان كان نقلة الصّور آحادا انحطّوا عن مبلغ التواتر، كالقطع بشجاعة علي وسماحة حاتم، وآحاد وقائعها لم ينقلها إلينا إلّا آحاد الرجال، وادّعوا مثل ذلك من الصّحلبة في المفهوم، وعدّوا وقائع ... وقوله – عليه السلام – في قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾، لأزيدنَّ على السبعين.

وهذا مزيّف ... على أنّما نقل في آية الاستغفار كذب قطعاً، إذ الغرض منه التناهي في تحقيق اليأس من المغفرة، فلا يظنّ برسول – صلى الله عليه وآله وسلم – الذهول عنه ... » [2].

الحديث السابع

وهو ما رواه البخاري بعد حديثٍ عن ابن مسعود، وهذا نصّه:

« حدّثنا محمد بن كثير، عن سفيان، قال حدثنا منصور والأعمش، عن ابن

---

(1). إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري 7 / 148.

(2). المنخول في علم الأصول 209 - 212.

أبي الضحى، عن مسروق، قال: أتيت ابن مسعود فقال: إنّ قريشاً أبطئوا عن الإسلام، فدعا عليهم النبي - ﷺ - فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها وأكلوا الميتة والعظام، فجاءه أبو سفيان فقال: محمد جئت مر بصلة الرحم، إنّ قومك قد هلكوا فادع ، فقرأ: ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾. الآية. ثم عادوا إلى كفرهم، فذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ الآية. ثم عادوا إلى كفرهم فذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ﴾ يوم بدر.

قال: « وزاد أسباط عن منصور: فدعا رسول - ﷺ - فسقوا الغيث، فأطبقت عليهم سبعاً، وشكا الناس كثرة المطر. فقال: اللهم حوالينا ولا علينا، فانحدرت السحابة عن رأسه، فسقوا الناس حولهم » [1].

كبار الأئمة وهذا الحديث

وقد أبطل وغلّط جماعة من كبار أئمّتهم هذه الز دة عن أسباط وهم:

الامام العلامة قاضي القضاة بدر الدين العيني شارح البخاري.

والامام الداودي.

والامام أبو عبد الملك والامام الدمياطي.

والامام الكرماني.

فقد قال العيني بشرح هذا الحديث: « هذا تعليق - يعني زاد أسباط بن نصر، عن ابن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود - قد وصله البيهقي من رواية علي بن بت، عن أسباط بن نصر، عن ابن أبي الضحى، عن مسروق عن ابن مسعود، قال: لمّا رأى رسول - ﷺ - من الناس

---

(1). صحيح البخاري 2 / 137.

إد راً، فذكر نحو الذي قبله، وزاد: فجاءه أبو سفيان وأ س من أهل مكّة، فقالوا: محمد إنّك تزعم أنك بعثت رحمة، وإنّ قومك قد هلكوا فادع لهم فدعا رسول - عليه السلام - فسقوا الغيث. الحديث.

وأسباط - بفتح الهمزة وسكون السّين المهملة بعدها الباء الموحّدة وفي آخره الطاء المهملة - قال صاحب التّوضيح: أسباط هذا هو: ابن محمد بن عبد الرحمن القاصّ أبو محمد القرشي مولاهم الكوفي، ضعّفه الكوفيون، وقال النّسائي، ليس به س، وثقّه ابن معين.

وقيل: هو ابن نصر وهو الصحيح، وهو أسباط بن نصر الهمداني أبو يوسف، ويقال: أبو نصر الكوفي، وثقّه ابن معين، وتوقّف فيه أحمد، وقال النّسائي: ليس لقوي.

واعتزض على البخاري ز دة أسباط هذا، فقال الداودي: أدخل قصة المدينة في قصة قريش وهو غلط.

وقال أبو عبد الملك: الذي زاده أسباط وهم واختلاط، لأنّه ركّب سند عبد بن مسعود على متن حديث أنس بن مالك وهو قوله: فدعا رسول - عليه السلام - فسقوا الغيث ... إلى آخره.

وكذا قال الحافظ شرف الدّين الدّمياطي وقال: هذا حديث عبد بن مسعود وكان بمكة، وليس فيه هذا.

والعجب من البخاري كيف أورد هذا وكان مخالفاً لما رواه الثقات.

وقد ساعد بعضهم البخاري بقوله: لا مانع أن يقع ذلك مرّتين. وفيه نظر لا يخفى.

وقال الكرماني: قلت: قصة قريش والتماس أبي سفيان كان في مكة، لا في المدينة. قلت: القصة مكيّة إلاّ القدر الذي زاد أسباط، فإنه وقع في المدينة » [1].

---

(1). عمدة القاري - شرح صحيح البخاري 7 / 46.

ترجمة العيني

ونكتفي بترجمة الحافظ جلال الدين السيوطي للبدر العيني، حيث قال:

« محمود بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود الغسّاني، الحنفيّ العلامة، قاضي القضاة بدر الدين العيني، ولد في رمضان سنة ثلاثين وستّين وسبعمائة بعين ب، ونشأ بها وتفقّه ولشتغل لفنون وبرع ومهر وانتفع في النحو وأصول الفقه والمعاني وغيرها لعلامة جبريل بن صالح البغدادي، وأخذ عن الجمال يوسف الملطي والعلاء السّيرافي، ودخل معه القاهرة، وسمع مسند أبي حنيفة للحارثي على الشرف بن الكويك، ووليّ نظر الحسبة لقاهرة مراراً، ثم نظر الأحباس، ثم قضاء الحنفيّة، ودرّس الحديث لمؤيّدية، وتقدّم عند السلطان الأشرف برسياي.

وكان إماماً عالماً علامة، عارفاً لعربية والتصريف، وغيرهما، حافظاً للّغة كثير الاستعمال لحواشيها، سريع الكتابة، عمّر مدرسةً بقرب الجامع الأزهر ووقف بها كتبه ... » [1].

عمدة القاري

وذكر الكاتب الجلبي كتابه بقوله: « ومن الشروح المشهورة أيضاً: شرح العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفيّ المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة، وهو شرح كبير أيضاً في عشرة أجزاء وأزيد، وسمّاه عمدة القاري ...

وقد لستمدّ فيه من فتح الباري بحيث ينقل منه الورقة بكمالها، وكان يستعيره من البرهان ابن خضر ذن مصنّفه له، وتعقّبه في مواضع وطوّله بما تعمّد

---

(1). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 2 / 275. وترجمته في: الضوء اللامع 10 / 131 - 135، البدر الطالع 2 / 294، حسن المحاضرة 1 / 770، شذرات الذهب 7 / 287، نظم العقيان / 174 - 175، وغيرها، توفي سنة 855.

الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كلّ من تراجم الرواة بكلام وتباين الأنساب واللّغات والاعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة.

وحكى أنّ بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العيني بما لشتمل عليه من البديع وغيره، فقال بديهة: هذا شيء نقله من شرح ركن الدين، وقد كنت وقفت عليه قبله، ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتمّ ...

و لجملة، فإنّ شرحه حافل كامل في معناه، لكن لم ينتشر كانتشار فتح الباري في حياة مؤلّفه وهلمّ جرّاً » [1].

الحافظ ابن حجر وهذا الحديث

أقول: و لرغم من كثرة محاولة الحافظ ابن حجر العسقلاني الدّفاع عن مرو ت صحيح البخاري ومساعدة مؤلّفه، فإنه لم يجد بدّاً هنا من الاعتزاف نّ هذا لحديث منكر، وإنكار الحديث يساوق للقدح فيه كما ذكر (الدّهلوي) في كلامه على حديث: « أ مدينة العلم وعلي بها » ...

أمّا إنكار الحافظ ابن حجر هذه الزّ دة، فقد جاء بترجمة أسباط بن نصر الهمداني:

« أسباط بن نصر الهمداني أبو يوسف ... قال حرب: قلت لأحمد كيف حديثه؟ قال: ما أدري، وكأنّه ضعّفه. وقال أبو حاتم: سمعت أ نعيم يضعّفه وقال: أحاديثه عامّتها ساقط مقلوب الأسانيد، وقال النّسائي: ليس لقوي.

قلت: علّق له البخاري حديثاً في الاستسقاء، وقد وصله الإمام أحمد والبيهقي في السنن الكبير، وهو حديث منكر أوضحته في التعليق.

وقال البخاري في ريخه الأوسط: صدوق. وذكره ابن حبّان في الثقات.

---

(1). كشف الظنون 1 / 548.

وسيأتي في ترجمة مسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه إخراجه لحديث أسباط هذا. وقال الساجي في الضعفاء: روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرّة: ثقة. وقال موسى بن هارون: لم يكن به س » [1].

الحديث الثامن

وهو حديث « تكثر لكم الأحاديث من بعدي، فإذا روي لكم حديث فأعرضوه على كتاب تعالى، فما وافقه فاقبلوه، وما خالفه فردّوه ».

وقد أخرجه البخاري في صحيحه.

التفتازاني وهذا الحديث

قال التفتازاني « نه خبر واحد » وأضاف نه « قد طعن فيه المحدثون » ... وهذا نصّ كلامه:

« قوله: وإنما يرد خبر الواحد في معارضة الكتاب، لأنّه مقدّم لكونه قطعياً متواتر النظم، لا شبهة في متنه ولا في سنده، لكنَّ الخلاف إنما هو في عمومات الكتاب وظواهره، فمن يجعلها ظنيّة يعتبر بخبر الواحد إذا كان على شرائط عملاً لدليلين، ومن يجعل العامّ قطعياً، فلا يعمل بخبر الواحد في معارضته، ضرورة أنّ الظنّي يضمحلّ لقطعي، فلا ينسخ الكتاب به ولا يزاد عليه أيضاً، لأنه بمنزلة النسخ.

ولستدل على ذلك بقوله – عليه السلام – تكثر لكم الأحاديث من بعدي فإذا روي لكم حديث فأعرضوه على كتاب تعالى فما وافقه فاقبلوه وما خالفه

---

(1). تهذيب التهذيب 1 / 212.

فردّوه.

وأجيب: ـنه خبر واحدـقد خصّ ـمنه البعض، أعني المتواتر والمشـــهور، فلا يكون قطعياً، فكيف يثبت به مسألة الأصول، على أنه يخالف عموم قوله تعالى: ﴿ وَما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾.

وقد طعن المحدّثون ن في روايته يزيد بن ربيعة وهو مجهول، وترك في إسـناده واسـطة بين الأشعث وثو ن فيكون منقطعاً.

وذكر يحيى بن معين: إنه حديث وضعته الزّ دقة.

وإيراد البخاري إ ّ ه في صحيحه لا ينافي الانقطاع أو كون أحد رواته غير معروف لرواية ...»[1].

ترجمة التفتازاني

وقد ترجم الحافظ السّيوطي للتّفتازاني بقوله: « مسعود بن عمر بن عبد ، الشّيخ سعد ـللدين التّفتازاني، الامام العلاّمة،ـعالم لنحو والتصـــريف وللمعاني وللبيان والأصـــلين والمنطق وغيرهما، شافعي.

قال ابن حجر: ولد ســنة ســتّين وســبعمائة وأخذ عن القطب والعضــد، وتقدّم في الفنون ولشتهر بذلك، وطار صيته وانتفع النّاس بتصانيفه، وله ـشرح العضد، وشرح التلخيص مطوّل وآخر مختصر، ـشرح القسم الثاني من المفتاح، وله التلويح على التنقيح في أصول الفقه، ـشرح العقائد، المقاصد في الكلام، وشرحه الشّمسية في المنطق، ـشرح تصريف العزّي، الإرشاد في النحو، حاشية الكشاف لم يتمّ، وغير ذلك.

وكان في لســانه لكنة، وانتهت اليه معرفة العلوم لمشــرق، مات بســمرقند ســنة إحدى وتسعين وسبعمائة » [2].

---

(1). التلويح على التنقيح، في أصول الفقه 2 / 397.

(2). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 2 / 285.

وقال محمد بن سليمان الكفوي: « وكان من كبار علماء الشافعية، ومع ذلك له آ ر جليلة في أصـــول الحنفيّة، بلغني من الثقات أنه كتب حول صـــندوق قبره بســـرخس: ألا أيّها والزوار زوروا وســـلّموا على روضـــة الحبر الامام المحقق والحبر المدقق، ســـلطان المصـــنفين، وارث علوم الأنبياء والمرســـلين، معدّل ميزان المعقول والمنقول، منقّح أغصـــان الفروع والأصـــول، ختم المجتهدين أبي سعد الحقّ والدين مسعود القاضي الامام مقتدى الأ م ... ».

وقال الكفوي في (كتلئبه): « وكان - رحمه الله - من محلســـن الزمان، لم تر العيون مثله في الأعيان والأعلام، والمذكور في بطون الأوراق، إشـــتهرت تصـــانيفه في الأرض ذات الطول والعرض، حتى أنّ السيد الشّريف في مبادي التأليف وأثناء التصنيف كان يغوص في بحار تحقيقه وتحريره، ويلتقط الدرّ من تدقيقه وتســـطيره، ويعترف برفعة شـــأنه وجلالته ووفور فضـــله وعلوّ مقامه وإمامته ».

وترجم له جار أبو مهدي الثعالبي المالكي في رسـالة (لسـانيده) ترجمة حافلة، حيث نقل كلام السيوطي المذكور، ثمّ ترجمة ابن حجر العسقلاني إ ه [1].

الحديث التاسع

وهو ما أخرجه البخاري قائلاً:

« حدثني محمد بن حاتم بن بزيع، ثنا شاذان، ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبيد ، عن فع، عن ابن عمر قال: كنا في زمن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا نعدل بي بكر أحداً، ثمّ عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا نفاضل بينهم.

---

(1). وتوجد ترجمة التفتازاني في: الدرر الكلمنة 4 / 350، شـــذرات الذهب 6 / 319، البدر الطالع 2 / 303 - 305، وغيرها.

بعه عبد بن صالح بن عبد العزيز » [1].

الحافظ ابن عبد البر وهذا الحديث

وقد تكلّم الحافظ ابن عبد البر القرطبي على هذا الحديث وغلّطه وأبطله وذلك حيث قال ما نصه: « وأخبر محمد بن زكر ويحيى بن عبد الرحمن [وعبد الرحمن] بن يحيى، قالوا: حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم، ثنا أحمد بن خالد، ثنا مروان بن عبد الملك، قال: سمعت هارون بن إسحاق يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: من قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعرف لعلي [كرّم وجهه] سابقته وفضله فهو صاحب سنة، ومن قال: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان وعرف لعثمان سابقته فهو صاحب سنة.

فذكرت له هؤلاء للذين يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون فتكلّم فيهم بكلام غليظ، وكان يحيى بن معين يقول: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان.

قال أبو بكر: من قال بحديث ابن عمر: كنّا نقول على عهد رسول - ﷺ - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت - يعني فلا نفاضل وهو الذي أنكر ابن معين وتكلّم فيه بكلام غليظ، لأن القائل بذلك قد قال بخلاف ما أجمع عليه أهل السنة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر: أن عليّاً أفضل الناس بعد عثمان. وهذا مما لم يختلفوا فيه، وإنّما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان، واختلف السلف أيضا في تفضيل علي وأبي بكر.

وفي إجماع الجميع -للذي وصفنا - دليل على أنّ حديث ابن عمر وهم وغلط، ولأنه لا يصح معناه وإنْ كان إسناده صحيحاً، ويلزم من قال به أن يقول بحديث جابر وحديث أبي سعيد: كنّا نبيع أمّهات الأولاد على عهد رسول - ﷺ - وهم يقولون بذلك، فقد قضوا، و لله التوفيق » [2].

---

(1). صحيح البخاري 5 / 18.

(2). الاستيعاب 3 / 1115 - 1117.

ترجمة الحافظ ابن عبد البر

وقد ترجم الحافظ الذهبي الحافظ ابن عبد البر ترجمة ضافية نلخّصها في ما يلي:

« إبن عبد البر، الامام العلّامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمرو يوسف بن عبد بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي، صاحب التصانيف الفائقة. مولده في سنة ثمانين وستين وثلاثمائة في شهر ربيع الأول: وقيل: في جمادى الأولى. طلب العلم بعد التسعين والثلاثمائة وأدرك الكبار وطال عمره وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنف ووثّق وضعّف وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لعلمه علماء الزمان، وفاته السماع من أبيه الامام أبي محمد، وكان تفقّه على التحسين وسمع من أحمد بن مطرف وأبي عمرو بن حزم المؤرّخ.

وصاحب النزجمة، أبو عمرو، سمع من أبي محمد عبد بن محمد بن عبد المؤمن، والمعمّر محمد بن عبد الملك بن صفوان، وأبي القلسم عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر مولى الناصر لدين وأبي عمر أحمد بن محمد بن الحسور وخلف بن القلسم بن سهل الحافظ والحسين بن يعقوب البجارتي، وقرأ على عبد الرحمن بن عبد بن خللد الموهراني، وأبي عمر الطلمنكي والحافظ أبي الوليد ابن الفرضي، وسمع من يجى بن عبد الرحمن ابن وجه الجنة ومحمد بن رشيق المكتّب وأبي المطّرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي وأحمد بن فتح بن الرسان وأبي عمر أحمد بن عبد بن محمد بن الباجي وأبي عمر أحمد بن عبد المكودي، وطائفة سواهم.

قال الحميدي: أبو عمرو فقيه حافظ مكثر عالم لقراءات و لخلاف وبعلوم لحديث والرجال، قديم السماع، يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي.

وقال أبو علي الغسّاني: لم يكن أحد ببلد في الحديث مثل قاسم بن محمد

وأحمد بن خالد الحباب، ثم قال أبو علي: ولم يكن ابن عبد البر بدونهما ولا متخلّفاً عنهما، وكان من النمر بن قاسط، طلب وتقدم ولزم أ عمر أحمد بن عبد الملك الفقيه، ولزم أ الوليد بن الفرضي ودأب في طلب الحديث وافتنّ به وبرع براعةً فاق بها من تقدّمه من رجال الأندلس، وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصره لفقه والمعاني له بسطة كبيرة في علم النسب والأخبار، جلا عن وطنه فكان في الغرب مدة ثم تحول إلى شرق الأندلس.

قلت: كان إماماً ديناً ثقة متقناً علامة متبحراً، صاحب سنة وتباع، وكان أولاً أثر ً ظاهر ً فيما قيل، ثمّ تحوّل مالكياً مع ميل بيّن إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمّة المجتهدين، ومن نظر في مصنّفاته ن له منزلته من سعة العلم وقوة الفهم وسيلان الذهن.

قال أبو القاسم ابن بشكوال: ابن عبد البر إمام عصره، واحد دهره، قال أبو علي ابن سكرة: سمعت أ الوليد الباجي يقول: لم يكن لأندلس مثل أبي عمرو ابن عبد البر في الحديث، وهو أحفظ أهل المغرب.

مات أبو عمر ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر سنة ثلاث وستّين وأربعمائة، ولستكمل خمساً وتسعين سنة وخمسة أ م، رحمه الله.

قلت: كان حافظ المغرب في زمانه، وفيها مات حافظ المشرق أبو بكر الخطيب » [1].

الحديث العاشر

وهو حديث شريك في قصة الأسراء. أخرجه البخاري ومسلم، قال

---

(1). سير أعلام النبلاء. وتوجد ترجمته أيضاً في: ريخ ابن كثير 12 / 104، مرآة الجنان 3 / 89 وفيات الأعيان 2 / 458، شذرات الذهب 3 / 314، تذكرة الحفاظ 3 / 306، طبقات السبكي 4 / 8، النجوم الزاهرة 5 / 77 المنتظم 8 / 342.

البخاري: « حدثنا عبد العزيز بن عبد ، قال: حدثني سليمان، عن شريك بن عبد ، أنه قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ليلة أسري برسول - ﷺ - من مسجد الكعبة: أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو ئم في المسجد الحرام، فقال أولهم: أيّهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، فقال آخرهم: خذوا خيرهم، فكلنت تلك الليلة، فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه - وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم - فلم يكلّموه حتى احتملوه فوضعوه عند بئر زمزم، فتولّاه منهم جبرئيل فشق جبرئيل ما بين نحره إلى لبّته حتى فرغ من صدره وجوفه، فغسله من ماء زمزم بيده حتى أنقى جوفه، ثم أتى بطست من ذهب فيه تور من ذهب محشواً إيما ً وحكمة، فحشا به صدره ولغاديده - يعني عروق حلقه - ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدّنيا، فضرب ً من أبوابها فناداه أهل السماء: من هذا؟ فقال: جبرئيل، قالوا: ومن معك؟ قال: معي محمد، قالوا: وقد بعث؟ قال: نعم، قالوا: فمرحباً به ... » [1].

وأخرجه مسلم حيث قال:

« حدثنا هارون بن سعيد الايلي، حدثنا ابن وهب، قال: أخبر سليمان - وهو ابن بلال - حدثني شريك بن عبد بن أبي نمر، قال: سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري برسول - ﷺ - من مسجد الكعبة، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه ... » [2].

كبار الأئمة وهذا الحديث

وقد طعن في هذا الحديث جماعة من أئمة التحقيق من أهل السنة، فقد قال الحافظ أبو زكر النووي في شرح حديث مسلم:

---

(1). صحيح البخاري 9 / 182 - 183.

(2). صحيح مسلم 1 / 102.

« – وذلك قبل أن يوحى إليه – وهو غلط لم يوافق عليه، فإن الاســـراء أقلّ ما قيل فيه أنه كان بعد مبعثه – ﷺ – بخمسة عشر شهراً. وقال الحربي: كان ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الآخر قبل الهجرة بســنة. وقال الزهري: كان ذلك بعد مبعثه – ﷺ – بخمس ســنين. وقال ابن اسحاق: أسري به – ﷺ – وقد فشا الاسلام بمكة والقبائل.

ولشبه هذه الأقوال قول الزهري وابن إسحاق، إذ لم يختلفوا أن خديجة – رضي عنها – صلّت معه – ﷺ – بعد فرض الصلاة عليه، ولا خلاف [في] أنها توفيت قبل الهجرة بمدة قيل: بثلاث سنين، وقيل: بخمس.

ومنها: أن العلماء مجمعون على أن فرض الصــلاة كان ليلة الاســراء، فكيف يكون هذا قبل أن يوحى إليه؟

وأما قوله في رواية شــــريك: وهو ئم، وفي الرواية الأخرى، بينا أ عند للبيت بين للنائم واليقظان، فقد يحتجّ به من يجعلها رؤية [رؤ] نوم، ولا حجة فيه إذ قد يكون ذلك حالة أول وصول الملك إليه، وليس في الحديث ما يدل على كونه ئماً في القصة كلّها.

هذا كلام القاضي – رحمه الله – وهذا الذي قاله في رواية شريك وانّ أهل العلم أنكروها قد قاله غيره.

وقد ذكر البخاري رواية شريك هذه عن أنس، في كتاب التوحيد في [من] صحيحه وأتى لحديث مطوّلاً، قال الحافظ عبد الحق – رحمه الله – في كتابه الجمع بين الصحيحين بعد ذكره هذه الرواية: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك ابن أبي نمر عن أنس، وقد زاد فيه ز دة مجهولة وأتى فيه لفاظ غير معروفة.

وقد روى حديث الاسراء جماعة من الحفّاظ المتقنين والأئمّة المشهورين كابن شهاب و بت البناني وقتادة – يعني عن أنس – قال: فلم ت أحد منهم بما أتى به شــــريك، وشــــريك ليس لحافظ عند أهل الحديث. قال: والأحاديث التي

تقدّمت قبل هذا هي المعوّل عليها. هذا كلام الحافظ عبد الحق، ﷺ » [1].

ترجمة الحافظ النووي

وقد أنثى (الدهلوي) على الحافظ النووي في (رسالة أصول الحديث) ووصفه بـــــ « الإمام » وذكر نه والبغوي والخطابي علماء معوَّل على كلامهم وتحقيقهم ...

وترجم له الحافظ الذهبي قائلاً: « والشيخ محي الدين النواوي، شيخ الاسلام أبو زكر يحيى بن شرف بن مري بن حسن الشافعي، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وقدم دمشق ليشتغل، فنزل لرواحية وحفظ التنبيه في سنة خمس، وحج مع أبيه سنة احدى وخمسين، ولزم الاشتغال ليلاً ونهاراً نحو عشر سنين حتى فاق الأقران وتقدم على جميع الطلبة، وحاز قصب السبق في العلم والعمل ...

وكان مع تبحّره في العلم وسعة معرفته لحديث والفقه واللغة وغير ذلك ممّا سارت به الركبان رأساً في الزهد، قدوةً في الورع، عديم المثل في الأمر لمعروف والنهي عن المنكر ... » [2].

وقال جمال الدين الأسنوي بترجمته في طبقاته: « هو محرر المذهب ومهذّبه ومنقّحه ومرتّبه، سار في الآفاق ذكره وعلا في العالم محلّه وقدره، صاحب التصانيف المشهورة المباركة النافعة ...» [3].

وقال اليافعي في حوادث سنة 676: « وفي السنة المذكورة توفي الفقيه الامام شيخ الاسلام مفتي الأ م، المحدّث المتقن، المدقق النجيب الحبر المفيد، المقرئ المعيد محرّر المذهب، الفاضل الوليّ الكبير الشهير، ذو المحاسن العديدة والسيرة

---

(1). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 2 / 65 - 66.

(2). العبر في خبر من غبر، حوادث سنة 676.

(3). طبقات الشافعية 2 / 476.

الحميدة والتصانيف المفيدة، الذي فاق جميع الأقران وسارت بمجلسه الركبان، ولشتهرت فضائله في سائر البلدان، وشوهدت منه الكرامات، وارتقى في علاء المقامات، صر السنة ومعتمد الفتوى، الشيخ محي الدين النّووي يحيى بن شرف ابن مري بن حسن الشافعي، مؤلّف: الروضة، والمنهاج، والمنلسكين، وتهذيب الأسماء واللغات، وشرح صحيح مسلم، وشرح المهذب، وكتاب التّبيان، وكتاب الارشاد، وكتاب التّيسير والتقريب، وكتاب ر ض الصالحين، وكتاب الأذكار، وكتاب الأربعين، وكتاب طبقات الفقهاء الشافعية ...

روى عنه جماعة من أئمة الفقهاء والحفاظ، قالوا: وكان الشّيخ محي الدين النووي متبحّراً في العلم، متسعاً في معرفة الحديث والفقه واللغة وغير ذلك ...

قلت: ورأيت لابن العطار جزء في مناقبه، ذكر فيه أشياء عزيزة ... » [1].

وترجم له أبو بكر ابن قاضي شهبة الاسدي في طبقاته ترجمة ضافية وصفه فيها بـ « الفقيه الحافظ الزاهد أحد الأعلام شيخ الاسلام » وقال: « كان محققاً في علمه وفنونه مدققاً في عمله وشئونه، حافظاً لحديث رسول - ﷺ - عارفاً نواعه من صحيحه وسقيمه وغريب ألفاظه ولستنباط فقهه، حافظاً للمذهب وقواعده وأصوله وأقوال الصّحابة والتابعين واختلاف العلماء ...» [2].

وذكره جمال الدين ابن تغري بردي في حوادث سنة 676 « وفيها توفي شيخ الاسلام ... النووي الفقيه الشافعي الزاهد، صاحب المصنفات المشهورة ... قلت: وفضله وعلمه وزهده لشهر من أن يذكر، وقد ذكر من أمره نبذة كبيرة في ريخنا المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي اذ هو كتاب تراجم يحسن الاطناب فيه » [3].

---

(1). مرآة الجنان، حوادث 676.

(2). طبقات الشافعية 3 / 9.

(3). النجوم الزاهرة في محاسن مصر والقاهرة، حوادث سنة 676.

الامام الكرماني وهذا الحديث

وقال الامام محمد بن يوسف الكرماني بشرح الحديث:

« قال النووي: جاء في رواية شريك أوهام أنكرها العلماء، من جملتها: أنه قال ذلك قبل أن يوحى وهو غلط لم يوافق عليه. وأيضاً: العلماء أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الاسراء فكيف يكون قبل الوحي؟

أقول: وقول جبرئيل في جواب بوّاب السماء، إذ قال: أبعث؟ نعم. صريح في أنه كان بعده»[1].

ترجمة الكرماني

وترجم الحافظ السيوطي للكرماني شارح البخاري بقوله: « محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني ثم البغدادي، الشيخ شمس الدين صاحب شرح البخاري، الامام العلّامة في الفقه والتفسير والأصلين والمعاني والعربية.

قال ابنه في ذيل المسالك: ولد يوم الخميس سادس عشر جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وسبعمائة، وقرأ على والده بهاء الدين، ثم انتقل إلى كرمان وأخذ عن العضد وغيره، ومهر وفاق أقرانه وفضل غالب أهل زمانه، ثم دخل دمشق ومصر وقرأ بها البخاري على صدر الدين الفارقي، وسمع من جماعة وحج ورجع إلى بغداد واستوطنها، وكان م الخلق، فيه بشاشة وتواضع للفقراء وأهل العلم، غير مكترث هل الدّنيا ولا يلتفت اليهم، تي إليه السلاطين في بيته ويسألونه الدعاء والنصيحة، وله من التصانيف شرح البخاري، شرح المواقف، شرح مختصر ابن الحاجب سماه السبعة السيارة، شرح الغياثية في المعاني والبيان، شرح الجواهر أنموذج الكشاف، حاشية على تفسير البيضاوي - وصل فيها إلى سورة يوسف -

---

(1). الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري 25 / 204.

رسالة في مسألة الكحل.

مات بكرة يوم الخميس سادس عشر المحرم، سنة ست وثمانين وسبعمائة، بطريق الحج، فنقل إلى بغداد ودفن بقبر أعدّه لنفسه بقرب الشيخ أبي اسحاق الشيرازي » [1].

وترجم له الحافظ ابن حجر العسقلاني وأثنى عليه [2].

وكذلك (للدهلوي) في كتاب (بستان المحدثين)للذي انتحله من (مفتاح كنز دراية المجموع من درر المجلد المسموع) [3].

العلامة ابن القيم وهذا الحديث

وقال العلامة الشهير ابن قيم الجوزية حول الحديث المذكور، بعد كلام له:

« وقد غلّط الحفّاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الاسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: فقدّم وأخّر وزاد ونقص ولم يسرد الحديث وأجاد، ﷺ » [4].

الحديث الحادي عشر

وهو ما رواه البخاري بقوله: « حدثنا نعيم بن حماد، هشيم، عن حصين عن عمرو بن ميمون، قال: رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت، فرجموها فرجمتها معهم » [5].

---

(1). بغية الوعاة 1 / 279.

(2). إنباء الغمر - حوادث 786: 2 / 182.

(3). وتوجد ترجمته أيضاً في البدر الطالع للشوكاني 2 / 292.

(4). زاد المعاد 2 / 49.

(5). صحيح البخاري 5 / 56.

الحافظان الحميدي وابن عبد البر وهذا الحديث

وهذا الحديث قد استنكره ابن عبد البر، وقال الحافظ أبو عبد الحميدي نه: « ليس في نسخ البخاري أصلاً، فلعلّه من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري ». هذا كلامهما حول هذا الحديث. ذكر ذلك الحافظ ابن حجر حيث قال:

« وقد استنكر ابن عبد البر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال: فيها إضافة الز إلى غير مكلّف وإقامة الحدّ على البهائم، وهذا منكر عند أهل العلم. قال: فإنَّ كانت الطريق صحيحة، فلعلّ هؤلاء كانوا من الجن، لأنّهم من جملة المكلّفين. وإنّما قال ذلك لأنّه تكلّم على الطريق التي أخرجها الاسماعيلي فحسب.

وأجيب: نه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الز والرجم أن يكون ذلك ز ء حقيقة ولا حدّا، وانما أطلق ذلك عليه لشبهه به، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان.

وأغرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين، فزعم أن هذا الحديث [وقع] في بعض نسخ البخاري وأن أ مسعود وحده ذكره في الأطراف، قال: وليس في نسخ البخاري أصلاً، فلعلّه من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري.

وما قاله مردود وأما تجويزه أن يزاد في صحيح البخاري ما ليس منه فهذا ينافي ما عليه العلماء، من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري في كتابه، ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته اليه، وهذا الذي قاله تخيّل فاسد، يتطرّق منه عدم الوثوق بجميع ما في الصحيح، لأنه إذا جاز في واحد بعينه، جاز في كل فرد فرد، فلا يبقى لأحد الوثوق بما في الكتاب للمذكور ... » [1].

---

(1). فتح الباري في شرح صحيح البخاري 7 / 127.

وأخرج البخاري ثلاثة أحاديث عن عطاء، عن ابن عباس اثنان منها في كتاب الطلاق والآخر في كتاب التفسير، فأمّا ما أخرجه في كتاب الطلاق فهذا نصه:

« حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبر هشام، عن ابن جريج. وقال عطاء عن ابن عباس: كان المشركون على منزلتين من النبي - ﷺ - والمؤمنين كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه، وكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر، فاذا طهرت حل لها النكاح، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردّت اليه، وإنْ هاجر عبد منهم أو أمة فهما حرّان ولهما ما للمهاجرين. ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد، وإنْ هاجر عبد أو أمه للمشركين أهل العهد لم يردّوا وردّت أثمانهم.

وقال عطاء عن ابن عباس: كانت قريبة بنت أبي أمية عند عمر بن الخطّاب فطلّقها، فتزوّجها معاوية بن أبي سفيان. وكانت أم الحكم ابنة أبي سفيان تحت عياض بن غنم الفهري فطلّقها فتزوّجها عبد بن عثمان الثقفي » [1].

وأما حديثه في كتاب التفسير، فهذا نصه:

« حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبر هشام، عن ابن جريج. وقال عطاء عن ابن عباس: صارت الأو ن التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ودّ [ف] كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني غطيف لجوف عند سبا، وأما يعوق فكانت لهمدان وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى

---

(1). صحيح البخاري 7 / 62 - 63.

الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصا ً، وسمّوها سمائهم، ففعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت » [1].

كبار الأئمة وهذه الأحاديث

وهذا الأحاديث الثلاثة، أخرجها البخاري من حديث عطاء عن ابن عباس في التفسير، مع العلم ن أكابر الأساطين والأئمّة من أهل السنة يقدحون في رواية عطاء في التفسير، ويسقطونها عن درجة الاعتبار مطلقاً.

والحافظ ابن حجر – وهو للذي طللا ساعد البخاري وذبّ عن كتابه – يذكر كلمات القدح، ويعنزف ن هذا المقام من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ويقول نه: لا بدّ للجواد من كبوة، ومعنى هذا: أن البخاري قد أخطأ في إخراج أحاديث عطاء هذه في كتابه.

وهذا نص كلام الحافظ ابن حجر في هذا الموضوع:

« الحديث الحادي والثمانون – قال أبو علي الغساني، قال: البخاري: ثنا إبراهيم بن موسى، ثنا هشام – هو ابن يوسف –، عن ابن جريج قال قال – عطاء عن ابن عباس: كان المشركون على منزلتين من النبي – ﷺ – الحديث. وفيه قصة تطليق عمر بن الخطاب قريبة بنت أبي أمية وغير ذلك.

تعقّبه أبو مسعود الدمشقي فقال: ثبت هذا الحديث والذي قبله – يعني بهذا الاسناد سوى الحديث المتقدّم في التفسير – في تفسير ابن جريج عن عطاء الخرلساني عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه.

قال أبو علي: وهذا تنبيه بليغ [بديع] من أبي مسعود – ﷺ – فقد رويناه عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن [علي] ابن المديني، قال: سمعت هشام

---

(1). صحيح البخاري 6 / 199.

بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج: سألت عطاء - يعني ابن أبي ر ح - عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: اعفني من هذا، قال هشام: فكان بعد إذا قال: عطاء عن ابن عباس، قال: الخرلساني، قال هشام: فكتبنا ما كتبنا ثم مللنا - يعني حسبنا [كتبنا] أنه عطاء الخراساني -.

قال علي بن المديني: وإنّما كتبت هذه القصة، لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس، فظنّ للذين حملوها عنه، لأنّه عطاء بن أبي ر ح قال عليّ: وسألت يحيى القطّان عن حديث ابن جريح عن عطاء الخرلساني فقال: ضعيف، فقلت: له: إنه يقول: أخبر ، قال: لا شيء، كلّه ضعيف، إنما هو كتاب دفعه اليه.

قلت: ففيه نوع اتصال، ولذلك لستجاز ابن جريح أن يقول فيه: أخبر . لكن البخاري ما أخرجه إلّا على أنّه من رواية عطاء بن أبي ر ح، وأمّا الخراساني فليس من شرطه، لأنّه لم يسمع عن ابن عباس.

لكن لقلئل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أنّ عطاء للذكور هو الخرلساني فإنّ ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكو عند عطاء بن أبي ر ح أيضاً، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عند عطاء بن أبي ر ح وعطاء الخراساني جميعاً، و أعلم.

فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السّديد، ولا بدّ للجواد من كبوة، و المستعان. وما ذكره أبو مسعود من التعقب قد سبقه إليه الاسماعيلي، ذكر ذلك الحميدي في الجمع، عن البرقاني، عنه، قال: وحكاه عن علي بن المديني، يشير إلى القصة التي ساقها الغسّاني، و الموفّق » [1].

أقول:

والعجب من الحافظ ابن حجر، فانه أورد هذا الجواب الإقناعي في شرح الحديث في كتاب التفسير، ولم يقل هناك نّ هذا عنده « من المواضع العقيمة عن

---

(1). هدى الساري - مقدمة فتح الباري: 2 / 135 - 136.

الجواب السديد، ولابدّ للجواد من كبوة » وهذا نصّ كلامه: « قوله: عن ابن جريج وقال عطاء. كذا فيه وهو معطوف على كلام محذوف، وقد بيّنه للفاكهي من وجه آخر عن ابن جريج، قال في قوله [تعالى]: ﴿ وَدًّا وَلا سُواعاً ... ﴾ الآية، قال: أو ن كان قوم نوح يعبدونها [نهم]، وقال عطاء: كان ابن عباس إلى آخره.

قوله: عن ابن عباس، قيل: هذا منقطع لأنّ عطاء المذكور هو الخراساني ولم يلق ابن عباس، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج، فقال: أخبرني عطاء الخراساني، عن ابن عباس.

وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء، فنظر فيه.

وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في الخلل عن علي بن المديني، قال: سألت يحيى القطّان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف فقلت له: إنّه يقول: أخبر ، قال: لا شيء، إنّما هو كتاب دفعه اليه. إنتهى. وكان ابن جريح يستجيز إطلاق أخبر في المناولة والمكاتبة.

وقال الاسماعيلي: أخبرت عن علي بن المديني أنه ذكر في [عن] تفسير ابن جريج كلاماً معناه أنه كان يقول: عن عطاء الخراساني، عن ابن عبّاس، فطال على الورّاق أن يكتب الخراساني في كل حديث، فنزكه، فرواه من روى على أنه عطاء بن أبي ر ح. إنتهى. وأشار بهذا إلى القصة التي ذكرها صالح بن أحمد عن علي بن المديني، ونبّه عليها أبو علي الغسّاني في تقييد المهمل، قال ابن المديني سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثمّ قال اعفني من هذا، [قال:] قال هشام: فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس، قال عطاء الخراساني، قال هشام: فكتبنا ثمّ مللنا - يعني حسبنا أنّه [كتبنا] الخراساني - قال ابن المديني وإنّما بيّنت هذا لأنّ محمد بن ثور كان يجعلها - يعني في روايته - عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس فيظنّ

أنّه عطاء بن أبي ر ح.

وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور، من طريق محمد بن ثور، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، ولم يقل: الخراساني. وأخرجه عبد الرزاق كما تقدّم فقال: الخراساني.

وهذا مما استعظم على البخاري أن يخفى عليه، لكن الذي قوي عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخراساني وعن عطاء بن أبي ر ح جميعاً، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي ر ح من التحديث لتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في ب آخر من الأبواب، أو في المذاكرة، وإلّا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدّده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العلل على علي ابن المديني شيخه، وهو الذي نبّه على هذه القصّة. وممّا يؤيّد ذلك أنه لم يكثر من تخريج هذه النسخة، وإنما ذكر بهذا الاسناد موضعين هذا والآخر في النكاح، ولو كان خفى [ذلك] عليه لا ستكثر من إخراجها، لأنّ ظاهرها أنها [على] شرطه »[1].

أقول: وعلى أي حال، فإنّ نريد إثبات تكلّم الحفّاظ والفقهاء في أحاديث الصحيحين، وهذا ما هو الواقع، وإنّما دفاع الحافظ ابن حجر – بعد اعترافه بعدم وجود جواب سديد في هذا المقام – فيرجع الحكم في صحته وسقمه الى جهابذة الفن ...

الحديث الخامس عشر

وهو ما أخرجه البخاري في كتاب المغازي من كتابه، حيث قال: « حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن حصين، عن أبي وائل، قال: حدثني مسروق بن الاجدع، قال: حدّثتني أم رومان – وهي أم عائشة – قالت: بينا أ قاعدة أ وعائشة إذ ولجت امرأة من الأنصار، فقالت: فعل بفلان وفعل،

---

(1). فتح الباري في شرح صحيح البخاري 8 / 541.

فقالت أمّ رومان: وما ذاك؟ قالت: ابني ممّن [فيمن] حدّث الحديث، قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا، قالت عائشة: سمع رسول - ﷺ؟ قالت: نعم، قالت: وأبو بكر؟ قالت: نعم، فخرّت مغشيّاً عليها، فما أفاقت إلّا وعليها حمّى بنافض، فطرحت عليها ثيابها فغطّيتها، فجاء النبي - ﷺ - فقال: ما شأن هذه؟ قلت: رسول ! أخذتها الحمى بنافض، قالت: فلعلّ في حديث تحدّث [به]، قالت: نعم، فقعدت عائشة، فقالت: و لئن حلفت لا تصدّقوني، ولئن قلت لا تعذروني، مثلي ومثلكم كيعقوب وبنيه، و المستعان على ما تصفون. قالت: وانصرف ولم يقل [لي] شيئاً، فأنزل عذرها، قالت: بحمد لا بحمد أحد ولا بحمدك » [1].

كبار الحفّاظ وهذا الحديث

وصريح هذا الحديث سماع مسروق بن الأجدع من أم رومان أم عائشة، ولقد غلّط كبار الأئمّة الحفّاظ هذا الحديث وقالوا: إن مسروقاً لم يدرك أم رومان، ومن هؤلاء:

الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي.

الحافظ أبو عمرو ابن عبد البر القرطبي.

الحافظ أبو الفضل القاضي عياض اليحصبي.

الحافظ ابراهيم بن يوسف صاحب مطالع الأنوار على صحاح الآ ر.

الحافظ أبو القاسم السهيلي شارح السيرة.

الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس الأندلسي.

الحافظ جمال الدين المزّي.

الحافظ شمس الدين الذّهبي.

الحافظ أبو سعيد صلاح الدين العلائي.

---

(1). صحيح البخاري 5 / 154.

وإليك كلمات القوم الصريحة في ذلك:

قال ابن عبد البر الحافظ ما نصّه: « رواية مسروق عن أم رومان مرسلة، ولعله سمع ذلك من عائشة – رضي عنها – » [1].

وقال الحافظ المزّي بعد أن أورد الحديث المذكور:

« وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: هذا حديث غريب من رواية أبي وائل عن مسروق، لا نعلم رواه غير حصين بن عبد الرحمن عنه، وفيه إرسال، لأن مسروقاً لم يدرك أم رومان، وكانت وفاتها على عهد رسول – ﷺ – وكان مسروق يرسل رواية هذا الحديث عنها ويقول: سئلت أم رومان، فوهم حصين فيه إذ جعل السائل لها مسروقاً، أللهمَّ إلّا أن يكون بعض النقلة كتب « سألت » لألف، فإن من الناس من يجعل الهمزة في الخط ألفاً وإنْ كانت مكسورة أو مرفوعة، فتبرأ حينئذٍ حصين من الوهم فيه، على أن بعض الرواة قد رواه عن حصين على الصواب.

قال: وأخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه، لما رأى فيه عن مسروق قال: سألت أم رومان، ولم تظهر له علته.

وقد بيّنا ذلك في كتاب المراسيل وأشبعنا القول بما لا حاجة لنا إلى إعادته » [2].

وقال الحافظ السهيلي بترجمة أم رومان:

« وروى البخاري حديثاً عن مسروق فقال فيه:

سألت أم رومان وهي أم عائشة عما قيل فيها، ومسروق ولد بعد رسول – ﷺ – بلا خلاف، فلم ير أم رومان قط، فقيل: إنّه وهم في الحديث. وقيل: بل الحديث صحيح وهو مقدّم على ما ذكره أهل السيرة من موتها في حياة رسول – ﷺ –.

---

(1). الاستيعاب 4 / 1937.

(2). تهذيب الكمال في معرفة الرجال 35 / 360.

وقد تكلّم شيخنا أبو بكر ابن العربي – ﷺ – على هذا الحديث واعتنى به لإشكاله ...»[1].

وقال ابن سيد الناس.

« وقد وقع في الصحيح رواية مسروق عنها بصيغة العنعنة وغيرها ولم يدركها، وملخص ما أجاب به أبو بكر الخطيب أن مسروقاً يمكن أن يكون قال: سئلت أم رومان، فأثبت الكاتب صورة الهمزة فتصحفت على من بعده بسألت، ثم نقلت إلى صيغة الإخبار لمعنى في طريق، وبقيت على صورتها في آخر، ومخرجها التصحيف المذكور » [2].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر كلام الحافظ الخطيب وتصدى للجواب عنه مدافعاً عن البخاري ... ثم قال: « وقد تلقى كلام الخطيب لتسليم: صاحب المشارق، والمطالع، والسهيلي، وابن سيد الناس، وتبع المزي الذهبي في مختصراته، والعلائي في المراسيل، وآخرون.

وخالفهم صاحب الهدى » [3].

أقول: (صاحب المشارق) هو: الحافظ القاضي عياض، وكتابه (مشارق الأنوار على صحاح الأخبار) من الكتب المعروفة المعتبرة، ذكر فيه تحريفات وتصحيفات وأخطاء وقعت في الموطأ وكتاب البخاري وكتاب مسلم.

(وصاحب المطالع) هو: الحافظ إبراهيم بن يوسف، وكتابه (مطالع الأنوار على صحاح الآ ر) قال الكاتب الجلبي بتعريفه:

« مطالع الأنوار على صحاح الآ ر، في فتح ما لستغلق من كتب الموطأ ومسلم والبخاري، وإيضاح مبهم لغاتها في غريب الحديث، لابن قراقول ابراهيم ابن يوسف، المتوفى سنة تسع وستين وخمسمائة صنّفه على منوال مشارق الأنوار

---

(1). الروض الأنف 6 / 440.

(2). عيون الأثر 2 / 101.

(3). فتح الباري 7 / 353.

للقاضي عياض، ونظمه شمس الدين محمد بن محمد الموصلي المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، أوّله: الحمد لله الذي أظهر دينه على كل دين، وهو مأخوذ ممّا شرحه وأوضحه وبيّنه وأتقنه وضبطه وقيده الفقيه أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البستي، في كتابه المسمى بمشارق الأنوار، لكن اختصره واستدرك عليه وأصلح فيه أوهاماً الفقيه أبو اسحاق ابن قراقول » [1].

ترجمة الحافظ العلائي

« والعلائي » هو: الحافظ خليل بن كليدي صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي، ترجم له ابن قاضي شهبة في طبقاته بقوله: « خليل بن كليدي بن عبد ، الامام البارع المحقق، بقية الحافظ، صلاح الدين أبو سعيد العلائي الدمشقي ثم المقدسي، ولد بدمشق في ربيع الأول سنة أربع وتسعين – بتقديم التاء – وستمائة، وسمع الكثير ودخل البلاد وبلغ عدد شيوخه لسماع سبعمائة وأخذ علم الحديث عن المزي وغيره، وأخذ الفقه عن الشيخين برهان الفزاري – ولازمه وخرج له مشيخة – وكمال الدين ابن الزملكاني وتخرّج به وعلّق منه كثيراً، وأجيز لفتوى، وأخذ واجتهد حتى فاق أهل عصره في الحفظ والاتقان ودرّس بدمشق لأسدية وبحلقة صاحب حمص، ثم انتقل إلى القدس مدرّسا لصلاحية سنة إحدى وثلاثين، فأقام لقدس مدة طويلة يدرّس ويفتي ويحدّث ويصنّف إلى آخر عمره.

ذكره الذهبي في معجمه وأثنى عليه.

وقال الحسيني في معجمه وذيله: كان إماماً في الفقه والنحو والأصول، متفنناً في علوم الحديث ومعرفة الرجال، علامة في معرفة المتون والأسانيد، بقية الحفاظ، ومصنّفاته تنبئ عن إمامته في كل فن، ودرّس وأفتى و ظر ولم يخلف بعده مثله.

---

(1). كشف الظنون 2 / 1715.

وقال الأسنوي في طبقاته: كان حافظ زمانه، إماماً في الفقه والأصول وغيرهما، ذكياً ونظاراً فصيحاً كريماً، ذا ر سة وحشمة، وصنّف في الحديث تصانيف فعة، وفي النظائر الفقهية كتا ً كبيراً، ودرّس لصلاحية لقدس الشريف وانقطع فيها للاشتغال والافتاء والتصنيف.

وقال السبكي في الطبقات الكبرى: كان حافظاً ثبتاً ثقة علوفاً سماء الرجال والعلل والمتون، فقيهاً متكلماً أديباً شاعراً ظماً ثراً، متقناً، لشعر ً صحيح العقيدة سنيّاً، لم يخلف بعده مثله – إلى أن قال: وأما الحديث فلم يكن في عصره من يدانيه، وأما بقية علومه من فقه ونحو وتفسير وكلام، فكان في كلّ واحد منها حسن المشاركة، توفي لقدس في المحرم سنة إحدى وستين وسبعمائة ...

ومن تصانيفه ... » [1].

الحافظ ابن السكن [2] وهذا الحديث

أضف إلى هؤلاء الحفاظ: الحافظ أ علي ابن السكن صاحب كتاب (الحروف في الصحابة) وهو من مصادر كتاب (الاستيعاب)، فإنّه أيضاً قد خطّأ الحديث المذكور، فقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ما نصه:

« ثم وجدت للخطيب سلفاً، فذكر أبو علي ابن السكن في كتاب الصحابة في ترجمة أم رومان أنها ماتت في حياة النبي – ﷺ –.

قال: وروى حصين، عن أبي وائل، عن مسروق: قال سألت أم رومان.

قال ابن السكن: هذا خطأ ثم ساق بسنده إلى حصين عن أبي وائل عن مسروق أن أم رومان حدّثتهم، فذكر قصة الإفك التي أوردها البخاري، ثم

---

(1). طبقات الشافعية 3 / 242.

(2). هو: الحافظ سعيد بن عثمان البغدادي البزاز، المتوفى سنة 353. توجد ترجمته في: تذكرة الحفاظ 3 / 937 والنجوم الزاهرة 3 / 338 وشذرات الذهب 7 / 12 وطبقات الحفاظ / 378.

قال:

تفرد به حصين، ويقال: إن مسروقاً لم يسمع من أم رومان، لأنّها ماتت في حياة النبي - ﷺ - و لله التوفيق » [1].

حول رأي صاحب الهدي

وأما قول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كلامه المذكور سابقاً: « وخالفهم صاحب الهدي » - وهو ابن قيم الجوزية في كتابه (زاد المعاد في هدي خير العباد) - فوهم - لأن ابن القيّم في هذا الكتاب ينقل أقوال المخطّئين لهذا الحديث، ثم كلمات المصحّحين الذين أوّلوه وحملوه على محمل صواب، من دون أن يرجح أحد القولين على الآخر فالقول بأنه خالف الخطيب ومن تبعه في الخطئة، خطأ.

على أن ابن القيم قد صرّح في كتابه المذكور - في الكلام حول زوجات النبي - ﷺ - ن من له أدنى علم بالسير والتواريخ وما قد كان، لا يرد نقل المؤرخين لحديث واحد، وذلك حيث قال: « وأمّا حديث عكرمة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس، إن أبا سفيان قال للنبي ﷺ: أسألك ثلاثاً فأعطاه إيّاهنَّ منها: وعندي أجمل العرب أم حبيبة، أزوّجك إياها، فهذا الحديث غلط ظاهر لا خفاء به، قال أبو أحمد ابن حزم: وهو موضوع بلا شك، كذبه عكرمة بن عمار. قال ابن الجوزي: هو وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد.

وقد اتهموا به عكرمة بن عمار، لأنّ أهل التواريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبيد بن جحش، ولدت له وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصر وثبتت أم حبيبة على إسلامها، فبعث رسول ﷺ - إلى النجاشي يخطبها عليه، فزوّجه إيّاها وأصدقها عن رسول ﷺ - صداقاً وذلك في سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة

---

(1). الاصابة 4 / 434.

ودخل عليها فثنت فراش رسول ﷺ – حتى لا يجلس عليه، ولا خلاف أن أ سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان.

وأيضاً في هذا الحديث أنه قال له: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، فقال: نعم، ولا يعرف أن رسول ﷺ – أمّر أ سفيان البتّة، وقد أكثر الناس الكلام في هذا الحديث وتعددت طرقهم في وجهه، فمنهم من قال: الصحيح أنه تزوّجها بعد الفتح لهذا الحديث. قال: ولا يرد هذا بنقل المؤرخين، وهذه الطريقة طلة عند من له أدنى علم لسيرة وتواريخ ما قد كان. وقالت طائفة ... »[1].

وحاصل هذا الكلام، هو عدم جواز ردّ الاجماع القائم من جميع المؤرّخين على وقوع وفاة أم رومان في حياة النبي – ﷺ – وإنّ مسروقاً لم يدركها بحديث ولحد رواه البخاري في كتابه ..

وعلى هذا فهو من المخطّئين لحديث البخاري تبعاً للحافظ أبي بكر الخطيب وجماعته، فلا يصح قول ابن حجر: « وخالفهم صاحب الهدى ».

أقول: وبهذا الذي ذكر عن ابن القيم يرد على جواب ابن حجر عمّا ذكر الخطيب وأتباعه، ورده كلام الواقدي المتضمّن وفاة أم رومان على عهد رسول – ﷺ – دفاعاً عن البخاري وكتابه.

هذا، وقد قلنا فيما سبق: إن الذي نريد إثباته في هذه البحوث، هو قدح كبار الأئمّة والحفّاظ في طائفة من مرو ت البخاري في كتابه ...

على أ نقول: كما أن ابن حجر يكذّب الواقدي صاحب السيرة والتاريخ في مسألة وفاة أم رومان، ولا يجعل روايته قادحة في حديث البخاري المذكور فإنّنا نضعّف إعراض الواقدي عن رواية حديث الغدير، ونقول نه غير قادح في صحته – لإضافة إلى الوجوه الآخرى الآتية –. فلا وجه لتمسك الفخر الرازي بذلك.

---

(1). زاد المعاد في هدي خير العباد 1 / 27.

الحديث السادس عشر

أخرج البخاري في كتاب المغازي هذا الحديث بقوله:

« حدثني يحيى بن قزعة، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب، أن رسول - ﷺ - نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الانسية » [1].

وفي كتاب الذ ئح:

« حدثنا عبد بن يوسف، أخبر مالك، عن ابن شهاب، عن عبد والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي قال: نهى النبي [رسول] - ﷺ - عن المتعة عام خيبر وعن لحوم [ال] حمر الانسية » [2].

وفي كتاب الحيل:

« حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن عبيد بن عمر، حدثنا الزهري عن الحسن وعبد ابني محمد بن علي، عن أبيهما: إن علياً قيل له: إن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً، فقال: إن رسول - ﷺ - نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية » [3].

وأخرجه مسلم في كتابه سانيد متعددة، حيث قال:

« حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عبد والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب: إن رسول - ﷺ - نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر

---

(1). صحيح البخاري 5 / 172.

(2). صحيح البخاري 7 / 123.

(3). المصدر نفسه 9 / 31.

الأنسية.

وحدثنا عبد بن محمد بن أسماء الضبعي، حدثنا جويرية، عن مالك بهذا الاسناد وقال: سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان: إنك رجل ئه، نهى [نها] رسول - ﷺ - بمثل حديث يحيى [بن يحيى] عن مالك.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعا، عن ابن عيينة، قال زهير: سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن الحسن وعبد ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي: أن النبي - ﷺ - نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية.

وحدثنا محمد بن عبد بن نمير، قال: أبي قال: عبيد ، عن ابن شهاب، عن الحسن وعبد ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي،إنه سمع ابن عباس يليّن في متعة النساء، فقال: مهلاً ابن عباس،فإنّ رسول - ﷺ - نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية.

وحدثنا أبو الطاهر وحرملة [ابن يحيى]،قالا: ابن وهب [قال]: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن الحسن وعبد ابني محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس: نهى رسول - ﷺ - عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية » [1].

كبار العلماء وهذا الحديث

وهذا الحديث سانيده المختلفة في الكتابين، ينص على أن تحريم المتعة كان يوم خيبر، ولكن المحقّقين من أهل السنة وفطاحل الحديث والأثر، يعدّون ذلك من الأوهام الفاحشة، وإليك بعض كلماتهم الصريحة في ذلك:

قال الحافظ السهيلي: « ومما يتصل بحديث النهي عن أكل لحوم الحمر تنبيه

---

(1). صحيح مسلم 4 / 134 - 135.

على إشكال في رواية مالك عن ابن شهاب، فإنه قال فيها: نهى رسول - ﷺ - عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الاهلية.

وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر، أن المتعة حرمت يوم خيبر، وقد رواه أبو عيينة، عن ابن شهاب، عن عبد بن محمد، فقال فيه: إن رسول - ﷺ - نهى عن أكل الحمر الأهلية عام خيبر وعن المتعة، فمعناه على هذا اللفظ: ونهى عن المتعة بعد ذلك اليوم، فهو اذاً تقديم و خير وقع في لفظ ابن شهاب لا لفظ مالك، لأن مالكاً قد وافقه على لفظه جماعة من رواة ابن شهاب » [1].

وقال ابن قيم الجوزية: « فصل - ولم تحرم المتعة يوم خيبر، وإنما كان تحريمهما عام الفتح. هذا هو الصواب، وقد ظنّ طائفة من أهل العلم أنه حرمها يوم خيبر واحتجوا بما في الصحيحين من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ... » [2].

وقال ابن القيم أيضاً: « والصحيح أن المتعة إنما حرّمت عام الفتح، لأنه قد ثبت في الصحيح أنهم استمتعوا عام الفتح مع رسول - ﷺ - ذنه، ولو كان التحريم زمن خيبر لزم النسخ مرّتين وهذا لا عهد بمثله في الشريعة ألبتة، ولا يقع مثله فيها. وأيضاً: فإن خيبر لم يكن فيها مسلمات وإنما كنَّ يهود ت، وإ حة نساء أهل الكتاب لم يكن بعد ... » [3].

وقال: « فصل - وأما نكاح المتعة فثبت عنه - ﷺ - أنه أحلّها عام الفتح، وثبت عنه لأنه نهى عنها عام الفتح. واختلف: هل نهى عنها يوم خيبر؟ على قولين، والصحيح: أن النهي عنها إنما كان عام الفتح، وأن النهي يوم خيبر إنما كان عن الحمر الأهلية ... » [4].

---

(1). الروض الأنف 6 / 557.

(2). زاد المعاد في هدي خير العباد 2 / 142.

(3). المصدر نفسه 2 / 183.

(4). زاد المعاد 4 / 6.

وقال بدر الدين العيني بشـــرح الحديث في كتاب المغازي: « قال ابن عبد البر: وذكر النهي عن المتعة يوم خيبر غلط. وقال السهيلي: النهي عن المتعة يوم خيبر لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر » [1].

وقال شـــهاب الدين القســـطلاني بشـــرح الحديث في كتاب النكاح حيث قال البخاري: « حدثنا مالك بن اسماعيل، قال: حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول: أخبرني الحســـن بن محمد بن علي وأخوه عبد ، عن أبيهما: أن عليـاً قال لابن عباس: إنّ النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر ».

قال القســـطلاني: « زمن خيبر » ظرف للأمرين، وفي غزوة خيبر من كتاب المغازي: نهى رســـول - صلى الله عليه وآله وسلم - يوم خيبر عن متعة النســـاء وعن لحوم الحمر الأهلية. لكن قال البيهقي فيما قرأته في كتاب المعرفة: وكان ابن عيينة يزعم أن ريخ خيبر في حديث علي إنما في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، لا في نكاح المتعة. قال البيهقي: يشبه أن يكون كما قال، قد روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه رخص فيه بعد ذلك، ثم نهى عنه، فيكون احتجاج علي نهيه أخيراً، حتى يقوم الحجة على ابن عباس.

وقال الســـهيلي: النهي عن نكاح المتعة يوم خيبر شـــيء لا يعرفه أهل الســـير ورواة الأثر ...»[2].

وقال القسطلاني في شرح الحديث في كتاب المغازي:

«قال ابن عبد البر: إن ذكر النهي يوم خيبر غلط. وقال البيهقي: لا يعرفه أحد من أهل السير » [3].

---

(1). عمدة القاري - شرح صحيح البخاري 17 / 246 - 247.

(2). إرشاد الساري - شرح صحيح البخاري 8 / 41.

(3). المصدر نفسه 6 / 536.

مع ابن حجر

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني بشرح الحديث من كتاب المغازي:

« قيل: إن في الحديث تقديماً و خيراً، والصواب: نهي يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية وعن متعة النساء.

ويوم خيبر ظرف لمتعة النساء، لأنه لم يقع في غزوة خيبر تمتع لنساء، وسيأتي بسط ذلك في مكانه من كتاب النكاح، إن شاء ».

ثم إنه أورد في كتاب النكاح بشكل مبسوط، أحاديث المسألة وكلمات البيهقي والسهيلي وابن عبد البر وغيرهم حولها، ثم قال: « لكن يمكن الانفصال عن ذلك ن علياً لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب كما سيأتي بيانه. ويؤيّد ظاهر الحديث على ما أخرجه أبو عوانة وصحّحه من طريق سالم بن عبد : إن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة، فقال: إن فلا ً يقول فيها، فقال: و لقد علم أن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - حرّمها يوم خيبر وما كنّا مسافحين»[1].

أقول: لقد حمل للدفاع عن البخاري لحافظ ابن حجر على نسبة الخطأ والجهل إلى أمير المؤمنين و ب مدينة علم رسول رب العالمين - عليهما الصلاة والسلام - في هذا الحديث - على ما رووه، ونعوذ لله من تعصبٍ يقود صاحبه إلى مهاوي الهلاك.

ولكن يتضح بطلان ما زعمه الحافظ هنا من كلام (الدهلوي) ووالده شاه ولي في كتاب (قرة العينين) ... فقد قال (للدهلوي) في الجواب عن مطاعن عمر بن الخطاب ما هذا ترجمته:

« المطعن الحادي عشر - نهيه الناس عن متعة النساء وتحريمه متعة الحج،

---

(1). فتح الباري - شرح صحيح البخاري 9 / 138.

مع أن كلتيهما كانتا جاريتين على عهد رسول - ﷺ - فنسخ حكم تعالى وحرّم ما أحله. وقد ثبت هذا عنزافه كما في كتب أهل السنة، إذ يروون عنه أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول - ﷺ - وأ أنهى عنهما.

والجواب: إن أصحّ الكتب عند أهل السنة هو: صحيح مسلم، وقد أخرج فيه عن سلمة بن الأكوع وسبرة بن معبد الجهني، وأخرج في غيره من الصحاح عن أبي هريرة: إن رسول - ﷺ - حرّم المتعة بعد أن رخّصها ثلاثة أ م في حرب الأوطاس تحريماً مؤبّداً إلى يوم القيامة. ورواية الأمير في ذلك مشهورة متواترة بحيث رواها عنه أحفاده، وهي بتة في الموطأ وصحيح مسلم وغيرهما من الكتب المعروفة بطرق متعددة.

وأما شبهة بعض الشيعة ن التحريم وقع في غزوة خيبر وأحلّت في غزوة الأوطاس مرة أخرى فيردّها: أنها شئة من الخلط وسوء الفهم، فإنّ الذي في رواية علي في غزوة خيبر هو تحريم الحمر الانسية لا تحريم المتعة، لكن العبارة توهم كون غزوة خيبر ريخ تحريمهما جميعاً. وقد حقق هذا الوهم بعضهم فنقلوا - بناءاً على ذلك - أنه نهى عن متعة النساء يوم خيبر، ولو كان الأمير يحدّث تحريم المتعة مؤرخاً بغزوة خيبر، فكيف يمكنه الرد والالزام في كلامه مع ابن عباس، مع أنه ذكر هذه الرولية، حين ردّ عليه وألزمه، وزجر ابن عباس عن تجويزه المتعة زجراً شديداً، وقال له: إنك رجل ئه.

فمن قال: إن غزوة خيبر ظرف لتحريم المتعة، فكأنه قد ادعى وقوع الغلط في استدلال الأمير، وتكفي دعواه هذه شاهداً على جهله وحمقه » [1].

أقول: وحاصل هذا الكلام بطلان الاحاديث الواردة في أنه - ﷺ - نهى عن المتعة يوم خيبر. ويدل أيضاً على جهل البخاري ومسلم

---

(1). التحفة الاثنا عشرية: 302.

وغيرهما من رواة هذه الأحاديث والمعتمدين عليها، عتبار أنها لو كانت صحيحة لاقتضت بطلان استدلال أمير المؤمنين - عليه السلام - ...

ويدل هذا الكلام على حمق الحافظ ابن حجر ومن تبعه، لنسبتهم عدم بلوغ القصة أمير المؤمنين - عليه السلام -.

هذا، وليراجع كتاب (تشييد المطاعن) للوقوف على نقض ما زعمه (للدهلوي) على الامامية في هذا المقام.

الامام الشافعي وهذا الحديث

هذا، ولم يصحّح الامام الشافعي ذكر « المتعة » في روا ت النهي عن لحوم الحمر الأهلية، عن سيد أمير المؤمنين - عليه السلام - فقد قال العيني:

« وقد روى الشافعي، عن مالك، سناده عن علي - رضي الله عنه - أن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الحمر الأهلية.

ولم يزد على ذلك وسكت عن قصة المتعة، لما علم فيها من الاختلاف » [1].

فظهر أن الشافعي أيضاً ممن يخدش في هذه الروا ت الصحيحة!!

خلاصة البحث

إن كثيراً من مرو ت البخاري ومسلم في كتابيهما طل لدى كبار أئمّة أهل السنة وحفاظ الحديث ونقدة الأخبار، إمّا سنداً وإمّا متناً ... ولو أرد بسط الكلام في هذا الموضوع، لخرجنا عن المقصود، وفيما ذكر ه كفاية.

ومتى ثبت قدح الأعلام وكبار الأئمّة العظام فيما أخرجه الشيخان في كتابيهما، فكيف يقبل تمسك الفخر الرازي عراضهما عن رواية حديث الغدير المتواتر المشهور!؟ وكيف يكون تركهما له قادحاً في صدوره عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -؟!

---

(1). عمدة القاري 17 / 247.

وبعد ... فقد وجد الرازي نفسه يطعن في حديث اتفق الشيخان البخاري ومسلم على إخراجه ... إنه يقول في تفسيره ما نصه:

« واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبي - ﷺ - إنه قال: ما كذب إبراهيم إلّا ثلاث كذ ت. فقلت: الأولى أن لا تقبل مثل هذه الأخبار، فقال - على سبيل الاستنكار -: إن لم نقبله لزمنا تكذيب الرواة. فقلت له: مسكين! إن قبلناه لزمنا الحكم بتكذيب إبراهيم - عليه السلام - وإنْ ردد ه لزمنا الحكم بتكذيب الرواة، ولا شك أن صون إبراهيم عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن الكذب » [1].

---

(1). قال الرازي بتفسير ﴿ قالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا فَسْئَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ في ذكر الأقوال في معانيه: « القول الثاني - وهو قول طائفة من أهل الحكا ت -: إن ذلك كذب واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ - أنه قال: لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاث كذ ت، كلّها في ذات تعالى، قوله: ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ وقوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا ﴾. وقوله لسارة: « هي أختي ». وفي خبر آخر: إن أهل الموقف إذا سألوا إبراهيم الشفاعة، قال: إني كذبت ثلاث كذ ت ... واعلم أن هذا القول مرغوب عنه، لما الخبر الأول - وهو للذي رووه - فلان يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -. [ثم قال بعد ويل كلمات إبراهيم - عليه السلام - في هذه المواضع:] وإذا أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير نسبة الكذب =

مع أن حديث « لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاث كذ ت » من مرو ت الشيخين « ولا شك أن صون إبراهيم عن الكذب، أولى من صون طائفة من المجاهيل [البخاري ومسلم ورواة الحديث] عن الكذب » ... نعم لا شك في ذلك ... وإليك نص الحديث في الكتابين الصحيحين:

قال البخاري: « حدثنا سعيد بن تليد الرعيني، أخبرني ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم، عن أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، [قال:] قال رسول - ﷺ - لم يكذب إبراهيم إلّا ثلا ً ...

حدثنا محمد بن محبوب، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: لم يكذب إبراهيم [عليه السلام] إلّا ثلاث كذ ت، ثنتين منهنّ في ذات عزّ وجلّ: « ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ » وقوله: « ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا ﴾ ».

وقال بينا هو ذات يوم وسارة إذ اتى على جبار من الجبابرة، فقيل له: إنّ هاهنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس، فأرسل اليه فلسأله [فسأله] عنها، فقال: من هذه؟ قال: أختي، فأتى سارة فقال: سارة! ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإن هذا سألني فأخبرته أنك أختي، فلا تكذبيني فأرسل اليها، فما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ، فقال: ادعي لي ولا أضرّك فدعت فأطلق، ثم تناولها نية فأخذ مثلها أو أشد، فقال: ادعي لي ولا أضرك، فدعت

= إلى الأنبياء - عليهم السلام - فحينئذ لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلاّ زنديق » ج 22 / 185 - 186.

وقال بتفسير ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾: « الوجه السابع: قال بعضهم: ذلك القول عن إبراهيم - عليه السلام - كذبة، ورووا فيه حديثاً عن النبي - ﷺ - أنه قال: ما كذب ابراهيم إلّا ثلاث كذ ت.

قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل، لأنّ نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز. فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟

فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبته إلى الخليل - عليه السلام - كان من المعلوم لضرورة، أن نسبته إلى الراوي أولى » ج 26 / 148.

فأطلق، فدعا بعض حجبته، فقال: إنك لم تني نسان، انما أتيتني بشيطان، فأخذ معها [فأخذ] منها هاجر فأتته وهو قائم يصلي فأومأ بيده مهيا، قالت: رد كيد الكافر [أ] والفاجر في نحره، وأخدم هاجر. قال أبو هريرة: [ف] تلك أمكم بني ماء السماء » [1].

وقال مسلم:

« حدثني أبو الطاهر، قال: أ عبد بن وهب [قال:] أخبرني جرير بن حازم، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، أن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: لم يكذب ابراهيم [النبي] - عليه السلام - قط إلّا ثلاث كذ ت، ثنتين في ذات ، قوله: « ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ » وقوله: « ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا ﴾ ». وواحدة في شأن سارة، فإنّه قدم أرض جبار ومعه سارة [و] كانت أحسن الناس فقال لها: إنّ هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك فإنْ سألك فأخبريه أنك أختي، فإنّك أختي في الاسلام، فإني لا أعلم في الأرض مسلماً غيري وغيرك ...»[2].

أقول: ولنا هنا ملاحظتان:

الأولى: إن الرازي يكذّب هذا الحديث - وهو من مرو ت الكتابين - عن أبي هريرة، مع انه يتشبث في مقابلة حديث الغدير بحديث لم يرو عن غيره كما سيأتي.

والثانية: إن الرازي يتشبث في ردّ حديث الغدير، بعدم إخراج الشيخين إ ه، ولكنه في نفس الوقت يزعم عدم حضور الامام أمير المؤمنين - عليه السلام - حجة الوداع وأنه كان ليمن، مع أن الشيخين قد رو رجوعه من اليمن وموافاته رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في حجة الوداع.

وهل هذا إلا تناقض وتهافت!؟

---

(1). صحيح البخاري 4 / 171.

(2). صحيح مسلم 7 / 98.

وللذي نستنتجه من هذا ولمثاله: أنه ليس لهؤلاء القوم قاعدة يلتزمون بها ويقفون عندها لدى البحث والمناظرة، وإنهم لا يهدفون إلّا إنكار فضائل سيد علي - عليه السلام - والدفاع عن خصومه ومناوئيه، فمتى روى الشيخان حديثاً طلاً، أو أعرضا عن حديث حق، جعلوا كتابيهما المصدر الأول وأصح الكتب في الاسلام بعد القرآن الكريم، ومتى أخرجا ما يستند اليه الشيعة ويؤيد مطلوبهم، جعلوا يقدحون ويطعنون في رواته ويبحثون عن حال رجال أسانيده قائلين: هذا ضعيف، وذاك مجهول، وذاك كذاب، وهلمّ جراً ...

دفاع الرازي عن الشافعي

وثمة شيء آخر يجدر بنا ذكره، وهو محاولة الرازي الدفاع عن إمام الشافعية، في الجواب عن شبهة ضعفه في الرواية، عتبار أن البخاري ومسلماً ما رو عنه، ولو لا أنه كان ضعيفاً في الرواية، لرو عنه كما رو عن سائر المحدثين.

فطفق يذكر الوجوه العديدة حماية للشافعي وذ ً عنه. فلنذكر الطعن والوجوه التي أوردها لدفعه ...

« إن البخاري ومسلماً ما رو عنه، ولو لا أنه كان ضعيفاً في الرواية لرو عنه، كما رو عن سائر المحدثين ».

فأجاب بوجوه قائلاً:

« الأول: أن البخاري ومسلماً لعلّهما إنما تركا الرواية عن الشافعي، لأنهما ما أدركاه، فلو اشتغلا لرواية عنه لافتقرا إلى الرواية عمن يروي عنه، لكن أكثر شيوخ البخاري ومسلم كانوا تلامذة مالك، فكا لهذا السبب كمن يروي عن الشافعي في الدرجة، فلو رو عن تلامذة الشافعي لصارت الرواية زلة من غير حاجة والمحدثون لا يرغبون في هذا.

لثاني: إنّهما رو عن أحمد بن حنبل، وأحمد روى عن الشافعي، ولو كانت الرواية عن الشافعي غير جائزة، صار أحمد بسبب روايته عن الشافعي

مجروحاً، وصـــارا بســـبب روايتهما عنه مجروحين. وإنْ كانت رواية أحمد عن الشـــافعي جائزة، سقط السؤال.

الثالث: إنهما كانا عالمين بجميع المغيبات، وذلك فإن البخاري روى عن أقوام ما روى عنهم مســـلم، ومســـلماً روى عن أقوام لم يرو عنهم البخاري، فدلّ على أنهما إذا تركا الرواية عن رجل لم يوجب ذلك قدحاً فيه، وكيف وأبو ســـليمان الخطابي أورد مؤاخذات كثيرة على صحيح البخاري، في كتاب سماه علام الصحيح؟

الرابع: إن ما ذكرتم معارض ن أ داود السجستاني روى عن الشافعي حديث ركانة ابنة عبد يزيد في الطلاق، وكذلك روى عنه أبو عيســـى النزمذي وعبد الرحمن بن أبي حاتم ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. ولا شك في علو شأن هؤلاء في الحديث.

الخامس: إنهما ما طعنا في الشـــافعي، بل ذكراه لمدح والتعظيم، وترك الرواية لا يدل على الجرح، وأما المدح والتعظيم فانه دليل التعديل.

الســـادس: إن كان تركهما الرواية عنه يدل على ضـــعفه، فالطعن الشـــديد على أبي حنيفة المنقول عن الأعمش والثوري، وجب أن يدل على الوهن العظيم فيه، وكذلك طعن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد. فإن لم تؤثر هذه التصريحات، فكذا القول فيما ذكرتم »[1].

أقول:

ما أشـــبه قضـــية اســـتدلال الرازي بنزك البخاري ومســـلم رواية حديث الغدير للقدح فيه، استدلال الطاعنين في الشافعي بنزكهما الرواية عنه ... فلنسأل الرازي هل نسي هذه الوجوه في قضيتنا، فكما أن النزك هناك لا يدل على الجرح فكذلك هنا.

---

(1). مناقب الشافعي، في البحث عما طعن به في الشافعي.

وكما أنما ذكروا معارض برواية أبي داود والترمذي وو ... كذلك ما ذكره الرازي معارض برواية النزمذي وعبد الرحمن بن أبي حاتم وو و ...

بل روى حديث الغدير جماعة من شيوخ البخاري ومسلم ... كما سيأتي.

ونقول أيضاً: ان كان ترك البخاري ومسلم رواية حديث الغدير، يدل على ضعفه أو عدم تواتره، فالطعن الشديد على أبي حنيفة المنقول عن الأعمش وغيره وجب أن يدل على الوهن العظيم. فإنْ لم تؤثر هذه التصريحات فكذا القول فيما ذكر الرازي.

فظهر أن ترك البخاري ومسلم رواية حديث الغدير في كتابيهما، لا يدل على ضعفه أو عدم تواتره.

فسقط تشبث الرازي بذلك.

وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً.

والحمد لله رب العالمين.

(**2**)

عدم رواية الواقدي حديث الغدير

والجواب عن تشبث الرازي بعدم رواية الواقدي حديث الغدير من وجوه:

1. الواقدي من رواة مثالب الخلفاء

1) إن الواقدي من رواة مثالب الخلفاء والصحابة، فإنْ كان تركه رواية حديث الغدير، يوجب قدحاً في ثبوته وصدوره، كانت روايته لمطاعن الخلفاء أدل على القدح والطعن فيهم ...

فقد روى الواقدي حديث إحراق عمر بن الخطاب، بيت فاطمة الزهراء بضعة الرسول – صلى الله عليه وآله وسلم –، فقد ذكر شيخنا العلامة الحسن بن المطهر الحلي – رحمة عليه – في بحث مطاعن أبي بكر ما نصه:

« ومنها – أنه طلب هو وعمر بن الخطاب إحراق بيت أمير المؤمنين، وفيه أمير المؤمنين وفاطمة وابناهما وجماعة من بني هاشم، لأجل ترك مبايعة أبي بكر، ذكر الطبري في ريخه قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي فقال: و لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ للبيعة.

وذكر الواقدي: أن عمر جاء إلى علي في عصابة، فيهم أسيد بن الحصين ومسلمة بن أسلم – فقال: أخرجوا، أو لنحرقنّها عليكم » [1].

---

(1). نهج الحق وكشف الصدق: 271.

لكن الفضل ابن روزبهان الشيرازي كذّب الخبر وجميع رواته، حيث قال في كتابه (الباطل):

« أقول: من أسمجما افتراه الروافض هذا الخبر، وهو إحراق عمر بيت فاطمة، ومما ذكر أن الطبري ذكره في التاريخ، فالطبري من الروافض مشهور لتشيع، حتى أن علماء بغداد هجروه لغلوّه في الرفض والتعصب، وهجروا كتبه وروا ته وأخباره.

وكل من نقل هذا الخبر لا يشك أنه رافضي متعصّب، يريد إبداء القدح والطعن على الأصحاب، لأن المؤمن الخبير خبار السلف، ظاهر عليه أن هذا الخبر كذب صراح وافتراء بيّن، لا يكون أقبح منه ولا أبعد من أطوار السّلف ».

2) وروى الواقدي نفي عثمان بن عفان سيّد أ ذر الغفاري - رضي الله عنه - إلى الربذة. وقد نقل العلامة الحلي المذكور روايته هذه، ردّاً على قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي، حيث زعم خروج أبي ذر إليها إختياراً.

ولكن الفضل ابن روزبهان، لما رأى أن هذه الرواية من مطاعن لث خلفائهم، جعل يدافع عنه مؤيداً كلام قاضي القضاة برواية الطبري وابن الجوزي ثم قال:

« ومخالفة الواقدي في بعض النقول، لا يقدح ما ذهب اليه العامة ».

أقول: والغريب من الفضل، اعتماده هنا على رواية الطبري وقد رماه نه « من الروافض مشهور لتشيع، حتى أن علماء بغداد هجروه ... »، وقديماً قيل: من مدح وذم كذب مرتين.

وهذا أيضاً مما يشهد بما ذكر من عدم تمسّك القوم بقواعد البحث والمناظرة ...

3) وروى الواقدي: أن عثمان بن عفان ردّ الحكم بن أبي العاص إلى المدينة المنورة، وهو طريد رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - منها ... قال العلّامة الحلي - رحمه الله -:

« قال الواقدي من طرق مختلفة وغيره، أن الحكم بن أبي العاص لما قدم الى المدينة بعد الفتح، أخرجه النبي – ﷺ – إلى الطائف وقال: لا يساكنني في بلد أبداً، لأنه كان يتظاهر بعداوة رسول – ﷺ – والوقيعة فيه، حتى بلغ به الأمر إلى أنّه كان يعيب النبي – ﷺ – في مشيه، فطرده النبي – ﷺ – وأبعده ولعنه، ولم يبق أحد يعرفه إلّا نه طريد رسول – ﷺ –.

فجاء عثمان إلى النبي – ﷺ – وكلّمه فيه، فأبى. ثم جاء إلى أبي بكر وإلى عمر في ذلك، في زمان ولايتهما فكلّمهما فيه، فأغلظا عليه القول وزبراه، قال له عمر: يخرجه رسول – ﷺ – و مرني أن أدخله!؟ و لو أدخلته لم آمن قول قائل غيّر عهد رسول – ﷺ فإ ك ابن عفان أن تعاودني فيه بعد اليوم.

فكيف يحسن من القاضي هذا العذر؟ وهلّا اعتذر به عثمان عند أبي بكر وعمر وسلم من تهجينهما إ ّ ه وخلص من عتابهما عليه » [1].

فقال الفضل ابن رزبهان:

« روى أصحاب الصحاح أن عثمان لما قيل له: لم أدخلت الحكم بن أبي العاص؟ قال: استأذنت رسول – ﷺ – في إدخاله، فأذن لي.

وذكرت ذلك لأبي بكر وعمر، فلم يصدّقاني، فلمّا صرت والياً عملت بعلمي في إعادته إلى المدينة.

هذا مذكور في الصّحاح، وإنكار هذا النقل من قاضي القضاة إنكار طل ».

4) وروى الواقدي قضا من لستئثار عثمان أهله وبني أبيه موال المسلمين قال العلامة الحلي – رحمة تعالى عليه –:

---

(1). نهج الحق وكشف الصدق: 291.

« ومنها – أنه كان يؤثر أهل بيته لأموال العظيمة التي هي عنده للمسلمين، دفع إلى أربعة أنفس من قريش وزوّجهم ببناته أربعة آلاف دينار، وأعطى مروان ألف دينار.

وأجاب قاضي القضاة: نه ربّما كان من ماله.

واعنزضه المرتضى: ن المنقول خلاف ذلك، فقد روى الواقدي أن عثمان قال: إن أ بكر وعمر كا يناولان من هذا المال ذوي أرحامهما، وإني ولت منه صلة رحمي، وروى الواقدي أيضاً أنه بعث إليه أبو موسى الأشعري بمال عظيم من البصرة، فقسّمه عثمان بين ولده وأهله لصحاف. وروى الواقدي أيضاً، قال: قدمت إبل من إبل الصدقة إلى عثمان، فوهبها للحارث بن الحكم بن أبي العاص، وولّى الحكم بن أبي العاص صدقات قضاعة، فبلغت ثلاثمائة ألف فوهبها له، وأنكر الناس على عثمان إعطائه سعيد بن العاص مائة الف درهم » [1].

وقد أجاب الفضل عن ذلك ن هذه الأموال ربما كانت من أمواله الخاصة و ن الأصل أن تحمل أعمال الخلفاء على الصواب ...

والحاصل: إنْ كان الواقدي رافضياً متعصّباً – كما يقول ابن روزبهان والبعض – سقط تشبث الفخر الرازي بتركه رواية حديث الغدير، وإنْ كان عدلاً ثقة صدوقاً فيما يرويه، فلتقبل روا ته الجمّة تلك التي يتمسك بها الامامية في مباحث مطاعن الخلفاء، وغيرها من المسائل الكلامية والتأريخية التي يرويها، وتسقط أجوبة قاضي القضاة وابن روزبهان وغيرهما من متكلّمي أهل السنة والجماعة.

وأما قبول روايته، أو الاعتماد على تركه رواية حديث، عند ما ينفعهم ذلك، وردّ روايته في كلّ موردٍ يثبت بها بطلان مذهبهم، فممّا لا يحسن بهم ...

---

(1). نهج الحق وكشف الصدق: 292.

2. إعراض الرازي عن روايات الواقدي

إن الفخر الرازي نفسه لم يعبأ بروا ت الواقدي، ولسقطها من الحساب وكأنها لم تكن، فقال في مبحث مطاعن عثمان بن عفان من كتابه (نهاية العقول):

« قوله: نياً – إنه رد الحكم بن أبي العاص وقد سيّره رسول – ﷺ –.

قلنا: إنّه – رضي الله عنه – أجاب عن ذلك بنفسه فيما رواه سيف بن عمر في كتاب الفتوح: إنّي رددت الحكم وقد سيّره رسول – ﷺ – من مكة إلى الطائف، ثمّ ردّه رسول – ﷺ –، فرسول سيّره ورسول يردّه، أفكذلك؟

قالوا: اللهم نعم.

وقيل: إنه روى عثمان – رضي الله عنه – في زمن أبي بكر وعمر – رضي عنهما – عن رسول – ﷺ – أنّه أذن في ردّه، فقالا له: إنّك شاهد واحد، لأنّ ذلك لم يكن شهادة على شرع حتى تكفى رواية الواحد، بل كان حكماً في غيره، فلا بدّ من الشاهدين، فلما صار الأمر اليه حكم بعلمه.

قوله: لثاً – إنّه كان يعطي العطا الجزيلة لأقاربه.

قلنا: لعلّه كان يعطيها من صلب ماله، لأنّه كان ذا ثروة عظيمة ».

أقول: فالعجب من الرازي، إنه حين يريد تضعيف حديث الغدير يقول: لم يخرجه الواقدي، مع أنّ عدم الإخراج لا يفيد الردّ.

وحين يجيب عن مطاعن عثمان، لم ينظر بعين الاعتبار إلى روا ت الواقدي المؤكّدة لتلك المطاعن.

وعلى هذا أيضاً: فإنّ لنا أن نقول: إنّ سكوت الواقدي عن رواية حديث الغدير غير قادح في تواتره وصحته.

3. الواقدي مجروح

ثم إنّ الواقدي – وإن تمسّك الرازي بعدم روايته حديث الغدير، وعدّه القوشجي والتفتازاني من الأئمّة المحققين وفي مرتبة البخاري ومسلم، ومدحه عبد الحق الدّهلوي وحسام الدين السهارنفوري ووصفاه لحفظ والاتقان كالبخاري ومسلم، ولستند إلى روايته الكابلي و (الدهلوي)، وعبّر عنه جماعة بـ« أمير المؤمنين في الحديث » – مجروح من قبل جماعة من أكابر الأئمّة الحفّاظ وعلماء الجرح والتّعديل، كالبخاري وأحمد وابن معين وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وابن عديّ وابن الجوزي وابن المديني وابن راهويه والذّهبي وغيرهم ...

وتجد كلمات هؤلاء وغيرهم في الحطّ عليه والطّعن فيه بنزجمته في معاجم الرجال، أمثال:

1 – ميزان الاعتدال 3 / 662.

2 – تذهيب التهذيب – مخطوط.

3 – المغني في الضعفاء 2 / 619.

4 – العبر – حوادث سنة 207.

5 – الكاشف 3 / 82.

6 – سير أعلام النّبلاء 9 / 454.

7 – التاريخ الصغير للبخاري 2 / 311.

8 – الأنساب – الواقدي.

9 – مرآة الجنان – حوادث سنة 207.

10 – تقريب التهذيب 2 / 194.

11 – طبقات الحفّاظ / 144.

ففي (ميزان الاعتدال): « لحد أوعية العلم على ضعفه،قال أحمد بن حنبل هو كذّاب يقلّب الأحاديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرّة: لا

يكتب حديثه، وقال البخاري وأبو حاتم: منزوك، وقال أبو حاتم أيضاً والنسائي: يضع الحديث، وقال الدارقطني: فيه ضعف، وقال ابن عديّ: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه، وقال ابن راهويه: هو عندي ممّن يضع الحديث ».

بل قال الذهبي في (المغني): « مجمع على تركه ».

وفي (وفيات الأعيان): « ضعّفوه في الحديث وتكلّموا فيه ».

وفي (الأنساب): « وقد تكلّموا فيه ».

وفي (مرآة الجنان): « لكن أئمّة الحديث ضعّفوه ».

وفي (تقريب التهذيب): « منزوك ».

وفي (تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي): « قال النسائي: الكذّابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: ابن أبي يحيى المدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب لشام ».

وقد ترجم ابن سيد الناس في أول (عيون الأثر) الواقدي سهاب فذكر كلمات المادحين والقادحين كلّها لتفصيل.

والذي نقوله نحن بعد ذلك كلّه: إنّه لا يجوز التمسكّ بعدم إخراج الواقدي لحديث الغدير، في مقابل الأماميّة، حتى لو كان مجمعاً على و قته والاعتماد عليه وذلك:

1 - لأنّه من أهل الخلاف.

2 - لأنّ ترك إخراج الحديث لا يلتفت إليه.

3 - لأنّ الرازي نفسه قد خالف روا ته.

(3)

عدم رواية ابن إسحاق حديث الغدير

وأمّا الاستدلال الفخر الرازي بنزك ابن اسحاق رواية حديث الغدير، فهو مردود بوجوه:

1. ابن اسحاق من رواة حديث الغدير

إنّ ابن لســـحاق روى حديث الغدير، وروى قصـــة هذا الحديث، كما نقل عنه جماعة من كبار علماء القوم. فدعوى عدم روايته حديث الغدير كذب واضح وبهتان مبين ...

ذكر من نقل عن ابن اسحاق حديث الغدير

ومن المناسب أن نورد في هذا المقام كلمات جماعةٍ من الأعلام ونقلة حديث الغدير، عن ابن اسحاق:

فمنهم: الحافظ ابن كثير الدمشقي، فإنه قال في ذكر القصة:

« ولمّـــا رجع - عليه السلام - من حجة الوداع، فكان بين مكة والمدينة بمكانٍ يقال له « غدير خمّ »، خطب الناس هنالك خطبته في اليوم الثامن عشـــر من ذي الحجة، فقال في خطبته: من كنت مولاه فعليّ مولاه. وفي بعض الروا ت: أللهمَّ

وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله. والمحفوظ الأول.

وإنّما كان سبب هذه الخطبة والتنبيه على فضل عليّ – ما ذكره ابن إسحاق – من أنّ علياً بعثه رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – إلى اليمن أميراً على خالد بن الوليد، فرجع عليّ فوافى حجة الوداع مع النبي – صلى الله عليه وآله وسلم –، وقد كثرت فيه القالّة وتكلّم فيه بعض من كان معه، بسبب لسنزجاعه منهم خلعاً كان خلعها ئبه عليهم، لما تعجّل السّير إلى رسول – صلى الله عليه وآله وسلم –، فلمّا فرغ رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – من حجة الوداع أحبّ أن يبرئ ساحته مما نسب إليه من القول فيه ».

ومنهم: ابن حجر المكي، حيث قال في الجواب عن الاستدلال بحديث الغدير ما نصّه.

« وأيضاً فسبب ذلك – كما نقله الحافظ شمس الدين الجزري عن ابن لسحاق – إنّ عليّاً تكلّم فيه بعض من كان معه في اليمن، فلمّا قضى – صلى الله عليه وآله وسلم – حجّه، خطبها تنبيهاً على قدره وردّاً على من تكلّم فيه كبريدة، لما في البخاري: أنه كان يبغضه، وسبب ذلك ما صحّحه الذهبي أنه خرج معه إلى اليمن، فرأى منه جفوه، فنقصّه للنبي – صلى الله عليه وآله وسلم –، فجعل يتغيّر وجهه ويقول: بريدة! ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم؟ قال: بلى رسول ! قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه» [1].

ومنهم: محمد بن عبد الرسول البرزنجي، فقد قال في رد حديث الغدير:

« الوجه الثاني – وهو: أنّ السبب في هذه الوصيّة – كما رواه الحافظ شمس الدين ابن الجزري عن ابن لسحاق صاحب المغازي –: أنّ عليّاً – رضي الله عنه – لما رجع من اليمن، تكلّم فيه بعض من كان معه في اليمن. فلمّا قضى رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – حجّه، خطب هذه الخطبة تنبيها على قدره، وردّاً على من

---

(1). الصواعق المحرقة / 25.

تكلّم فيه كبريدة – رضي الله عنه – لما في البخاري لأنه كان يبغض علياً، حين رجع معه من اليمن، وسببه – كما صحّحه الذّهبي – أنه خرج معه إلى اليمن، فرأى منه جفوة فنقّصه للنبي – صلى الله عليه وآله وسلم – فجعل وجهه – صلى الله عليه وآله وسلم – يتغيّر ويقول: بريدة! ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى رسول ! قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه » [1].

ومنهم: المولوي حسام الدين السهارنبوري – الذي طالما نقل (الدهلوي) خرافاته، متى لم يجد بغيته في صواقع نصر الكابلي – فإنّه أورد كلام ابن حجر المكي المتقدم بنصه [2].

ومنهم: (للدّهلوي) نفسه، فقد ذكر في خاتمة كلامه في ردّ حديث الغدير، رواية ابن اسحاق لهذا الحديث الشريف [3].

وبعد:

فإنّ هذه التصريحات، تكذّب الفخر الرازي في دعواه ترك ابن إسحاق رواية حديث الغدير.

ولقد تنبّه إلى قبح هذه الدعوى وبطلانها، جماعة من علمائهم، كالسّعد التفتازاني في (شرح المقاصد) – لرغم من تقليده الرازي في منع تواتر هذا الحديث والقوشجي في (شرح التجريد)، وعبد الحق للدهلوي في (ترجمة المشكاة)، وصاحب (المرافض)، فلم يذكروا « ابن إسحاق » في جملة من سكت عن رواية حديث الغدير.

هذا، ومن الطريف: إسقاط كمال الدين الجهرمي اسم « ابن إسحاق » من عبارة ابن حجر صاحب الصواعق المتقدم نصها، في كتاب (البراهين القاطعة في

---

(1). نواقض الروافض، في رد حديث الغدير.

(2). مرافض الروافض، في رد حديث الغدير.

(3). التحفة الاثنا عشرية: 210.

ترجمة الصواعق المحرقة) ليكتم بذلك فضيحة الفخر الرّازي هذه ... ولكنْ « لن يصلح العطار ما أفسده الدهر ».

2. ذكر ابن إسحاق حضور علي في حجة الوداع

لقد علم ممّا تقدم رواية ابن إسحاق حديث الغدير، وقد عنون ابن إسحاق موافاة أمير المؤمنين رسول – صلّى عليهما وآلهما – في حجة الوداع أيضا ... فإن كان « ابن إسحاق » ثقة، فلم ينكر الرازي وجود الامام – عليه السلام – في تلك الحجة مع رواية ابن إسحاق ذلك كغيره!؟ وإن لم يكن ثقة فلم يتشبّث به في عدم رواية حديث الغدير فضلا عن بطلان أصل النسبة!؟

وأمّا رواية ابن إسحاق قفول الامام – عليه السلام – من اليمن وموافاته النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – فهذا نصها في سيرته التي هذّبها ابن هشام فاشتهرت سمه:

« موافاة علي – رضي الله عنه – في قفوله من اليمن رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – في الحج: قال ابن إسحاق: وحدثني عبد بن أبي نجيح أن رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – كان بعث علياً – رضي الله عنه – إلى نجران، فلقيه بمكة وقد أحرم، فدخل على فاطمة بنت رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – فوجدها قد حلّت وتهيّأت، فقال: مالك بنت رسول ؟ قالت: أمر رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – أن نحل بعمرة فحللنا. قال: ثم أتى رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – فلما فرغ من الخبر عن سفره، قال له رسول – صلى الله عليه وآله وسلم –: إنطلق فطف لبيت وحل كما حل أصحابك، قال: رسول إنّي أهللت كما أهللت، فقال: إرجع فاحلل كما حلّ أصحابك قال: رسول ! إنّي قلت حين أحرمت: اللهمّ إنّي أهل بما أهل به نبيّك وعبدك ورسولك محمد، قال: فهل معك من هدي؟ قال: لا، فلشركه رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – في هديه وثبت على إحرامه مع رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – حتى فرغا من الحجّ،

ونحر رسول - ﷺ - الهدي عنهما.

قال ابن إسحاق: وحدثني يحيى بن عبد بن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: لما أقبل علي - رضي الله عنه - من اليمن، ليلقى رسول - ﷺ - بمكة تعجّل إلى رسول - ﷺ - واستخلف على جنده الذي معه رجلاً من أصحابه فعمد ذلك الرجل، فكسى كل رجل من القوم حلة من البرد الذي كان مع علي - رضي الله عنه - فلما د جيشه خرج ليتلقّاهم، فاذا عليهم الحلل، قال: ويلك ما هذا؟

قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك انزع قبل أن تنتهي به إلى رسول - ﷺ -.

قال: فانتزع الحلل من الناس فردها في البز، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم » [1].

أقول: فثبت لوجهين المذكورين رواية ابن إسحاق القصة والحديث معاً، وسقط ما زعمه الرازي.

3. ابن اسحاق مجروح

هذا، وقد جرح ابن إسحاق غير واحد علماء الجرح والتعديل منهم، فالتمسك بسكوته عن حديث الغدير - على تقدير التسليم - غير صحيح بناء على ذلك:

فقد كذّبه القطان، وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة، وقال النسائي: ليس لقوي، وقال للدارقطني: لا يحتجّ به، وقال أحمد: هو كثير التدليس جدا وقد ذكرت هذه الكلمات بنزجمة محمد بن إسحاق من كتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، وكتاب (المغني في الضعفاء) للحافظ شمس الدين الذهبي.

---

(1). سيرة ابن هشام 2 / 602 - 603.

ففي (ميزان الاعتدال): « وثّقه غير واحد، ووهّاه آخرون، وهو صالح الحديث، ماله عندي ذنب إلّا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة، وقال أحمد بن حنبل: هو حسن الحديث، وقال ابن معين ثقة وليس بحجّة، وقال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح، وقال النسائي وغيره: ليس بقوي، وقال الدارقطني: لا يحتج به، وقال سليمان التيمي: كذّاب، وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك يجرحان ابن إسحاق. فالذي يظهر أن ابن اسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق، وما إنفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمّة، فالله أعلم. وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه » [1].

وترجم ابن سيد الناس لابن اسحاق في اول (عيون الأثر) كذلك وهذا مختصرها:

« ذكر الكلام في محمد بن اسحاق والطعن عليه ... روى ابن معين، عن يحيى القطان أنه كان لا يرضى محمد بن إسحاق ولا يحدّث عنه، وقيل لأحمد: أ عبد إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال: لا، و إنّي رأيته يحدّث عن جماعة الحديث الواحد ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا، وقال ابن المديني مرة: هو صالح وسط، روى الميموني عن ابن معين: ضعيف، وروى عنه غيره: ليس بذلك، وروى الدوري عنه: ثقة ولكنه ليس بحجة، وقال النسائي: ليس بقوي، وقال البرقاني: سألت الدارقطني، عن محمد بن اسحاق بن يسار وعن أبيه. فقال: جميعاً لا يحتج بهما وإنما يعتبر بهما، وقال علي: قلت ليحيى بن سعيد: كان ابن إسحاق بالكوفة وأنت بها؟ قال: نعم. قلت: تركته متعمّداً؟ قال: نعم، ولم أكتب عنه حديثاً قط، وقال سليمان التيمي: كذّاب وقال يحيى القطان: ما

---

(1). ميزان الاعتدال 3 / 468.

تركت حديثه إلّا لله لأشهد لأنه كذّاب. قلت: والكلام فيه كثيرا جدّاً. وقد قال أبو بكر الخطيب: قد احتج بروايته في الأحكام قوم من أهل العلم وصدف عنها آخرون »[1].

ولو كان ابن إسحاق ثقة لإجماع، لما كان سكوته عن رواية حديث من الأحاديث مطلقاً موجباً للقدح، فكيف والحال هذه!؟

والخلاصة

إنه لم يبق ريب في شناعة تمسك الرازي بعدم نقل البخاري ومسلم والواقدي وابن اسحاق، بعد الوقوف على وجوه الجواب التي قدمنا ذكرها في الفصول المتقدمة، وقد ثبت لدى أصحاب النظر وذوي الإمعان والتدبر، لأنه لو أعرض مائة رجل كهؤلاء الأربعة عن حديث الغدير، لم يكن إعراضهم قادحاً في تواتره ولا صحته، بحال من الأحوال. كيف؟ وللتواتر شروط متى اجتمعت في حديث حكم بتواتره ألبتة، وليس من الشروط عدم سكوت هؤلاء أو أمثالهم عن ذلك الحديث، وعلى من ادعى ذلك إقامة الدليل والبرهان.

نعم إن السبب الوحيد لنزك هؤلاء رواية حديث الغدير، إنما هو التعصّب والانحياز عن أهل البيت الطاهرين، حتى تي من بعدهم الرازي وغيره، فيقول في رد هذا الحديث: لم يخرجه فلان وفلان ... ولكنّ أ زرعة الحافظ الامام أغلظ للبخاري ومسلم القول، لئلّا يتذرع بهما أحد ويتمسك بكتابيهما ... فبطلت ظنون القوم وخابت آمالهم ... والحمد لله رب العالمين.

---

(1). عيون الأثر 1 / 10 - 13.

(4)

عدم رواية الجاحظ حديث الغدير

والجواب عن تشبّث الرّازي بنزك الجاحظ رواية حديث الغدير من وجوه:

1. الجاحظ من النواصب

إن الجاحظ يعدّ من كبار النواصب لأمير المؤمنين - عليه السلام - ومن أنصار المروانية أعداء الامام، حتى لّنه ألّف لهم كتا ً في يبين مذهبهم شحنه كذ ً وافتزاءً على علي - عليه السلام -، وملأه تنقيصاً وتشكيكاً في فضائله ومناقبه وخصائصه، ومواقفه التي لم يشركه فيها أحد من المسلمين، في الدفاع عن الإسلام ونبي الاسلام محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -.

قال (الدهلوي): « الجاحظ معتزلي و صبي معاً، وله كتاب ذكر فيه نقائص أمير المؤمنين، وأكثر روا ته هي عن إبراهيم النظام » [1].

ثم إن (الدهلوي) صرح في ب الامامة من كتابه ن الطعن في أمير المؤمنين - عليه السلام - كفر.

هذا، وقد نص على ليف الجاحظ الكتاب المشار اليه ابن تيمية الحراني حيث قال بعد كلام له حول مراتب الصحابة:

---

(1). حاشية التحفة الاثنا عشرية - مبحث الدلائل العقلية على إمامة أمير المؤمنين.

« فإذا كانت هذه مراتب الصحابة عند أهل السنة، كما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وهم متفقون على خر معاوية وأمثاله من مسلمة الفتح، ممن أسلم بعد الحديبية، وعلم خر هؤلاء عن السابقين الأولين أهل الحديبية، وعلم أن البدريين أفضل من غير البدريين، وأن علياً أفضل من جماهير هؤلاء، لم يقدّم عليه أحداً غير الثلاثة، فكيف ينسب إلى أهل السنة تسويته بمعاوية أو تقديم معاوية عليه؟

نعم، مع معلوية طائفة كثيرة من المرولنية وغيرهم، كللذين قاتلوا معه وأتباعهم، يقولون إنه كان في قتاله على الحق مجتهداً مصيباً، وإنّ عليّاً ومن معه كانوا ظالمين أو مجتهدين مخطئين، وقد صنّف لهم في ذلك مصنفات مثل كتاب المروانية الذي صنفه الجاحظ » [1].

وقال ابن تيمية في موضع آخر من كتابه:

« والمرولنية للذين قاتلوا علياً وإنْ كانوا لا يكفّرونه، فحجتهم أقوى من حجّة هؤلاء الرافضة، وقد صنف الجاحظ كتا ً للمروانية ذكر فيه من الحجج التي لهم ما لا يمكن للزيدية نقضه، دع الرافضة » [2].

فهذا هو حال الجاحظ الذي يتمسك الرازي بتركه رواية حديث الغدير.

2. أضاليل الجاحظ وردود المفيد عليه

واعلم أن الجاحظ قد أورد في كتابه المذكور عن إبراهيم النظام مطاعن أمير المؤمنين – عليه السلام – والعياذ لله –. وقد أجاب عن تلك المزاعم شيخ الامامية الشيخ المفيد – رحمة عليه – في كتابه (العيون والمحاسن) الذي اختصره تلميذه الشّريف المرتضى علم الهدى – رحمه الله – في كتابٍ أسماه (الفصول المختارة من

---

(1). منهاج السنة 2 / 207.

(2). المصدر نفسه 4 / 70.

العيون والمحاسن)، وقد اعتمد (للدهلوي) على تلك الأجوبة فأوردها في (التحفة) في الجواب عن الدليل السادس من الأدلة العقلية على إمامة أمير المؤمنين - عليه السلام - نقلاً عن النواصب.

ترجمة الشيخ المفيد

والشيخ المفيد من كبار أئمّة الإمامية، وقد ترجم له علماء أهل السنة:

1 - الحافظ الذهبي: « والشيخ المفيد أبو عبد محمد بن النعمان البغدادي الكرخي، ويعرف أيضاً بن المعلّم، عالم الشيعة وإمام الرّافضة وصاحب التصانيف الكثيرة.

قال ابن أبي طي في ريخ الامامية: هو شيخ مشايخ الطائفة ولسان الإمامية ورئيس الكلام والفقه والجدل، يناظر لأهل كلّ عقيدة، مع الجلالة العظيمة في الدولة البويهية، قال: وكان كثير الصدقات، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم، خشن اللباس.

وقال غيره: كان عضد الدّولة ربما زار الشيخ المفيد، وكان شيخاً ربعة نحيفاً أسمر، عاش ستاً وسبعين سنة، وله أكثر من مائتي مصنف، كانت جنازته مشهودة، وشيّعه ثمانون ألفا من الرافضة والشيعة، وأراح منه، وكان موته في رمضان » [1].

2 - اليافعي: « وفيها توفي عالم الشيعة وإمام الرافضة صاحب التصانيف الكثيرة، شيخهم المعروف لمفيد و بن المعلم أيضاً، للبارع في الكلام والجدل والفقه، وكان يناظر لأهل كل عقيدة مع الجلالة والعظمة في الدولة البويهية. قال ابن أبي طي ... » [2].

---

(1). العبر - حوادث سنة 413.

(2). مرآة الجنان - حوادث سنة 413.

3 – الحافظ ابن حجر: « محمد بن محمد بن النعمان، الشيخ المفيد، عالم الرافضة أبو عبد ابن المعلم صاحب التصانيف البدعية وهي مائتا تصنيف، طعن فيها على السلف، له صولة عظيمة بسبب عضد الدولة، شيّعه ثمانون ألف رافضي مات سنة 413.

قال الخطيب: صنّف كتباً كثيرة في ضلالهم والذب عن اعتقادهم والطعن على الصحابة والتابعين وأئمّة المجتهدين، وهلك بها خلق، إلى أن أراح منه في شهر رمضان.

قلت: وكان كثير التقشف والتخشع والاكباب على العلم، تخرّج به جماعة وبرع في أفعاله الامامية حتى كان يقال: له على كل إمامي منة، وكان أبوه مقيماً بواسط وولد المفيد بها وقيل: بعكبرا. ويقال: إن عضد الدولة كان يزوره في داره ويعوده إذا مرض.

وقال الشريف أبو يعلى الجعفري – وكان تزوج بنت المفيد –: ما كان المفيد ينام من الليل إلّا هجعة، ثمّ يقوم يصلي أو يطالع أو يدرّس أو يتلو القرآن » [1].

ردود الاسكافي على الجاحظ

كما أورد ابن أبي الحديد المعتزلي في (شرح نهج البلاغة) طرفاً من تشكيكات الجاحظ في فضائل الامام – عليه السلام – ومناقبه وخصائصه التي انفرد بها من بين الصحابة، ككونه أول من أسلم، ومبيته على فراش النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – وشجاعته ومواقفه في الغزوات، وغير ذلك، ونقل ردود شيخه أبي جعفر الاسكافي المعتزلي على أضاليله وأ طيله في كتابه (نقض العثمانية) فمن أراد الوقوف عليها فليراجع.

---

(1). لسان الميزان 5 / 368.

ترجمة أبي جعفر الاسكافي

وقد ترجم لأبي جعفر الاسكافي – صاحب الرد على الجاحظ –:

1 – السمعاني: « أبو جعفر محمد بن عبد الاسكافي، أحد المتكلمين من معتزلة البغداديين، له تصانيف معروفة، وكان الحسين بن علي الكرابيسي يتكلّم معه ويناظره. وبلغني أنه مات في سنة أربعين ومائتين » [1].

2 – ياقوت الحموي: « محمد بن عبد أبو جعفر الاسكافي،عداده في أهل بغداد، أحد المتكلّمين من المعتزلة، له تصانيف، وكان يناظر الحسين بن علي الكرابيسي ويتكلّم معه. مات في سنة أربع ومائتين » [2].

3 – قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي * وهو صاحب كتاب (المغني) ترجم له الأسنوي في طبقاته، فقال: القاضي أبو الحسن عبد الجبار الاسنزآ دي، إمام المعتزلة، كان مقلّدا للشافعي في الفروع، وعلى رأس المعتزلة في الأصول، وله في ذلك التصانيف المشهورة، تولى قضاء القضاة لري، ورد بغداد حاجّاً وحدّث بها عن جماعة كثيرين، توفي في ذي القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة، ذكره ابن الصلاح * إذ قال ابن أبي الحديد ما نصه:

« أبو جعفر الاسكافي، فهو شيخنا محمد بن عبد الاسكافي، عدّه قاضي القضاة في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، مع عباد بن سليمان الصيمري ومع زرقان ومع عيسى بن الهيثم الصوفي، وجعل أول الطبقة ثمامة بن أشرس أ معن، ثم أ عثمان الجاحظ، ثمّ أ موسى عيسى بن صبيح المرداد، ثم أ عمران يونس بن عمران، ثم محمد بن شبيب، ثم محمد بن إسماعيل العسكري، ثم عبد الكريم بن روح العسكري، ثم أ يعقوب يوسف بن عبد الشحّام، ثم

---

(1). الأنساب – الاسكافي.

(2). معجم البلدان 1 / 181.

أ الحسين الصالح، ثم صالح قبة، ثم الجعفران جعفر بن جرير وجعفر بن ميسر، ثم أ عمران بن النقاش، ثم أ سعيد أحمد بن سعيد الأسدي، ثم عباد ابن سليمان ثم أ جعفر الاسكافي هذا.

وقال: كان أبو جعفر فاضلاً عالماً، وصنّف سبعين كتا ً في علم الكلام وهو الذي نقض كتاب العثمانية على أبي عثمان الجاحظ في حياته، ودخل الجاحظ سوق الورّاقين ببغداد، فقال: من هذا الغلام السوادي الذي بلغني أنه تعرّض لنقض كتابي – وأبو جعفر جالس –؟ فاختفى منه حتى لم يره، وكان أبو جعفر يقول لتفضيل على قاعدة معتزلة بغداد يبالغ في ذلك، وكان علويّ الرأي، محققاً منصفاً، قليل العصبية ».

3. قال الخطابي: الجاحظ ملحد

ولهذه الأمور وغيرها صرّح الحافظ الخطابي ن الجاحظ رجل ملحد ... وهل يستند الى ترك رواية هذا الرجل حديث الغدير للطعن فيه؟

إنّه لا قيمة لكلام هكذا شخص ولا وزن له في معرفة الأحاديث النبوية الشريفة مطلقا ...

أما كلام الخطابي فقد أورده الشيخ محمد طاهر الكجراتي * المتوفى سنة 986، ترجمه الشيخ العيدروس في (النور السافر عن أخبار القرن العلشر) في حوادث السنة المذكورة بقوله: « لستشهد الرّجل الصّالح العلامة جمال الدين محمد طاهر الملقب بملك المحدثين الهندي – رحمه آمين – على يدي المبتدعة من فرقتي الرافضة السّبابة والمهدوية القتّالة ... وهو الذي لشار إليه النبي – ﷺ – لمزية في الرؤ التي رآها الشيخ علي المتقي السابقة، و هيك بها من منقبة علية، وكان على قدم من الصلاح والورع والتبحّر في العلم، كانت ولادته سنة 913، وحفظ القرآن وهو لم يبلغ الحنث، وجدّ في العلم ومكث كذلك نحو خمسة عشر سنة، وبرع في فنونٍ عديدة وفاق الأقران، حتى لم يعلم أن أحداً من

علماء كجرات بلغ مبلغه في فن الحديث. كذا قال بعض مشايخنا. وله تصانيف فعة ... » * في كتابه (تذكرة الموضوعات) حيث قال:

« في المقاصد: « اختلاف أمتي رحمة » للبيهقي، عن الضحاك، عن ابن عباس، رفعه في حديث طويل بلفظ: واختلاف أصحابي لكم رحمة، وكذا الطبراني والديلمي. والضحاك عن ابن عباس منقطع، وقال العراقي: مرسل ضعيف، وقال شيخنا: إن هذا الحديث مشهور على الألسنة وقد أورده ابن الحاجب في المختصر في القياس، وكثر السؤال عنه، فزعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له. لكن ذكره الخطابي وقال: اعترض على هذا الحديث رجلان، أحدهما جن والآخر ملحد، وهما: إسحاق الموصلي والجاحظ، وقالا: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذا ، ثم رد الخطابي عليهما » [1].

وقد نقله الشيخ نصر الكابلي أيضاً، حيث قال في (صواعقه):

« الثامن -ما رواه البيهقي في المدخل، عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: إختلاف أمتي رحمة. قال شيخ الإسلام شهاب الدين ابن حجر العسقلاني: هو حديث مشهور على الألسنة. وقال الخطابي في غريب الحديث: اعترض على هذا الحديث رجلان أحدهما جن والآخر ملحد وهما: إسحاق الموصلي وعمرو بن بحر الجاحظ وقالا جميعاً: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذا ً ».

وفي شرح حديث القرطاس من شرح مسلم للنووي عن الخطابي في الجاحظ إنه « مغموص عليه في دينه ».

ترجمة الخطابي

وقد ذكر الخطابي مترجموه بكل إطراء وثناء، فقد ترجم له:

---

(1). تذكرة الموضوعات / 90 - 91.

1 – السمعاني: « أبو سليمان أحمد [1] بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي الخطابي، إمام فاضل، كبير الشأن، جليل القدر، صاحب التصانيف الحسنة مثل: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ومعالم السنن في شرح الأحاديث التي في السنن، وكتاب غريب الحديث، والعزلة، وغيرها. سمع أ سعيد ابن الأعرابي بمكة، وأ بكر محمد بن بكر بن دلسة التمّار لبصرة وإسماعيل ابن محمد الصفار ببغداد، وغيرهم. وروى عنه الحاكم أبو عبد الحافظ، وأبو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي، وجماعة كثيرة.

وذكره الحاكم أبو عبد في التاريخ فقال: الفقيه الأديب البستي أبو سليمان الخطابي، أقام عند بنيسابور سنين، وحدّث بها وكثرت الفوائد من علومه، وتوفي في سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ببست » [2].

2 – ابن خلكان: « كان فقيهاً، أديباً محد ً، له التصانيف البديعة ... وكان يشبّه في عصره بي عبيد القاسم علماً وأد ً وزهداً وورعاً وتدريساً و ليفاً ... » [3].

3 – الذهبي، ووصفه بـ « الفقيه الأديب » وقال: « كان علامة محققاً » [4].

4 – اليافعي، ووصفه بـ « الامام الكبير والحبر الشهير » قال: « كان فقيهاً أديباً، محد ً ... » [5].

5 – الصفدي، وذكر عن السمعاني قوله: « كان الخطابي حجة صدوقاً » وعن الثعالبي: « كان يشبّه في زماننا بي عبيد القاسم بن سلام » [6].

---

(1). في بعض المصادر اسمه: حمد.

(2). الأنساب – الخطابي.

(3). وفيات الأعيان 1 / 453.

(4). العبر – حوادث سنة 388.

(5). مرآة الجنان – حوادث سنة 388.

(6). الوافي لوفيات 7 / 317.

6 – الأسنوي: « كان فقيهاً، رأساً في علم العربية والأدب وغير ذلك » [1].

7 – ابن قاضي شهبة الأسدي، وأضاف: « ومحلّه من العلم مطلقا ومن اللّغة خصوصاً، الغاية العليا » [2].

8 – السيوطي: « الخطابي الامام العلامة المفيد المحدث الرحّال ... وكان ثقة ثبتاً [متثبتاً] من أوعية العلم » [3].

9 – محمد بن محمد السنهوري الشافعي، وصفه بـ « العلامة الحافظ » [4].

10 – عبد الحق الدهلوي: « المشار إليه في عصره والعلامة فريد دهره في الفقه والحديث والأدب ومعرفة الغريب، له التصانيف المشهورة والتأليفات العجيبة » [5].

11 – (الدهلوي)، ذكر النووي البغوي والخطابي وقال: « إنّهم من علماء الشافعية وهم معتمدون جدّاً، وكلامهم متين مضبوط » [6].

12 – الفخر الرازي، حيث مدحه وأطراه بقوله: « والمتأخرون من المحدثين فأكثرهم علماً وأقواهم قوة وأشدّهم تحقيقاً في علم الحديث هؤلاء وهم:

أبو الحسن الدارقطني، والحاكم أبو عبد الحافظ، والشيخ أبو نعيم الاصفهاني، والحافظ أبو بكر البيهقي، والامام أبو بكر عبد بن محمد بن زكر الجوزقي صاحب كتاب المتفق، والامام الخطيب صاحب ريخ بغداد. والامام أبو سليمان الخطابي الذي كان بحراً في علم الحديث واللغة، وقيل في وصفه: جعل الحديث لأبي سليمان كما جعل الحديد لأبي سليمان، يعنون داود النبي

---

(1). طبقات الشافعية 1 / 467.

(2). طبقات الشافعية 1 / 159.

(3). طبقات الحفاظ: 403.

(4). التعليق على فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي – مخطوط.

(5). رجال المشكاة لعبد الحق الدهلوي: 384.

(6). أصول الحديث: 23.

ﷺ – حيث قال تعالى فيه: وألنّا له الحديد.

فهؤلاء العلماء صدور هذا العلم بعد الشيخين، وهم سرهم متفقون على تعظيم الشافعي»[1].

هذا، وقد اعتمد عليه نصر الكابلي في (صواقعه) في الجواب عن منع عمر المغالاة في المهر، واصفاً إيّاه بـ« الحافظ ». وكذا (الدهلوي) في (التحفة) في الجواب عن القضية المذكورة، وحيدر علي الفيض آبادي في كتابه (منتهى الكلام) [2].

4. آراء العلماء في الجاحظ

ومن المناسب أن نورد هنا طرفاً من كلمات أئمّة الجرح والتعديل في الجاحظ، الصريحة في سقوط الرجل عن درجة الاعتبار، وفي عدم وثوقهم به:

1 – الحافظ الذهبي: « عمرو بن بحر الجاحظ المتكلم صاحب الكتب ـ قال ثعلب: ليس ثقة ولا مأموناً » [3].

2 – الذهبي أيضاً: « عمرو بن بحر الجاحظ صاحب التصانيف، روى عنه أبو بكر بن أبي داود فيما قيل. قال ثعلب: ليس ثقة ولا مأموناً. قلت: وكان من أئمّة البدع » [4].

3 – الذهبي أيضاً: « الجاحظ العلّامة المتبحر، ذو الفنون، ابو عثمان عمرو ابن بحر بن محبوب البصري المعتزلي، صاحب التصانيف، أخذ عن النظام وروى

---

(1). فضائل الشافعي للفخر الرازي: 65.

(2). وله ترجمة أيضاً في يتيمة الدهر 4 / 334، إنباه الرواة 1 / 125، معجم الأدباء 4 / 246، شذرات الذهب 3 / 127 تذكرة الحفاظ 1018 المنتظم حوادث 388، ريخ ابن كثير والنجوم الزاهرة في حوادث السنة المذكورة.

(3). المغني في الضعفاء 2 / 471.

(4). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 3 / 247.

عن أبي يوسف القاضي وثمامة بن أشرس. روى عنه أبو العيناء، ويموت بن المزرع ابن أخته. وكان أحد الأذكياء.

قال ثعلب: ما هو بثقة، وقال: قال يموت: كان جدّه جمالاً أسود. وعن الجاحظ: نسيت نسبي ثلاثة أ م حتى عرفني أهلي.

قلت: كان ماجناً قليل الدين، له نوادر ...

قلت: يظهر من شمائل الجاحظ أنه يختلق.

قال اسماعيل بن الصفار: أ أبو العيناء، قال: أ والجاحظ وضعنا حديث فدك، فادخلناه على الشيوخ ببغداد، فقبلوه إلّا ابن شيبة العلوي، فإنّه قال: لا يشبه آخر هذا الحديث أوّله.

أخبر أحمد بن سلامة كتابة، عن أحمد بن طارق، أنبأ السلفي، أنبأ المبارك بن الطيوري، أنبأ محمد بن علي الصوري إملاء، أنبأ خلف بن محمد الحافظ بصور، أنبأ أبو سليمان بن زبر، ثنا أبو بكر بن أبي داود، قال: أتيت الجاحظ فاستأذنت عليه فاطلع عليَّ من كوّةٍ في داره، فقال: من أنت؟ فقلت رجل من أصحاب الحديث، فقال: أو ما علمت أني لا أقول الحشوية! فقلت إني ابن أبي داود. فقال: مرحبلًا بك ولأبيك، أدخل. فلما دخلت قال لي: ما تريد؟ فقلت تحدثني بحديثٍ واحد. فقال: أكتب: أنبأ حجاج بن المنهال أنبأ حماد بن سلمة، عن بت، عن أنس أن النبي - ﷺ - صلى على طنفسة. فقلت: زدني حديثاً آخر، فقال: ما ينبغي لابن أبي داود أن يكذب.

قلت: كفا الجاحظ المئونة، فما روى في الحديث إلّا النزر اليسير، ولا هو بمتّهم في الحديث، بلى في النفس من حكا ته ولهجته، فربما جازف، وتلطخه بغير بدعة أمر واضح، ولكنه أخباري علامة صاحب فنون وأدب هر، وذكاء بين. عفا تعالى عنه » [1].

---

(1). سير أعلام النبلاء 11 / 526.

4 – وقال ابن حجر العسقلاني بترجمته ما ملخصه:

« عمرو بن بحر الجاحظ صاحب التصانيف، روى عنه أبو بكر بن أبي داود فيما قيل: قال ثعلب: ليس بثقة ولا مأمون. قلت: وكان من أئمّة البدع.

قلت: وروى الجاحظ عن حجاج الأعور وأبي يوسف القاضي وخلق كثير وروايته عنهم في أثناء كتابه في الحيوان.

وحكى ابن خزيمة أنه دخل عليه هو وإبراهيم بن محمود. وذكر قصة.

وحكى الخطيب بسند له: أنه كان لا يصلّي.

وقال الصولي: مات سنة خمسين ومائتين.

وقال إسماعيل بن محمد الصفار: سمعت أ العيناء، يقول: أ والجاحظ وضعنا حديث فدك.

وقال الخطابي: هو مغموص في دينه.

وذكر أبو الفرج الاصبهاني أنه كان يرمى لزندقة، وأنشد في ذلك أشعاراً.

وقد وقفت على رواية ابن أبي داود عنه، ذكرها في غير الموضع، وهو في الطيور ت.

قال ابن قتيبة في اختلاف الحديث: ثم نصير إلى الجاحظ وهو أحسنهم للحجة لستنارة، ولشدّهم تلطّفاً، لتعظيم الصغير حتى يعظم وتصغير العظيم حتى يصغر، ويكمل الشيء وينقصه، فتجده مرة يحتج للعثمانية على الرافضة، ومرة للزندقة على أهل السنة، ومرة يفضّل عليا ومرة يؤخّره، ويقول: قال رسول – ﷺ – كذا، ويتبعه أقوال المجان، ويذكر في الفواحش ما يجل رسول – ﷺ – أن يذكر في كتاب ذكر لأحد منهم فيه، فكيف في ورقة أو بعد سطر أو سطرين؟ ويعمل كتا يذكر حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم تجوز الحجة، فكأنّه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون وتشكيك الضعفة، ويستهزء لحديث إستهزاءً لا يخفى على أهل العلم، وذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض فسوّده المشركون، قال: وقد كان يجب

أن يبيّضه المسلمون حين لستلموه، ولأشياء من أحاديث أهل الكتاب، وهو مع هذا أكذب الأمة، وأوضعهم للحديث، وأنصرهم للباطل.

وقال النديم: قال المبرد: ما رأيت أحرص على العلم من ثلاثة: الجاحظ وإسماعيل القاضي والفتح بن خاقان.

وقال النديم – لما حكى قول الجاحظ لما قرأ المأمون كتبي، قال هي كتب لا يحتاج إلى تحضير صاحبها –: إن الجاحظ حسّن هذا اللفظ تعظيماً لنفسه وتفخيماً لتآليفه. وإلّا فالمأمون لا يقول ذلك.

وقال ابن حزم في الملل والنحل: كان أحد المجّان الضلّال، غلب عليه قول الهزل، ومع ذلك فإنّ ما رأينا في كتبه تعمّد كذبة يوردها مثبتاً لها، وإنْ كان كثير الإيراد لكذب غيره.

وقال أبو منصور الأزهري في مقدّمة تهذيب اللّغة: وممّن تكلّم في اللغات بما حصده لسانه وروى عن الثقات ما ليس من كلامهم الجاحظ. وكان أوتي بسطة في القول، وبيا ً عذ ً في الخطب ومجالاً في الفنون، غير أنّ أهل العلم ذمّوه، وعن الصدوق دفعوه.

وقال ثعلب: كان كذّا ً على وعلى رسوله وعلى الناس » [1].

ترجمة أبي منصور الأزهري

والأزهري – الذي قال عن الجاحظ ما نقله الحافظ ابن حجر – هو: محمد ابن أحمد اللغوي من كبار علماء أهل السنة وأئمّتهم:

ترجم له ابن خلكان وقال: « الامام المشهور في اللغة، كان فقيهاً شافعي المذهب، غلبت عليه اللّغة فاشتهر بها، وكان متفقاً على فضله وثقته ودرايته وورعه ... » [2].

---

(1). لسان الميزان 4 / 355.

(2). وفيات الأعيان 3 / 458.

وقال السبكي: « وكان إماماً في اللغة، بصيراً لفقه، عارفاً لمذهب، عالي الاسناد، كثير الورع، كثير العبادة والمراقبة، شديد الإنتصار لألفاظ الشافعي متحرّ ً في دينه ... » [1].

وقال اليافعي: « وفيها الامام العلّامة اللغوي الشافعي ... » [2].

وذكره الذهبي في حوادث السنة المذكورة [3].

وقال السيوطي: « وكان عارفاً عالماً لحديث، عالي الاسناد، كثير الورع ... » [4].

ترجمة ثعلب

ولما ثعلب –للذي قال عن الحاحظ: « ليس ثقة ولا مأمو ً » وقال: «كان كذا ً على وعلى رسوله وعلى الناس » – فهو أيضاً من كبار المحدّثين، ومن أساطين الفقه والأدب واللغة ...

قال السيوطي: « ثعلب الامام المحدث، شيخ اللغة والعربية أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني مولاهم البغدادي، المقدّم في نحو الكوفيين. ولد سنة 200، وابتدأ الطلب سنة 16 حتى برع في علم الحديث.

وإنما أخرجته في هذا الكتاب لأنه قال: سمعت من عبيد بن عمر القواريري ألف حديث.

وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً حجة صالحاً مشهوراً لحفظ. مات في جمادى الآخرة سنة 291» [5].

---

(1). طبقات الشافعية 3 / 63 - 67.

(2). مرآة الجنان حوادث 370.

(3). العبر حوادث 370.

(4). بغية الوعاة: 1 / 19.

(5). طبقات الحفاظ 290.

وترجم له السيوطي أيضاً ترجمة حافلة ووصفه فيها بـ « الامام » وأورد كلمات العلماء في حقه وقال: « قال أبو بكر بن مجاهد: قال لي ثعلب: أ بكر اشتغل أصحاب القرآن لقرآن ففازوا، واصحاب الحديث لحديث ففازوا، وأصحاب الفقه لفقه ففازوا، واشتغلت أ بزيد وعمرو، فليت شعري ما ذا يكون حالي. فانصرفت من عنده فرأيت النبي - ﷺ - في تلك الليلة فقال لي: إقرأ أ العباس مني السّلام وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل ».

قال السيوطي: « وذكره الداني في طبقات القراء » [1].

وقال ابن خلكان: « كان إمام الكوفيين في النحو واللغة ... وكان ثقة حجة صالحاً مشهوراً لحفظ وصدق اللهجة، والمعرفة لعربية ورواية الشعر القديم مقدماً عند الشيوخ منذ هو حدث. فكان ابن الأعرابي إذا شك في شيء قال له: ما تقول أ العباس في هذا؟ ثقة بغزارة حفظه... »[2].

وقال اليافعي: « وفي السنة المذكورة توفي الامام العلامة الأديب أبو العباس المشهور بثعلب ... صاحب التصانيف المفيدة، إنتهت اليه ر سة الأدب في زمانه ... وكان ثقة صالحاً، مشهوراً لحفظ وصدق اللهجة ... » [3].

وترجم له الحافظ الذهبي، وذكر أنه سمع من عبيد القواريري وطائفة ... » [4].

وكذا ترجم له ابن الوردي في ريخه [5].

وقال النووي بنزجمته ما ملخصه:

« ثعلب مذكور في ب الوقف من المهذّب والوسيط، هو الامام المجمع على

---

(1). بغية الوعاة 1 / 396 - 398.

(2). وفيات الاعيان 1 / 102 - 104.

(3). مرآة الجنان حوادث سنة 291.

(4). العبر - حوادث سنة 291.

(5). تتمة المختصر - حوادث سنة 291.

إمامته، وكثرة علومه وجلالته، إمام الكوفيين في عصـــره لغةً ونحواً، وثعلب لقب له. قال الامام أبو منصـــور الأزهري في خطبة كتابه تهذيب اللغة: أجمع أهل هذه الصـــناعة من العراقيين أنه لم يكن في زمن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد مثلهما، وكان أحمد بن يحيى أعلم الرجلين وأورعهما وأروهما للّغات والغريب، وأوجزهما كلاماً وأقلّهما فضولاً ... » [1].

أقول: فهذا رأي علماء أهل السـنّة وأئمّة الجرح والتعديل في الجاحظ، فهل يليق لرازي أن يستند إلى ترك هكذا شخص رواية حديث الغدير، ويستدل بذلك على عدم صحته؟

5. اتصاف الجاحظ بالصفات الذميمة

والجاحظ – لاضـافة إلى ما تقدم – متصـف بصـفات ذميمة وأعمال قبيحة تسـقطه عن درجة الاعتبار، ولاتدع مجالاً للتوقف في عدم جواز الاعتماد على كلامه في رواية أو قدحه في حديث:

فمن ذلك: أنه كان لا يصلي ... وقد ذكر ذلك في ترجمته من كتاب (لسان الميزان).

ومن ذلك: أنه كان كذّاباً ... وقد تقدم ذلك أيضاً في (لسان الميزان).

ومن ذلك: انه كان مختلفاً ... وقد صرح بذلك الحافظ الذهبي.

بل ذكر جماعة من علمائهم وضعه – مع أبي العيناء – حديث فدك، وممن ذكر ذلك سبط ابن العجمي في (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث) والسيوطي في (تدريب الراوي) وابن الأثير في (جامع الأصول).

ومن ذلك: أنه كان كثير الهزل ... نص على ذلك ابن الوردي وغيره.

ومن ذلك: انه كان يستمع إلى الغناء ويجتمع لمغنيات، وذكر ذلك ابن

---

(1). تهذيب الأسماء واللغات للنووي 2 / 275.

خلكان واليافعي في ريخيهما.

6. الآثار المترتبة على الاعتماد على الجاحظ

وأخيراً، فإن الاعتماد على الجاحظ في الروا ت والأخبار، وللدفاع عنه ونفي عداوته للإمام أمير المؤمنين – عليه السلام –، وتنزيهه عمّا نسب اليه، يؤدّي إلى وقوع أهل السنة في إشكال قوي يصعب بل يستحيل التخلّص منه ...

وبيان ذلك: انه قد ثبت أن الجاحظ كان يتبع شيخه إبراهيم النظّام في جميع أقو اله وآرائه وما كان يدين به ... وقد ثبت أيضاً أن النّظام كان يعتقد سقاط عمر بن الخطاب جنين فاطمة الزهراء – عليها السلام – وبغير ذلك من الأمور التي لا يرتضيها أهل السنة عامة ... كما جاء في ترجمته من كتاب (الوافي لوفيات).

وقد صرح قتفاء لجاحظ أثر النّظام في جميع مقالاته جماعة من الأعلام كاليافعي وابن الوردي وابن خلكان.

فلو جاز للفخر الرازي أن يستدل بنزك الجاحظ رواية حديث الغدير – أو قدحه فيه – جاز للامامية الاستدلال بكلام شيخه النظّام في ب الطعن في عمر ابن الخطاب وخلافته ...

ولقد اعتمد (للدهلوي) تبعاً لابن حزم على كلام النظّام في الطعن في مؤمن الطاق – رحمه الله تعالى – وهكذا استشهد الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) شعار النظّام التي أنشدها في ذمّ أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم القاضي – تلميذ أبي حنيفة – على قبره.

فإنْ قيل: ذمُّ النظام أ يوسف القاضي غير مسموع، لذمّ العلماء النظّام وقدحهم فيه، كما في (الأنساب) و (لسان الميزان) و (الوافي لوفيات) وغيرها ...

قلنا: إن هذا إنّما يتوجه فيما إذا لم يركن العلماء إلى أقوله، ولم يعتمد المحدّثون على مقالاته، ولم يبذلوا قصارى عهدهم في الدفاع عن تلميذه

الجاحظ الأخذ قواله والمقتفي لآ ره، والناقل عنه وجوه المناقشة في فضائل مولا أمير المؤمنين - عليه السلام -.

وإذا كان الجاحظ معتمداً عليه كما يدل عليه صنيع الرازي ... فقد ثبت ان الجاحظ قد انتقد أ بكر وعمر على منعها ميراث فاطمة الزهراء من أبيها رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وظلمهما لها وتعدّيهما عليها ... في كلام طويل له في الموضوع، ذكره الشريف المرتضى - رحمه الله - حيث قال:

«فإنْ قيل: إذا كان أبو بكر قد حكم بخطأ في دفع فاطمة - عليها السلام - عن الميراث واحتج بخبر لا حجة فيه، فما ل الأمّة أقرّته على هذا الحكم ولم تنكر عليه؟ وفي رضائها وإمساكها دليل على صوابه.

قلنا: قد مضى أن ترك النكير لا يكون دليل الرضا، إلّا في المواضع التي لا يكون له وجه سوى الرضا، وبيّنا في الكلام على إمامة أبي بكر هذا الموضع بيا ً شافياً.

وقد أجاب أبو عثمان الجاحظ في كتاب العباسية عن هذا السؤال، جوا ً جيّد المعنى واللفظ، نحن نذكره على وجهه ليقابل بينه وبين كلامه في العثمانية وغيرها.

قال: وقد زعم أ س أن الدليل على صدق خبرهما - يعني أ بكر وعمر - في منع الميراث وبراءة ساحتهما: ترك أصحاب رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - النكير عليهما.

ثم قال: فيقال لهم: لئن كان ترك النكير دليلاً على صدقهما، ليكوننّ ترك النكير على المتظلمين منهما والمحتجين عليهما والمطالبين لهما دليلاً على صدق دعوتهم ولاستحسان مقالتهم، لا سيّما وقد طالت به المناجاة وكثرت المراجعة والملاحاة، وظهرت الشكية ولشتدّت المواجدة، وقد بلغ ذلك من فاطمة حتى أنها أوصت أن لا يصلي عليها أبو بكر، ولقد كانت قالت له حين أتته طالبة حقها ومحتجة برهطها:

من يرثك أ بكر إذا متَّ؟

قال: أهلي وولدي.

قالت: فما لنا لا نرث النبيّ ﷺ؟

فلمّا منعها ميراثها وبخسها حقّها واعتلّ عليها وحلج في أمرها، وعاينت التهضم وأيست من النزوع، ووجدت من الضعف وقلة الناصر، قالت:

و لأدعونَّ عليك.

قالت: و لأدعونَّ لك.

قالت: و لا أكلمّك أبداً.

قال: و لا أهجرك أبداً.

ـفإن يكن ترك النكير على أبي بكر دليلاً على صـــواب منعه، إنّ في ترك النكير علىـفاطمة دليلاً على صـــواب طلبها، وأدنى ما كان يجب عليهم في ذلك تعريفها ما جهلت، وتذكيرها ما نســـيت، وصـــرفها على الخطأ، ورفع قدرها عن البذاء، وأن تقول هجراً وتجور عادلاً وتقطع واصـــلاً، فاذا لم نجدهم أنكروا على الخصـــمين جميعاً فقد تكافأت الأمور ولســـتوت الأســـباب، والرجوع إلى أصل حكم في المواريث أولى بنا وبكم، أوجب علينا وعليكم.

وإنْـقالوا: كيف يظنّ بي بكر ظلمها والتعدي عليها، وكلّما ازدادتـفاطمة عليه غلظة ازدادـها ليناً ورقة، حيث يقول: و لا أهجركـلّبداً ثم تقول: و لأدعونَّ عليك، فيقول: و لأدعونَّ ـلك!؟ ولوـكانـكذلك لم يحتملـهذا الكلام الغليظ والقول الشـــديد في دار الخلافة بحضـــرة قريش والصـــحابة مع حاجة الخلافة إلى البهاء والرفعة، وما يجب لها من التنزيه والهيبة، ثم لم يمنعه ذلك أن قال معتذراً ومتقرّ ً لكلام المعظّم لحقّها المكرّم لمقامها، والصـــائن لوجهها والمتحنّن عليها: ما أحد أعن به عليَّ منك فقراً، ولا أحب إليّ منك غنى، ولكني سمعت رسول – ﷺ – يقول: إ معشر الأنبياء لا نرث ولا نورّث ما تركناه صدقة.

ـقيل لهم: ليس ـذلك ـبدليل على البراءة من الظلم والســـلامة من العمد، ـوقد يبلغ من مكر الظالم ودهاء ـللماكر إذا ـكان أريباً وللخصـــومة معتاداً أن يظهر كلام المظلوم وذلّة المنتصـــب وحدب الوامق ومقة المحق.

وكيف جعلتم ترك النكير حجة قاطعة ودلالة واضحة، وقد زعمتم أن عمراً قال على منبره: « متعتان كلتا على عهد رســـول - ﷺ - متعة النّســـاء ومتعة الحج وأ أنهى عنهما وأعاقب عليهما » فما وجدتم أحداً أنكر قوله، ولا لســـتشـــنع مخرج نهيه، ولا خطّئه في معناه، ولا تعجّب منه ولا استفهمه؟

وكيف تقضـون بنزك النكير وقد ـشـهد عمر يوم السّـقيفة وبعد ذلك: أنّ النبي - ﷺ - قال: « الأئمّة من قريش » ثمّ قال في ـشـكاته: ولو كان ـسـالم حيّاً ما تخالجني فيه ـشـك - حين أظهر الشـك في لستحقاق كلّ واحد من السـتّة الذين جعلهم ـشـورى - وسـالم عبد لامرأةٍ من الأنصار، وهي أعتقته وحازت ميراثه، ثم لم ينكر ذلك من قوله منكر ولا قابل إنسان بين خبريه ولا تعجّب منه؟

وإنما يكون ترك النكير على من لا رغبة له ولا رهبة عنده، دليلاً على صـدق قوله وصـواب عمله، فأمّا ترك النكير على من يملك الضعة والرفعة والأمر والنهي، والقتل والاستحياء، والحبس والاطلاق، فليس بحجّة نفي ولا دلالة ترضيّ.

قال: وقال آخرون: بل الدليل على صـدق قولهما وصـواب عملهما إمســاك الصـحابة عن خلعهمـا والخروج عليهمـا، وهم ـللـذين وثبوا على عثمـان في أيســـر من جحـد التنزيـل وردّ المنصـوص، ولو كا كما يقولون وما يصـفون ما كان ـسـبيل الأمة فيهما إلّا كسـبيلهم فيه، وعثمان كان أعزّ نفراً وأشرف رهطاً وأكثر عدداً وثروة وأقوى عدّة.

قلنا: إنّهما لم يجحدا التنزيل ولم ينكرا المنصـــوص، ولكنّهما ـبعد إقرارهما بحكم الميراث وما عليه الظاهر من الشـــريعة، إدّعيا رولية وتحدّ ـبحديثٍ لم يكن ـمحال ـكذبه ولا يمتنع في حجج العقول مجيؤه، وشـــهد له عليه من علمه مثل علمهما فيه، ولعلّ بعضـــهما كان يرى التصـــديق للرجل إذا كان عدلاً في رهطه، مأمو ً في

ظاهره، ولم يكن قبل ذلك عرفه بفجرة ولا جرّب عليه غدرة، فيكون تصديقه له على جهة حسن الظن وتعديل الشاهد، ولأنّه لم يكن كثير منهم يعرف حقائق الحجج، والذي يقطع بشهادته على المغيب، وكان ذلك شبهة على أكثرهم، فلذلك قلّ النكير وتواكل الناس ولشتبه الأمر، فصار لا يتخلص إلى معرفة حق ذلك من طله إلّا العالم المتقدّم والمؤيد المستزشد.

ولأنه لم يكن في عثمان في صدور العوام وفي قلوب السّفلة والطغام ما كان لهما من الهيبة والمحبّة. ولأنّهما كا لأقلّ استيثاراً لفيء ولأقلّ تفكّهاً عال منه، ومن شأن للناس إهمال السّلطان بما وفّر عليهم أموالهم، ولم يستأثر بخراجهم ولم يعطّل ثغورهم. ولأنّ الذي صنع أبو بكر من منع العنزة حقّها [حظّها] والعمومة ميراثها قد كان موافقاً لجلّة قريش وكبراء العرب. ولأن عثمان أيضاً كان مضعوفاً في نفسه ومستخفّاً لقدره، لا يمنع ضيماً ولا يقمع عدوّاً، ولقد وثب أ س على عثمان لشتم والقدح، والقذف لتشنيع والنكير، لأمور لو أتى عمر أضعافها وبلغ أقصاها لما اجتزأوا على اغتيابه، فضلاً عن مبارزته والاغراء به ومواجهته، كما أغلظ عيينة بن حصين له فقال له: أما أنه لو كان عمر لقمعك ومنعك، فقال عيينة: إنّ عمر كان خيراً لي منك، أرهبني فأنقاني.

ثم قال: والعجب أ وحد جميع من خالفنا في الميراث على اختلافهم في التشبيه والقدر والوعيد، يرد كل صنف منهم من أحاديث مخالفيه وخصوصه ما هو أقرب أسناداً وأصح رجالا وأحسن اتصالا، حتى إذا صاروا إلى القول في ميراث النبيّ نسخوا الكتاب، وخصّوا الخبر العام بما لا يداني بعض ما رووه وكذّبوا قليه، وذلك أن كل إنسان منهم إنما يجري إلى هواه ويصدق ما وافق رضاه.

مضى ما أرد حكايته من كلام الجاحظ » [1].

* * *

(1). الشافي في الامامة: 333 - 334.

وقد أنشد الجاحظ بيتين من الشعر فيهما إشارة إلى طلحة بن عبيد والزبير ابن العوام وعائشة بنت أبي بكر، في قضية حرب البصرة مع ذم شديد لهم وطعن عليهم، حيث عبّر عن الرجلين بـ « الأشقين » وشبّه عائشة بـ « الهرة » قد أجاد فيهما التشبيه وأحسن القول ...

ذكر ذلك عنه الحافظ جلال الدين السيوطي، حيث قال: « وإذا جاعت الهرة أكلت أولادها. وقيل: تفعل ذلك لمحبتهم، أنشد الجاحظ:

جاءت مع الأشقين في هودج تزجي إلى البصرة أحنادها

كأنها في فعلها هرة تريد أن كل أولادها [1]

وبهذا القدر من الكلام نكتفي في الجواب عن استدلال الفخر الرازي – في ردّ حديث الغدير – بعدم رولية أبي عثمان الجاحظ إيّاه، فإنّ في ما ذكره حجة قاطعة ودلالة واضحة على بطلان استدلال الرازي بذلك واعتماده عليه ... و لله التوفيق.

---

(1). ديوان الحيوان لجلال الدين السيوطي. أنظر « الهر ». وراجع أيضاً كتاب الحيوان للجاحظ 5 / 295.

الدفاع عن الجاحظ

كلام ابن روزبهان وإبطاله

وقد أغرب الفضل ابن روزبهان إذ أنكر الحقيقة الراهنة، فكذّب بغض الجاحظ ونصبه العداوة لأمير المؤمنين – عليه السلام – فقال – مدافعاً عن الجاحظ في جواب قول العلامة الحلي رحمه الله – :

« قال الجاحظ – وهو من أعظم الناس عداوة لأمير المؤمنين عليه السلام : صدق علي في قوله: نحن أهل البيت لا يقاس بنا أحد ... ».

فقال الفضل ما نصه:

« أقول: ما ذكر من كلام الجاحظ صحيح لا شك فيه، وفضائل أمير المؤمنين أكثر من أن تحصى، ولو أني تصديت لبعضها لأغرقت الطّوامير.

ولمّا ما ذكر أن الجاحظ من أعدائه فهذا كذب، لأن محبة السلف لا يفهم إلّا من ذكر فضائلهم، وليس هذه المحبة أمراً مشتهياً للطبع، وكل من ذكر فضائل أحد من السلف، فنحن نستدلّ من ذلك الذكر على وفور محبته إ ّ ه، وقد ذكر الجاحظ أمير المؤمنين لمناقب المنقولة، وكذا ذكره في غير هذا من رسائله، فكيف يحكم نه عدو لأمير المؤمنين!؟

وهذا يصح على رأي الروافض، فإنّ الروافض لا يحكمون لمحبّة إلّا بذكر

مثالب الغير، فعندهم محبّ علي من كان مبغض الصحابة، وبهذا المعنى يمكن أن يكون الجاحظ عدواً ».

هذا، ولكن كلام (الدهلوي) الذي نقلناه سابقاً، يكفي دليلاً على كذب ابن روزبهان وبطلان تكذيبه العلامة الحلي طاب ثراه.

كلام الرشيد الدهلوي ووجوه بطلانه

وجاء بعده رشيد الدين خان الدهلوي منكراً ما ثبت من عداوة الجاحظ لأمير المؤمنين – عليه السلام –، فقال – بعد أن ذكر كلام ابن روزبهان المتقدم –:

« وأما ما وصف العلامة الحلي أ عثمان الجاحظ المعتزلي من كونه من أشدّ الناس عدواةً لأمير المؤمنين، ثم نقله فضائله من رسالة الجاحظ الغرّاء التي صنفها في مناقب أمير المؤمنين، فإنه ممّا يحيّر الناظر النبيه، لأنّ الشريف الرضي قال في نهج البلاغة بعد الخطبة التي أوّلها:

أيّها الناس إ قد أصبحنا في دهر عنود، وزمن شديد يعدّ فيه المحسن مسيئاً، ويزداد الظالم فيه عتواً – الخ. قال الرضي: ربما نسبها من لا علم له إلى معاوية، وهو كلام أمير المؤمنين الذي لا شك فيه، وأين الذهب من الرغام والعذاب من الأجاج؟

وقد دل على ذلك الدليل الخريّت، ونقده الناقد البصير عمرو بن بحر الجاحظ، فإنه ذكر هذه الخطبة في كتاب البيان والتبيين، وذكر ما نسبها إلى معاوية، ثم تكلّم من بعدها بكلام في معناها – إلخ.

وكلام الشريف الرضي هذا نص على مهارة الجاحظ ومعرفته بكلام أمير المؤمنين، حتى أن صاحب نهج البلاغة ينسب هذه الخطبة اليه اعتماداً على نسبة عمرو بن بحر الجاحظ إيّ ها في كتابه اليه، فجعل من كان قداً بصيراً في كلام أمير المؤمنين ومعتمداً لدى الرضي بل دليلاً لذلك، من أعظم الناس عداوة لأمير المؤمنين، فلسد شيء من للعدوان ومخالف للعدل والانصاف.

وما ذكره القاضي نور التستزي بصدد إثبات عداوة الجاحظ لأمير المؤمنين – مع عدم ذكر ليفه كتا ً في مناقبه، وحمل ذلك على محمل يستغفر به الأذكياء بل الأغنياء – من أن الجاحظ كان يذهب إلى أن الامامة تنتقل لوريثة فيكون العباس إماماً بعد النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – دون علي ليتقرب بذلك إلى المأمون العباسي، أعجب مما ادّعاه العلّامة الحلّي.

وذلك لأنّ دعوى جر ن الإرث في مسألة الإمامة – على تقدير تسليم القول بها من هذا المعتزلي – إنما هي خطأ في الرأي، وهو لا يستلزم العداوة لأمير المؤمنين عليّ، وإنما ينزتب على هذا الرأي حرمان أحب الأحباب، وانتقال الميراث إلى غير المحبوب.

ومن المعلوم أنه لو كانت الامامة تنتقل بحسب طبقات الورّاث لم تكن لتصل إلى ابن العم، مع وجود العم.

فصاحب هذا الزعم الذي ذهب اليه لغرض إرضاء المأمون – وهو أحد ملوك الشيعة كما صرح به القاضي التستزي – يكون من أعداء أمير المؤمنين؟ فاعتبروا أولى الألباب، إنّ هذا لشيء عجاب!

والكلام حول مودّة الجاحظ المعتزلي لأمير المؤمنين وخدمته لكلامه – وإنْ كان لا وجه له في هذا المقام – إلّا أنه ينطوى على فائدة كبيرة وهي: أن جعل الجاحظ الذي وضع رسالة غراء في فضائل أمير المؤمنين – والذي اقتدى به الشريف الرضي في معرفة كلامه وعبر عنه بـ « الناقد » – من أشد الناس عداوة لأمير المؤمنين تعبير يختص لامامية، وهو يشبه تماما تسمية اللغويين الصحراء القاحلة لمفازة، وتعبير أهل العرف العام عن الأعمى لبصير ».

أقول – قبل كلّ شيء –: إن كلام رشيد الدين الدهلوي هذا رد وتكذيب لكلام شيخه (الدهلوي)، الصريح في أن الجاحظ صبي وكافر، وإنما جاء حكم الشيعة – بكون الجاحظ من أشد الناس عداوةً لأمير المؤمنين – عليه السلام – نظراً إلى ما أورده الجاحظ في رسالته (العثمانية) من الخرافات على الامام، واستناداً إلى

كلمات أبي جعفر الاسكافي و (الدهلوي) وغيرهما في نقض كلماته المضلة.

فما ذكره رشيد الدين هنا من الطعن على الشيعة، وارد في الحقيقة على (الدهلوي) أيضاً.

ثم نجيب عن استدلاله بكلام الشريف الرضي - ﷺ تعالى - حول الجاحظ بوجوه:

1) الفضل ما شهدت به الأعداء

لقد شاع وكثر اعتماد العلماء على أقوال الأعداء والمخالفين في ب الفضائل والمناقب ... فكم من رجل ينكر فضائل مخالفه في العقيدة وللمذهب، ويثني عليه، ويعترف بسجا ه وخصائصه الحسنة ... وليس ذلك عند نقلة تلك الكلمات والمستشهدين بها دليلاً على المحبّة والمودّة، ولا يتّخذونها دليلاً على نفي للعداوة وعدم الخلاف بل يجعلون ذلك للثناء والإطراء اعترافاً من عدوٍ في حق عدوه، ويثبتون بذلك جلالة الممدوح وعظمته من ب: الفضل ما شهدت به الأعداء.

وكأنّ الرشيد الدهلوي لم يسمع هذا المثل المعروف ...

ولا س بذكر نماذج من مصاديق ذلك:

قال الفخر الرازي في مناقب الشافعي: « وأما يحيى بن معين، فروي أنه ذهب يوما إلى أحمد بن حنبل، فمرّ الشافعي على بغلة، فقام أحمد اليه وتبعه وأبطأ على يحيى، فلما رجع إليه قال له يحيى: أ عبد لم هذا؟ فقال أحمد: دع عنك هذا والزم ذنب البغلة.

قال الحافظ البيهقي: وكان يحيى بن معين فيه بعض الحسد للشافعي ومع هذا يحسن القول فيه. ثم روى سناده عن يحيى بن معين أنه قال: الشافعي صدوق لا س به.

وروى البيهقي عن الزعفراني أنه قال: سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال: لو كان الكذب مطلقاً لمنعته مروّته عن أن يكذب. ثم قال البيهقي: وانما

كانوا يسألون يحيى عنه لما كان قد اشتهر من حسده له، والفضل ما شهدت به الأعداء.

فلما شهد يحيى بصدق لهجة الشافعي مع شدة حسده له، وكثرة طعنه في كلّ من أمكنه الطعن فيه، دلّ ذلك على أن الشافعي كان في الغاية القصوى ... ».

وهكذا نستدل على كون هذه الخطبة للامام عليه السلام بكلام الجاحظ – وهو من أشد الناس عداوة له – لأن « الفضل ما شهدت به الأعداء ».

وقال حيدر علي الفيض آ دي – وهو أيضاً من أشد الناس عداوة لأمير المؤمنين – عليه السلام – ، بعد أن قدح في شجاعة الامام – عليه السلام – وذكر أن قتله عمرو بن عبد ود في وقعة الخندق لا يدلّ على شيء مما يذكره الشيعة – قال وهو يريد إثبات أفضلية أبي بكر وعمر:

« نعم، ذكر الامام الأعظم – يعني شارح تجريد العقائد – حكاية عمرو بن عبد ود من ب القول المشهور: والفضل ما شهدت به الأعداء. يفيد أهل الحق فيما نحن فيه، وذلك لما روي في كتب الفريقين أن ذلك الشقي لما رأى أمير المؤمنين أمامه قال: يشق عليّ أن أضربك، ولو جاء أبو بكر لتناولته لسيف، وإذا رزني عمر لم أعدل عن مبارزته، فارجع إلى جيشك وأرسل إليَّ أحدهما ... » [1].

أقول: إنه يستدل بكلام عمرو الذي زعم أنه من روا ت الفريقين على أنّ الرجلين أفضل وأشجع من أمير المؤمنين – عليه السلام – من ب « الفضل ما شهدت به الأعداء ».

وقال الرشيد الدهلوي نفسه في مباحث فضائل عثمان والدفاع عنه. من (ايضاحه):

« قال الشريف المرتضى في الشافي: لو كان إنفاق أبي بكر صحيحا، لوجب أن تكون وجوهه معروفة كما كانت نفقة عثمان معروفة في تجهيز جيش العسرة

---

(1). منتهى الكلام / 369.

وغيره، لا يقدر على إنكارها منكر، ولا يرب في جهاتها مرب.

فمن كان صاحب هذه الفضيلة المتفق عليها بين الفريقين، بحيث يقول الشريف المرتضى فيها: لا يقدر على إنكار منكر ولا يرب من جهاتها مرب والفضل ما شهدت به الأعداء، فالتقوّل عليه لرذائل دليل على كمال التعصب ».

فكيف يذكر الفاضل الرشيد هذا القول المشهور بعد كلام السيد المرتضى في حق عثمان، ولو كان ليف الجاحظ رسالة في فضائل الامام – عليه السلام – دليلاً على حبه له، لكان كلام السيد المرتضى دليلاً على حبه لعثمان كذلك ...

أقول: والخاصل أنه لم يقل أحد من العقلاء إنّ مطلق المدح دليل على المحبة، وإلّا لكان المشركون الذين وصفوا النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – لصدق والأمانة مسلمين محبين له. ولكان معاوية بن أبي سفيان الذي يعترف بعظمة أمير المؤمنين – عليه السلام – مراراً – في حياته وبعد وفاته – محباً له، مع أن عدلوته للامام – عليه السلام – لا يحتاج الى بيان ... وقد روى المبرد كتاً من معلوية بن أبي سفيان إلى سيد أمير المؤمنين – عليه الصلاة والسلام – جاء فيه:

« وأما شرفك في الاسلام وقرابتك من النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – وموضعك ممّن يعاك، وما حجتك على أهل الشام إلّا كحجّتك على قريش فلست أدفعه ».

ثم روى المبرد جواب الامام – عليه السلام – وفيه: « وأما شرفي في الإسلام وقرابتي من النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – وموضعي من قريش، فلعمري لو استطعت دفعه لدفعته » [1].

فهكذا شأن معاوية، وهو مع ذلك يعترف بما لعلي من الفضائل ... والجاحظ مثل معاوية ...

---

(1). الكامل في الأدب: 1 / 191 - 194.

ترجمة المبرد

وابو العباس المبرد النحوي، كان إماماً في علوم الأدب والعربية، علامة ثقة في التاريخ والأخبار. توفي سنة 285، وتوجد ترجمته في:

1 - وفيات الأعيان: 4 / 313.

2 - مرآة الجنان - حوادث سنة 285.

3 - العبر في خبر من غبر: حوادث سنة 285.

4 - بغية الوعاة: 1 / 269.

5 - ريخ بغداد: 3 / 380 - 387.

6 - المنتظم 6 / 9 - 11.

7 - ابن كثير 11 / 79 - 80.

8 - النجوم الزاهرة 3 / 117.

9 - المختصر في أحوال البشر 2 / 61.

10 - شذرات الذهب 2 / 190.

ومن عجائب الأمور أن (الدهلوي) ينسب إلى الامامية النصب والعداء لأهل للبيت الطاهرين، تبعا لشيخه نصر الكابلي، وتبعهما على ذلك: السيف الملتاني وحيدر علي الفيض آ دي ورشيد الدين الدهلوي.

ونحن نقول: إذا كان ذكر فضائل أمير المؤمنين وأهل بيته الطاهرين - عليهم السلام - دليلاً على المحبة ونفي العداوة والبغض - كما يزعم رشيد الدين الدهلوي - فإن الشيعة الإمامية يذكرون من فضائلهم أكثر وأكثر مما ذكره الجاحظ في رسالته، ويسعون مع ذلك في ردّ مطاعنه التي أوردها النولصب كالجاحظ وأمثاله. وإلّا ... فكيف يزعم الرشيد الدهلوي كذب نسبة العلامة الحلي بغض أمير المؤمنين إلى الجاحظ؟

فهم الكاذبون على كل حال.

2) وصف الجاحظ بالمهارة لا ينفي عداوته

ثم إنّ الشريف الرضي ما وصف الجاحظ إلّا لمهارة والنقد، ومجرّد كون الرجل ماهراً قداً لا يدل على عدم العداوة، وإنما وصف الشريف الرضي الجاحظ بذلك لغرض إلزام المنكرين وإفحام المخالفين، من حيث أنهم يعتقدون بمهاره الجاحظ ونقده، ومكانته في معرفة الكلام ...

3) الحافظ ابن خراش ومثالب الشيخين

هذا، وما ذكره الرشيد للدهلوي في حق الجاحظ، معارض بما ذكروه بترجمة الحافظ ابن خراش – مع وصفه لحفظ وسعة الاطلاع والنقد – من أنّه خرّج مثالب الشيخين وأبطل حديث: ما تركناه صدقة. قال الحافظ السيوطي:

« ابن خراش الحافظ البارع الناقد، أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي البغدادي. قال أبو نعيم [بن عدي]: ما رأيت أحفظ منه.

وقال أبو زرعة: كان رافضياً، خرج مثالب الشيخين في جزءين وأهداهما إلى بندار، فأجازه لفي درهم، بنى له بها حجرة فمات إذ فرغ منها.

قال عبدان: قلت له: حديث « ما تركنا صدقة »؟ قال: طل. قال: وقد روى مرسيل [وصلها] ومواقيف رفعها.

مات سنة 283 »[1].

وترجمه للحافظ للذهبي قائلاً: « عبد الرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ (فأورد ما تقدم. فقال): قلت: و هذا هو الشيخ المغتر الذي ضلّ سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير والاحاطة وبعد هذا فما

---

(1). طبقات الحفاظ / 297.

انتفع بعلمه، فلا عتب على حمير الرافضة وحواتر جزين ومشغر! وقد سمع ابن خراش من الفلّاس وأقرانه لعراق، ومن عبد بن عمران العائدي وطبقته لمدينة، ومن الذهلي ...

وعنه ابن عقدة وأبو سهل القطان ... » [1].

أقول: واذا كان وصف الشريف الرضي الجاحظ لمهارة والنقد للكلام دليلاً على بطلان نسبة نصب العداء لأمير المؤمنين – عليه السلام – إليه، فليكن وصف الذهبي وأبي نعيم والسيوطي لحافظ ابن خراش لحفظ والبراعة والنقد وسعة الاطلاع والاحاطة وغير ذلك، دليلاً على بطلان حديث: ما تركناه صدقة:

4) إطراء أهل السنة علماء الشيعة

وكثيراً ما نجد علماء القوم يمدحون كبار الشيعة ويثنون عليهم الثناء البالغ:

* فقد تقدمت في الكتاب ترجمة الشيخ المفيد طاب ثراه من (لسان الميزان) و (العبر) و (مرآة الجنان).

* وترجمة الشيخ ابن شهر آشوب السروي عن كتب القوم.

ترجمة الشريف الرضي

* كما ترجم أبو منصور الثعالبي – وهو عبد لملك بن محمد المتوفى سنة 430، توجد ترجمته في (وفيات الأعيان) و (العبر) و (مرآة الجنان) و (بغية الوعاة) ... وقد وصفوه بـ « الأديب اللبيب الشاعر، صاحب التصانيف الأدبية السائرة في الدنيا، راعي تلعات العلم وجامع أشتات النظم، سار ذكره سير المثل وضربت

---

(1). ميزان الاعتدال 2 / 600، وترجم له أيضاً في تذكرة الحفاظ 2 / 284 والعبر 2 / 70.

إليه رابط الابل، وطلعت دواوينه في المشـــارق والمغارب طلوع النجم في الغيلهب، وله من التواليف كتاب يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، وهو أكبر كتبه وأحسنها

* الشريف الرضي ﷺ بقوله:

« الباب العلشر في ذكر الشريف أبي الحسن النقيب وغرر من شعره: هو محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب – كرّم وجهه ووجوههم – ومولده ببغداد سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.

وابتدأ يقول الشعر بعد أن جاوز العشر سنين بقليل، وهو أبرع أبناء الزمان وأنجب سادة العراق، يتحلى مع محتده الشـــريف ومفخره المنيف دب ظاهر وفضـــل هر وحظ من جميع المحلســـن وافر، ثم هو لشعر الطّالبيين من مضـــى منهم ومن غبر، على كثرة شـــعرائهم المفلّقين كالحمّاني وابن طباطبا وابن الناصر وغيرهم، ولو قلت أنه لشعر قريش لم أبعد عن الصدق ... » [1].

وترجم له ابن خلكان أيضاً بمثل ما تقدم ... » [2].

وقال اليافعي في حوادث سنة 406: « وفي السنّة المذكورة الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الحسيني الموسوي البغدادي الشيعي، نقيب الأشرف، ذو المناقب ومحاسن الأوصاف ... » ثم نقل كلام الثّعالبي وغيره في حقه [3].

وترجم له أبو الحسن الباخرزي * المتوفى سنة 467، قال السمعاني: واحد عصره وعلّامة دهره وساحر زمانه في ذهنه وقريحته، وكان في شبابه يتردد إلى الامام أبي محمد الجويني ولازمه حتى انخرط في سلك أصحابه، ثم ترك ذلك وشرع في الكتابة ... » وقال الذهبي « الباخرزي العلامة الأديب صاحب دمية القصر، أبو

---

(1). يتيمة الدهر 3 / 136 – 156.

(2). وفيات الأعيان 4 / 414.

(3). مرآة الجنان – حوادث سنة 406.

الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطّيب الباخرزي، الشاعر الفقيه الشافعي، تفقّه بي محمد الجويني ثم برع في الانشاء والأدب وسافر الكثير وسمع الحديث ... ».

وقال الأسنوي في طبقات الشافعية: « كان فقيهاً أديباً » * بقوله:

« السيّد الرّضي الموسوي - ﷺ وأرضاه - له صدر الوسادة بين الأئمّة والسّادة، وأ إذا مدحته كنت كمن قال لذكاء: ما أنورك، ولخضارة: ما أغزرك. وله شعر إذا افتخر به أدرك من المجد أقاصيه وعقد لنجم نواصيه، وإذا نسب انتسب رقة الهواء إلى نسيبه وفاز لقدح المعلّى من نصيبه، حتى لو أنشد الرّاوي غزليّاته بين يدي العزهاة لقالت له: من العزهات، وإذا وصف فكلامه في الأوصاف أحسن من الوصائف والوصاف، وإنْ مدح تحيّر فيه الأوهام من مادح وممدوح له بين المتزاهنين في الحلبتين سبق سابق مروج، وإن نثر حمدت منه الأثر ورأيت هناك خرزات من العقد تنفض، وقطرات من المزن ترفض، ولعمري إنّ بغداد قد انبجست [انجبت] به فبوأّته ضلالها وأرضعته زلالها وأنشقته شمالها، وورد شعره دجلتها فشرب منها حتى شرق، وانغمس فيها حتى كاد أن يقال غرق، فكلّما أنشدت محلسن تنزهت بغداد في نضرة نعيمها وتشنفت من أنفاس الهجير بمرواح نسيمها ... » [1].

وترجم للشريف الرضي أيضاً:

1 - الصفدي في الوافي لوفيات: 2 / 374.

2 - ابن ماكولا في الإكمال: 4 / 75.

3 - الذهبي في العبر: حوادث سنة 406.

4 - ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: 5 / 141.

5 - ابن الوردي في تتمة المختصر - حوادث سنة 406.

---

(1). دمية القصر 1 / 292 - 293.

وأما مدح أبي العلاء المعرّي * المتوفى سنة 449، قال ابن خلكان وابن الوردي: كان علّامة عصره - رحمه الله - وكان متضلّعاً في فنون الأدب، أخذ عنه التنوخي والخطيب التبريزي وغيرهما. ولما توفي قرئ على قبره سبعون مرثية، وممن رثاه تلميذه أبو الحسن علي بن الهمام. قال ابن الوردي: إنّه كان تقياً زاهداً، ألف الصّاحب كمال الدين ابن العديم - رحمه الله - في مناقبه كتاباً سماه « كتاب للعدل والتحري في دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري » وصنف بعض الأعلام في مناقبه كتاباً سماه « دفع المعرّة عن شيخ المعرّة »، ووضع أبو طاهر الحافظ السلفي كتاباً في أخبار أبي العلاء. وترجم له أيضاً الجلال السيوطي في (بغية الوعاة) ووصفه بالامام، وقال: « كان غزير الفضل شائع الذكر وافر العلم غاية في الفهم، عالماً باللغة حاذقاً بالنحو، جيّد الشعر جزل الكلام، شهرته تغني عن صفته ...» وهكذا ترجم له وأثنى عليه صاحب (مرآة الجنان) وغيره الشريفين المرتضى والرضي في القصيدة التي رثى بها أباها الشريف أبا أحمد الحسين فمشهور جداً. فراجع ديوانه.

ترجمة الشريف المرتضى

* ومن كبار علماء الشيعة الذين ترجم لهم في معاجم أهل السنة بكل ثناء وتعظيم: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي:

فقد ترجم له ابن خلكان بقوله:

« الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن طاهر ذي المناقب أبي أحمد الحسين ابن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي عنهم -.

كان نقيب الطالبيّين، وكان إماماً في علم الكلام والأدب والشعر، وهو أخو الشريف الرضي، وسيأتي ذكره إن شاء تعالى.

وله تصـــانيف على مذهب الشـــيعة، ومقالة في أصـــول الدين، وله ديوان شـــعر كبير، وإذا وصف الطّيف أجاد فيه، وقد استعمله في كثير من المواضع ...

وذكره ابن بســـام في أواخر كتاب الذخيرة فقال: كان هذا الشـــريف إمام أئمّة العراق بين الاختلاف والاتفاق، إليه فزع علماؤها وعنه أخذ عظماؤها، صاحب مدارسها وجماع شاردها وآنسها، ممّن سارت أخباره وعرفت به أشعاره ... » [1].

ترجمة ابن خلكان

وابن خلكان من أكابر علماء أهل السنّة، ترجم له الحافظ الذهبي في (العبر) [2].

وقال ابن الوردي: « كان فاضلاً عالماً، تولى القضاء بمصر والشام، وله مؤلفات جليلة » [3].

وترجم له الصّـلاح الصّـفدي فقال: « وكان فاضـلاً رعاً متفقهاً عارفاً لمذهب، حسـن الفتاوى جيّد القريحة، بصيراً لعربية، علاّمة لأدب والشعر وأ م الناس، كثير الإطّلاع، حلو المذاكرة وافر الحرمة، فيه ر سة كبيرة » [4].

وترجم له اليافعي وأثنى عليه كذلك [5].

وقال السـبكي بترجمته: « كان أحنف وقته حلماً، وشـافعي زمانه علماً، وحاتم عصـره، إلّا أنه لا يقاس به حاتم، من بقا البرامكة الكرام، والسـادة الذين ليّنوا جانب الدهر الغرام، وكان زمنه مثل ذلك الزمان الذاهب، وعلى منوال ذلك الاحســـان وتلك المواهب، مع التخلّق بتلك الخلائق التي كأنما ت يشب عنبرها

---

(1). وفيات الأعيان 3 / 313.

(2). العبر – حوادث سنة 681.

(3). تتمة المختصر – حوادث سنة 681.

(4). الوافي لوفيات 7 / 308.

(5). مرآة الجنان حوادث سنة 681.

أو أصبح يتخير من أكل جواهر الثرّ جوهرها، بحلم ما داوى معاوية سورة غضبه بمثله، ولا دارى بشبهه أبو مسلم في مكائده، وفعله كرم ما دانى السفاح غمامة ولا دان به المأمون وقد طلب الامامة، هذا إلى أدب خفّ به جانب الخفاجي، ولستصغر الوليد وطوى ذكر الطائي، مع إتقان في ذكر الوقائع وحفظ للبدائع، أحد علماء عصره المشهورين، وسيّد أد ء دهره المذكورين » [1].

وممن ترجم لابن خلكان.

السيوطي في حسن المحاضرة 1 / 320.

وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة – حوادث سنة 681.

والأسنوي في طبقات الشافعية 1 / 496.

وابن قاضي شهبة الاسدي في طبقات الشافعية 2 / 22.

وقال اليافعي – المتوفى سنة 767، ترجم له الاسنوي فقال: « كان إماماً يسترشد بعلومه ويقتدى، وعلماً يستضاء نواره ويهتدى » وترجم له ابن قاضي شهبة ووصفه بـ « الشيخ الامام القدوة العارف الفقيه العالم شيخ الحجاز » كما ترجم له وأثنى عليه ابن حجر في (الدرر الكلمنة 2 / 247) وبدرالدين التهامي في (طبقات الخواص لأهل الصدق والإخلاص) والجامي في (نفحات الانس من حضرات القدس) وابن العماد في (شذرات الذهب 60 / 210) والسبكي في (طبقات الشافعية 6 / 103) والشوكاني في (البدر الطالع 10 / 378) – في حوادث سنة 436:

« توفي فيها الشريف المرتضى ... كان نقيب الطالبيين، وكان إماماً في علم الكلام والأدب والشعر ... حكى الخطيب أبو زكر يحيى بن علي التبريزي اللغوي أن أ الحسن علي بن أحمد الفالي الأديب كانت له نسخة من كتاب الجمهرة لابن دريد في غاية الجودة، وقد دعته الحاجة إلى بيعها فباعها، واشنزاها

---

(1). الطبقات الصغرى – مخطوط.

الشريف المرتضى بستين دينارا، وتصفّحها فوجد فيها أبيا بخط ئعها أبي الحسن الفالي:

أنســـت بها عشـــرين حولاً وبعتها لقد طال وحدي بعدها وحنيني

وما كان ظنّي أنني ســـأبيعها ولو خلدتني في الســـجون ديوني

ولكنْ لضـــعفٍ وافتقـارٍ وصـــبيةٍ صـــغارٍ عليهم تســـتهلُّ شـــؤوني

وقد تخرج الحاجات أم مالك كرائم من ربٍ بهنّ ضـــنين

فأرسل اليه الكتاب ووهب له الثمن.

وملح الشريف المرتضى وفضائله كثيرة، وكانت ولادته سنة 355 » [1].

وترجم له أبو الحسن الباخرزي [2].

وجلال الدين السّـيوطي الحافظ، وكان مما قال: « قال قوت: قال أبو جعفر الطوسـي [مجمع على فضـله] توحّد في علومٍ كثيرةٍ مثل الكلام والفقه والأدب من النحو والشـعر ومعانيه واللغة وغير ذلك، وله تصانيف » [3].

والحافظ الذهبي، فقال: « والشـريف المرتضـى نقيب الطالبيين، وشـيخ الشـيعة ورئيسـهم لعراق، أبو القلسـم عليْ بن الحسـين بن موسـى الحسـيني الموسـوي، وله إحدى وثمانون سـنة، وكان إماماً في الكلام والشعر والبلاغة، كثير التصانيف، متبحراً في فنون العلم، أخذ عن الشيخ المفيد ... » [4].

والحافظ ابن حجر: « ...قال ابن أبي طي: هو أوّل من جعل داره دار العلم وقربها للمناظرة، ويقال إنه أفتى ولم يبلغ العشـرين، وكان قد حصـل على ر سـة الدنيا والعلم، مع العمل الكثير في المواظبة على تلاوة القرآن وقيام الليل

---

(1). مرآة الجنان حوادث سنة 436.

(2). دمية العصر: 1 / 299.

(3). بغية الوعاة 2 / 162.

(4). العبر: حوادث سنة 436.

وإفادة العلم، وكان لا يؤثر على العلم شيئاً، مع البلاغة وفصاحة اللهجة، وكان أخذ العلوم عن الشيخ المفيد، وزعم أنه رأى فاطمة الزهراء ليلةً ولته صبيين فقالت: خذ ابيَّ هذين فعلّمهما، فلما استيقظ وافاه الشريف أبو أحمد ومعه ولداه الرضي والمرتضى، فقال له: خذهما إليك وعلّمهما، فبكى وذكر القصة.

وذكر أبو جعفر الطوسي له من التصانيف: الشافي في الامامة خمس مجلدات، الملخّص والموجز في الأصول، وتنزيه الأنبياء، والغرر والدرر، ومسائل الخلاف، والانتصار لما انفردت به الامامية، وكتاب المسائل كبير جدّاً، وكتاب الرد على ابن جنّي في شرح ديوان المتنبي، وسرد أشياء كثيرة.

يقال: إن الشيخ أ لسحاق الشيرازي كان يصفه لفضل، حتى نقل عنه أنه قال: كان الشريف المرتضى بت الجأش، ينطق بلسان المعرفة ويورد الكلمة المسددة، فتمرق مروق السهم من الرمية، ما أصاب [أصمى] وما أخطأ أشوى.

إذا شرع للكلام ولّيته في حلنب منه وللناس حلنب

وذكر بعض الامامية: إن المرتضى أول من بسط كلام الامامية في الفقه، و ظر الخصوم، واستخرج الغوامض، وقيّد المسائل ...

وحكى ابن برهان النحوي أنه دخل عليه وهو مضطجع ووجهه إلى الحائط وهو يخاطب نفسه، ويقول: أبو بكر وعمر ولّيا فعدلا واسترحما فرحما، أما أ فأقول: ارتدّا » [1].

ترجمة ابن حجر

وابن حجر الحافظ من كبار الأئمّة الحفّاظ وشيوخ أهل السنة الأعلام، يوجد الثناء عليه في كافّة المعاجم الرجالية، فقد قال الحافظ السّخاوي بترجمته ما

---

(1). لسان الميزان 4 / 223.

ملخّصه:

« أحمد بن علي بن محمد بن [محمد بن] علي بن أحمد، شـــيخي الأســـتاذ، إمام الأئمّة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي ويعرف بن حجر، ولد في ثمان عشر من شعبان سنة 773، درس عند شيوخ القاهرة ثم ارتحل إلى البلاد الشامية والمصرية والحجازية، وأكثر جداً من المســموع والشــيوخ، فســمع العالي والنازل، وأخذ عن الشــيوخ والأقران فمن دونهم، واجتمع له من الشيوخ المشار اليهم والمعوّل في المشكلات عليهم، ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، لأنّ كلّ واحد منهم كان متبحّرا ورأسا في فنه الذي اشتهر به لا يلحق، فالتنوخي في معرفة القراءات، والعراقي في معرفة علوم الحديث، والهيثمي في حفظ المتون واستحضارها، والبلقيني في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن الملقّن في كثرة التصانيف، والمجد الفيروزآ دي في حفظ اللغة، والغماري في معرفة العربية وكذا المحب وابن هشـــام، والعزّ ابن جماعة في تفننه.

وأذن له جلّهم أو جميعهم كالبلقيني والعراقي في الإفتاء والتدريس، وتصدى لنشر الحديث، وشهد له أعيان شيوخه لحفظ، وزادت تصانيفه على مائة وخمسين تصنيفاً، ورزق فيها من السعد والقبول، خصوصاً فتح الباري بشرح البخاري.

وأملى ما ينيف على ألف مجلس ما حفظه، واشـــتهر ذكره وبعد صـــيته، وارتحل الأئمّة إليه وتبحّح الأعيان لوفود عليه، وكثرت طلبته، حتى كان رءوس العلماء من كل مذهب من تلامذته، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة، وامتدحه الكبار، وتبجّح فحول الشـــعراء بمطارحته، وطارت فتاواه التي لا يمكن دخولها تحت الحصـر في الآفاق، وحدّث كثر مرو ّ ته خصـوصـاً المطوّلات منها، كل ذلك مع شدة تواضعه وحلمه وبهائه.

وقد شـــهد له القدماء لحفظ والثقة والامانة، والمعرفة التامة والذهن الوقاد والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى، وشهد له شيخه العراقي نه أعلم

أصحابه لحديث، وقال كلّ من التقي الفاسي والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله.

وسئل: أرأيت مثل نفسك؟ فقال قال : ولا تزكّوا أنفسكم.

ومجلسنه جمّة، وما عسى أن أقول في هذا المختصر، أو من أ حتى يعرف بمثله، خصوصاً وقد ترجمه من الأعيان في التصانيف المتداولة لأيدي، التقي الفلسي في ذيل التقييد، والبدر البشتكي في طبقاته للشعراء، والتقي المقريزي في العقود الفريدة، والعلاء ابن خطيب الناصرية في ذيل ريخ حلب، والشمس ابن صر الدين في توضيح المشتبه، والتقي ابن قاضي شهبة في ريخه، والبرهان الحلبي في بعض مجاميعه، والتقي ابن فهد المكي في ذيل طبقات الحافظ، والقطب الخيضري في طبقات الشافعية، وجماعة من أصحابنا كابن فريد النجم في معاجمهم وغير واحد من الوفيات، وهو نفسه في رفع الإصر، وكفى بذلك فخراً.

توفي في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين » [1].

وترجمه الحافظ السيوطي بقوله: « ابن حجر شيخ الإسلام والامام الحافظ في زمانه، وحافظ الد ر المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقا، قاضي القضاة ... » [2].

وقال بنرجمته أيضا ما ملخصه: « قاضي القضاة شيخ الإسلام إمام الحفاظ شهاب الدين، فريد زمانه، وحامل لواء السنّة في أوانه، ذهبي هذا العصر ونضاره، وجوهره الذي ثبت به على كثير من الأعصار فخاره، إمام هذا الفن للمقتدين ومقدم عساكر المحدثين، وعمدة الوجود في التوهين والتصحيح، وأعظم الحكام والشهود في ب التعديل والتجريح، شهد له لانفراد خصوصا في شرح البخاري كل مسلم، وقضى له كل حاكم نه العلم المعلم، له الحفظ

---

(1). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 2 / 36 - 40.

(2). طبقات الحفاظ / 547، وفيه: « إمام الحفاظ في زمانه » بدل: « الامام الحافظ ».

الواسع ... » [1].

كما ترجم له في ريخ مصـــر بقوله: « ابن حجر إمام الحافظ في زمانه، إنتهت اليه الرحلة والر سة في الحديث في الدنيا سرها، فلم يكن في عصره حافظ سواه ... » [2].

ترجمة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي

وأما الشيخ أبو لسحاق الشيرازي الذي وصف الشريف المرتضى – ﷺ – بما نقله الحافظ ابن حجر ... فإليك بعض كلماتهم في مدحه:

قال ابن خلكان ما ملخصه:

« الشـيخ أبو إسـحاق إبراهيم بن علي بن يوسـف الشـيرازي الفيروزآ دي الملقّب جمال الدين، سـكن بغداد وتفقّه على جماعة من الأعيان، وصـحب القاضـي أ الطيّب الطبري كثيراً وانتفع به و ب عنه في مجلسـه، ورتّبه معيدا في حلقته، وصـار إمام وقته ببغداد، ولما بنى نظام الملك مدرسته ببغداد سـأله أن يتولاّها فلم يزل إلى أن مات. وصنّف التصانيف المباركة وانتفع به خلق كثير، وله شعر حسن، وكان في غاية من الورع والتشدّد في الدين، ومحلسنه أكثر من أن تحصر، وكانت ولادته في سنة 393، وتوفي سنة 476.

وذكره محب الدين ابن النجار في ريخ بغداد، فقال في حقه: إمام أصحاب الشافعي، ومن انتشر فضله في البلاد، وفاق أهل زمانه لعلم والزهد، وأكثر علماء الأمصار من تلامذته » [3].

وقال الذهبي بنزجمته:

---

(1). نظم العقيان في أعيان الأعيان / 45.

(2). حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة 1 / 363.

(3). وفيات الأعيان 1 / 29.

« أبو إسحاق الشيرازي، الشيخ الامام القدوة المجتهد شيخ الاسلام نزيل بغداد. قال السمعاني: هو إمام الشافعية ومدرّس النظامية وشيخ العصر، رحل الناس إليه من البلاد وقصدوه، وتفرّد لعلم الوافر مع السيرة الجميلة. صنّف في الأصول والفروع والخلاف والمذهب، وكان زاهداً ورعاً. قال أبو بكر الشاشي: أبو إسحاق حجة على أئمة العصر. وقال الموفّق الحنفي: أبو اسحاق أمير المؤمنين في الفقهاء.

قال السمعاني: سمعت جماعة يقولون: لمّا قدم أبو إسحاق نيسابور رسولاً تلقّوه، وحمل إمام الحرمين غلاشية ومشى بين يديه وقال: أفتخر بهذا. وكان عامة المدرّسين لعراق والجبال تلامذته وأتباعه، وكفاهم بذلك فخراً.

قال الماوردي: ما رأيت كأبي إسحاق. لو رآه الشافعي لتجمّل به.

أخبرني الحسن بن علي، أ جعفر الهمداني، أ السلفي، سألت شجاع الذهلي عن أبي إسحاق فقال: إمام أصحاب الشافعي والمقدّم عليهم في وقته ببغداد، كان ثقة ورعاً صالحاً عالماً لخلاف لا يشاركه فيه أحد.

قال محمد بن عبد الملك الهمداني: ندب المقتدى أ إسحاق للمرسلة إلى المعسكر فتوجّه، فكان يخرج اليه أهل البلد بنسائهم وأولادهم يمسحون أردانه و خذون تراب نعليه يستشفون به، وخرج الخبازون ونثروا الخبز، وخرج للفاكهة والحلوى ونثروا، حتى الأساكفة عملوا مداساتٍ صغاراً ونثروها وهي تقع على رءوس الناس.

قال شيرويه الديلمي في ريخ همدان: الشيخ أبو إسحاق إمام عصره، وكان ثقة فقيهاً زاهداً في الدنيا على التحقيق، أوحد زمانه ... » [1].

وقال اليافعي في ريخه حيث عنون أ إسحاق: « الشيخ الامام المتّفق على جلالته وبراعته في الفقه والأصول، وزهادته وورعه وعبادته وصلاحه وجميل

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 452.

صفاته، السيد الجليل أبو إسحاق المشهور فضله في الآفاق ... » ثمّ قال بعد أن أورد كلمات العلماء في حقه:

« كان قد لستقر إجماع أهل بغداد بعد موت الخليفة على أن تعقد الخلافة لمن اختاره الشيخ أبو إسحاق، فاختار المقتدى مر » [1].

وقد ترجمه أيضاً:

1 - الذهبي في العبر في خبر من غبر: حوادث سنة 476.

2 - ابن الوردي في ريخه: تتمة المختصر في أخبار البشر: حوادث سنة 476.

3 - الأسنوي في طبقات الشافعية: 2 / 83.

4 - ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية 1 / 244.

* * *

والخلاصة: إذا كان ذكر « الجاحظ » فضائل أمير المؤمنين - عليه السلام - دليلاً على الحب وعدم العداوة والنصب، فاللازم أن يكون ذكر هؤلاء الأئمّة وترجمتهم كبار الامامية بكل مدحٍ وثناءٍ دليلاً على حبهم وودّهم لهم، والموافقة معهم في عقائدهم، وتنزيههم عما يقال فيهم وينسب اليهم من المذاهب الباطلة على حد زعم أهل السنة.

ولكن رشيد الدين الدهلوي لا يسلم بذلك ولا يلتزم به.

فكذلك ذكر الجاحظ الامام - عليه السلام - بفضائله ومناقبه ... فما ذكره رداً على « العلامة الحلي » ودفاعاً عن الجاحظ طل.

---

(1). مرآة الجنان: حوادث سنة 476.

تكملة

وأما ما ذكره رشيد الدين الدهلوي عن السيد الشهيد القاضي نور التستزي – طاب ثراه – ونسبه إليه، فهو غريب جداً بل كذب، يلوح ذلك لمن راجع كتاب (احقاق الحق) للقاضي المذكور، بل بطلانه واضح من كلام الرشيد الدهلوي نفسه.

أما من (احقاق الحق) فان القاضي – رحمه الله – قال في الرد على كلام ابن روزبهان الذي تقدم نصه:

« قد علم عداوة الجاحظ من كلماته الأخر، ومن بعض عقائده الدالّة على أن صدور تلك المدائح عنه من قبيل ما أشار اليه تعالى بقوله: ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ ما لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾. وبقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَيُشْهِدُ اللهَ عَلى ما فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصامِ ﴾.

وأقل ما صدر عن الجاحظ ممّا يدلّ على عداوته لأمير المؤمنين ومخالفته لاجماع المسلمين أنه أظهر في سنة عشر ومائتين من الهجرة القول بن الامامة لميراث، وأن وارث النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – هو عمّه العباس دون علي، وكان ذلك منه تقرّباً إلى الخليفة المأمون العبلسي، فباع دينه بدنياه، نظير ذلك أن معاوية كان يصف علياً – عليه السلام – عند خواص أصحابه، ويحاربه و مر

بسبّه على رؤوس المنابر، والشيطان يسبّح ويقدّسه بل يزعم في دعوى إخلاصه أن سجدة آدم عليه السلام شرك مع ، وصار لمخالفته الأمر بها عدواً لله ملعو ً مطروداً، وبهذا يعلم بطلان استدلاله المذكور على المحبة، ويفهم أنه لم يذق طعم المحبة.

و لجملة، قد علم أن الجاحظ – وهو أبو عثمان عمرو بن بحر – كان عثمانياً مروانياً، ومع هذا قد اعترف بفضل بني هلشم وأهل بيت النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – وتقديمهم، وفضل علي – عليه السلام – وتقديمه في بعض رسائله، فإنْ كان هذا مذهبه فذاك، وإلّا فقد أنطقه تعالى لحق وأجرى لسانه لصدق، وقال ما يكون حجةً عليه في الدنيا والآخرة، ونطق بما لو اعتقد غيره لكان خصيمه في محشره فإن تعالى عند لسان كلّ قائل، فلينظر قائل ما يقول وأصعب الأمور وألشقها أن يذكر الانسان شيئاً يستحق به الجنة، ثم يكون ذلك موجباً لدخول النار، نعوذ لله من ذلك».

فظهر ان القاضي التسنزي – رحمه الله – قد ذكر ليف الجاحظ رسالة فضائل علي وأهل البيت – عليهم السلام –، وأنه لم يحمل ذلك على محمل مستغرب، فقول رشيد الدين الدهلوي: « مع عدم ذكر ليفه كتا ً في مناقبه، وحمل ذلك على محمل يستغربه الأذكياء بل الأغنياء » كذب صريح.

وألما ظهور كذب هذا الرجل من كلام نفسه، فلأنه يقول: « وحمل ذلك على محمل يستغربه الأذكياء بل الأغنياء » لأنّ هذا الكلام يتضمن عدم إنكار السيد تصنيف الجاحظ تلك الرسالة.

هذا، وألما دعوى لأنه « يستغربه الأذكياء بل الأغنياء » فطريفة جداً. فلقد ثبت لقطع واليقين لدى (الدهلوي) نصب الجاحظ وعداوته وثبت عنده أن الجاحظ صنّف رسالة في الطعن في خصائص مولا علي – عليه السلام –، فلابدّ أنْ يكون (الدهلوي) يحمل رسالة الجاحظ – للمذكورة – على ذلك المعنى أيضاً، فيكون حينئذٍ خارجاً من عداد الأذكياء بل الأغنياء في رأي تلميذه الرشيد ...

بل الألطف من هذا: أن رشيد الدين خان يجعل استدلال القاضي – ﵀ – على عداوة الجاحظ ومخالفته لإجماع المسلمين ظهار قوله المذكور في الاملة، أعجب ممّا ادّعاه العلّامة الحلّي – ﵀ – وكأن الرشيد الدهلوي لا يدري أن مقالة الجاحظ هذه تؤدي إلى إنكار خلافة الامام – عليه السلام – حتى في المرتبة الرابعة، فلو لم يكن هذا المذهب نصباً وعداوة لدى الرشيد الدهلوي فليقل لنا ما هو مصداق العداوة والبغض والانحراف في رأيه ...

هذا، وأما تشكيك رشيد الدين الدهلوي في صدور هذه المقالة من الجاحظ حيث قال « على تقدير تسليم صدورها من هذا المعتزلي » فيدل على طول عه في التحقيق وسعة اطلاعه وإحاطته لمذاهب والنحل ...!!

فإن صدور هذه المقالة من الجاحظ مشهور، فقد قال الشريف في ردّ كلام قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي القائل بعد كلام له:

« وبعد، فإنْ جاز حصول النص على هذه الطريقة ويختص بمعرفته قوم على بعض الوجوه، ليجوزنّ إدعاء النص على العباس وغيره، وإن اختص بمعرفته قوم دون قوم ثم انقطع النقل، لأنه إنْ جاز انقطاع النقل فيما يعم تكليفه عن بعض دون بعض جاز انقطاعه عن المكلَّفين كذلك، لأن ما أوجب إزاحة العلة في كلّهم يوجب إزاحة العلة في بعضهم ».

قال الشريف ﵀ في ردّه:

« يقال له: إن المعارضة بما يدعى من النص على العباس، أبعد عن الصواب من المعارضة لنص على أبي بكر، والذي يتبيّن بطلان هذه المقالة، والفرق بينها وبين ما يذهب اليه الشيعة في النص على أمير المؤمنين – عليه السلام – وجوه:

منها: أ لا نسمع بهذه المقالة إلّا حكاية وما شاهد قط ولا شاهد من أخبر ممن لقيناه قوماً يدينون بها، والحال في شذوذ أهلها أظهر من الحال في شذوذ البكرية، وإنْ كنا لم نلق منهم إلّا آحاداً لا يقوم الحجة بمثلهم، فقد وجدوا على

حال وعرف في جملة الناس من يذهب إلى المقالة المرويّة عنهم، وليس هذا في العباسية.

ولو لا أن الجاحظ صنّف كتا ً حكى فيه مقالتهم وأورد فيه ضر ً من الحجاج نسبه إليهم، لما عرفت لهم شبهة ولا طريقة تعتمد في نصرة قولهم.

والظاهر أن قوماً ممّن أراد التسوّق والتوصل إلى منافع الدنيا، تقرّب إلى بعض خلفاء ولد العباس بذكر هذا المذهب وإظهار اعتقاده ثم انقرض أهله وانقطع نظام القائلين به لانقطاع الأسباب والدواعي لهم إلى إظهاره، ومن جعل ما يحكى من هذه المقالة الضعيفة الشاذة معارضة لقول الشيعة في النص، فقد خرج عن الغاية في البهت والمكابرة.

ومنها: ان الذي يحكى عن هذه الفرقة التي أخبر عن شذوذها وانقراضها مخالف أيضاً لما تدين به الشيعة من النص، لأنهم يعوّلون فيما يدعونه من النص على صاحبهم على أخبار آحادٍ ليس في شيء منها تصريح بنصّ ولا تعريض، ولا دلالة عليه من الفحوى ولا ظاهر، وإنما يعتمدون على أن العم وارث، وأنه يستحق وراثة المقام كما يستحق وراثة المال، وعلى ما روي من قوله ردوا عليَّ أبي وما أشبه هذا من الأخبار التي إذا سلم نقلها وصحت الرواية المتضمنة لها لم يكن فيها دلالة على النص والاشارة، ولا اعتبار بمن يحمل نفسه من مخالفينا على أن يحكى عنهم القول لنص الجلي الذي يوجب العلم ويزيل الريب كما يقول الشيعة، لأن هذا القول عن قائله لا يغني عنه شيئاً، مع العلم بما حكي من مقالة هذه الفرقة وسطر من احتجاجها واستدلالها.

ولولم يرجع في ذلك إلّا إلى ما صنّفه الجاحظ لهم، لكان فيه أكبر حجة وأوضح دلالة، فما وجد ه – مع توغّله وشدّة توصّله إلى نصرة هذا المذهب – أقدم على أن يدعي عن رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – نصاً صريحاً لامامة، بل الذي اعتمده فهو ما قدمنا ذكره وما يجري مجراه.

مثل: قول العباس – وقد خطب رسول – صلى الله عليه وآله وسلم

خطبته المشـــهورة في الفتح فانتهى إلى قوله: إنّ مكة حرام، حرّمها يوم خلق الســـماوات والأرض لا يختلى خلاها ولا يعضـد شـجرها - إلّا الأذخر رسـول . فأطرق رسـول - صلى الله عليه وآله وسلم - وقال: إلّا الأذخر.

ومثل: ما روي من تشفيعه له في مجاشع بن مسعود السلمي - وقد التمس البيعة على الهجرة بعد الفتح - فأجابه إلى ذلك.

ومثل: إدعائه سبقه الناس إلى الصلاة على رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - عند وفاته.

وتعلّقه بحديث الميراث، وحديث اللدود.

إلى غير ما ذكر ه مما هو مسطور في كتابه.

ومن تصفحه علم أن جميع ما اعتمده لا يخرج عما حكمنا فيه بخلوّه من الاشارة إلى نص أو دلالة، وقد علمنا عادة الجاحظ فيما ينصـــره من المذاهب، فإنه لا يدع غثّاً ولا سميناً، ولا يغفل عن إيراد ضـــعيف ولا قوي، حتى أنه ربما خرج إلى ادعاء ما لا يعرف. فلو كان لمن ذهب إلى مذهب العبلسية خبر ينقلونه يتضمن نصاً صريحاً على صاحبهم، لما جاز أن يعدل عن ذكره مع تعلّقه بما حكينا بعضه، واعتماده على أخبار آحاد أكثرها لا يعرف » [1].

وأما قول رشـــيدالدين الدهلوي: « وإنما يترتب على هذا الرأي حرمان أحب الأحباب، وانتقال الميراث إلى غير المحبوب ».

فتوجيه لمقالة الجاحظ، وفيه ما لا يخفى.

وأما قوله: « فصـــاحب هذا الزعم ... فاعتبروا أولي الألباب » فيتضـــمن وجهين للدفاع عن الجاحظ:

الأول: إنما قال ذلك ليتقرّب إلى المأمون العباسي، لا عداوةً لأمير المؤمنين - عليه السلام -.

---

(1). الشافي في الامامة / 98 - 99.

والثاني: إن العداوة أمر طبي، وكلام الجاحظ لا يدل عليها.

وكلا الوجهين فاسد.

أما الأوّل: فلأن مقتضاه: أن كلّ قول صدر إرضاءً لملك أو رئيس – وإنْ كان في أقصى مراتب الشناعة والفساد – لا يدل على اعتقاد قائله به، وهذا يستلزم أن لا يكون الذين سبّوا علياً تقرّ ً إلى الأمويين نواصب له وأعداء، وأن لا يحكم لكفر على من سبَّ رسول – ﷺ – وأهانه واستهزأ به تقر ً إلى أئمّة الكفر ... إلى غير ذلك من اللوازم الواضح فسادها.

وأما الثاني: فكالأول في البطلان، بل أظهر منه.

هذا، ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن القاضي التسنزي – رحمه الله – لم ينفرد في دعوى تشيّع المأمون، بل قال بذلك جماعة من أئمّة أهل السنّة من السابقين واللاحقين، كالجلال السيوطي في (ريخ الخلفاء) والذهبي في (سير أعلام النبلاء) والبرزنجي في (مرافضه)، بل ذكر ابن خلدون في (ريخه): « أن دولة بني العباس دولة شيعية ».

على أن للتشيع معنيين: أحدهما: التشيع لمعنى الخاص، وهو الاعتقاد مامة أئمّة الإثنى عشر من أهل البيت، أوّلهم أمير المؤمنين عليّ، وآخرهم: المهدي المنتظر، عليهم السلام.

والثاني: التشيع لمعنى العام، وهو الاعتقاد مامة علي – عليه السلام، بعد رسول – ﷺ – بلا فصل.

وقد صرح القاضي التسنزي في مقدمة كتابه (مجالس المؤمنين) نه يذكر فيه الشيعة لمعنى العام لا الخاص.

فظهر بطلان دفاع الرشيد الدين الدهلوي عن الجاحظ، وانتقاداته لكلام القاضي التسنزي – رحمه الله –.

5) حول رسالة الجاحظ في فضل علي عليه السلام

وإن تصنيف الجاحظ رسالة فضائل المؤمنين – عليه السلام – إنما كان يفيده لو لم يرتكب تلك القبائح، ولم يطعن في فضائل الامام – عليه السلام – في رسالة أخرى صنّفها في نصرة العثمانية.

ومع ذلك فإ لا نستبعد اعتقاد الجاحظ مامة علي بعد رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – ولعله من هنا أثبت في رسالته في الفضائل أفضليته من غيره، واعترف بمناقبه وفضائله التي لا تحصى، ولكن دعته الدواعي الدنيوية والشهوات النفسانية إلى تصنيف الرسالة الأخرى، التي زعم فيها كون الامامة لميراث ...كما ذكره الشريف المرتضى والقاضي التسنزي – رحمهما تعالى – .

ونظير ذلك ما ذكره شمس الأئمّة محمد بن عبد الستار الكردي العمادي المتوفى سنة 642 * ترجم له محيي الدين ابن أبي الوفا القرشي في (الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية) بقوله: « كان أستاذ الأئمّة على الاطلاق والموفود اليه من الآفاق، قرأ بخوارزم على الشيخ برهان الدين صر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي صاحب المغرب، ثم رحل إلى ما وراء النهر وتفقّه بسمرقند على شيخ الاسلام المرغيناني صاحب الهداية، والشيخ مجد الدين المهاري السمرقندي المعروف مام زاده، وسمع الحديث منهما، وتفقّه ببخارى على العلامة بدر الدين عمر بن عبد الكريم، والشيخ شرف الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر العقيلي ... وبرع في معرفة المذاهب وإحياء علم أصول الفقه بعد اندرلسه من زمن القاضي أبي زيد الدبوسي وشمس الأئمّة السرخسي، وتفقه عليه خلق كثير ... ».

وترجم له محمود بن سليمان الكفوي في (كتائب أعلام الأخيار من مذهب النعمان المختار) بقوله: « الشيخ الامام الموفود اليه من الآفاق مرضي الشمائل، جامع مكارم الأخلاق، بدر الأمة، شمس الأئمة ... أخذ عن كبار الفقهاء

وأعلام العلماء، حتى قرن مساعيه لنجاح، وجعل صيته الطيار موفور الجناح، أخذ عن جمع كثير لا يحيط بها الحد ولا يضبطها العد، كان قد وصل إلى خدمة الرجال من أصحاب الكتيبة التلسعة والعلشرة والحادية عشر وأخذ عنهم وسمع التفسير والحديث، وبرع في معرفة المذاهب، وكان أستاذ الأئمّة على الاطلاق وكانت الطلبة ترحل اليه من الآفاق ... »

*** عن الشافعية بقوله:**

« الحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيد المرسلين محمد وآله العالمين العاملين. وبعد، فإني ما كنت أسمع شفعو ً يذم إمام الأئمّة وسراج الأمة أ حنيفة - ﷺ - ويسيء القول به ويلعنه،بل أراهم يتقربون إلى لمتبلعه ويتودّدون إلى لشيلعه إلّا المعتلة منهم،فإنّهم كانوا يبغضون لبدعتهم ويعادون لعداوتهم.

حتى دخلت حلب - طهّرها عن البدع - فسمعت بعد مدة أنّ أعلام المدرسين من الشفعوية، لعن أ حنيفة - ﷺ - فانكرت على الناقل وكذّبته، ثم توالى على سمعي من سكان مدارس الشفعوية من المتفقهة منهم، أنهم يسيئون القول في الحنفيين ويبغضونهم، وفي أيديهم كتاب مكتوب فيه مناظرة الشافعي - رحمه تعالى - مع محمد بن الحسن الشيباني، يذكر فيه أن الشافعي - ﷺ - ظره فنظره عند هارون الرشيد وكفّره، وهم يعتقدون صحة ذلك ويدرسونه، فقلت: سبحان ! الشافعي كان تلميذ محمد بن الحسن ولستفاد منه علم أبي حنيفة - ﷺ - وأثنى عليه، كيف يستجرئ أن يناظره وينظره ويحاجّه ويحجّه، فضلاً عن أن ينظره ويكفّره، مع علمه قبح ذلك في الشريعة المطهرة؟

فطلبت ذلك المكتوب فأخفوه، والآن وقعت في يدي جزازة مكتوب فيها: إن أ محمد الغزالي الطوسي أحد رؤساء الشفعوية ذكر في آخر كتابه الموسوم لمنخول في الاصول ً، قدّم فيه مذهب الشافعي على سائر المذاهب، وفضّله على سائر أصحاب المناصب، مثل أبي حنيفة وأحمد ومالك - ﷺ -، وسلك في تصحيح دعواه ثلاث مسالك وطعن فيه، وخص أ حنيفة - ﷺ - لتشنيع

العظيم والتقبيح العميم، ووصفه بما يشير إلى أنه كان ملحداً لا مؤمناً، نحو قوله: فأما أبو حنيفة فقد قلّب الشريعة ظهراً لبطن وشوّش مسلكها وخرم نظامها، وسنذكر تمامه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء تعالى.

فقلت لنفسي: لا أتيقّن هذا ما لم أطّلع على الكتاب الموسوم لمنخول، فتوسّلت بطريقةٍ إلى تحصيله، فوجدته بعد جهد جهيد في زمان مديد، فوجدته كما نسخ في هذه الجزازة، فأورد في قلبي وجداً وحرارة، فبان لي أن تقرّبهم في بلاد العجم إلى أصحاب الامام المعظم كان تقية، لما يرون من تقدّمهم وقربهم وتعصباً لأمرائهم، وأن تبغضهم بهم في هذه وإزراءهم عليهم لقربهم من السلطان وميله إليهم، ولاح لي بدلالة واضحة وأمارة لائحة أن القوم يعرفون أن أ حنيفة – ﷺ – هو الامام للقدّم والحبر المعظم، وللعالم التقي والزلهد النقي، لكن يظهرون خلافما يضمرون، طلباً للر سة الكلية والشوهات النفسانية والحفوظ الدنيوية.

ومصداق هذه الدعوى وبرهانها أن خيارهم خذون الشفعة لجوار، وأنه غصب وعدوان عندهم، ويتطهّرون بماء الحمام ويغتسلون به وهو نجس عندهم والصلاة بتلك الطهارة طلة عندهم، بناءاً على أن رماد النجلسة المحرقة نجس عندهم، وقد خلط لكلس في الحمام وبطليه، وأن النجلسة تحنزق في الاتون وأنّ أجزاء رمادها تقع في مجرى الحوض، فيجري عليه للماء فيتنجس، ويتعاملون في السوق لأخذ والعطاءبدون قولهم بعت ولشنزيت في المطعوم والمشروب والملبوس، وأنه طل عندهم، والمقبوض بناء على ذلك كالمقبوض لغصب.

وكذا يبيعون ويشنزون على أيدي صبيانهم وتصرفاتهم عندهم طلة، ويزارعون والمزارعة عندهم فلسدة، ويتزوّجون بتزويج أولياء فساق وتزويجهم في مذهبهم طل، وكذلك أنكحتهم بحضرة الفساق فلسدة، فيظهر بهذا أن أنكحتهم في الأكثر طلة، ووطؤهم بناء على تلك الأنكحة ز وأولادهم أولاد ز ، وما كلون ويشربون ويلبسون حرام، وكذا ما يجمعون بتلك الطرق.

فإن قالوا: أخذ في هذه المسائل بمذهب أبي حنيفة - ﵀ - وأنه حقّ، فما لهم يطعنون عليه ويلعنون؟!

وإنْ قالوا: مذهبه باطل ومذهبنا حق، فما لهم يلابسون المحظورات ويقارفون المنهيّات، ويبارزون بالمعاصي لمالك الأوامر والنواهي، وهم يعلمون ذلك ولا يتناهون عنه ولا يرجعون، بل يتعاونون على ذلك ويتظافرون وعلى ذلك يموتون ولا يتوبون عن ذلك ولا يتذكرون؟! وممّا يؤيّد هذا ويوضحّه أنك ترى أعلمهم وأزهدهم إذا تمكّن من أمير أو وزير يعتقد أنه ظالم غلشم يجري معه في هواه ويوافقه فيما يهواه، فيمدحه في وجهه بما ليس فيه حتى يصمّه ويعميه، ومذهبه أنه لا ولاية لهذا الأمير والوزير على أولاده الصغار تزويجاً وعلى أموالهم بيعاً وشراءً، وعلى تزويج بنته البكر البالغة، فضلاً عن أن يثبت له ولايته على العوام وأموال الأيتام والأوقاف وأموال بيت المال، وأنّ توليته لا تصحّ، وأنّ الأنكحة بحضرة أمثاله لا تنعقد، ومع ذلك يتقلّد منه القضاء والنظر في الأوقاف وأموال الأيتام مع اعتقاده أنّ توليته باطلة وتقلّده فاسد، وهو في مدحه إيّاه وإعانته ظالم آثم ثمّ ربما تعدّى من ذلك إلى الوزارة وجمع المال لطرق المحرمة، ويظهر له أنه ناصح أمين وشفيق ومسكين وهو في الحقيقة خائن مبين، فيتلهى لرجل حتى يصل إلى أغراض فاسدة، من التقدّم على العوام وجمع الحطام وتخريب المدارس والرباطات معنى بتوليته من لا يصلح لها، إذا علم أنه يدخل معه في هواه ويوافقه فيما يهواه، وترك الصالح للتدريس والفتيا وعدم تمكينه من ذلك خوفاً من أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وينكر عليه لفعله ولا يحسن أحواله.

فلينظر العاقل المنصف أنّ من هذه صفاته هل يصلح أن يعتمد عليه في أمور الدين والدنيا، ويؤتمن عليه في المصالح ويفوّض إليه تدبير المملكة، فمن هذه صفته لا يبعد منه أن يعتقد حقيّة مذهب الإمام أبي حنيفة - ﵀ - ثم يظهر خلافه ليحصل له الرئاسة الكلية ... ».

ثم إنّ الكردري أورد طعن الغزالي صاحب (المنخول) في أبي حنيفة في الفصل الأول من كتابه وذكر أن الغزالي « ردّد أمر أبي حنيفة – ﷺ – بين أن يكون جاهلاً ومجنو ً. وبين كونه كافراً زنديقاً » فقال:

« فهذا اعتقادهم في إمام الأئمّة وسراج الأُمّة، فكيف في أتباعه ومقلدي مذهبه، من الأمراء والسلاطين وقواد عساكر المسلمين والفقهاء منهم والمدرسين؟

واعتقادهم في أتباعه ما نص عليه من وصفهم به، من شدة الغباوة وقلة الدراية وشدّة الخذلان، فإنّ حواسّهم فاسدة غير سليمة وعقولهم وأنظارهم غير سديدة ».

ثم قال: « ثمّ لا يستحيون ويظهرون في وجوه أتباعه من الأمراء والقضاة والولاة من الأطراء ما يزيد على الصّديق وعمر الفاروق ».

قال: « ثمّ إنّ تعالى عزّ وجلّ أظهر كرامة أبي حنيفة – ﷺ – نْ سلّط على هذا الطّاعن فيه رؤساء مذهبه وعملائهم، فقابلوه على طعنه ن شهدوا عليه لإلحاد والزندقة والتزوير والمخرقة عند السلطان سنجر، وأفتوا حة دمه ووجوب قتله ... » [1].

أقول: وهكذا حال الجاحظ وشأنه مع مولا أمير المؤمنين – عليه السلام – وعليه ينطبق جميع ما قاله الكردري في حق الغزالي، وكذا على من كان على شاكلته.

6) يستند إلى أقوال العلماء في فنونهم

قد علمت أن مدح الشريف الرضي – ﷺ – للجاحظ لم يكن مدحاً على حقيقته، بل كان مدح إلزام وإفحام ...

ثم نقول: إنه لا مانع من أن يكون مدحاً واقعياً، وأن يكون استناد الشريف إلى كلام الجاحظ في معرفة كلام الامام – عليه السلام – استناداً حقيقياً

---

(1). الرد على مطاعن أبي حنيفة في كتاب المنخول للغزالي.

... وذلك لأن العلماء كثيراً ما يستندون إلى لأشعار الكفّار، وفي المسائل الطبية – مثلاً – إلى أقوال الطبيب الملحد، ولا يرون في ذلك ساً أبداً ...

وقد تعرّض لهذه المسألة علماء الدراية وعلم الحديث في كتبهم التي وضعوها في هذا العلم، قال الحافظ جلال الدين السيوطي:

« قال عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه اليه أبو محمد بن عبد الحميد: وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاسناد اليها، لأنّ الثقة قد حصلت بها كما تحصل لرواية، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم، لحصول الثقة بها وبعد لتدليس، ومن زعم [اعتقد] أن لناس قد اتفقوا على الخطأ في خلك فهو أولى لخطأ منهم، ولو لا جواز الاعتماد على ذلك لتعطّل كثير من المصالح المتعلّقة بها.

وقد رجع الشارع الى قول الأطباء في صور، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلّا عن قول الكفار [قوم كفار] ولكنْ لـ لـبَ عُدَ التدليس فيها اعتمد عليها، كما اعتمد في اللغة على أشعار العرب وهم كفار، لبعد التدليس » [1].

هذا، وأما مدح الكفار والمشركين والخوارج بصفات كانوا يتصفون بها فكثير في الصحاح وكتب الحديث والتواريخ وغيرها.

وبهذا نكتفي في رد دفاع الفاضل رشيد الدين الدهلوي عن الجاحظ.

---

(1). تدريب الراوي – شرح تقريب النواوي 1 / 152.

(5)

عدم رواية ابن أبي داود حديث الغدير

وأمّا استناد الفخر الرازي إلى ترك ابن أبي داود حديث الغدير وقدحه فيه، فمردود بوجوه:

1. لا دليل على القدح

إن دعوى قدح ابن أبي داود السجستاني في حديث الغدير دعوى لا يدعمها أي دليل، ولم يقم عليها برهان.

وكل دعوى لم يقم صاحبها على صحّتها دليلاً فهي غير مسموعة ...

2. دعوى القدح كاذبة

بل إن هذه الدعوى طلة لا أصل لها، فقد قيل: إنّ ابن أبي داود لم ينكر خبر الغدير، وإنما أنكر منه بعض أمور خارجة عن أصل الحديث ... قال الشريف المرتضى – رحمه تعالى:

« فإنْ قيل: أليس قد حكي عن ابن أبي داود السجستاني في دفع الخبر، وحكي عن الخوارج مثله، وطعن الجاحظ في كتاب العثمانية فيه؟

قيل له: أول ما نقوله أن لا معتبر في ب الإجمال بشذوذ كل شاذ عنه، بل الواجب أن يعلم أن الذي خرج عنه ممن يعتبر قوله في الإجماع ثم يعلم أنّ الاجماع لم يتقدم خلافه.

فإنّ ابن أبي داود والجاحظ لو صـــرّحا لخلاف لســـقط خلافهما بما ذكر ه من الاجماع، خصوصاً لذي لا شبهة فيه من تقدم الاجماع وفقد الخلاف وقد سبقهما ثم خر عنهما.

علىـأنهـقدـقيل: إن ابن أبي داود لم ينكر الخبر، وإنّما أنكر كون المســـجدـللذيـبغدير خم متقدّماً، وقد حكي عنه التنصّل من القدح في الخبر والتبرّي مما قذفه به محمد بن جرير الطبري.

وأما الجاحظ فلم يتجلســـر أيضـــاً على التصـــريح بدفع الخبر، وإنما طعن على بعض رواته، وادّعى اختلاف ما نقل من لفظه.

ولو صرّح الجاحظ والسجستاني وأمثالهما لخلاف لم يكن قادحاً لما قدّمناه » [1].

3. استدلال الرازي يخالف قواعد البحث

ولو ســـلّمنا ما حكي من قدح ابن أبي داود في حديث الغدير، فإنه لا وجه لتمســـك الرازي ـــبذلك، لأنه خروج عن قواعد البحث وآداب المناظرة، إذـقد تقرر في علم المناظرة أن يتخذ المخاصـــم من أقوال خصـــمه وتصـــريحات أصـــحابه وأبناء طائفته دليلاً على الرد، لا أن يعتمد المخاصم على ما ذكره أهل مذهبه وعلماء نحلته لأجل أن يخصم بذلك خصمه ...

وعلى هذا الأســـاس التزم (الدهلوي) في مقدمة (التحفة) ومن قبله والده في (قرّة العينين)ـبعدم الاحتجاج بروا ت لأهل الســـنة، حتى من البخاري وغيره من صـــحاحهم في محلحة الإمامية ... ولكنهما – مع الأسف – خالفا ما التزما ولم يفيا بما وعدا ...

---

(1). الشافي في الامامة / 132.

4. المعارضة بتصحيح الأئمة

على أنّ ترك ابن أبي داود حديث الغدير أو قدحه فيه، معارض برواية أكابر أئمة أهل السنة إ ه، وتصريحهم بصحته، وتنصيصهم على ثبوته وتواتره عن رسول - ﷺ - ...

فهو حديث مجمع على صحّته، ولا اعتبار بقول شاذّ خارج عن هذا الإجماع ...

5. المعارضة برواية أبي داود

ومن رواة حديث الغدير: أبو داود (والد أبي بكر ابن أبي داود) فقد قال الحافظ النسائي ما نصه:

« أخبرني أبو داود قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا عبد الملك بن أبي عيينة قال: أخبر الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن بريدة، قال: خرجت مع علي - رضي الله عنه - إلى اليمن فرأيت منه جفوةً، فقدمت على النبي - ﷺ - فذكرت علياً - رضي الله عنه - فتنقصته، فجعل رسول - ﷺ - يتغيّر وجهه فقال: بريدة ألست أولى لمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى رسول . قال: من كنت مولاه فعلي مولاه » [1].

فما ذكره ابن أبي داود - لو ثبت - معارض برولية لأبيه للحديث، ومن المسلَّم به تقدم والده عليه علماً وحفظاً وثقة ...

ومن هنا يظهر ما في نسبة القدح في حديث الغدير إلى أبي داود السجستاني، كما عن ابن حجر المكي في (الصواعق) وكمال الدين الجهرمي في (البراهين القاطعة) ونور الدين الحلبي في (السيرة) وعبد الحق الدهلوي في (شرح المشكاة)

---

(1). خصائص أمير المؤمنين علي / 94.

والسهارنبوري في (المرافض) ... فإنها نسبة طلة لا أساس لها من الصّحة ...

6. قال أبو داود: ابني عبد الله كذّاب

ثم إنّ أ بكر ابن أبي داود قد تكلّم فيه جماعة من كبار الأئمّة والحفاظ المشاهير وغيرهم ... منهم:

ابن صاعد

وابراهيم الاصفهاني

والبغوي

وابن أبي عاصم

وابن مندة

والأخرم

وابن الجارود

والقطّان

والطّبري

وابن الفرات

وعلي بن عيسى الوزير

وقال أبوه: « إبني عبد كذّاب ».

وقد كفا ما قال أبوه ...

ولليك النص الكامل لما جاء بترجمته على لسان الحافظ الذهبي حيث قال: « أبو بكر عبد بن سليمان بن الأشعث، الامام العلّامة الحافظ شيخ بغداد، أبو بكر السجستاني صاحب التصانيف، ولد بسجستان في سنة 230، روى عن خلق كثير بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام وإصبهان وفارس، وكان من بحور العلم، بحيث أن بعضهم فضّله على أبيه. صنّف السنن، والمصاحف، وشريعة القاري، والنلسخ والمنسوخ، والبعث ولأشياء. حدّث عنه خلق كثير

منهم: ابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عمر ابن حيويه وابن المظفر، وابن شاهين، والدارقطني وآخرون.

قال الحاكم أبو عبد : سمعت ابن أبي داود يقول: حدّثت من حفظي صفهان بستة وثلاثين ألفاً، ألزموني الوهم فيها في سبعة أحاديث، فلمّا انصرفت وجدت في كتابي خمسة منها على ما كنت حدثتهم به.

قال الحافظ أبو محمد الخلّال: كان ابن أبي داود إمام أهل العراق، ومن نصب له السلطان المنبر، وقد كان في وقته لعراق مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الجلالة والإتقان ما بلغ هو.

أبو ذر الهروي: لُنبأ أبو حفص ابن شاهين، قال: أملى علينا ابن أبي داود وما رأيت بيده كتا ً، إنما كان يملي حفظاً، فكان يقعد على المنبر بعدما عمي ويقعد دونه بدرجة لبنه أبو يعمر بيده كتاب فيقول له: حديث كذا، فيسرده من حفظه حتى تي على المجلس، قرأ علينا يوماً حديث الفنون من حفظه، فقام أبو تمام النرسي وقال: لله درّك ما رأيت مثلك إلّا أن يكون إبراهيم الحربي فقال: كلّما كان يحفظ إبراهيم فأ أحفظه، وأ أعرف النجوم وما كان هو يعرفها.

أبو بكر الخطيب: كان فقيهاً عالماً حافظاً.

قلت: وكان رئيساً عزيز النفس مدلاً بنفسه سامحه .

قال أبو حفص ابن شاهين: أراد الوزير علي بن عيسى أن يصلح بين ابن أبي داود وابن صاعد فجمعهما وحضر أبو عمر القاضي، فقال الوزير: أ بكر أبو محمد أكبر منك فلو قمت إليه، فقال: لا أفعل. فقال الوزير: أنت شيخ زيف، فقال: الشيخ الزيف الكذّاب على رسول - ﷺ - فقال الوزير: من الكذاب؟ قال: هذا، ثمّ قام وقال: تتوهم أني أذل لك لأجل رزقي وأنه يصل على يدك؟ و لا آخذ من يدك شيئاً، قال: فكان الخليفة المقتدر يزن رزقه بيده ويبعث به في طبق على يد الخادم.

قال أبو أحمد الحاكم سمعت أ بكر يقول: قلت لأبي زرعة الرازي: ألق

عليَّ حديثاً غريباً من حديث مالك، فألقى عليَّ حديث وهب بن كيسان عن أسماء لا تحصى فيحصى عليك، رواه عن عبد الرحمن بن شيبة وهو ضعيف، فقلت: نحب أن نكتبه عن أحمد بن صالح، عن عبد بن فع، عن مالك، فغضب أبو زرعة وشكاني إلى أبي وقال: أنظر ما يقول لي أبو بكر.

ويروى بسناد منقطع أن أحمد بن صالح كان يمنع المرد من حضور مجلسه، فأحب أبو داود أن يسمع ابنه منه، فشدّ على وجهه لحيةً وحضر، فعرف الشيخ فقال: أمثلي يعمل معه هذا؟ فقال أبو داود: لا تنكر علي واجمع ابني مع الكبار، فإنْ لم يقاومهم لمعرفة فأحرمه السماع. حدث بها القلسم ابن السمرقندي، حدثنا يوسف بن الحسن التفكري، سمعت الحسن بن علي بن بندار الزّنجاني يقال: كان أحمد بن صالح يمنع المرد من التحديث تنزّهاً، فذكرها وزاد: فاجتمع طائفة فغلبهم الابن بفهمه، ولم يرو له أحمد بعدها شيئاً، وحصل له الجزء الأول فأ أرويه.

قلت: بل أكثر عنه.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني عن ابن أبي داود فقال: ثقة كثير الخطأ في الكلام على الحديث.

وقد ذكر أبو أحمد ابن عدي أ بكر في كامله وقال: لو لا أ شرطنا أنّ كلّ من تكلّم فيه ذكر ه لما ذكرت ابن أبي داود، قال: وقد تكلّم فيه: أبوه وابراهيم بن اورمة، ونسب في الابتداء إلى شيء من النصب، ونفاه ابن الفرات من بغداد إلى واسط، ثم ردّه الوزير علي بن عيسى فحدّث وأظهر فضائل علي - ﷺ ثم تحنبل فصار شيخاً فيهم، وهو مقبول عند أصحاب الحديث، ولما كلام لبيه فيه فلا أدري أيش تبين له منه. وسمعت عبدان يقول: سمعت أ داود يقول: من البلاء أن عبد يطلب القضاء.

ابن عدي: لنبأ علي بن عبد للداهري، سمعت أحمد بن محمد بن عمرو كركره، سمعت علي بن الحسين الجنيد، سمعت أ داود يقول: ابني عبد

كذّاب.

قال ابن صاعد: كفا ما قال فيه أبوه.

ابن عدي: سمعت موسى بن القلسم بن الأسلت يقول: حدثني أبو بكر: سمعت إبراهيم الاصفهاني يقول: أبو بكر بن أبي داود كذّاب.

ابن عدي: سمعت أ القلسم البغوي - وقد كتب اليه أبو بكر بن أبي داود رقعة يسأله عن لفظ حديث لجدّه، فلما قرأ رقعته قال: أنت و منسلخ من العلم.

قال: وسمعت محمد بن الضحاك بن عمرو بن أبي عاصم يقول: أشهد على محمد بن يحيى بن مندة بين يدي تعالى أنه قال: أشهد على أبي بكر بن أبي داود بين يدي أنه قال: روى الزهري عن عروة قال: حفيت أظافير فلان من كثرة ما كان يتسلّق على أزواج النبي - ﷺ -.

قلت: هذا طل وإفك مبين، واين إسناده إلى الزهري؟ ثم هو مرسل، ثم لا يسمع قول العدو في عدوه، وما أعتقده أن هذا صدر عن عروة أصلاً، وابن أبي داود إنْ كان حكى هذا فهو خفيف الرأس، ولقد بقي بينه وبين ضرب العنق شبر، لكونه تفوّه بمثل هذا البهتان، فقام معه وشدّ متنه رئيس اصبهان محمد بن عبد بن حفص الهمداني الذكواني وخلّصه من أبي ليلى أمير إصبهان، وكان انتدب له بعض العلوية خصماً ونسبت إلى ابي بكر المقالة، وأقام عليه الشهادة محمد بن يحيى بن مندة الحافظ، ومحمد بن العباس الأخرم، وأحمد بن علي بن الجارود، ولشتد الخطب، وأمر أبو ليلى بقتله، فوثب الذكواني وجرح الشهود مع جلالتهم، فنسب ابن مندة إلى العقوق، ونسب أحمد الى أنه كل الر ، وتكلم في آخر، وكان الهمداني للذكواني كبير الشأن، فقام وأخذ بيد أبي بكر وخرج به من الموت، فكان أبو بكر يدعو له طول حياته ويدعو على أولئك الشهود. حكاها أبو نعيم الحافظ ثم قال: فاستجيب له فيهم منهم من احتزق، ومنهم من خلط وفقد عقله.

قال أحمد بن يوسف الأزرق: سمعت أ بكر بن أبي داود يقول: كل الناس مني في حل إلّا من رماني ببغض علي - رضي الله عنه - قال الحافظ ابن عدي: كان في الابتداء ينسب إلى شيء من النصب، فنفاه ابن الفرات من بغداد فردّه ابن عيسى فحدّث وأظهر فضائل علي، ثم تحنبل فصار شيخاً فيهم.

قلت: كان شهماً قوي النفس، وقع بينه وبين ابن جرير وابن صاعد وبين الوزير للذي قرّبه»[1].

أقول: في هذه الترجمة فوائد:

الأولى: أن ابن أبي داود كان مدلاً بنفسه ومتكبراً، شيخاً زيفاً ... وهذه صفات ذميمة كما لا يخفى على ظر كتاب (إحياء علوم الدين) وغيره.

الثانية: أنه كان صبياً معاد ً لأمير المؤمنين - عليه السلام -، وقد روى حديثاً لا يرويه إلّا من كان كذلك.

الثالثة: أنه كان كثير الخطأ في الكلام على الحديث، كما قال الحافظ الدار قطني، وقد نقله عنه الذهبي في (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) أيضاً.

الرابعة: أنه قد تكلّم فيه جماعة من كبار الأئمّة منهم أبوه.

الخامسة: أنه كان كذّا ً كما قال أبوه وابراهيم الاصفهاني.

السادسة: أنه كان مسلخاً من العلم كما قال البغوي.

ترجمة ابن صاعد

وابن صاعد البغدادي القائل: « كفا ما قال فيه أبوه » من كبار الحفّاظ الثقات، وقد أنثى عليه كلّ من ترجم له، فقد قال الحافظ الذهبي في حوادث سنة 318:

« وفيها يحيى بن محمد بن صاعد، الحافظ الحجة، أبو محمد البغدادي مولى

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 229.

بني هلشم، في ذي القعدة وله تسعون سنة، عني لأثر وجمع وصنّف وارتحل إلى الشام والعراق ومصر والحجاز، وروى عن مطين وطبقته.

وقال أبو علي النيسابوري: لم يكن لعراق في أقران ابن صاعد في فهمه، والفهم عند أجلّ من الحفظ، وهو فوق أبي بكر بن أبي داود في الفهم والحفظ » [1].

وقال أيضاً:

« حافظ بغداد يحيى بن محمد بن صاعد، وله تسعون سنة، قال أبو علي النيسابوري: هو عند فوق ابن أبي داود في الفهم والحفظ » [2].

وكذا قال اليافعي في ريخه (مرآة الجنان وعبرة اليقظان) في حوادث السنّة المذكورة.

ترجمة إبراهيم الاصفهاني

وإبراهيم الاصفهاني الذي قال: « أبو بكر بن أبي داود كذّاب » من كبار الحفاظ كذلك، قال السمعاني:

« وأمّا أبو إسحاق إبراهيم بن أورمة بن سادس بن فروخ الحافظ الاصفهاني كان حافظاً مكثراً من الحديث، وكان يتعبّد ببغداد ...

روى عنه: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وإسماعيل بن أحمد ابن أصيب، ومحمد بن يحيى وغيرهم وتوفي ببغداد سنة 271. » [3].

وقال الذهبي في حوادث سنة 266:

« وفيها مات إبراهيم بن أورمة أبو اسحاق الاصفهاني الحافظ أحد أذكياء

---

(1). العبر: حوادث سنة 318.

(2). دول الاسلام: حوادث سنة 318.

(3). الأنساب: الاصبهاني.

المحدثين ... » [1].

وقال الذهبي أيضاً:

« ابراهيم بن أورمة الإمام الحافظ البارع أبو إسحاق الاصبهاني مفيد الجماعة ببغداد ... قال الدارقطني: هو ثقة حافظ نبيل. وقال أبو الحسين ابن المنادي: ما رأينا في معناه مثله، وكان ينتخب على عباس الدوري. وقال أبو نعيم الحافظ: فاق إبراهيم أورمة أهل عصره في المعرفة والحفظ، وأقام لعراق يكتبون عنه مدة بقائه.

قلت: لم ينتشر حديثه، لأنّه مات قبل محل الرواية ... » [2].

وهكذا ترجم له كلّ من:

الحافظ السيوطي في (طبقات الحفاظ).

واليافعي في (مرآة الجنان وعبرة اليقظان).

ترجمة البغوي

والبغوي الذي قال لما قرأ رقعة ابن أبي داود إليه: « أنت و منسلخ من العلم » من كبار الحفاظ كذلك، قال السمعاني بترجمته ما ملخصه:

« وكان محدث العراق في عصره، عمَّر العمر الطويل حتى رحل الناس إليه وكتبوا عنه، وكان ثقة مكثراً، فهماً عارفاً بالحديث، سمع أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعلي بن الجعد وخلف بن هشام ومحمد بن عبد الوهاب الحارثي.

روى عنه: يحيى بن محمد بن صاعد، وعلي بن إسحاق البحري، وابن قانع، وحبيب بن الحسن القزاز، وأبو بكر الجعابي، وابن حبان، وابن عدي وأبو بكر الاسماعيلي، وأبو القاسم الطبراني، وابن المقرئ، والدارقطني، ومحمد بن

---

(1). العبر: حوادث سنة 266.

(2). سير أعلام النبلاء 13 / 145.

المظفر، وخلق كثير سوى هؤلاء.

قال أبو الحسن الدارقطني: كان أبو القلسم ابن منيع قل ما يتكلّم على الحديث فإذا تكلّم كان كلامه كالمسمار في الساج.

وكانت ولادته سنة 213. ومات سنة 317 » [1].

وقال الذهبي في حوادث سنة 317 ما ملخصه:

« وكان محد ً حافظاً مجوداً مصنفاً، إنتهى إليه علو الاسناد في الدنيا » [2].

وقال الذهبي أيضاً في حوادث السنة المذكورة.

« وفيها مات مسند الدنيا المعمّر الحافظ المصنف، أبو القلسم عبد بن محمد البغوي ببغداد ليلة الفطر، وعمر مائة وأربع سنين » [3].

وقال السيوطي: « البغوي الحافظ الكبير الثقة، مسند العالم، أبو القلسم عبد بن محمد بن عبد العزيز بن المرز ن البغوي الأصل البغدادي، ابن بنت أحمد ابن منيع، ولد في رمضان سنة 213، وسمع ابن الجعد، وأحمد، وابن المديني وخلقاً، وصنف: معجم الصحابة، والجعد ت. وطال عمره وتفرّد في الدنيا.

قال ابن أبي حاتم: أبو القلسم يدخل في الصحيح. وقال الدارقطني: كان قلّ أن يتكلّم على الحديث، فاذا تكلّم كان كلامه كالمسمار في الساج، ثقة جليل إمام، أقل المشايخ خطأ. وقال الخطيب: حافظ عارف.

توفي ليلة عيد الفطر سنة 317 عن مائة وثلاث سنين » [4].

---

(1). الأنساب – البغوي.

(2). العبر – حوادث سنة 317.

(3). دول الاسلام – حوادث سنة 317. 2 / 86. 13 / 364. 13 / 361. 13 / 369.

(4). طبقات الحفاظ / 312، و ريخ الوفاة فيه: 214. وفيه بدل « الخطيب »، « الخليلي ».

الشهود على روايته الحديث الموضوع

وأمّا قصـــة الحديث الذي ذكره الذهبي ثم قال: « هذا طل وإفك مبين » والذي كاد ابن أبي داود يقتل بســببه، فإن المقصــود من « فلان » فيه، هو « أمير المؤمنين علي عليه السلام »!! وقد شهد على تفوّه ابن أبي داود بهذا الإفك المبين والبهتان العظيم ثلاثة من كبار الحفاظ:

1 – محمد بن يحيى بن مندة.

2 – محمد بن العباس أبو جعفر الأخرم.

3 – أحمد بن علي بن الجارود.

ترجمة ابن مندة

وابن مندة ذكره الحافظ الذهبي في حوادث ســـنة 301 قائلاً: « وفيها محمد ابن يحيى بن مندة الحافظ الامام أبو عبد الاصـفهاني جد الحافظ الكبير محمد ابن لسـحاق بن مندة، روى عن لوين وأبي كريب وخلق.

قال أبو الشيخ: كاد أستاذ شيوخنا وإمامهم. وقيل: إنه كان يجاري أحمد ابن الفرات الرازي وينازعه » [1].

وكذا قال اليافعي بنزجمته من ريخه [2].

وقال الصـلاح الصـفدي: « محمد بن يحيى بن مندة – الحافظ المشـهور أبو عبد صـاحب ريخ إصـــبهان، كان أحد الحفاظ الثقات، وهو من أهل بيت كبير خرج منهم جماعة من العلماء لم يكونوا عبديين، وإنما أم الحافظ أبي عبد المذكور كانت من عبد ليل ... » [3]

---

(1). العبر – حوادث سنة 301.

(2). مرآة الجنان: حوادث سنة 301.

(3). الوافي لوفيات 5 / 189.

وترجم له السيوطي في طبقاته ووصفه الحافظ الرحّال [1].

ترجمة الأخرم

وقال السيوطي بترجمة أبي جعفر الأخرم:

« ابن الأخرم الحافظ الامام أبو جعفر محمد بن العباس بن أيوب الاصبهاني ثقة محدّث حافظ. مات سنة 301 » [2].

وقال الذهبي في حوادث السنة المذكورة:

« وفيها الحافظ أبو جعفر محمد بن العباس بن الأخرم الاصفهاني الفقيه، روى عن أبي كريب وخلق » [3].

الطبري وابن أبي داود

وكما ثبت نصب ابن أبي داود وعداوته لأمير المؤمنين – عليه السلام – من كلام هؤلاء الأعلام وشهادتهم، كذلك ثبت من كلام محمد بن جرير الطبري فقد قال الحافظ الذهبي ما نصه: « وقال محمد بن عبد القطّان: كنت عند محمد بن جرير، فقال رجل: ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل علي – رضي الله عنه – فقال ابن جرير: تكبيرة من حارس » [4].

وذكر الذهبي كلام الطبري هذا في (سير أعلام النبلاء) أيضاً إلّا أنّه تعقّبه هناك بقوله: « قلت: لا يسمع هذا من ابن جرير للعداوة الواقعة بين الشيخين ».

أقول: ولكن ابن جرير – صاحب المذهب المستقل والامام المعتمد لدى أهل السنة قاطبة، حتى لقد فضّله وقدّمه ابن تيمية في منهاجه على الامامين

---

(1). طبقات الحفاظ: 313.

(2). طبقات الحفاظ: 315.

(3). العبر – حوادث سنة 302.

(4). ميزان الاعتدال 2 / 433.

العسكريين عليهما السلام ، كما قد اعتمد عليه الذهبي نفسه في أمور مهمة جداً – أجل من أن يطعن في رجل وينسبه إلى أمر فظيع ومذهب شنيع تبعاً لهواه وبدافع العداوة والبغضاء.

دفاع الذهبي

ثم إن الذهبي شكك في تكلّم أبي داود في ابنه وحاول توجيهه، فقال بعد كلامه السابق:

« قلت: لعل قول أبيه فيه – إنْ صح – أراد الكذب في لهجته لا في الحديث وأنه حجة فيما ينقله، أو كان يكذب ويورّي في كلامه. ومن زعم أنه لا يكذب فهو أرعن، نسأل تعالى السلامة من عثرة السيئات.

ثم إنه شاخ وارعوى ولزم الصدق والتقى ... ».

أقول: لكن هذا التشكيك مندفع بما نقله هو في (ميزان الاعتدال) عن ابن عدي وابن صاعد.

وأما ويله، فنقول: إنْ لم يكن ابن أبي داود كاذ ً في حديثه وفيما ينقله – على ما زعم – فإنّ مجرد كذبه في لهجته يكفي لاثبات فسقه وعدم جواز الاعتماد على روايته.

ثم إن التورية، إن كانت جائزة فالقول نّه « كذب » غير صحيح، وإنْ لم تكن جائزة فلا جدوى لهذا التأويل، إذ تكون التورية والكذب حينئذٍ على حدٍ سواء.

وأمّا قوله: « ثمّ إنه شاخ وارعوى ولزم الصدق والتقى » فاعتزاف منه بكونه « كاذ ً » ومرتكباً لهذه الصفة القبيحة والذنب الكبير ...

هذا، وكأن الذهبي قد شعر بعدم ترتب فائدة على هذه التأولات، فلم يذكرها بترجمة ابن أبي داود في (ميزان الاعتدال في نقد الرجال).

كما لم يتعرّض الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) للذبّ عن ابن أبي داود

بهذه الوجوه السخيفة.

والجدير لذكر اعتزاف الذهبي برداءة بعض عبارات ابن أبي داود، ونحوســـة بعض كلماته لنسبة إلى فضيلة من فضائل مولا أمير المؤمنين عليه السلام ، وهو « حديث الطير » ... فقد قال في (سير أعلام النبلاء).

« قال أبو أحمد ابن عدي: سمعت علي بن عبد الداهري يقول: ســـألت ابن أبي داود عن حديث الطير فقال: إنْ صـــح حديث الطير، فنبوة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - طلة، لأنّه حكى عن حاجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيانة - يعني أنساً - وحاجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون خائناً.

قلت: هذه عبارة ردية وكلام نحس مبل نبوة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - حق قطعي إنْ صـــح خبر الطير وإنْ لا يصح، وما وجه الارتباط؟

هذا أنس قد خدم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قبل جر ن القلم، فيجوز أن تكون قصة الطائر في تلك المدة، فرضنا أنه كان محتلماً، ما هو بمعصوم من الخيانة، بل فعل هذه الخيانة متأوّلاً، ثم إنه حبس علياً عن الدخول كما قيل، فكان ما ذا؟ والدعوة النبوية قد نفذت واستجيبت، فلو حبســه أو ردّه مرّات ما بقي يتصوّر أن يدخل و كل مع المصطفى سواه، أللهمَّ أن يكون النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قصد بقوله: « ائتني حب خلقك إليك كل معي » عدداً من الخيار يصدق على مجموعهم أنهم أحبّ للناس إلى ، فنقول: الصـــدّيقون والانبياء، فيقال: فمن أحب الأنبياء كلهم إلى تعالى؟ فنقول: محمد وإبراهيم وموسى، والخطب في ذلك يسير.

وأبو لبابة - مع جلالته - بدت منه خيانة، حيث أشار لبني قريظة الى خيانة و ب عليه. وحاطب بدت منه خيانة فكاتب قريشـــاً مر يخفي به نبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من غزوهم. وغفر لحاطب مع عظم فعله رضي الله عنه .

وحديث الطّير - على ضعفه - فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء ولم يثبت،

ولا أ لمعتقد بطلانه، وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته وقوله، وله على خطئه أجر واحد، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو، والرجل فمن كبار علماء الاسلام، ومن أوثق الحافظ – رحمه تعالى.

قال ابنه عبد الأعلى: توفي أبي وله ست وثمانون سنة وأشهر ».

تكملة

وقد روى ابن أبي داود حديثاً موضوعاً في فضائل السور وهو يعلم أنّه موضوع، قال ابن الجوزي بعد أن ذكره وبيّن كونه موضوعاً:

« وإنّما عجبت من ابي بكر ابن أبي داود كيف فرّقه – يعني هذا الحديث – على كتابه الذي صنّفه في فضائل القرآن، وهو يعلم أنّه حديث محال.

ولكن شره بذلك جمهور المحدّثين، فإنّ من عادتهم تنفيق حديثهم ولو لبواطيل، وهذا قبيح منهم، لأنّه قد صحّ عن رسول – ﷺ أنه قال: من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » [1].

وقال السيوطي: « وإنّما عجبت من أبي بكر ابن أبي داود كيف أورده في كتابه الذي صنّفه في فضائل القرآن، وهو يعلم أنّه حديث محال مصنوع بلا شك، ولكن إنما حمله على ذلك الشره»[2].

أقول: وكأنّ السيوطي استحيا من أن يذكر الحديث الذي ذكره ابن الجوزي في ذيل كلامه، فاكتفى بهذا القدر في التشنيع على ابن أبي داود.

ولكن الأحاديث في ذم رواية الأكاذيب مع العلم بكذبها كثيرة، قال مسلم ابن الحجاج:

« ودلّت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على

---

(1). الموضوعات 1 / 240.

(2). اللالئ المصنوعة 1 / 227.

نفي خبر الفلسق، وهو الأثر المشهور عن رسول - ﷺ -: من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين.

وأيضاً فيه عن أبي هريرة قال: قال رسول - ﷺ -:

كفى لمرء كذ ً أن يحدّث بكلّ ما سمع » [1].

وقال النووي - بشرح قوله ﷺ - « من كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار » :-

« فيه تحريم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه. فمن روى حديثاً علم أو ظنّ وضعه فهو داخل في هذا الوعيد، مدرج [مندرج] في جملة الكاذبين على رسول - ﷺ - ويدل عليه أيضاً الحديث السابق: من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين » [2].

---

(1). صحيح مسلم 1 / 7.

(2). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 1 / 100.

هـــــ – **كان يلقي نفسه بين الصبيان**: قال ابن قتيبة: « روى عفان، عن حمّاد ابن سلمة، عن بت، عن أبي رافع، قال: كان مروان ربما استخلف أ هريرة على المدينة، فيركب حماراً قد شدّ عليه برذعه وفي رأسه حبل من ليف، فيسير فيلقى الرجل فيقول: الطريق الطريق، قد جاء الأمير.

وربما أتى الصبيان وهم يلعبون للّيل لعبة الغراب، فلا يشعرون بشيء حتى يلقي نفسه بينهم ويضرب برجليه فيفزع الصبيان فيتفرقون [فيفرون].

وربما دعاني إلى عشائه لليل فيقول: [أ] دع العراق للأمير، فأنظر فاذا هو ثريد بزيت »[1].

وقال ابن كثير: « وقال حمّاد بن سلمة، عن بت، عن أبي رافع: كان مروان ربما استخلف أ هريرة على المدينة، فيركب الحمار ويلقى الرجل فيقول: الطريق، قد جاء الأمير – يعني نفسه –، وكان يمرّ لصبيان وهم يلعبون لليل لعبة الغراب وهو أمير، فلا يشعرون إلّا وقد ألقى نفسه بينهم ويضرب برجليه، كأنه مجنون، يريد بذلك أن يضحكهم، فيفزع الصبيان منه ويفرّون عنه هاهنا وهاهنا يتضاحكون »[2].

و – **كان يعجبه أكل المضيرة عند معاوية**: قال جار محمود الزمخشري: « أبو رافع: كان أبو هريرة ربّما دعاني إلى عشائه فيقول: أدع العراق للأمير فأنظر فاذا هو ثريد، وكان يقول: التمر أمان من القولنج، وشرب العسل على الرّيق أمان من الفالج، وأكل السفرجل يحسّن اللون والولد، وأكل الرمان يصلح الكبد، والزبيب يشد العصب ويذهب الوصب والنصب، والكرفس يقوي للعدة ويطيّب النكهة، والعدس يرقّ القلب ويذرف للدمعة، والقرع يزيد في اللب ويرق البشر، وأطيب اللحم الكتف وحواشي فقار الظهر.

---

(1). المعارف 278.

(2). ريخ ابن كثير 8 / 113.

وكان يديم الهريسة والفالوذجة ويقول: هما مادة الولد. وكان تعجبه المضيرة كثيراً فيأكلها مع معاوية. واذا حضرت الصلاة صلى خلف علي - ﷺ - فاذا قيل له قال: مضيرة معاوية أدسم وأطيب، والصلاة خلف علي أفضل، فكان يقال له: شيخ المضيرة » [1].

وقال الزمخشري أيضاً: « كان أبو هريرة يقول: أللهم ارزقني ضرساً طحو ً ومعدة هضوماً ودبراً نثوراً » [2].

أقول: وكلّ هذا يدل على شره أبي هريرة وجشعه وميله إلى الدنيا وأهلها ولذاتها، وهذه الخصال لا تجتمع مع الزهادة والورع والعدالة.

ز - **كان يعادي علياً ويوالي عدوه**: والشواهد على ذلك كثيرة جداً ...

7. نظرات في سند الحديث

وبعد، فإنّ من شرط المعارضة صلاحيّة الحديث الذي يقصد جعله معارضاً من جميع الجهات لهذا الغرض. ومع الغض عن الوجوه المذكورة حول هذا الحديث المزعوم، فإنّ هذا الحديث مخدوش في نفسه من حيث السند، ونحن نوضّح ذلك فيما يلي:

1 - في طريق الحديث: « سفيان الثوري ».

إنّ في طريق هذا الحديث « سفيان الثوري »، قال البخاري: « حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة، قال: قال النبي - ﷺ -: قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار وأشجع مواليّ، ليس لهم مولى دون ورسوله » [3].

---

(1). ربيع الأبرار 2 / 700.

(2). نفس المصدر 2 / 680.

(3). صحيح البخاري 4 / 220.

وقال مسلم: « حدثنا محمد بن عبد بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة ... » [1].

إعتراض الثوري على إمام أهل البيت

ولم تكن بين « الثوري » و « الامام الصادق عليه السلام » أية صلة من صلات المودة والمحبة، بل لقد اعترض على الامام عليه السلام في أبسط الأشياء وهو الامام المعصوم من الزلل والمأمون من الفتن، هو من أهل بيت دلّ الكتاب والسنّة على عصمتهم ووجوب متابعتهم ومحبتهم ...

وقد روي اعتراض الثوري على سادس أئمّة أهل البيت عليهم السلام إذ دخل عليه فرأى عليه جبّةً من خز فقال: « ليس هذا من لبلسك »، ولم يعلم المسكين أن الامام عليه السلام كان قد لبس تحته ثوً من شعر خشن. أما الامام فكان يعلم أن الثوري كان قد لبس تحت جبته الخشنة قميصاً أرق من بياض البيض « فخجل سفيان » ثم قال له: « ثوري لا تكثر الدخول علينا تضر ونضرك ».

هذا هو الثوري الصوفي الزاهد!؟ وهذه سيرته مع إمام أئمّة الدنيا علماً وعملاً ... ونحن لا نعتمد على رواية هكذا انسان ولا نستدل بحديثه إلّا من ب الإلزام ...

وقد روى قصته مع الامام الصادق عليه السلام جمع من علماء أهل السنة الأعلام، قال الشعراني بترجمة الامام: « ودخل عليه الثوري - رضي الله عنه - فرأى عليه جبة من خز، فقال له: إنكم من بيت النبوة تلبسون هذا؟ فقال: ما تدري؟ أدخل يدك، فإذا تحته مسح من شعر خشن. ثم قال: ثوري أرني ما تحت جبّتك، فوجد تحتها قميصاً أرق من بياض البيض. فخجل سفيان. ثم قال:

---

(1). صحيح مسلم 7 / 178.

ثوري لا تكثر الدخول علينا تضرّ ونضرّك » [1].

وروى أبو نعيم الحافظ والحافظ الذهبي [2] وابن طلحة [3] – واللفظ للأول –: « حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الغطريفي، ثنا محمد بن أحمد بن مكرم الضبي، ثنا علي بن عبد الحميد، ثنا موسى بن مسعود، ثنا سفيان الثوري، قال: دخلت على جعفر بن محمد وعليه جبّة خز [دكناء] وكساء خز لندحاني [ايرلحاني]، فجعلت أنظر إليه تعجباً [معجباً] فقال لي: ثوري مالك تنظر الينا، لعلك تعجبت مما ترى [رأيت]؟ قال: قلت: ابن رسول ! ليس هذا من لباسك ولا لباس آبائك. فقال لي: ثوري كان ذلك زماً مقفراً مقنزاً، وكانوا يعملون على قدر إقفاره وإقتاره.

وهذا زمان قد أسبل [أقبل] كل شيء فيه عز اليه. ثم حسر عن ردن جبته فاذا تحتها [جبة] صوف بيضاء يقصر الذيل عن الذيل والردن عن الردن. فقال لي: ثوري لبسنا هذا لله، وهذا لكم. فما كان لله [تعالى] أخفيناه وما كان لكم أبديناه » [4].

وروى أبو نعيم أيضاً: « حدثنا عبد بن محمد بن جعفر، ثنا محمد بن العباس، حدثني محمد بن عبد الرحمن بن غزوان، حدثني مالك بن أنس، عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، قال: للما قال سفيان الثوري: لا أقوم حتى تحدثني قال جعفر [قال له]: أما إني أحدّثك وما كثرة الحديث لك بخير سفيان ... » [5].

وروى سبط ابن الجوزي: « أخبر أبو اليمن اللغوي، أنبأ القزاز، أنبأ

---

(1). لواقح الأنوار في طبقات الاخيار 1 / 32.

(2). تذهيب التهذيب – مخطوط.

(3). مطالب السئول: 56.

(4). حلية الأولياء 3 / 193.

(5). المصدر 3 / 193.

الخطيب، لُنبأ أبو بكر البرقاني، لُنبأ أحمد بن إبراهيم الاسماعيلي، عن محمد بن أبي للقاسم السمناني، عن الخليل بن محمد الثقفي، عن عيسى بن جعفر القاضي، عن أبي حازم المدني، قال: كنت عند جعفر بن محمد، فجاء سفيان الثوري، فقال له جعفر: أنت رجل يطلبك السلطان وأ أتّقي السلطان. فقال سفيان: حدثني حتى أقوم ... » [1].

وروى ابن الصباغ المالكي [2] والعيدروس [3] – واللفظ للأول –:

« قال ابن أبي حازم: كنت عند جعفر الصادق إذ جاء الآذن فقال: سفيان الثوري لباب. فقال: ائذن له. فدخل فقال له جعفر: سفيان! إنك رجل يطلبك السلطان في أكثر الأحيان وتحضر عنده، وأ أتّقي السلطان، فاخرج عني غير مطرود ... ».

كان الثوري يدلّس

ومما ذكروا عن « الثوري » أنه كان يدلس عن الضعفاء، قال الذهبي بترجمته:

« سفيان بن سعيد الحجة الثبت المتفق عليه، مع أنه كان يدلّس عن الضعفاء، ولكن كان له نقد وذوق، ولا عبرة بقول من قال: كان يدلّس ويكتب عن الكذّابين » [4].

وقال ابن حجر الحافظ: « وقال ابن المبارك: حدثته – يعني الثوري – بحديث، فجئته وهو يدلّسه، فلما رآني استحيا وقال: نرويه عنك » [5].

---

(1). تذكرة خواص الأمة: 342.

(2). الفصول المهمة في معرفة الأئمة: 223.

(3). العقد النبوي والسر المصطفوي: 72.

(4). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 2 / 169.

(5). تهذيب التهذيب: ترجمته 4 / 115.

وقال:

« سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلّس. مات سنة إحدى وستين وله أربع وستّون » [1].

وذكره ابراهيم بن محمد سبط ابن العجمي المكي في المدلّسين قائلاً: « سفيان الثوري مشهور به » [2].

وقال السيوطي بشرح قول النووي: « النوع الثامن عشر – في التدليس. وهو قسمان، الأول تدليس الاسناد، يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان أو عن فلان. ونحوه. وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسينا للحديث ».

قال السيوطي بشرح قوله: « وربما لم يسقط » ...

« وهذا من زوائد المصنّف على ابن الصلاح وهو قسم آخر من التدليس يسمى تدليس التسوية، سماه بذلك ابن القطان، وهو شر أقسامه، لأنّ الثقة الأول قد لا يكون معروفاً لتدليس ويجده الواقف على المسند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة، فيحكم له لصحة وفيه غرور شديد ...

قال الخطيب: وكان الأعمش وسفيان الثوري يفعلون مثل هذا. قال العلائي: و لجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً ولشرّها، قال العراقي: وهو قادح فيمن تعمّد فعله، وقال شيخ الاسلام: لا شك أنه جرح وإنْ وصف به الثوري والأعمش، فالاعتذار أنهما لا يفعلانه إلّا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفاً عند غيرهما » [3].

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 311.

(2). التبيين لأسماء المدلسين.

(3). تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي 1 / 224.

وقال علي القاري في (نزهة النظر): « قال الشـــيخ شمس الدين محمد الجزري ... وربما لم يسقط المدّلس شيخه، لكن يسقط من بعده رجلاً ضعيفاً وصغير السن يحسّن الحديث بذلك، وكان الأعمش والثوري وابن عيينة وابن اسحاق وغيرهم يفعلون هذا النوع ... ».

حرمة التدليس وشناعته

ولقد علم مما سلف « أن التدليس قادح في من تعمّد فعله » و « أنّه جرح ». وقال القاري بعد كلامه المتقدم نقله: « وهذا القســـم من التدليس مكروه جداً فاعله مذموم عند أكثر العلماء، ومن عرف به فهو مجروح عند جماعة لا تقبل روايته، بيّن السماع أو لم يبيّنه ».

وكذا قال ابن جماعة الكناني ...

وقال السيوطي بعد تقسيم التدليس:

« أما القســـم الأول فمكروه جدّاً ذمه أكثر العلماء، و لغ شـــعبة في ذمه فقال: لئن أزني أحب إليّ من أن أدلّس. وقال: التدليس أخو الكذب » [1].

وقال الســيوطي أيضــاً: « (ثم قال فريق منهم) من أهل الحديث والفقهاء (من عرف به) يعني بتدليس الاسناد (صار مجروحاً) مردود الرواية (مطلقاً) وانْ بيّن السماع » [2].

أقول: فيجب التوقف في روا ت الثوري، بل مفاد بعض الكلمات سقوطها مطلقاً.

2 – نسبة البخاري الحديث إلى يعقوب بن إبراهيم

واعلم أن البخاري نسب رواية هذا الحديث إلى يعقوب بن إبراهيم أيضاً،

---

(1). تدريب الراوي 1 / 228.

(2). المصدر نفسه 1 / 229.

فإنّه قال:

« حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن سعد.

أبو عبد : وقال يعقوب بن ابراهيم: حدثنا أبي، عن أبيه، قال: حدثني عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول - ﷺ -: قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وأشجع وغفار موالي ليس لهم مولى دون ورسوله » [1].

ولكن أ مسعود الدمشقي كذّب هذه النسبة، وأفاد ن رواية يعقوب تخالف رواية سفيان، لأن يعقوب إنما رواه عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج، عن أبي هريرة بلفظ: غفار وأسلم ومزينة ومن كان من جهينة خير عند من أسد وطي وغطفان، كذا أخرجه مسلم [2].

هذا لاضافة إلى ما جاء بترجمة إبراهيم بن سعد - والد يعقوب - من تكلّم جماعة فيه، فقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني:

« وذكر ابن عدي في الكامل عن عبد بن أحمد، سمعت أبي يقول: ذكر عند يحيى بن سعيد عقيل وابراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعّفهما. يقول:

عقيل وابراهيم! ثم قال أبي: إيش ينفع هذا، هؤلاء ثقات لم يجدهما [يخبرهما] يحيى.

وعن أبي داود السجستاني: سمعت أحمد، سئل عن حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه، عن أنس مرفوعاً: الأئمّة من قريش، فقال: ليس هذا في كتب إبراهيم ابن سعد، لا ينبغي أن يكون له أصل.

قلت: رواه جماعة عن إبراهيم.

ونقل الخطيب: أن إبراهيم كان يجيز الغناء لعود ووليّ قضاء المدينة.

---

(1). صحيح البخاري 4 / 218.

(2). أطراف الصحيحين - مخطوط. وأبو مسعود الدمشقي: ابراهيم بن محمد بن عبيد الحافظ. توجد ترجمته في طبقات الحفاظ / 426.

وقال ابن عيينة: كنت عند ابن شهاب، فجاء ابراهيم بن سعد فرفعه وأكرمه وقال: إنّ سعداً وصّاني بنه سعد، وسعد سعد.

وقال ابن عدي: هو من ثقات المسلمين حدّث عنه جماعة من الأئمّة ولم يختلف أحد في الكتابة عنه، وقول من تكلم فيه تحامل، وله أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وغيره » [1].

3 – في طريقه « سعد بن إبراهيم »

وفي طريق الحديث الذي استدل به الفخر الرازي « سعد بن ابراهيم » وقد ذكر علماء الرجال ترك مالك بن أنس الرواية عن سعد ... قال الحافظ ابن حجر: « وقال الساجي: ثقة أجمع أهل العلم على صدقه والرولية عنه إلّا مالك، وقد روى مالك عن عبيد بن إدريس، عن سعيد، عن سعد بن إبراهيم، فصحّ تّفاقهم أنه حجة.

ويقال: إن سعداً وعظ مالكاً فوجد عليه فلم يرو عنه.

حدثني أحمد بن محمد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: سعد ثقة، فقيل له: إنّ مالكاً لا يحدّث عنه، فقال: من يلتفت إلى هذا؟ سعد ثقة رجل صالح.

ثنا أحمد بن محمد، سمعت المطيعي يقول لابن معين: كان مالك يتكلّم في سعد سيد من سادات قريش، ويروي عن ثور وداود بن الحصين خارجيين خسيسين [خبيثين].

قال الساجي: ومالك إنما ترك الرواية عنه، فإما أن يكون يتكلّم فيه فلا أحفظه، وقد روى عنه الثقات و [والأئمّة و] كان ديّنا عفيفا.

وقال أحمد بن البرقي: سألت يحيى عن قول بعض الناس في سعد أنه كان يرى القدر وترك مالك الرواية عنه، فقال: لم يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك

---

(1). تهذيب التهذيب 1 / 122 - 123.

الرواية عنه، لأنّه تكلّم في نسب مالك، فكان مالك لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه » [1].

8. هذا الحديث مروي بالمعنى

والظاهر – على تقدير صحة الحديث – أن أ هريرة قد نقله لمعنى، فأضاف إليه لفظتي « ليس » و « دون » الدالّين على الحصر، نظير ما زعمه ابن حجر المكي في (صواعقه) لنسبة إلى حديث الغدير، والكابلي في (صواقعه) و (الدهلوي) في (تحفته) لنسبة إلى حديث ابن عباس في معنى آية المودة.

ويؤكّد ما ذكر من عدم وجود اللفظين في أصل الحديث، ما أخرجه مسلم بطريق آخر، حيث قال: « حدثني زهير بن حرب، يزيد – هو ابن هارون – أ أبو مالك الأشجعي، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب، قال: قال رسول – ﷺ –: الأنصار ومزينة وجهينة وغفار وأشجع ومن كان من بني عبد موالي دون الناس، و ورسوله مولاهم » [2].

9. قيل: « انما » قد لا تدل على الحصر

لقد زعم غير واحد من علماء أهل السنة ومحققيهم كالتفتازاني في (شرح المقاصد) والقوشجي في (شرح التجريد) و (الدهلوي) في (التحفة) في الجواب عن الاستدلال الشيعة ية الولاية: ﴿ إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ... ﴾ زعموا أنّ أداة الحصر إنما يكون نفياً لما وقع فيه تردد ونزاع ...

فنقول: وهل كان في ولاية ورسوله لهذه القبائل تردد ونزاع حتى يحتاج إلى أداة الحصر؟ كلا اللهم كلا ...

---

(1). تهذيب التهذيب 3 / 446 - 465.

(2). صحيح مسلم 7 / 178.

وهذا أدل دليل على بطلان الحديث الذي تمسك به الفخر الرازي، وعلى بطلان استدلاله به على فرض صحته ...

بل زعم الرازي نفسه أن أداة الحصر قد لا تدل على الحصر، فقد قال في تفسير آية الولاية الدالة على إمامة علي - عليه السلام -:

« لما الوجه [الأول] للذي عوّلوا عليه وهو: إن الولاية للمذكورة في الآية غير عامة، والولاية بمعنى النصرة عامة، فجوابه من وجهين:

الأول: لا نسلّم أن الولاية المذكورة في الآية غير عامة، ولا نسلم أنّ كلمة « إنما » للحصر، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّما مَثَلُ الْحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ أَنْزَلْناهُ مِنَ السَّماءِ ﴾ ولا شك أن الحياة الدنيا لها أمثال أخرى سوى هذا المثل ... » [1].

أقول: ولو تمما ذكره الرازي حول هذه الآية، لأمكننا القول بعدم دلالة « ليس » و « دون » المذكورين في الحديث المزعوم على الحصر، وحينئذٍ يمتنع معارضة حديث الغدير المتواتر بهذا الحديث.

10. لا تنافي بين الحديثين

ومع التنزل عن جميع ما تقدم من وجوه الجواب عن حديث أبي هريرة نقول: كيف يعارض حديث الغدير بهذا الحديث ولا تنافي بينهما!؟

وبيان ذلك: إن الفقرة الأولى من الحديث تفيد كون هذه القبائل موالي لرسول صلى الله عليه وآله وسلم - يّ معنى كان من المعاني - وذلك لا ينافي ولاية أمير المؤمنين، عليه الصلاة والسلام.

وأما الفقرة الثانية - والظاهر أنها - محل الاستدلال لوجود أداة الحصر فكالفقرة الأولى، لأنّ المراد من ولاية ورسوله إنْ كان ما عدا التصرف في الأمور فلا تناقض بين حديث أبي هريرة وحديث الغدير، إذ أنّ معنى « مولى » في

---

(1). التفسير الكبير 12 / 30.

حديث الغدير ليس إلّا « الأولى لتصرف » أو « المتصرف في الأمور » وليس هذا المعنى في حديث أبي هريرة.

وإن كان المراد: الأولوية في التصرف، فهي محصورة في ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - دون غيرهما، فالحديث يعارض حديث الغدير، فنقول: إنه - لاضافة إلى الاعتزاف الضمني بكون « مولى » في حديث الغدير بمعنى « الأولى لتصرف » وهو المطلوب - يستلزم بمقتضى الحصر عدم كون أمير المؤمنين - عليه السلام - ولياً وإماماً في وقت من الأوقات، وهذا يخالف إجماع المسلمين، بل يستلزم بطلان خلافة الخلفاء أيضاً، ولكنهم لا يرتضون بذلك.

فالحديث إذاً لا ينافي حديث الغدير في مدلوله.

والحل التحقيقي لحديث أبي هريرة - على فرض صحته للفظ المذكور - هو: احتمال أن يكون المراد نفي ولاية غير ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - على هذه القبائل في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما حديث الغدير، فيدل على استقرار ولاية علي - عليه السلام - بعد رسول - صلّى عليهما وآلهما - مباشرة ... كما سيأتي شرح ذلك فيما بعد، إن شاء تعالى.

(**8**)

الردّ على أنه

« لم يكن علي مع النّبي »

وقول الفخر الرازي: « ولم يكن علي مع النبي في ذلك الوقت فانه كان ليمن ».

من أعاجيب الأكاذيب، ينزفّع عن التفوّه به أقل الطلبة فضلاً عن أكابر أهل العلم ... فإنّ رجوع الامام أمير المؤمنين من اليمن ومولفلته النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حجة الوداع، مما ثبت لأحاديث الصحيحة وتحقق في التواريخ المعتبرة والآ ر المشهورة:

قال البخاري: « حدثنا الحسن بن علي الخلال الهذلي، قال: حدثنا سليم ابن حيان قال: سمعت مروان الأصغر، عن أنس بن مالك، قال: قدم علي على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من اليمن، فقال: بم أحللت؟ قال بما حل به النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لو لا أن معي الهدي لأحللت » [1].

وقال مسلم: « وقدم علي من اليمن ببدن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فوجد فاطمة ممن حل ولبست ثيا ً صبيغاً واكتحلت، فأنكر ذلك عليها، فقالت إن أبي أمرني بهذا ... » [2].

---

(1). صحيح البخاري 2 / 172.

(2). صحيح مسلم 4 / 40.

وقال ابن ماجة: « وقدم علي ببدن على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فوجد فاطمة ممن حل ولبست ثيا ً صبيغاً ... » [1].

وقال أبو داود: « وقدم علي من اليمن ببدن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ... » [2].

وقال النزمذي: « عن أنس بن مالك: إنّ عليّاً قدم على رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - من اليمن، فقال: بما أحللت ... » [3].

وقال النسائي: « أخبرني أحمد بن محمد بن جعفر، قال: حدثني يحيى بن معين، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: كنت مع علي حين أمّره النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على اليمن فأصبت عليه [معه] أواقي. فلما قدم علي على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال [علي]: وجدت فاطمة قد نضحت البيت ... » [4].

هذا، وقال ابن حجر المكي حول حديث الغدير:

« ولا التفات لمن قدح في صحته، ولا لمن ردّه ن عليّاً كان ليمن، لثبوت رجوعه منها وإدراكه الحج مع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ... » [5].

وقال القاري: « وأبعد من ردّه ن عليّاً كان ليمن، لثبوت رجوعه منها وإدراكه الحج مع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - .... » [6].

ولا يخفى أنه لو فرضنا عدم رجوعه عليه السلام من اليمن عند خطبة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بغدير خم، فانه غير قادح في صحة حديث الغدير

---

(1). سنن ابن ماجة 2 / 1024.

(2). سنن أبي داود 2 / 158.

(3). سنن النزمذي 2 / 216.

(4). سنن النسائي 5 / 157.

(5). الصواعق المحرقة 25.

(6). المرقاة في شرح المشكاة 5 / 574.

(6)

عدم رواية أبي حاتم حديث الغدير

وأمّا تمسك الرازي بعدم إخراج أبي حاتم حديث الغدير، أو قدحه فيه، فالجواب عنه بوجوه:

1. أبو حاتم متعنت

إنقدح أبي حاتم في حديث الغدير – إنْ ثبت – دليل آخر من أدلة تعنّته في الرجال، وبرهان على عداوته لأمير المؤمنين – عليه الصلاة والسلام – وتعصّبه الشّديد تجاه فضائله ومناقبه الثابتة لتواتر ...

ولقد نص على تعنّت أبي حاتم، ولأنه كان كثير الجرح في الرواة بدون تورّع وبغير دليل، جميع علماء الرجال وأئمّة الجرح والتعديل ... وإليك بعض الشواهد على ذلك:

قال الذهبي بترجمة أبي حاتم: « إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلّا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه: لا نحتج به فلا، توقّف حتى ترى ما قال غيره فيه، وإنْ وثّقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنّت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك » [1].

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 260.

وقال للذهبي بترجمة أبي زرعة الرازي: « يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جراح »[1].

وقال للذهبي بترجمة أبي ثور الكلبي: « إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي، أحد الفقهاء الأعلام، وثّقه النسائي والناس، وأما أبو حاتم فتعنت وقال: يتكلّم لرأي فيخطئ ويصيب، ليس محلّه محلّ المستمعين في الحديث. فهذا غلو من أبي حاتم سامحه .

وقد سمع أبو ثور من سفيان بن عيينة، وتفقه على الشافعي وغيره، وقد روي عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو عندي في مسلاخ سفيان الثوري.

قلت: مات سنة 240 ببغداد وقد شاخ »[2].

2. أبو حاتم ممّن قدح في البخاري

لقد تقدّم سابقاً أنّ أ حاتم الرازي من حملة المحدّثين للذين طعنوا وقدحوا في محمّد بن إسماعيل البخاري وكتابه المعروف لصّحيح، فمن العجيب ذكر الرازي إ ّه فيمن قدح في حديث الغدير، لا سيّما مع ثبوت كونه جرّاحاً متعنّتاً، ولأنّه كان كثير الجرح والقدح في الرجال من غير دليل.

وإذا كان جمهور أهل السنة لا يعبأون بقدحه في البخاري، فإن الشيعة والمنصفين من العلماء لا يعبأون بقدحه في هذا الحديث، ولا يصغون إلى اعتماد الفخر الرازي على ذلك، فإنه ليس إلّا تعنتاً وتعصباً مقيتاً ...

بل لقد نقل عن بعضهم اللعنة على من تكلّم في البخاري فقد قال السبكي: « وقال أبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف: محمد بن إسماعيل أعلم لحديث من إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيرهما بعشرين درجة، ومن

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 81.

(2). ميزان الاعتدال 1 / 29.

قال فيه شيئاً فمني عليه ألف لعنة » [1].

ولا ريب في سقوط الملعون عن درجة الاعتبار ...

3. نسبة أبي حاتم كتاباً للبخاري إلى نفسه

ومما يذكر عن أبي حاتم الرازي أنه نسب كتا ً لمحمد بن إسماعيل البخاري إلى نفسه، فقد قال السبكي ما نصه:

« وقال أبو حامد الحاكم في الكنى: عبد بن الديلمي أبو بسر، وقال البخاري ومسلم فيه: أبو بشر – بشين معجمة –. قال الحاكم: وكلاهما أخطأ في علمي، إنما هو أبو يسر، وخليق أن يكون محمد بن إسماعيل مع جلالته ومعرفته لحديث لشتبه عليه، فما نقله مسلم في كتابه بعه على زلته. ومن مل كتاب مسلم في الأسماء والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو لقذّة لقذّة، حتى لا يزيد عليه فيه إلاّ ما يسهل عدّه، وتخلد في نقله حق الجلادة إذ لم ينسبه إلى قائله.

وكتاب محمّد بن اسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق اليه، ومن ألّف بعده شيئاً في التاريخ أو الأسماء أو الكنى لم يستغن عنه، فمنهم من نسبه إلى نفسه مثل أبي زرعة وأبي حاتم ومسلم، ومنهم من حكاه عنه، فالله يرحمه فإنه الذي أصّل الأصول » [2].

وهذا الّذي صنع أبو حاتم من أشنع الأشياء وأقبحها، قال الشيخ سالم السّنهوري – الّذي ترجم له المحبي في خلاصة الأثر 2 / 204 –: « وألزم العزو غالباً إلّا فيما أنقله من شروح الشيخ بهرام والتوضيح وابن عبد السّلام وابن عرفة، فلا أعزو لها غالباً إلّا ما كان غريباً، أو ذكره في غير موضعه، أو لغرضٍ من

---

(1). طبقات الشافعية للسبكي 2 / 225 ترجمة البخاري.

(2). طبقات السبكي 1 / 225 - 226.

الأغراض.

وقد ذكر ابن جماعة الشافعي في منسكه الكبير أنّه صحّ عن سفيان الثوري أنّه قال: إنّ نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصّدق في العلم وشكره، فإنّ السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره » [1].

4. المعارضة برواية ابنه

ثم إن ما نسبه الرازي إلى أبي حاتم معارض برواية ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم الحافظ نزول آية التبليغ في يوم الغدير في مولا أمير المؤمنين – عليه السلام –، قال الحافظ السيوطي:

« وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن أبي سعيد الخدري قال: نزلت هذه الآية – ﴿ يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ – على رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – يوم غدير خم في علي بن أبي طالب » [2].

---

(1). تيسير الملك الجليل لجمع الشروح وحواشي الشيخ خليل – خطبة الكتاب: 3.

(2). الدر المنثور في التفسير لمأثور 2 / 298.

وبعد ... فقد اعترف الفخر الرازي ن « من خالف الشيعة إنما يروون أصل الحديث للاحتجاج به على فضيلة عليّ »، فحديث الغدير - عترف الرازي - من مرو ت لأهل السنة، وهم يجعلونه من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ...

وللرازي كلمات أخرى في هذا المضمار كذلك سننقلها.

وهلّا كان من المناسب أن تكون كلماته هذه نصب عينيه، لئلّا ينكر صحة حديث الغدير، وحتى لا يتشبث بتعنّت هذا وتعصب ذاك لمناقشته.

وإليك نصوص عبارات الفخر الرازي في كتبه المختلفة:

قال في نهاية العقول:

« ثم إنْ سلّمنا صحة أصل الحديث، ولكن لا نسلّم صحة تلك المقدّمة وهي قوله - عليه السلام - ألست أولى بكم من أنفسكم.

وبيانه: إن الطرق التي ذكرتموها في تصحيح أصل الحديث لا يمكن دعوى التواتر فيها، ولا يمكن أيضا دعوى إطباق الأمة على قبولها، لأن من خالف الشيعة إنما يروون أصل الحديث للاحتجاج به على فضيلة علي - رضي الله عنه - ولا يروون هذه المقدّمة ».

كما صرّح فيه نّ الأمّة روت هذا الحديث.

وقال في أربعينه ما نصه.

« وأمّا الشبهة الثانية عشر – وهي التمسك

بقوله عليه السلام : من كنت مولاه فعلي مولاه

. فجوابها من وجوه:

الأول: أنه خبر واحد.

قوله: الأمّة اتفقت على صحته، لأن منهم من تمسّك به في فضل [تفضيل] علي، ومنهم من تمسّك به في إمامته.

قلنا: تدعي أن كلّ الأمّة قبلوه قبول القطع أو قبول الظن.

الأول: ممنوع وهو نفس المطلوب.

والثاني: مسلّم وهو لا ينفعكم في مطلوبكم ... » [1].

وقال في تفسيره – في الأقوال في شأن نزول آية التبليغ:

« العلشر – نزلت هذه الآية في فضل علي، ولمّا نزلت هذه الآية أخذ بيده فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

فلقيه عمر – رضي الله عنه – فقال: هنيئاً لك ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة.

وهو قول ابن عباس، والبراء بن عازب، ومحمد بن علي » [2].

---

(1). الأربعين / 462.

(2). تفسير الرازي 12 / 49.

(7)

تفنيد المعارضة بحديث

« قريش والأنصار ... مواليَّ دون الناس ... »

وقد عارض الفخر الرازي حديث الغدير بقوله ﷺ: « قريش والأنصـــار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار مواليّ دون الناس كلّهم، ليس لهم موالي دون ورسوله ».

ولكن هذه المعارضة طلة لوجوه:

1. إنه من أخبار المخالفين

إنـهذا لحـديث من أخبار لأهل الســـنة،ـقد انفردوا برولـيته، فلا حـجيـقـله عند لأهل الحق الشيعة الامامية حتى يقابل به حديث الغدير.

بل إن التمسّـك والاسـتدلال حاديث أهل السـنة لا يفيد لافحام الشـيعة مطلقا، ولا يجوز للمناظر أن يلزم خصـمه إلّا بما رواه قومه في كتبهم المعتبرة و سـانيدهم المعتمدة، ولذا ترى (الدهلوي) يدّعى في مقدمة (تحفته) الالتزام نْ لا يسـتدل إلّا بكتب الشـيعة، ليتمّ له مراده ويثبت مرامه في الاحتجاج معهم.

2. ليس من الأحاديث المشتهرة

بل ليس هذا الحديث من الأحاديث المتفق على روايتها لدى أهل السنة

أنفسهم أيضاً، فلم يرد في كتبهم إلّا قليلا، بل لم يرو في جميع صحاحهم، وقد أوضح ابن الأثير أنه مما تفرد به الشيخان [1].

3. هو خبر واحد عن أبي هريرة

ثم هو من أخبار الآحاد، إذ لم يخرجه الشيخان عن غير أبي هريرة، وهذا لا يصلح لأن يذكر في مقابلة حديث رواه أكثر من مائة نفس من أصحاب رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ومنهم أبو هريرة نفسه ...

4. حديث الغدير برواية أبي هريرة

فقد روى أبو هريرة حديث الغدير واعترف بصحته وسماعه إيّاه من رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في غدير خم ...

قال الخوارزمي: « قال الأصبغ: دخلت على معاوية وهو جالس على نطع من الأدم متكياً على وسادتين خضراوتين عن يمينه عمرو بن العاص وحوشب وذو الكلاع، وعن يساره أخوه عتبة وابن عامر وابن كريز والوليد بن عقبة وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وشرحبيل بن السمط، وبين يديه أبو هريرة وأبو الدرداء والنعمان بن بشير وأبو أمامة الباهلي.

فلما قرأ الكتاب قال: إنّ عليّاً لا يدفع إلينا قتلة عثمان.

فقلت له: معاوية لا تعتل بدم عثمان، فإنك تطلب للملك والسلطان، ولو كنت أردت نصرته حياً، ولكنك تربصت به لتجعل ذلك سبباً إلى وصولك إلى الملك. فغضب.

فأردت أن يزيد غضبه فقلت لأبي هريرة: صاحب رسول ! إني أحلّفك بالله الذي لا إله إلّا هو عالم الغيب والشهادة، وبحق حبيبه المصطفى

---

(1). جامع الأصول 10 / 136.

عليه السلام – إلّا أخبرتني أشهدت غدير خم؟

فقال: بلى شهدته.

قلت: فما سمعته يقول في علي؟

قال: سمعته يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله.

قلت له: فاذن أنت واليت عدوه وعاديت وليه.

فتنفس أبو هريرة الصّعداء وقال: إ لله وإ إليه راجعون.

فتغيّر معاوية عن حاله وغضب وقال: كف عن كلامك ... » [1].

5. أبو هريرة كذّاب

هذا كله بناء على توثيق أبي هريرة، ولكن أ هريرة لم يكن ثقة في حديثه عن رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – لدى كبار الصحابة ومن دونهم ...

فمن الصّحابة الّذين كذّبوه: أمير المؤمنين عليّ، وعمر بن الخطّاب وعثمان ابن عفّان، وعبد بن الزبير، وعائشة بنت أبي بكر ... كما لا يخفى على من راجع كتاب (الردّ على من قال بتناقض الحديث لابن قتيبة) و (عين الإصابة فيما لستدركته عائشة على الصحابة للسيوطي) و (التاريخ لابن كثير) وغير ذلك.

بل رووا عن أبي هريرة نفسه قوله مخاطباً لأصحاب رسول – صلى الله عليه وآله وسلم –: « الا إنكم تحدّثون أنّي أكذب على رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – ... » راجع (الجمع بين الصّحيحين) و (المفاتيح في شرح المصابيح) وغيره من الشروح.

بل ثبت أنّ عمر نهاه عن التحديث قائلاً له: « لتنزكنّ الحديث عن رسول أو لألحقنّك رض دوس »، وقد روي هذا الكلام بلفظ آخر والمعنى واحد

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب، لأخطب خطباء خوارزم 134 - 135.

... أنظر (الأصول للسّرخسي) و (التاريخ لابن كثير) وغيرهما.

وأمّا قصّة عزل عمر إ ّ ه عن البحرين فمشهورة، وممّن رواها لتفصيل:

1 – ابن عبد ربه في العقد الفريد

2 – جار الزمخشري في الفائق في غريب الحديث.

3 – قوت الحموي في معجم البلدان.

4 – ابن كثير الدمشقي في ريخه.

ومن للتابعين والفقهاء الذين كذّبوه وصـــرّحوا بعدم الثقة به: « أبو حنيفة » فقد رووا عنه قوله: « أترك قولي بقول الصّحابة إلّا ثلاثة منهم: أبو هريرة، وأنس ابن مالك وسمرة بن جندب » راجع (روضة العلماء للزندويستي) و (كتائب أعلام الأخيار للكفوي) وغيرهما.

ومنهم: عيســى بن أ ن الفقيه الحنفي، فقد ذكر عنه الزندويســتي قوله: « أقلّد أقاويل جميع الصحابة إلّا ثلاثة منهم: أبو هريرة ووابصة بن معبد، وأبو سنابل بن بعك ».

ومنهم: جماعة من الحنفية، كذّبوا أ هريرة في حديث المصــراة كما في (المحلّى لابن حزم) و (فتح الباري لابن حجر) وغيرهما.

ومنهم: محمد بن الحســن الشـيباني ... كما في (المحلى) في مســألة أن البائع أحق لمتاع إذا أفلس ...

6. وجوه القدح في أبي هريرة

هذا لاضـافة إلى وجوهٍ أخرى من القدح والطعن في أبي هريرة، وهي أمور يكفي كل منها لسقوطه عن درجة الاعتبار، أو يفيد فسقه بوضوح، وإليك بعضها:

ألف – كان يلعب بالشـطرنج: قال الدميري: « وروى الصـعلوكي تجويزه – أي الشـطرنج – عن عمر بن الخطاب والحسن البصري والقاسم بن محمد وأبي

قلابة وأبي مجلز وعطا والزهري وربيعة بن عبد الرحمن وأبي ز د، ﷺ.

والمروي عن أبي هريرة من اللعب به مشهور في كتب الفقه » [1].

وقال ابن الأثير: « وفي حديث بعضهم، قال: رأيت أ هريرة يلعب لسدر والسدر لعبة يقامر بها ... » [2].

وكذا قال محمد طاهر الكجراتي الفتني [3].

ولا ريب في أنّ الشطرنج حرام. وقال ابن تيمية:

«مذهب جمهور العلماء أن الشطرنج حرام، وقد ثبت عن علي بن أبي طالب مرّ بقوم يلعبون لشطرنج، فقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون.

وكذلك النهي عنها معروف عن أبي موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة.

وتنازعوا في [أنّ] أيّهما أشدّ تحريماً الشطرنج أو النرد، فقال مالك: الشطرنج أشد من النرد. وهذا منقول عن ابن عمر، وهذا لأنّها تشغل القلب لفكر الذي يصدّ عن ذكر وعن الصلاة أكثر من النرد. وقال أبو حنيفة وأحمد: النرد أشد » [4].

ب – كان مخلّطاً: قال ابن كثير الدمشقي: « وقال مسلم بن الحجاج: ثنا عبد بن عبد الرحمن الدارمي، ثنا مروان الدمشقي، عن الليث بن سعد، حدثني بكير بن الأشج، قال: قال لنا بشر بن سعيد: إتقوا وتحفّظوا من لحديث، فو لقد رأيتنا نجالس أ هريرة فيحدّث حديث رسول – ﷺ – عن كعب وحديث كعب عن رسول – ﷺ –.

وفي رواية: يجعل ما قاله كعب عن رسول – ﷺ –،

---

(1). حياة الحيوان: « الهر ».

(2). النهاية في غريب الحديث: « السدر ».

(3). مجمع البحار: « السدر ».

(4). منهاج السنة 2 / 98.

وما قاله رسول – ﷺ – عن كعب، فاتقوا وتحفّظوا في الحديث » [1].

ج – كان مدلّسا: قال ابن كثير: « وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلّس. أي: يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول – ﷺ – ولا يبين، [يميّز] هذا من هذا. ذكره ابن عساكر.

وكان شعبة يشير بهذا إلى حديثه: من أصبح جنبا فلا صيام له. فإنّما حوقق عليه، قال: أخبرنيه مخبر ولم أسمعه من رسول – ﷺ – » [2].

د – كان متروكا: قال ابن كثير: « وقال شريك، عن مغيرة، عن ابراهيم قال: كان أصحابنا يدعون من حديث أبي هريرة.

وروى الأعمش، عن إبراهيم، قال: ما كانوا خذون من كل حديث أبي هريرة.

قال الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، قال: كانوا يرون في أحاديث أبي هريرة شيئاً، وما كانوا خذون من حديثه إلّا ما كان من حديث صفة جنة أو ر أو حديث على عمل صالح أو نهي عن شيء جاء القرآن به ».

قال ابن كثير: « وقد انتصر ابن عساكر لأبي هريرة وردّ هذا الذي قاله إبراهيم النخعي، وقد قال ما قاله ابراهيم طائفة من الكوفيين والجمهور على خلافهم. وقد كان أبو هريرة من الصّدق والحفظ والد نة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم » [3].

---

(1). ريخ ابن كثير 8 / 109 مع اختلاف.

(2). ريخ ابن كثير 8 / 109.

(3). ريخ ابن كثير 8 / 109 - 110.

وثبوته ... نعم إن ذلك يقدح في الأحاديث التي لشـــتملت على حضـــوره عنده – ﷺ – وأخذه بيده، وقد صرح بهذا المعنى الشريف الجرجاني في (شرح المواقف) [1].

* * *

وجاء بعضـهم وأراد التشـكيك في صـحة هذا الحديث بنحو آخر، ذكره العلامة الأمير وقد أجاد في ردّه، حيث قال:

« تنبيه – اعتزض بعض من قصر نظره عن بلوغ مرتبة التحقيق في حديث الغدير الذي رواه زيد بن أرقم – رضي الله عنه – مشـــكّكاً ذلك المعتزض بقوله: إن في الروليةـلّنه – ﷺ – خطب لجحفة يوم من عشر في شهر ذي الحجة، وأنه لا يمكن بلوغ الجحفة لمن خرج بعد الحج من مكة في ذلك اليوم، وجعله قادحاً في الحديث.

وأقول: هذا تشـــكيك بلا دليل وخبط جبان خال عن عدة الأدلة ذليل. فقد ثبت أنه عليه السلام خرج من مكة يوم الخميس خامس عشـــر ذي الحجة، راجعا إلى المدينة، وثبت أن الجحفة على اثنين وثمانين ميلا من مكة كما صـــرح به مجد الدين في القاموس رحمه الله. وثبت أن المرحلة العربية أربعة برد كمن حدة إلى مكة، كما أخرجه البخاري تعليقا من حديث ابن عباس وابن عمر أنّهما كا يقصّـران من مكة إلى العرفات، وثبت تقدير الأربعة البرد لمرحلة بما رواه الشـافعي بســند صـحيح: أنه قيل لابن عباس أتقصـر من مكة إلى العرفات؟ قال: لا، ولكن إلى عرفات وإلى حدة وإلى الطائف، وكل جهة من هذه مرحلة إلى مكة ـفإذا كلنت المرحلة أربعة برد، والبريد اثني عشر ميلاً، يكون المرحلة ثمانية وأربعين ميلا.

---

(1). شرح المواقف 8 / 360.

وإذا عرفت هذا، عرفت أن من مكة إلى الجحفة لا يكون إلّا دون المرحلتين الكاملتين، لأنّهما لثنان وثمانين ميلاً. واذا عرفت أن رسول - ﷺ - خرج من مكة يوم خامس عشر من ذي الحجة فيوم من عشر رابع أ م سفره، فعلم أنه ت ليلة من عشر في الجحفة وصلى بها الظهر وخطب بعد الصلاة.

فيا للعجب ممن قصر نظره عن البحث، كيف يقدح فيما صح تفاق الكل مر يرجع إلى المحسوس المشاهد. لقد دى على نفسه لبلاهة وسوء الظن وعدم الدراية.

ولا يقال: إنه عتبار هذه الأزمنة لا يمكن.

لأ نقول: إنْ أريد أسفار أهل الرفاهة والمنزفين والمرضى والزمناء فلا اعتبار به. وإنْ أريد في أسفار العرب، ففي هذا الزمن يبلغ من مكة الى للمدينة على الركاب في أربع، ولأهل للمدينة يسافرون الحج في زماننا هذا يوم خامس أو رابع ذي الحجة، ويوافون عرفات. وأمّا أهل الرفاهة فلا اعتبار بهم. وقد كان - ﷺ - على نهج العرب، وقد كان بلغ في دخوله بمكة في تلك الحجة في سبعة أ م أو ثمانية على اختلاف الرواية.

و لجملة فالتشكيك بهذا نوع من الهذ ن، فقد عرفت بما قدمنا أن الحديث متواتر والأسفار تختلف وليس محالاً عادة ولا عرفاً. ثم حديث الموالاة قد ثبت تفاق الفريقين، فلا يسمع هذا التشكيك من قائله، و الموفق » [1].

---

(1). الروضة الندية - شرح التحفة العلوية: 78.

فيها كلمات في ذم الفخر الرازي

ومن المناسب – في خاتمة الرد على الفخر الرازي ودحض مزاعمه – أن نورد طرفاً من كلمات بعض علماء الرجال والحديث في الفخر الرازي:

قال الذهبي: « الفخر ابن الخطيب صاحب تصنيف، رأس في الذكاء والتعليقات، لكنه عري من الآثار، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة، نسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا.

وله كتاب: السر المكتوم في مخاطبة النجوم، سحر صريح، فلعلّه تاب من ليفه إن شاء الله »[1].

وقال ابن تيمية في الكلام على الصفات بعد كلام له:

« وأمّا الجبرية، فمنهم من ينفيها ومنهم من يتوقف فيها كالرازي والآمدي وغيرهم، ونفاة الصفات من الجبرية منهم من يتأوّل نصوصها ومنهم من يفوض معناها الى الله تعالى »[2].

---

(1). ميزان الاعتدال 3 / 340.

(2). منهاج السنة. مبحث صفات الباري 1 / 111.

وهذا الكلام صريح في كون الرازي من الجبرية.

وقال الشعراني في (ارشاد الطالبين): « وقد طلب الشيخ فخر الدين الرازي الطريق إلى ، فقال له الشيخ نجم الدين البكري: لا تطيق مفارقة صنمك الذي هو علمك، فقال: سيدي، لا بدّ إنْ شاء تعالى. فأدخله الشيخ خلوة وسلبه جميع ما معه من العلوم، فصاح في الخلوة على صوته: لا تطيق، فأخرجه وقال: أعجبني صدقك وعدم نفاقك ».

وقال المولوي عبد العلي في مبحث الإجماع: « واستدل نياً بقوله - ﷺ: لا تجتمع أمتي على الضلالة، فانه يفيد عصمة الأمة عن الخطأ فانه متواتر المعنى، فانه قد ورد لفاظ مختلفة يفيد كلها العصمة، وبلغت رواة تلك الألفاظ حد التواتر ...

[واستحسنه ابن الحاجب] فانه دليل لا خفاء فيه بوجه ولا مساق للارتياب فيه.

[ولستبعد الامام الرازي] صاحب المحصول، كما هو دأبه من التشكيكات في الأمور الظاهريّة [التواتر المعنوي على حجيته] ...

وهذا الاستبعاد في بعد بعيد كبرت كلمة خرجت من فيه ... » [1].

وقال الحافظ ابن حجر بترجمته بعد كلام الذهبي المتقدم ما ملخصه:

« وقد عاب التاج السبكي على المصنف، ذكره هذا الرجل في هذا الكتاب، وقال: إنه ليس من الرواة، وقد تبرأ المصنف من الهوى والعصبية في هذا الكتاب.

والفخر كان من أئمة الأصول وكتبه في الأصلين شهيرة، وله ما يقبل وما يرد، وقد ترجم له جماعة من الكبار بما ملخصه:

انّ مولده سنة 533 واشتغل على والده، وكان من تلامذة البغوي. ثمّ

---

(1). فواتح الرحموت 2 / 215.

لشتغل على الكمال السمناني وتمهّر في عدة علوم، وأقبل على التصنيف. فصنّف التّفسير الكبير، والمحصـــول في أصـــول الفقه، والمعالم، والمطالب العالية، والأربعين، والخمســـين، والملخّص، والمباحث المشرقية، وطريقه في الخلاف، ومناقب الشافعي.

قال ابن الربيب: وكان مع تبحره في الأصـول يقول: من التزم دين العجائز فهو فائز، وكان يعاب يراد الشـبه الشـديدة ويقصـر في حلها، قال بعض المغاربة: يورد الشـبهة نقداً ويحلها نسيئة.

وقد ذكره ابن دحية فمدح وذم.

وذكره ابن شامة فحكى عنه أشياء ردية.

وكانت وفاته بهراة سنة 656.

ورأيت في الاكسير في علم التفسير للنجم الطوخي ما ملخصّه: ما رأيت في التفلسير أجمع لغالب علم التفســـير من القرطبي ومن تفســـير الامام فخر الدين إلّا أنّه كثير العيوب. فحدّثني شرف الدين النصيبي عن شيخه سراج الدين السرمساجي المغربي أنّه صنّف كتاب المآخذ في مجلدين، بيّن فيهما ما في تفسير الفخر من الزيف والبهرج، وكان ينقم عليه كثيراً.

قال الطوخي: ولعمري هذا دأبه في الكتب الكلامية حتى اتّهمه بعض الناس.

وذكر ابن خليل الســكوني في كتاب الرد على الكشــاف: ان ابن الخطيب قال في كتبه في الأصـول إنّ مذهب الجبر هو المذهب الصـحيح، وقال بصـحة بقاء الأعراض وبنفي صـفات الحقيقيّة، وزعم أنها مجرّد نســب وإضــافات كقول الفلاســفة، وســلك طريق أرســطو في دليل التمانع.

ونقل عن تلميذه التاج الأرموي: إنه نظر كلامه فهجره إلى مصــر وهمّوا به فلســتنز، ونقلوا عنه أنه قال: عندي كذا وكذا مائة شبهة على القول بحدوث العالم.

ثم أسند عن ابن الطباخ: إن الفخر كان شيعياً يقدم محبة أهل البيت كمحبة الشيعة، حتى قال في بعض تصانيفه: وكان علي شجاعاً بخلاف غيره، وعاب عليه تسميته لتفسيره مفاتيح الغيب.

وقد مات الفخر يوم الاثنين سنة ست وخمسين وستمائة بمدينة هراة، واسمه محمد بن عمر بن الحسين، وأوصى بوصية تدل على حسن اعتقاده » [1].

---

(1). لسان الميزان 4 / 426.

وقفة مع من أنكر

تواتر حديث الغدير

وأمّا دعوى عدم تواتر حديث الغدير فمن العجائب المضحكة، خصوصاً دعوى عدم تواتره لدى الشيعة « كبرت كلمة تخرج من أفواههم إنْ يقولون إلّا كذ ً » وكيف يتفوّه بهذه الهفوة الباطلة عاقل لنسبة إلى حديث رواه أكثر من مائة صحابي، وجمع طرقه جمع من كبار الحفاظ في مصنفات عديدة!؟ قد علمت أنه ليس متواتراً عند الشيعة فحسب، بل صرح بتواتره كبار حفّاظ أهل السنة، كالحافظ الذهبي الذي تمسك ابن حجر المكي بتصحيحه طرق حديث الغدير حيث قال: « فقد ورد ذلك من طرق صحيح الذهبي كثيراً منها » [1]. فمن العجيب تمسكه بتصحيح الذهبي بعض طرق الحديث وإعراضه عن تصريحه وتنصيصه على تواتره.

ومن الطريف دعوى ابن حجر تواتر حديث صلاة أبي بكر لرواية ثمانية من الصحابة إ ّ ه – مع العلم ببطلانه لدى الشيعة – وهو ينكر تواتر حديث الغدير المروي عن أكثر من مائة نفس من الصحابة، ولا أقل من الثلاثين، العدد الذي اعترف ابن حجر نفسه به، وهل هذا إلّا تناقض قبيح وتحكّم لا يعتضد بشيء من

---

(1). الصواعق المحرقة / 25.

التزجيح؟

نور الدين الحلبي

وقد نسج نور الدين الحلبي على منوال ابن حجر الهيتمي – المكي، فقال في جواب حديث الغدير: « وقد ردّ عليهم في ذلك بما بسطته في كتابي المسمّى لقول المطاع في الرد على أهل الابتداع، لخصّت فيه الصواعق للعلامة ابن حجر الهيتمي، وذكرت أن الرد عليهم في ذلك من وجوه:

أحدها: إن هؤلاء الشيعة والرافضة اتفقوا على اعتبار التواتر فيما يستدلون به على الامامة من الأحاديث، وهذا الحديث مع كونه احاداً طعن في صحته جماعة من أئمة الحديث كأبي داود وأبي حاتم الرازي كما تقدم، فهذا منهم مناقضة » [1].

وهذا الكلام مردود من وجوه:

أحدها: إنّ نفي تواتر حديث الغدير مصادمة مع الواقع وإنكار للحقيقة الراهنة، وقد صرح بتواتره كبار أئمة أهل السنة كما سبق.

الثاني: إنه يكفي ثبوت تواتره لدى الشيعة.

الثالث: إنّه يكفي في الالزام في ب الامامة الاستدلال لحديث الوارد من طرق أهل السنّة ولو احاداً، ولا ضرورة لأن يكون متواتراً حتى يجوز الاحتجاج به وإلزامهم به.

الرابع: إن ذكر طعن بعض أئمة الحديث في صحة حديث الغدير، هو في الحقيقة إثبات للطعن في هؤلاء الأئمّة المتعصبين.

الخامس: نسبة الطعن في صحته إلى أبي داود، كذب صريح وبهتان مبين كما دريت سابقاً.

---

(1). انسان العيون 3 / 337 – 338.

علي القاري

ولقد قض الشيخ نور الدين علي بن سلطان الهروي القاري نفسه وجاء بكلماتٍ متهافتة حول حديث الغدير، فقال مرّة:

« ثمّ هذا الحديث مع كونه احاداً مختلف في صحته، فكيف ساغ للشيعة أن يخالفوا ما اتفقوا عليه اشتراط التواتر في أحاديث الامامة، ما هذا إلّا تناقض صريح وتعارض قبيح؟! » [1].

فهو هنا يزعم كونه احاداً وأنه مختلف في صحّته لدى العلماء، والحال أنه قد ذكر قبل هذا الكلام بقليل: « والحاصل أن هذا حديث لا مرية فيه بل بعض الحفّاظ عدّه متواتراً، إذ في رواية لأحمد أنه سمعه من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما نوزع أ م خلافته » [2].

فهل من الانصاف دعوى كونه آحادا مختلفا في صحته مع الاعتراف نه صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً ...؟

وقال في موضع آخر: « رواه أحمد في مسنده، وأقلّ مرتبته أن يكون حسناً، فلا التفات لمن قدح في ثبوت هذا الحديث » [3].

فأيّ تحقيق هذا؟ وأيّ إنصاف هذا؟ وأيّ ضبط هذا؟ أن يتلون الرجل في كتاب واحد حول حديث واحد، ما هذا إلّا تناقض صريح وتعارض قبيح!! ولو فرض عدم تواتر هذا الحديث عند أهل السنة، لصحّ استدلال الشيعة به بلا ريب لوجهين:

الأول: لكونه متواتراً لدى الشيعة، واعتضاده بروا ت المخالفين يفيد القطع واليقين.

---

(1). المرقاة 5 / 574.

(2). نفس المصدر 5 / 568.

(3). نفس المصدر 5 / 574.

والثاني: لجواز الاستدلال لآحاد عند أهل السنة، فالالزام بحديث الغدير والاحتجاج به صحيح على كل تقدير.

الميرزا مخدوم بن عبد الباقي

وقال الميرزا مخدوم بن عبد الباقي: « وما أدري ما للذي يورث في طبائعهم المنحرفة الجزم ببدلالة ما نقل عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في غير الكتب الصحاح لأنه قال بغدير خمّ: من كنت مولاه، على إمامة المرتضى »[1].

ولقد كذب في مقالته هذه الكذب الصريح، فإن الحديث مخرج في الكتب الصحاح كما نص عليه ابن روزبهان كما سيجيء.

ويوضّح ذلك مراجعة صحيح النزمذي وصحيح ابن ماجة والمستدرك على الصحيحين وصحيح ابن حبان والمختارة للضياء المقدسي وما ماثلها.

وفوق ذلك كلّه: تصريح هذا الرجل بتواتر حديث الغدير في مقام آخر من كتابه بعد هذا الكلام ... وقد ذكر نص عبارته سابقاً فراجع.

إسحاق الهروي

وقال اسحاق الهروي سبط صاحب النواقض لمذكور في (سهامه) في جواب حديث الغدير: « قلنا: أولاً لا نسلّم تواتر الخبر، وكيف ولم يذكره الثقات من المحدّثين كالبخاري ومسلم والواقدي، وقد قدح في صحة الحديث كثير من أئمّة الحديث كأبي داود والواقدي وابن خزيمة وغيرهم من الثقات، ومن رواه لم يرو أوّل الحديث أي قوله: ألست أولى بكم من أنفسكم، وهو القرينة على كون المولى بمعنى أولى ».

وهذا الكلام عجيب للغاية، فإنه يقتضي أن لا يكون هذا الجمّ الغفير من

---

(1). نواقض الروافض - مخطوط.

رواة حديث الغدير من الأئمّة الثقات، وفيهم أحمد والنسـائي والترمذي وابن ماجة ونظراؤهم ...

ولقد زاد الهروي هذا في الطنبور نغمة أخرى، فزاد على من زعم قدحه في حديث للغدير الواقدي وابن خزيمة، والحال أن أسلافه الذين أخذ منهم هذه المزاعم لم يذكروهما فيمن نسب إليهم القدح في هذا الحديث الشريف ...

هذا ويكفي في الردّ على هذه المكابرات تصريح حدّه صاحب النواقض بتواتر حديث الغدير.

عبد الحق الدهلوي

وقال الشيخ عبد الحق الدّهلوي في (شرح المشكاة): « وهذا الحديث صحيح بلا ريب، رواه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وله طرق كثيرة، رووه عن ستة عشر نفس من الصحابة، وفي رواية لأحمد: أنه سمعه من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما نوزع أ م خلافته، وكثير من أسانيده صحاح أو حسان، ولا التفات بقول من تكلّم في صحته ولا بقول بعضهم القائل ن: اللهم وال من والاه، موضوع. لوروده من طرق متعدّدة صحح أكثرها الذهبي، كذا قال الشيخ ابن حجر في الصواعق المحرقة.

ولكنا نقول للشيعة على طريق الإلزام - حيث اتفقوا على لزوم أن يكون دليل الامامة متواتراً، وأنه متى لم يكن الحديث متواتراً لم يجز الاستدلال به على الامامة - ن هذا الحديث غير متواتر يقيناً، على أنه مختلف فيه - وإنْ كان هذا الاختلاف في بعض الخصوصيات - وقد طعن في صحته بعض أئمّة الحديث وعدولهم المرجوع إليهم في هذا الشأن، كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهم، وقد تركه أهل الحفظ والإتقان للذين طافوا البلاد وساروا إلى الأمصار في طلب الحديث، كالبخاري ومسلم والواقدي وغيرهم من أكابر أهل الحديث، وهذا وإنْ كان غير مخل بصحة الحديث إلّا أن دعوى التواتر في مثله من

العجائب ».

فهو وإنْ لغ في الردّ على من أنكر صحة الحديث وخدش في ثبوته، إلّا أنه حاول إنكار تواتره، فسلك طرقاً ملتوية وأتى بكلمات متهافتة سعياً وراء ذلك، ولكن لا تخفى حقيقة الأمر على الناظر في كلامه، لأنه ينكر تواتر هذا الحديث في حين أنه يذعن بكثرة طرقه، ولأنه رواه ستة عشر شخص من الصحابة وأن أكثر طرقه صحاح أو حسان. فأيّ كلام في ثبوت تواتر حديث هذا شأنه!؟ مع أنهم يعتقدون بحصول التواتر لأقل من هذا العدد، ويرون تحققه لما رواه ثمانية من الصحابة كما في (الصواعق).

بل ذكر هذا الشيخ أن في روايةٍ لأحمد أنه سمعه من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ثلاثون من الصحابة، وشهدوا به لأمير المؤمنين عليه السلام .

وهذا بناءاً على ما ذكره هذا الرجل، وإلّا فقد علمت أن رواته من الصحابة يزيدون على المائة ...

وقد نص أبو محمد علي بن أحمد بن حزم على تواتر حديث رواه أربعة من الصحابة، حيث قال في (المحلى) في مسألة عدم جواز بيع الماء بعد أن نقل رواية المنع عن أربعة من الصحابة: « فهؤلاء أربعة من الصحابة - رضي عنهم -، فهو نقل تواتر لا تحل مخالفته »، فمن العجيب أن يكون ما رواه الأربعة متواتراً ولا يكون ما رواه الستة عشر أو الثلاثون أو الأكثر بمتواتر، وهل هذا إلّا تحكّم قبيح وتعصب فضيح؟!

هذا لاضافة إلى ما تقدم من تصريح الأئمّة المحققين من أهل السنة ومنهم الذهبي الذي استند اليه ابن حجر، كما ذكره عبد الحق في هذه العبارة، بتواتر حديث الغدير ...

ومن العجائب أيضاً نفيه تواتر حديث الغدير تمسكاً بوجود الاختلاف فيه، وهذا واضح البطلان جداً، لاعترافه هو في هذا الكلام ببطلان هذا الخلاف، وإذا كان الخلاف في الحديث مردوداً كان التمسك بهذا الخلاف مردوداً كذلك.

والحاصل إنّ هذا الكلام مختل الأركان ضعيف البنيان واضح البطلان، فهو من جهة يتمسك بقدح القادحين في هذا الحديث للقدح في تواتره، ومن جهة أخرى ينص على أن الخلاف في هذا الحديث مردود، ومن جهة لثة يعود ليمدح القادحين فيه ويصفهم لامامة في هذا الشأن ليشيد لتالي بقدحهم في الحديث ويسقطه بذلك عن الاعتبار.

وإذا كانت هذه التناقضات والتعصبات – التي ها أتباع القادحين ومقلديهم – قادحة في الأحاديث المتواترة، كان مكابرة المخالفين للإسلام وقدحهم في تواتر معاجز النبي – ﷺ – جديرة لإذعان ومؤثرة في الطعن في الدين الحنيف. وذلك لأن هذه المكابرات وتلك التعصبات من ب واحد.

والفرق ن القادحين هنا أئمة عدول بخلافهم هناك فإنهم ملحدون لا يسمن ولا يغني من جوع. أما أولاً: فلأنّهم لدى الشيعة في مرتبة واحدة، وأما نياً: فمع التسليم لفرق فإنّ كلام الطرفين في البابين في البطلان على حد سواء. على أن الملاك في التواتر حصول شروطه، فمتى تحققت في مورد حكم بتواتره، وليس من شروطه عدم وجود قادح فيه أبداً، بل إذا توفرت شروط التواتر، كان قدح للقادحين موجباً للطعن فيهم لا في الحديث وإنْ كانوا من كبار الأئمّة، فلو قدح أبو حاتم وأمثاله في وجوب الصوم مثلاً كان ذلك موجباً للقدح في أنفسهم لا في وجوب الصوم كما لا يخفى.

ثم إنّ نسبة القدح في حديث الغدير إلى أبي داود أكذوبة أخرى، لما عرفت سابقاً من أنه قد روى هذا الحديث. فهذه النسبة طلة لا أصل لها البتّة. ومن التعصب الفاحش أن ينسب إلى أبي داود هذا البهتان ويتّهم بهذا الأمر الفظيع، ثم يتمسك بهذا لمقدح المزعوم – مع الاعتزاف بكونه مردوداً – في نفي تواتر الحديث خلافاً للمحققين من الأئمّة، و لرغم من الإذعان بكثرة طرقه!!

النقض بموقف ابن مسعود من الفاتحة والمعوذتين

ثم إن التمسك بقدح أبي حاتم وجماعته لإنكار تواتر حديث الغدير، منقوض نكار ابن مسعود كون الفاتحة والمعوّذتين من القرآن، وإسقاطه إيّاهما من مصحفه، مع قيام الإجماع من المسلمين على تواترهما وأنّهما من القرآن، وإنّ من جحد ذلك كافر، قال السيوطي: « قال النووي في شرح المهذّب: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئاً كفر ».

وأمّا موقف ابن مسعود من هذه السور، فهو مما لشتهر لشتهار الشمس في رابعة النهار. قال الراغب: « وأسقط ابن مسعود من مصحفه أمّ القرآن والمعوّذتين » [1].

وقال السيوطي: « أخرج عبد بن حميد ومحمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة، وابن الأنباري في المصاحف، عن محمد بن سيرين أن أبيّ بن كعب كان يكتب فاتحة الكتاب والمعوّذتين، وأللهم إ ك نعبد، وأللهم إ نستعينك، ولم يكتب ابن مسعود شيئاً من هذا، وكتب عثمان بن عفّان فاتحة الكتاب والمعوّذتين » [2].

وقال السّيوطي: « أخرج عبد بن حميد، عن إبراهيم قال: كان عبد لا يكتب فاتحة الكتاب في المصحف، وقال: لو كتبتها، لكتبت في أوّل كل شيء » [3].

وقال أيضاً: « أخرج أحمد والبزار والطبراني وابن مردويه من طرق صحيحة عن ابن مسعود أنه كان يحكّ المعوّذتين، وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما. قال البزار: لم يتابع ابن مسعود أحد من الصحابة، وقد صحّ عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

---

(1). المحاضرات 2 / 189.

(2). الدر المنثور 1 / 2.

(3). نفس المصدر 1 / 2.

قراءتهما في الصلاة وأثبتهما في المصحف » [1].

وقال: « أخرج أحمد والبخاري والنسائي وابن الضريس وابن الأنباري وابن حبّان وابن مردويه عن زرّ بن حبيش، قال: أتيت المدينة، فلقيت أبيّ بن كعب، فقلت له: أ المنذر، إني رأيت ابن مسعود لا يكتب المعوّذتين في مصحفه، فقال: أما والذي بعث محمداً لحق، لقد سألت رسول - ﷺ - عنهما، وما سألني عنهما أحد منذ سألت غيرك، قال: قيل لي: قل: فقلت: فقولوا فنحن نقول كما قال رسول - ﷺ » [2].

وقال السيوطي: « أخرج أبو عبيدة عن ابن سيرين، قال: كتب أبيّ بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوّذتين، وأللهمّ إ نستعينك، واللهمّ إ ك نعبد، وتركهنّ ابن مسعود، وكتب عثمان منهنّ فاتحة الكتاب والمعوّذتين » [3].

وقال محب الدين الطبري الشافعي في ذكر مطاعن عثمان: « و [أما] الخامسة عشرة وهي إحراق مصحف ابن مسعود، فليس ذلك مما يعتذر عنه، بل هو من أكبر المصالح، فانه لو بقي في أيدي الناس لكان أدّى ذلك إلى الفتنة الكبيرة في الدين، لكثرة ما فيه من الشذوذ المنكرة عند أهل العلم لقرآن، ولحذفه المعوّذتين، من مصحفه مع الشهرة عند الصحابة إنهما من القرآن، وقال عثمان لما عوتب في ذلك: خشيت الفتنة في القرآن » [4].

وقال حسين الد ر بكري المؤرّخ: « أما إحراق مصحف ابن مسعود، فليس ذلك مما يعتذر عنه، بل هو من أكبر المصالح، فإنه لو بقي في أيدي الناس لأدى ذلك إلى فتنة كبيرة في الدين، لكثرة ما فيه من الشذوذ المنكر عند أهل العلم لقرآن، ولحذفه المعوّذتين من مصحفه مع الشهرة عند الصحابة أنهما من

---

(1). الدر المنثور 6 / 416.

(2). نفس المصدر 6 / 416.

(3). الاتقان في علوم القرآن 1 / 67.

(4). الر ض النضرة 2 / 198، مع اختلاف.

القرآن » [1].

وقال المولوي محسن الكشميري: « وأسقط، أي ابن مسعود، عنه، أي عن المصحف، المعوذتين و لغ في أنهما ليست من القرآن مع أن الفاتحة أمّه » [2].

وروى أحمد بن حنبل، عن عبد الرحمن بن يزيد،قال: « كان عبد يحك المعوّذتين من مصاحفه ويقول: إنهما ليستا من كتاب تبارك وتعالى » [3].

وأخرج رولية زرّ بن حبيش المتقدمة: «قلت لأبيّ: إنّ أخاك يحكّهما من المصحف فلم ينكر. قيل لسفيان: ابن مسعود؟ قال: نعم، وليسا في مصحف ابن مسعود، كان يرى رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - يعوّذ بهما الحسن والحسين ولم يسمعه يقرأ بهما [يقرأهما] في شيء من صلاته، فظنّ أنهما عوذ ن وأصرّ على ظنّه ... » [4].

وقال البخاري: « حدثنا علي بن عبد ، قال: حدثنا سفيان، قال:

حدثنا عبدة بن أبي لبابة، عن زر، قال: سألت أبيّ بن كعب، قلت: أ المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال أبي: سألت رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال لي: قل، فقلت: فنحن نقول كما قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - » [5].

وقال ابن حجر العسقلاني بشرح هذا الحديث:

« قوله: يقول كذا وكذا، هكذا وقع هذا اللفظ مبهماً، وكأن بعض الرواة أبهمه لستعظاماً له، وأظن ذلك من سفيان، فإنّ الاسماعيلي أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان كذلك على الإبهام، وكنت أظن أولاً أن الذي

---

(1). الخميس 2 / 273.

(2). نجاة المؤمنين - مخطوط.

(3). المسند 5 / 129 - 130.

(4). مسند أحمد 5 / 130.

(5). صحيح البخاري بشرح ابن حجر 8 / 603 - 604.

أبهمه البخاري، لأنّي رأيت التصريح به في رواية أحمد عن سفيان، ولفظه: قلت لأبيّ: إنّ أخاك يحكهما [يحكها] من المصحف. وكذا أخرجه الحميدي، عن سفيان، ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج، وكان سفيان رة يصرّح بذلك و رة يبهمه، وقد أخرجه أحمد أيضاً وابن حبّان من رواية حمّاد بن سلمة عن عاصم بلفظ: ان [عبد] ابن مسعود كان لا يثبت [يكتب] المعوّذتين في مصحفه، وأخرج أحمد عن أبي بكر بن عيّاش، عن عاصم، بلفظ: ان عبد يقول في المعوذتين، وهذا أيضاً فيه إبهام.

وقد أخرجه عبد بن أحمد في ز دات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد [زيد] النخعي، قال: كان ابن مسعود يحك المعوّذتين من مصاحفه ويقول: إنهما ليستا من كتاب ، قال الأعمش: و [قد] حدثنا عاصم عن زرّ عن أبي بن كعب، فذكر نحو حديث قتيبة الذي في الباب الماضي، وقد أخرجه البزاز وفي آخره [و] يقول: إنما أمر النبي - ﷺ - أن نتعوّذ بهما.

قال البزار: لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة، وقد صح عن النبي - ﷺ - أنه قرأها في الصلاة. قلت: هو في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر، وزاد فيه ابن حبّان من وجه آخر عن عقبة بن عامر، فإنْ استطعت أن لا تفوتك قراءتهما [في صلاة] فافعل.

وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير، عن رجل من الصحابة أن النبي - ﷺ - أقرأه المعوّذتين وقال له: إذا أنت صلّيت فاقرأ بهما. وإسناده صحيح. ولسعيد بن منصور من حديث معاذ بن جبل: إنّ النبي - ﷺ - صلّى الصبح فقرأ فيها لمعوذتين.

وقد وّل القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب الانتصار، وتبعه عياض وغيره، ما حكى عن ابن مسعود فقال: لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف، فإنّه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئا إلّا أن

كان النبي – ﷺ – اذن في كتلبته فيه وكأنّه لم يبلغه الاذن في ذلك قال: فهذا ويل منه وليس جحداً لكونهما قرآ ً، وهو ويل حسن، إلّا أن الرواية [الصحيحة] الصريحة التي ذكرها تدفع ذلك حيث جاء فيها: ويقول: إنّهما ليستا من كتاب ، نعم يمكن حمل لفظ كتاب على المصحف فيتمشى التأويل المذكور.

وقال غير القاضي: لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قرآنيّتهما، وإنما كان في صفة من صفاتهما [صفتهما] انتهى. وغاية ما في هذا أنه أبهم ما بيّنه القاضي. ومن مل سياق الطرق التي أوردها للحديث استبعد هذا الجمع.

وأمّا قول النووي في شرح المهذب: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وإنّ من جحد شيئاً منها كفر، وما نقل عن ابن مسعود طل ليس بصحيح، ففيه نظر، وقد سبقه لذلك أبو محمد بن حزم، قال في أوائل المحلّى: ما نقل عن ابن مسعود من انكار قرآنيّة المعوّذتين، فهو كذب طل، وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: الأغلب على الظنّ أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب طل، والطعن في الروا ت الصحيحة بغير سند لا يقبل، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل، والإجماع الذي نقله إن أراد شموله لكل عصر فهو مخدوش، وإنْ أراد استقراره فهو مقبول.

وقد قال ابن الصباغ في الكلام على مانعي الزكاة: وإنّما قاتلهم أبو بكر على منع الزكاة، ولم يقل أنهم كفروا بذلك، وإنما لم يكفر لأن الاجماع لم يكن استقر، قال: ونحن الآن نكفّر من جحدها قال: وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوّذتين يعني لنه لم يثبت عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك.

وقد لستشكل هذا الموضع الفخر الرازي، فقال: إنْ قلنا أن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما، وإنْ قلنا أنه لم يكن متواتراً لزم أن بعض القرآن لم يتواتر. قال: وهذه عقدة صعبة، وأجيب حتمال أنه كان متواترا في عصر ابن مسعود، ولكن لم يتواتر عند ابن مسعود، فانحلت العقدة

بعون تعالى » [1].

وقال السيوطي بعد أن ذكر أحاديث في مسألة جزئية البسملة من كل سورة: « فهذه الأحاديث تعطي التواتر المعنوي بكونها قرآ ً منزلاً في أوائل السور، ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الامام فخر الدين، قال: نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوّذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبة، لأ إنْ قلنا أن النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر، وإنْ قلنا لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر في الأصل. قال: والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل طل وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة، وكذا قال القاضي أبو بكر لم يصح عنه أنها ليست بقرآن ولا حفظ عنه، إنّما حكّها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها لا جحداً لكونها قرآ ً، لأنّه كانت السنّة عنده أن لا يكتب في المصحف إلّا ما أمره النبي – ﷺ – ثباته فيه ولم يجده كتب ذلك ولا سمعه أمر به.

وقال النووي في شرح المهذّب: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئاً كفر، وما نقل عن ابن مسعود طل ليس بصحيح.

وقال ابن حزم في المحلى: هذا كذب على ابن مسعود، موضوع، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرّ عنه، وفيه المعوّذ ن والفاتحة.

وقال ابن حجر في شرح البخاري: قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك، فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه، وأخرج عبد بن أحمد في ز دات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، قال: كان عبد بن مسعود يحك

---

(1). فتح الباري في شرح صحيح البخاري 8 / 603 - 604.

المعوّذتين من مصاحفه ويقول: إنهما ليستا من كتاب ، وأخرج الطبراني والبزار من وجه آخر عنه أنه كان يحكّ المعوّذتين من المصحف ويقول إنما أمر النبي - ﷺ - أن نتعوذ بهما، وكان عبد لا يقرأ بهما لأسانيدها صحيحة، قال البزار: لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة وقد صح أنه - ﷺ - قرأهما في الصلاة.

قال ابن حجر: فقول من قال إنه كذب مردود والطعن في الروا ت الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل، قال: وقد أوّله القاضي وغيره على إنكار الكتابة كما سبق، قال: وهو ويل حسن إلّا أن الرواية الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها: ويقول: إنهما ليستا من كتاب . قال: ويمكن حمل لفظ كتاب على المصحف، فيتم التأويل المذكور، قال: لكن من مل سياق الطرق المذكورة لستبعد هذا الجمع، قال: وقد أجاب ابن الصباغ نه لم يستقر عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك، وحاصله أنهما كانتا متواترتين في عصره، لكن لم يتواترا عنده، انتهى ...

وقال ابن قتيبة في مشكل القرآن: ظن ابن مسعود - رضي تعالى عنه - أن المعوذتين ليستا من القرآن، لأنّه رأى النبي - ﷺ - يعوّذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه، ولا نقول أنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار. قال: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه لأنها ليست من القرآن، معاذ ، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللّوحين مخافة الشك والنسيان والز دة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون في سورة الحمد لقصرها ووجوب تعلّمها على كل أحد.

قلت: وإسقاطه الفاتحة من مصحفه أخرجه أبو عبيد بسندٍ صحيح كما تقدم في أوائل النوع التاسع عشر » [1].

---

(1). الاتقان في علوم القرآن 1 / 81 - 82.

أقول:

ـفإذا لم يكن إنكار ابن مســـعود المعوّذتين ـقادحاً في تواترهما وقرآنيّتهما، ـفإنّ ـقدح ـمثل أبي حاتم وغيره في حديث الغدير، لا يكون قادحاً في تواتره قطعاً، كيف والحال أن أ حاتم وأمثاله لا يبلغون في الشـــرف والكرامة مرتبة تراب ـأقدام ابن مســـعود! ـبل إنّ غبار أنف فرس ابن مسعود مع رسول - ﷺ - أفضل من أبي حاتم وأمثاله، حسب ما نقله ابن حجر المكي في تفضيل معاوية على عمر بن عبد العزيز.

النقض بموقف بعضهم من حديث انشقاق القمر

وأيضاً: فإنّ كان إنكار أبي حاتم ومن حذا حذوه حديث الغدير يضرّ في تواتره، كان إنكار بعضـــهم حديث انشـــقاق القمر موجباً للقدح في تواتر هذه المعجزة العظيمة والكرامة الباهرة الثابتة - لرســـول - ﷺ - فقد جاء في (ـهداية العقول) للرازي أنّ « الحليمي »ـقد منع وقوع انشـقاق القمر. و « الحليمي » من أكابر علماء أهل السـنّة ومن فطاحل أئمّتهم، كما لا يخفى على من راجع تراجمه في معاجم التراجم المعتبرة [1].

لكن حديث انشقاق القمر متواتر قطعاً:

ـقال الشـــهاب القســـطلاني: « وقال ابن عبد البرّ: ـقد روي ـهذا الحديث - يعني ـحديث انشـقاق القمر - عن جماعة كثيرة من الصـحابة، وروى ذلك عنهم أمثالهم من التابعين، ثم نقله الجمّ الغفير إلى أن انتهى إلينا و يّد لآية الكريمة. إنتهى.

---

(1). الأنساب الحليمي، وفيات الأعيان 2 / 137، مرآة الجنان - حوادث سنة 403 طبقات الأسنوي 1 / 404.

وقال العلّامة ابن السبكي في شرحه لمختصر ابن الحاجب: الصحيح عندي أنّ انشقاق القمر متواتر منصوص عليه في القرآن، مروي في الصحيحين وغيرهما، من طرق من حديث شعبة، عن سليمان عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن أبن مسعود. ثمّ قال: وله طرق أخر شتّى بحيث لا يمترى في تواتره انتهى » [1].

وقال السيوطي في كلام له في معنى التواتر: « ... فقد وصف جماعة من المتقدّمين والمتأخّرين أحاديث كثيرة لتواتر، منها: حديث نزل القرآن على سبعة أحرف، وحديث الحوض، وانشقاق القمر، وأحاديث الهرج والفتن في آخر الزمان ... » [2].

فإذا لم يؤثّر إنكار « الحليمي » ومنعه وقوع إنشقاق القمر في تواتر هذا الحديث، كان إنكار بعض المتعصّبين حديث الغدير غير مؤثّر في تواتره كذلك.

ومن الغرائب إنكار الشاه وليّ الدهلوي هذا الحديث كذلك، وقد قال ما نصّه: « أمّا شقّ القمر، فعند ليس من المعجزات، إنّما هو من آ ت القيامة، كما قال تعالى: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾، ولكنه أخبر عنه قبل وجوده، فكان معجزة من هذا السبيل » [3].

عود إلى النظر في كلام عبد الحق الدهلوي

وأمّا استناد الشيخ عبد الحقّ بنزك البخاري ومسلم والواقدي رواية حديث الغدير، فقد تقدّم الجواب عنه لتفصيل في الردّ على كلام الفخر الرازي.

على أنّ ترك هؤلاء روايته، غير قادح في صحة الحديث، كما اعترف هو بذلك، وإذْ ليس قادحاً في صحته، فكيف يكون قادحاً في تواتره؟

و لجملة، فإنّ دعوى عدم تواتر حديث الغدير، لاستناد الى هذه

---

(1). المواهب اللدنية 15 / 356.

(2). إتمام الدراية / 55، هامش مفتاح العلوم.

(3). راجع: التفهيمات الالهية 3 / 65.

الهفوات والأ طيل، من أعجب العجائب. ولنعم ما قال ابن حجر العسقلاني في شرح حديث إنشقاق القمر: « فأمّا من سأل عن السبب في كون أهل التنجيم لم يذكروه، فجوابه: أنه لم ينقل عن أحد منهم أنّه نفاه وهذا كاف، فإنّ الحجة فيمن أثبت لا فيمن لم يوجد منه صريح النفي، حتى أنّ من وجد منه صريح النفي يقدّم عليه من وجد منه صريح الإثبات » [1].

محمد البرزنجي

وممن وقع في هذه الورطة، محمد بن عبد الرسول البرزنجي، فإنّه مع دعوى انسابه إلى الدّوحة العلوية، و لرغم من تصريحه بصحة حديث الغدير سلك سبيل مشايخه المتعصّبين، فتطرّق إلى الخلاف في صحّته وأثنى على من نسب إليهم القدح فيه، وعدّ فيهم أ داود السجستاني – كذ ً وبهتا ً – فقال:

« والخلاف في صحته ينفي تواتره، بل يخرجه عن كونه صحيحاً متّفقاً عليه، والطاعنون جمع من أئمّة الحديث أجلّاء، كأبي داود السجستاني وأبي حاتم وغيرهما ... » [2].

حسام الدين السهارنبوري

وقال حسام الدين ابن الشيخ محمد يزيد السهارنبوري:

ولا نسلّم أنّ الأمة تلقّت هذا الحديث لقبول، لأن جماعة من الأئمة العدول وثقات المحدّثين المرجوع اليهم في هذا الشأن كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهما، طعنوا فيه، وتكلّموا في صحّته، على ما صرّح بذلك الشيخ ابن حجر – ﷺ – في الصواعق، وعليّ القوشجي – ﷺ – في شرح التجريد، وإنّ جماعة من أهل الحق والإيقان وأكابر المحدثين كالإمام البخاري

---

(1). فتح الباري 7 / 147.

(2). نواقض الروافض – مخطوط.

ومسلم والواقدي وغيرهم لم يرووه، كما ذكر الشيخ عبد الحق، وهؤلاء من أعاظم علماء السنّة والجماعة وأكابر أصحاب الحديث وأخبار خير البريّة – عليه الصلاة والتحيّة – وقد طافوا البلاد وساروا في الأمصار في طلب الأحاديث والآ ر، وبلغوا في هذا العلم الشريف أقصى الغاية وارتقوا فيه على أعلى الدرجات.

فدعوى تلقي جميع الأمة حديثاً طعن فيه رؤساء المحدّثين وتركه ثقاتهم لقبول طلة ... وإثبات تواتره مع طعن أئمّة المحدثين وعدولهم فيه مشكل جداً » [1].

أقول: لقد تبع هذا الرجل ابن حجر المكي وعبد الحق الدهلوي وأخذ عنهما هذه الخرافات، لكن لا يخفى من كلامه أنّه أكثر منهما تعصباً وأشد انحرافاً عن الحق، لأن ابن حجر وعبد الحق قد شهدا قبل القدح في حديث الغدير بصحته وكثرة طرقه، وأنه قد رواه ستة عشر من الصحابة وشهد به ثلاثون منهم على ما أخرجه أحمد، وأن كثيراً من طرقه صحيح أو حسن، وقد أضاف عبد الحق أن القدح فيه مردود غير مسموع.

لكن صاحب المرافض لم يتعرض لهذه الكلمات الحقة، واقتصر على أخذ الخرافات وآ ت التعصب والعناد منهما، فذكر كلماتهما الباطلة ونسج على منوالهما في تلك الدعاوي الكاذبة ...

وعلى كل حال، فلا يخفى بطلان هذه المناقشات وسقوطها عن درجة الاعتبار، ولا سيما دعوى قدح جماعة من الأئمّة العدول المرجوع إليهم في حديث الغدير، فإنّها دعوى كاذبة طلة، كما ذكر مراراً، ويشهد بذلك نسبة القدح إلى أبي داود – تبعاً لغيره – وقد علمت أن أ داود من رواة هذا الحديث الشريف.

ومن الجدير لذكر أن صاحب المرافض قد نقل حديث الغدير عن أحمد ابن حنبل في فضائل أمير المؤمنين – عليه السلام – من ذي قبل.

---

(1). مرافض الروافض – مخطوط.

وقال ابن تيمية: « أما قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه، فليس [هو] في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته. ونقل عن البخاري وابراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم الحديث، أنهم طعنوا فيه وضعّفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسّنه كما حسّنه الترمذي. وقد صنف أبو العباس ابن عقدة مصنفاً في جمع طرقه » [1].

أقول:

أما قوله: « فليس في الصحاح » فيكفي في رده كلام القاضي سناء في (السيف المسلول) حيث صرح فيه برواية الجمهور هذا الحديث في الصحاح السنن والمسانيد، وقد سبق نص كلامه فيما مضى.

وأيضاً يتضح بطلانه من مراجعه: صحيح الترمذي وصحيح ابن ماجة وصحيح ابن حبان والمستدرك والمختارة للضياء المقدسي - وهي كلّها من الكتب الصحاح لدى أهل السنة - فإنها قد أخرجت حديث الغدير.

ولقد اعترف ابن روزبهان - مع تعصبه - بكون هذا الحديث مخرجاً في الصحاح كما سيجيء ان شاء .

وأمّا: أن « البخاري » طعن فيه، فنقول: لقد كان أهل الحق في حيرة وعجب من ترك البخاري حديث الغدير، مع توفر شروط التواتر فيه ضعاف مضاعفة، فهو مؤاخذ على تركه رواية هذا الحديث، حتى جاء ابن تيميّة فادّعى طعن البخاري فيه، وهذا أعجب من ذلك بكثير! وهل من الجائز الاعتماد على هكذا أ س في نقل السنة النبويّة؟

---

(1). منهاج السنة 4 / 86.

ولقد وقفت على طرف من قوادح البخاري وكتابه فيما سبق نقلاً عن أكابر القوم وستقف على طرف آخر منها فيما سيأتي إنْ شاء تعالى. وإنّ من أفحش قوادحه وأقبح مساويه لنزلته في بعض أحاديث الإمام الصادق - عليه السلام - تبعاً ليحيى القطان جعله قاطناً في دركات النيران، على ما ذكر ابن تيمية حيث قال:

« و لجملة، فهؤلاء الأئمّة الأربعة ليس منهم من أخذ عن جعفر من قواعد الفقه، لكن رووا عنه الأحاديث كما رووا عن غيره، وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه، وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة لا في القوة ولا في الكثرة، وقد استزاب البخاري في بعض أحاديثه لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام، فلم يخرج له، ويمتنع أن يكون حفظه للحديث كحفظ من يحتج بهم البخاري » [1].

ولها: أن « ابراهيم الحربي » طعن فيه فإنّ طعنه مردود لوجوه التي ذكر ها في رد قدح ابن أبي داود ...

على أن هذا الرجل مقدوح لما ذكروا في ترجمته من أنه كان يستحسن الابتلاء بعشق الصبي المليح ... قال صلاح الدين الكتبي:

« وقال قوت: حدثني صديقنا الحافظ أبو عبد محمد بن محمود ابن النجار، قال: حدثني أحمد بن سعيد الصباغ، يرفعه إلى أبي نعيم، قال: كان يحضر مجلس إبراهيم الحربي جماعة من الشبّان للقراءة عليه، ففقد أحدهم، فسأل عنه من حضر، فقالوا: هو مشغول، ثم سأل يوماً آخر فقالوا: هو مشغول وكان قد ابتلي بمحبة شخص شغله عن الحضور، وعظّموا إبراهيم الحربي أن يخبروه بجلية الحال. فلما تكرّر السؤال عنه - وهم لا يزيدونه على أنه مشغول - قال: قوم، إن كان مريضاً قوموا بنا لنعوده، وإنْ كان مديو ً اجتهد في مساعدته

---

(1). منهاج السنة 2 / 86.

أو محبوساً سعينا في خلاصه، فخبّروني عن جلية حاله. فقالوا: نجلك عن ذلك فقال: لا بدّ أن تخبروني، فقالوا: إنه ابتلي بعشق صبي. فاحتشم إبراهيم ثم قال: هذا الصبي الذي ابلي بعشقه هو مليح أو قبيح؟ فعجب القوم من سؤاله عن مثل ذلك مع جلالته في أنفسهم، وقالوا: أيها الشيخ مثلك يسأل عن مثل هذا؟ فقال: إنه بلغني أن الانسان إذا ابتلي بمحبة صورة قبيحة، كان بلاء يجب الاستعاذة من مثله، وإنْ كان مليحاً كان ابتلاء يجب الصبر عليه واحتمال المشقة فيه. قال: فعجبنا مما أتى به » [1].

أقول: وكيف لا يتعجبون مما أتى به؟ وعشق الصبي في غاية القبح والشناعة والفظاعة، وقد كتب الشيخ محمد حياة السندي – وهو من أكابر العلماء المتبحّرين – رسالة في النهي عن عشق صور المرد والنسوان قال فيها على ما نقل عنها معاصره القنوجي في (اتحاف النبلاء) بنزجمته: « تلك لعمر الفتنة الكبرى والبلية العظمى لستعبدت النفوس لغير خلّاقها، وملكت القلوب لمن يسومها الهوان من عشّاقها، وألقت الحرب بين العشق والتوحيد ودعت إلى موالاة كل شيطان مريد – إلى قوله –: إنما حكى العشق عن الكفرة قوم لوط وامرأة العزيز، وكانت إذ ذاك مشركة، والفتنة بعشق الصور تنافي أن يكون دين العبد كله لله، بل ينقص من دينه بحسب ما حصل له من فتنة العشق، وربما أخرجت صاحبه من أن يبقى معه شيء من الدين، والمفتون لصور مخالف لقوله: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذلِكَ أَزْكى لَهُمْ ﴾ والمبتلى بها ليس بغاض بصره بل يلتذ لنظر الحرام وربما يقع به في الز – إلى قوله: – فإنّ تعبّد القلب للمعشوق شرك وقد أثبت النبي – ﷺ – لسم التعبد على المحبة لغير تعالى في قوله في الصحيح: تعس عبد الدينار وعبد الدراهم الخ ».

وقال الذهبي بنزجمة إبراهيم الحربي: « قال المسعودي: كانت وفاة الحربي

---

(1). فوات الوفيات 1 / 16.

المحدث الفقيه في الجانب الغربي وله نيف وثمانون سنة، وكان صدوقاً عالماً فصيحاً جواداً عفيفاً زاهداً عابداً سكا، وكان مع ذلك ضاحك السنّ ظريف الطّبع ولم يكن معه تكبّر ولا تجبّر، يمازح مع أصدقائه بما يستحيى منه ويستقبح من غيره » [1].

قال: « ويروى أن ابراهيم لما صنّف غريب الحديث وهو كتاب نفيس كامل في معناه، قال ثعلب: ما لإبراهيم وغرائب الحديث، رجل محدث، ثم حضر مجلسه فلما حضر المجلس سجد ثعلب وقال: ما ظننت أن على وجه الأرض مثل هذا الرجل » [2].

هذا، ولم ينقل الذهبي عن الحربي أنه أنكر على ثعلب سجوده له، فهو اذاً يجوّز السجود لغير تعالى، وهذا أيضاً من مساويه وقبائحه.

ومن مساويه طعنه في علي بن المديني – شيخ البخاري – إذ قال الذهبي: « قال أبو بكر الشافعي: سمعت إبراهيم الحربي يقول: عندي عن علي بن المديني قمطر ولا أحدّث عنه بشيء، لأنّه رأيته في المغرب وبيده نعله مبادراً، فقلت: إلى أين؟ قال: ألحق الصلاة مع أبي عبد ، فظننته يعني أحمد بن حنبل، ثم قلت: من أبو عبد ؟ قال: ابن أبي داود » [3].

وهذا لا يكون إلّا من التعنت ...

ولا س بنقل كلمات لساطين أهل السنة في الثناء على بن المديني ليتضح سقوط كلام الحربي ومدى انهماكه في التعصب المقيت:

قال النووي: « علي بن المديني الامام ... أحد أئمّة الاسلام المبرزين في الحديث. صنف فيه مائتي مصنف لم يسبق الى معظمها ولم يلحق في كثير منها، سمع أ ه وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة ويحيى القطان وخلائق. روى عنه معاذ ابن معاذ وأحمد بن حنبل والبخاري وخلائق من الأئمّة، وأجمعوا على جلالته وإمامته

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 364.

(2). سير أعلام النبلاء 13 / 361.

(3). سير أعلام النبلاء 13 / 369.

وبراعته في هذا الشأن وتقدمه على غيره.

قال عبد الغني بن سعيد المصري: أحسن الناس كلاماً على حديث رسول - ﷺ - ثلاثة: علي بن المديني في وقته، وموسى بن مروان في وقته، والدر قطني في وقته.

وقال سفيان بن عيينة - وهو أحد شيوخ علي بن للمديني -: حدثني علي بن للمديني - وتلومونني على حب علي، و لقد كنت أتعلّم منه أكثر ممّا يتعلّم منّي -.

وكان سفيان يسميه حيّة الوادي، وكان اذا سئل عن شيء يقول: لو كان حية الوادي.

وقال حفص بن محبوب: كنت عند ابن عيينة، ومعنا علي بن المديني وابن الشاذكوني، فلما قام ابن المديني، قال السفيان: إذا قامت الخيل لم نجلس مع رجّالة.

وقال محمد بن يحيى: رأيت لعلي بن المديني كتا ً على ظهره مكتوب المائة والنيف والستون من علل الحديث.

وقال عباس العنبري: كانوا يكتبون قيام ابن المديني وقعوده ولبلسه وكل شيء يقول ويفعل أو نحو هذا، وكان ابن المديني إذا قدم بغداد تصدّر لحلقة وجاء أحمد ويحيى والمعيطي والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا في شيء تكلّم فيه.

وقال الأعين: رأيت ابن للمديني مستلقياً، وأحمد بن حنبل عن يمينه ويحيى ابن معين عن يساره، وهو يملي عليهما.

وقال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد قط إلّا عند علي بن المديني.

وقال يحيى القطان: نحن نستفيد من ابن المديني أكثر مما يستفيد منا.

وقال عبد الرحمن بن المهدي: علي بن للمديني أعلم للناس بحديث رسول - ﷺ - وخاصة بحديث ابن عيينة.

وقال أبو حاتم: كان ابن للمديني علماً في للناس في معرفة لحديث والعلل وكان أحمد بن حنبل لا يسميّه بل يكنّيه ا الحسن تبجيلاً، وما سمعت أحمد سمّاه

قط.

ـقـال البخـاري: توفي ابن ـلـمـديني ليومين بقيـا من ذي القعـدة ســـنـة أربع وثلاثين ومـائتين لعسكر»[1].

ابن حزم

وقال ابن حزم الاندلسـي – فيما نقل عنه ابن تيمية –: « وأما من كنت مولاه فعلي مولاه، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً » [2].

أقول: أعوذ لله من الكذب والبهتان والتفوه بمثل هذا لهذر ولهذ ن ... ولكن ابن حزم مشهور لتعصب لبني أمية ماضيهم و قيهم، و عتقاده بصحة إمامتهم، حتى نسب إلى النصب لأمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين – عليهم الصـــلاة والســـلام – إلى غير ذلك من مســـاويه وصفاته حتى أجمع فقهاء عصره على تضليله ...

ولا بدّ من نقل نصوص عبارات مشاهير علمائهم المحققين في ترجمته في هذا المقام:

قال الحافظ ابن حجر العســقلاني: « ... ولد بقرطبة ســنة 384، ونشـأ في نعمة ور ســة، وكان أبوه من الوزراء وولي هو وزارة بعض الخلفاء من بني أمية لأندلس، ثم ترك ولشـتغل في صباه لأدب والمنطق والعربية وقال الشعر وترسّل ثم أقبل على العلم فقرأ الموطأ وغيره. ثم تحوّل شافعيّاً فمضى على ذلك وقت ثم انتقل إلى مذهب الظاهر وصنف فيه وردَّ على مخالفيه.

وكان واسع الحفظ إلّا أنه لثقته بحافظته، كان يهجم على القول في التعديل والتجريح وتبيين أسماء الرواة فيقع له من ذلك أوهام شـــنيعة، وقد تتبع كثيراً منها لحافظ قطب للدين الحلبي ثم المصري م المحلى خاصة، وسأذكر منها أشياء.

---

(1). تهذيب الأسماء واللغات 1 / 350 - 351.

(2). منهاج السنة 4 / 86.

... وقال مؤرخ الأندلس أبو مروان ابن حيان: كان ابن حزم حامل فنون من حديثٍ وفقهٍ ونسبٍ وأدب، مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة، وكان لا يخلو في فنونه من غلط لجرأته على التسوّر على كل فن، ومال أولاً إلى قول الشافعي و ضل عنه حتى نسب إلى الشذوذ، ولستهدف لكثير من فقهاء عصره ثم عدل إلى الظاهر فجادل عنه ولم يكن يلطف في صدعه بما عنده بتعريض ولا تدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل وينشقه في أنفه انشاق الخردل، فتمالأ عليه فقهاء عصره وأجمعوا على تضليله وشنّعوا عليه وحذّروا أكابرهم من فتنته ونهوا عوامهم عن الاقتراب منه. فطفقوا يغضّونه وهو مصرّ على طريقته حتى كمل له من تصانيفه وقر بعير لم يتجاوز أكثرها عتبة به لزهد العلماء فيها، حتى أحرق بعضها شبيلية ومزّقت علانية، ولم يكن مع ذلك سالماً من اضطراب رايه، وكان لا يظهر عليه أثر علمه حتى يسئل فينفجر منه علم لا تكدّره الدّلاء.

وكان مما يزيد في بغض الناس تعصبه لبني أمية ماضيهم و قيهم، واعتقاده بصحة إمامتهم حتى نسب إلى النصب ...

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: ابتدأ ابن حزم أولاً فتعلّق بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكلّ ولستقل وزعم أنه إمام الأئمّة يضع ويرفع ويحكم ويشرّع، واتفق كونه بين أقوام لا بصر لهم إلّا لمسائل فيطالبهم لدليل ويتضاحك لهم، وذكر بقية الحطّ عليه في كتاب العواصم والقواصم.

ومما يعاب به ابن حزم وقوعه في الأئمّة الكبار فحش عبارة ولشنع ردّ وقد وقعت بينه وبين أبي الوليد الباجي مناظرات ومنافرات.

وقال أبو العباس ابن العريف الصالح الزاهد: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان ... » ثم ذكر ابن حجر نبذة من أغلاط ابن حزم في وصف الرواة ... [1].

---

(1). لسان الميزان 4 / 201.

وذكر للذهبي كلام أبي مروان ابن حيان للمذكور بترجمة ابن حزم وقد جاء في آخره: « وكان مما يزيد في شنآنه، تشيّعه لأمراء بني أمية ماضيهم و قيهم واعتقاده بصحة إمامتهم، حتى نسب إلى النصب ».

قال الذهبي: « قلت: ومن تواليفه كتاب تبديل اليهود والنصارى للتوراة والانجيل. وقد أخذ المنطق – أبعده من علم – عن محمد بن الحسن للمذحجي الزبيدي، وأمعن فيه فزلزله في أشياء» [1].

أقول:

ومما يشهد بنصب ابن حزم العداوة لأمير المؤمنين – عليه السلام – دعواه أن ابن ملجم – لعنه – مجتهد في قتله لعلي – عليه السلام –، فألجمه بلجامٍ من ر وجزاه شر جزاء الأشرار ... قال ذلك في كتابه (المحلى) حيث قال:

« مسألة – مقتول كان في أوليائه غائب أو صغير أو مجنون، اختلف للناس في هذا ... فنظر قول أبي حنيفة، فوجد ه ظاهر التناقض، إذ فرّق بين الغائب والصغير، ووجد حجّتهم في هذا أنّ الغائب لا يولّى عليه. قالوا: وكما كان أحد الأولياء يزوّج آخر إذا كان صغيرا من الأولياء فكذلك يقتل، وقالوا: قد قتل الحسن ابن عليّ – رضي عنهما – عبد الرحمن بن ملجم ولعليّ بنون صغار وهم بحضرة الصحابة – رضي عنهم – من دون خالف يعرف له منهم ...

وكان من اعتزاف الشافعيين أن قالوا: إنّ الحسن بن عليّ – رضي عنهما – كان إماماً فنظر في ذلك بحقّ الامامة وقتله لمحاربة لا قوداً.

وهذا ليس بشيء، لأنّ عبد الرحمن بن ملجم لم يحارب ولا أخاف السّبيل، وليس للامام عند الشافعيين ولا للوصيّ أن خذ القود بصغير حتى يبلغ، فبطل شغبهم. وهذه القصة عائدة على الحنفيين بمثل ما شنّعوا على الشّافعيين سواء

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 184.

بسواء، لأنّهم والمالكيين لا يختلفون في أنّ من قتل آخر على ويل فلا قود في ذلك.

ولا خلاف بين أحد من الأمّه في أنّ عبد الرحمن بن ملجم لم يقتل علياً – رضي الله عنه – إلّا متأوّلاً مجتهداً مقدّراً على أنّه صواب، وفي هذا يقول عمران بن حطّان شاعر الصّفرية:

ضربة من تقيّ ما أراد بها إلّا ليبلغ من ذي العرش رضوا

إنّي لأذكره حبّاً فأحسبه أوفى البريّة عند الله ميزا

فقد حصل الحنفيّون في خلاف الحسن بن عليّ على مثل ما شغبوا به على الشافعيّين، وما ينفكّون لأبداً من رجوع سهامهم عليهم ومن الوقوع فيما حفروه، فظهر تناقض الحنفيّين والمالكيّين في الفرق بين الغائب والصغير » [1].

وقد ذكر العلّامة محمد بن اسماعيل بن صلاح الأمير دعوى ابن حزم هذه، حيث قال: « قال النواصب:

قد أخطأ معاوية في الاجتهاد وأخطأ فيه صاحبه

والعفو في ذاك مرجوّ لفاعله وفي أعالي جنان الخلد راكبه

قال:

كذبتم فلِمْ قال النبي لنا في النار قاتل عمّار وسالبه؟

وما دعوى الاجتهاد لمعاوية في قتاله، إلّا كدعوى ابن حزم أنّ ابن ملجم أشقى الآخرين مجتهد في قتله لعلي – عليه السلام – كما حكاه عنه الحافظ ابن حجر في تلخيصه.

وإذا كان من ارتكب هواه ولفّق طلاً يروّج به ما يراه اجتهاداً لم يبق في

---

(1). المحلى 10 / 584 - 586.

ـللدنيا مبطل، إذ لا تي لحد منكراً إلّا وقد لهبّله عذراً، وهؤلاء عبدة الأو نقالوا: ما نعبدهم إلّا ليقرّبو إلى زلفى ... » [1].

أقول:

فظهر أنّ القدح في حديث الغدير الصحيح المتواتر، ليس إلّا من التعصب المقيت والنصب الشديد والجحد للفضائل العلويّة والسعي وراء إخفائها وإطفاء نورها ... ودعوى أنّ ذلك منهم من ب النقد والتحقيق لا التعصّب والبغض واضحة البطلان. فإنّ مثل من ينكر فضائل عليّ الصحيحة كمثل من ينكر فضائل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الصحيحة ومعاجزه الثابتة، ويعين اليهود والنصارى على إنكارها ويستند إلى خرافاتهم وهفواتهم في ردّها فهل يقال: هذا محقق قد، أو يقال: إنه كافر ملحد؟

وكيف لا يكون الرازي ولمثاله نواصب ولحال أنهم يقدحون في حديث الغدير الثابت الصحيح، ويشاركون النواصب ويساعدونهم في إبطاله وينقلون كلماتهم في كتبهم مستدلّين بها ومستندين إليها؟

والواقع أنّ هؤلاء كلّهم نواصب معادون لأمير المؤمنين - عليه السلام - وإنْ تسنّزوا بستار التسنّن ...

وكيف لا يكونون كذلك، والحال أنّ بعضهم يقدح في فضائل عليّ كلّها - على كثرتها حتى قال أحمد بن حنبل كما في (الصواعق) وغيره: إنه لم يرد في أحد من الصحابة من الفضائل لأسانيد الحسان ما ورد في حقّه - وهم يثبتون لغيره من الفضائل ما أدرجه أئمّتهم في الموضوعات ونصّوا على بطلانها؟

وهذا ابن تيميّة، ينقل كلاماً لابن حزم ويقرّره في أنه لم يصحّ من فضائل علي إلّا ثلاثة أحاديث، وهذا نصّ كلامه:

---

(1). الروضة الندية - شرح التحفة العلوية: 118.

« قال أبو محمد ابن حزم: الذي صحّ في فضائل عليّ فهو قول رسول - ﷺ -: لأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي. وقوله: لأعطينّ الرّاية غداً رجلاً يحبّ ورسوله ويحبّه ورسوله. وهذه صفة واجبة لكلّ مسلم مؤمن وفاضل. وعهده - ﷺ -: إنّ عليّاً لا يحبّه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق. وقد صحّ مثل هذا في الأنصار - رضي عنهم - أنّه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر.

وأمّا من كنت مولاه لعليّ مولاه، فلا يصحّ من طريق الثقات أصلاً.

وأمّا سائر الأحاديث التي تتعلّق بها الروافض، فموضوعة يعرف ذلك من له أدنى علم لأخبار ونقلتها.

فان قيل: فلم لم يذكر ابن حزم ما في الصحيحين من قوله: إنّك منّي وأنا منك. وحديث المباهلة والكساء؟

قيل: مقصود ابن حزم الذي في الصحيحين من الحديث الذي لا يذكر فيه إلّا علي، وأما تلك ففيها ذكر غيره »[1].

فهذا كلامه لكنّهم يناقشون في دلالة حديث المنزلة، بل زعم يوسف الأعور دلالته على الذمّ دون المدح والفضل، والعياذ بالله.

وأما حديث خيبر، فقد رأيت ما يدعّيه ابن حزم حوله في الكلام المذكور.

وأما الحديث الثالث، فقد زعم عدم اختصاص تلك المنزلة بالامام - عليه السلام - وأنه قد صحّ مثله في الانصار.

فأي عناد أبلغ من هذا منصفون؟!

التشنيع على رد الأحاديث

هذا، وغير خفي على من له أدنى علم بالأحاديث والآثار وكلمات العلماء

---

(1). منهاج السنة 4 / 86.

الأعلام، شناعة ردّ الأحاديث النبوية وفضاعة إنكارها وجحدها ... قال نور الدين السّمهودي: « أخرج البيهقي عن عطاء بن يسار أنّ معاوية بن أبي سفيان - رضي عنهما - ع سقاية من ذهب أو ورق كثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء - رضي الله عنه -: سمعت رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - نهى عن مثل هذا إلّا مثلاً بمثل. فقال معاوية: ما أرى سأً، فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية؟ أخبره عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك رض أنت بها.

قال البيهقي: قال الشافعي: فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم بخبره، ولمّا لم ير معاوية ذلك، فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها إعظاماً، لأنّه ترك خبراً عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -.

قال الشافعي: وأخبر أنّ أ سعيد الخدري لقي رجلاً فأخبره عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - شيئاً فخالفه. فقال أبو سعيد: و لا آواني وإ ك سقف بيت أبداً » [1].

أقول: فاذا كان ردّ خبر واحد بهذه المثابة من الشناعة، فإنّ شناعة إنكار الحديث المتواتر أكثر وأشدّ كما هو واضح.

وقال الذهبي: « قال أحمد بن محمد بن اسماعيل الآدمي: ثنا الفضل بن ز د، سمعت أحمد بن حنبل يقول: من ردّ حديث رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - فهو على شفا هلكة » [2].

أقول: فظهر بحمد أن المنكرين لحديث الغدير للذي أخرجه جمع من المشاهير - ومنهم هذا الامام النحرير - من الهلاك على شفير.

وقال السيوطي: « قال أبو معاوية الضرير: ما ذكرت النبي - صلّى عليه

---

(1). جواهر العقدين - مخطوط.

(2). سير أعلام النبلاء 11 / 297.

وسلّم بين يدي الرشيد إلّا قال: صلّى على سيّدي.

وحدّثته بحديثه - صلى الله عليه وآله وسلم -: وددت أني أقتل في سبيل ، فأقتل ثم أحيي فأقتل: فبكى حتى انتحب.

وحدّثته يوماً حديث: إحتج آدم وموسى. وعنده رجل من وجوه قريش فقال القرشي: فأين لقيه؟ فغضب الرشيد وقال: النطع والسيف، زنديق يطعن في حديث النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -!! قال أبو معاوية: فما زلت أسكنّه وأقول أمير المؤمنين كانت منه درة، حتى سكن » [1].

أقول: وإذا كان قول الرجل في حديث إحتجاج آدم وموسى «فأين لقيه » دليل الكفر ولستحقاق القتل والعقاب، فإنّ إنكار الرازي واهتمامه في إبطال حديث الغدير يستوجب ذلك لأولوية القطعية.

وقال الذهبي: « وقال الفضل بن ز د عن أحمد بن حنبل، قال: بلغ ابن أبي ذئب أنّ مالكاً لا خذ بحديث البيّعان لخيار، فقال: يستتاب فإنْ ب وإلّا ضربت عنقه. قال أحمد: ومالك لم يرد الحديث لكن وّله » [2].

أقول: وظاهر كلام أحمد في هذا المقام، إستحقاق مالك القتل إنْ كان قد ردّه ردّ إنكار ولم يتب، وإذا كان هذا حكم ردّ حديث من أحاديث النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حتى ولو كان الراد - مالك بن أنس على جلالته وعظمته، فإنّ منكر حديث الغدير، وهو أجلّ من حديث البيّعان لخيار من جميع الجهات، يستحقّ الحكم المذكور - إن لم يتب - لأولوية القطعية.

وقال ابن قيّم الجوزيّة - بعد حديث طويل رواه عن عبد بن أحمد بن حنبل في ذكر قدوم وفد بني المنتفق -: «هذا حديث كبير جليل ينادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة لا يعرف إلّا من حديث

---

(1). ريخ الخلفاء 1 / 111.

(2). تذهيب التهذيب - مخطوط.

عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن ضمرة الزبيري، وهما من كبار أهل المدينة ثقتان محتج بهما في الصحيح، إحتجّ بهما إمام الحديث محمد بن إسماعيل البخاري ...

وقال ابن مندة: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني وعبد بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه لعراق بمجمع من العلماء وأهل للدين جماعة من الأئمة، منهم أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحد ولم يتكلّم في إسناده بل رووه على سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا الحديث إلّا جاحد جاهل أو مخالف للكتاب والسنة. هذا كلام أبي عبد ابن مندة - رحمه الله - » [1].

أقول: فإذا كان هذا حال منكر هذا الحديث - مع أنه لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة، كما نص عليه ابن القيّم - فلا ريب في ثبوته لمن أنكر حديث الغدير المتواتر لأولوية القطعية.

وقال أبو طالب محمد بن علي المكي * المترجم له في مرآه الجنان حوادث * سنة 386 وغيره * في كتابه (قوت القلوب): « وفي رد أخبار الصفات بطلان شرائع الاسلام من قبل أن الناقلين إلينا ذلك هم قلوا شرائع الدين وأحكام الايمان، فانْ كانوا عدولاً فيما نقلوه من الشريعة، فالعدل مقبول القول في كل ما يقوله، وإنْ كانوا كذبوا فيما نقلوا من أخبار الصفات فالكذاب مردود القول في كلّ ما جاء، والكذب على تعالى كفر، فكيف تقبل شهادة كافر! وإذا جاز أن يجترئوا على سبحانه ن يزيدوا في صفاته ما لم يسمعوه عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - فهم أن يكذبوا على الرسول فيما نقلوا من الأحكام أولى. ففي ذلك إبطال الشرع وتكفير النقلة من الصحابة والتابعين حسان، فلذلك كفّر أهل الحديث من نفى أخبار الصفات ».

---

(1). زاد المعاد في هدي خير العباد 3 / 56.

أقول: وبهذا الأسلوب من الاستدلال نستدل في المقام، لأن حديث الغدير ليس أدنى مرتبةً من أخبار الصفات ...

وقال أبو سعد السمعاني: « البنزية بفتح الباء الموحدة وسكون التاء لث الحروف وفي آخرها الراء.

هذه النسبة لجماعة من الشيعة من الفرقة الزيدية، وهي إحدى الفرق الثلاث من الزيدية وهي الجارودية والسليمانية والبنزية. وأما البنزية فهم أصحاب كثير النوّا والحسن بن صالح بن حي، وقولهم كقول سليمان، غير أنهم توقفوا في عثمان – رضي الله عنه – وأمره وحاله. وأظللنا هذه الطائفة لأنهم شكّوا في إيمان عثمان – رضي الله عنه – وأجازوا كونه كافراً من أهل النار، ومن شك في إيمان من أخبر النبي – عليه السلام – أنه من أهل الجنّة فقد شك في صحة خبره. والشاك في خبره كافر.

وهذه الفرق الثلاثة من الزيدية يكفّر بعضهم بعضاً، لأنّ الجارودية أكفرت أ بكر وعمر، والسليمانية والبنزية أكفرت من أكفرهما » [1].

أقول: وإذا كان « الشاك » في خبر النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – « كافراً »، فان « منكره » – ولا سيما مثل حديث الغدير – « كافر » لأولوية القطعية.

ومن العجيب أن يحكم بكفر الشاك في إيمان عثمان مع احتمال أن لا يكون حديث إخبار النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – أنه من أهل الجنّة صحيحاً عنده وعند أتباعه فضلاً عن أن يكون متواتراً – ولا يحكم بكفر من ينكر حديث الغدير للذي رواه لأهل مذهبه – خلفاً عن سلف في جميع الطبقات وصرح أئمّة علمائهم بتواتره؟ بل ولا ينسب إلى التعصب ولا يوصف لتعسف؟

وقال ملك العلماء شهاب الدين الدولت آ دي: « وفي المضمرات في كتاب الشهادات: ومن أنكر الخبر الواحد والقياس وقال: إنه ليس بحجة، فإنه يصير

---

(1). الأنساب – البنزية.

كافراً. ولو قال: هذا الخبر غير صحيح وهذا القياس غير بت، لا يصير كافراً ولكن يصير فاسقاً»[1].

أقول: فمن أنكر الخبر المتواتر يصير كافراً لأولوية القطعية.

وقال المولوي عبد الحليم في (نظم الدرر في سلك شق القمر): « اعلم أنه تقدم أن حديث شق القمر خبر مشهور او متواتر، فعلى الأول منكره يضلّل وعلى الثاني يكفّر ... فإنّ الأخبار المروية عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - على ثلاث مراتب كما بينته في شرح النخبة، ونخبته هاهنا، أنه إما متواتر وهو ما رواه جماعة عن جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب، فمن أنكره كفّر.

أو مشهور، وهو ما رواه واحد ثم جمع عن جمع لا يتصور توافقهم على الكذب، فمن أنكره كفّر عند الكل إلّا عيسى بن أ ن، فإنّ عنده يضلّل ولا يكفّر وهو الصحيح.

أو خبر الواحد وهو أن يرويه واحد عن واحد، فلا يكفّر جاحده غير أنّه ثم بترك القبول، إذا كان صحيحاً أو حسناً.

وفي الخلاصة: من ردّ حديثاً قال بعض مشايخنا يكفّر، وقال المتأخّرون: إن كان متواتراً كفّر. أقول: هذا هو الصحيح إلا إذا كان رد حديث الآحاد من الأخبار على وجه الاستخفاف والانكار ».

أقول: وبناء عليه أيضاً يكفّر منكر حديث الغدير، لما تقدّم من ثبوت تواتره حسب كلمات فحول العلماء الأعيان.

ولو تنزّلنا عن ذلك، فلا ريب في شهرته، فمنكره يضلّل.

وقال علي بن سلطان القاري، في رسالته في الردّ على إمام الحرمين الجويني: « ومنها قوله: إنّ من توضّأ بنبيذ التمر، فقد جعل نفسه شهرة للعالمين وأنكالاً للخلق أجمعين، ونسب مثل هذا القول إلى القفّال، زعماً منه أنّه من العاقلين

---

(1). هداية السعداء - مخطوط.

الكاملين، مع أنّ هذا موجب لكفر الطاعنين وللقائلين، فإنّ الإمام أ حنيفة - رضي الله عنه - لم يذهب إلى هذه القول برأيه، بل بما ثبت عنده من الأحاديث المرويّة عن سيد المرسلين بواسطة أجلّاء أصحابه - رضي عنهم أجمعين - وليس منفرداً به أيضاً بين المجتهدين، إذ ذهب إليه سفيان الثوري وعكرمة أيضاً من التابعين ... ».

أقول: فاذا كان طعن الطاعنين على القول بجواز التوضّي بنبيذ التمر موجباً لكفرهم، لثبوت هذا الحكم لأحاديث المرويّة عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - حسب زعمه، فكيف لا يكفّر الطاعن في حديث الغدير منصفون؟

وإذا كان قد وافق سفيان وعكرمة أ حنيفة في هذه الفتوى، فإنّ حديث الغدير متواتر عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - مشهور لدى جميع المحدّثين، ورواه كلهم خلفاً عن سلف في جميع الطبقات، واعتنوا به وجمعوا طرقه وألفاظه في كتبهم المختلفة وأسفارهم المعتبرة ...

وقال الشاه ولي للدهلوي في (التفهيمات الالهية): « تفهيم - من كان مقلداً لواحد من الأئمّة وبلغه عن رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ما يخالف قوله في مسألة وغلب على ظنّه أنّ ذلك نقل صحيح فليس له عذر في أن ينزك حديثه - عليه السلام - إلى قول غيره، وما ذلك شأن المسلمين ويخشى عليه النفاق إنْ فعل ذلك ».

أقول: فإذا لم يكن من شأن المسلمين ترك حديث غلب على ظنّه أنّ ذلك نقل صحيح، وأنّه يخشى على فاعله النفاق، فإنّ ردّ مثل حديث الغدير الصحيح المتواتر، يوجب الخروج من عداد المسلمين والدخول في زمرة المنافقين قطعاً ...

وقال الفضل بن روزبهان - في الجواب عن قول العلامة الحلّي - رحمه الله - روى الجمهور أنّه - عليه السلام - لمّا برز إلى عمرو بن عبد ود العامري في غزاة الخندق، وقد عجز عنه المسلمون، قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم - برز الايمان كلّه إلى الكفر كلّه - قال الفضل:

« أقول: إنه صح هذا أيضاً في الخبر، وهذا أيضاً من مناقبه وفضائله التي لا ينكرها إلّا سقيم الرأي ضعيف الإيمان، ولكن الكلام في إثبات النص وهذا لا يثبته ».

أقول: فمنكر حديث الغدير سقيم الرأي ضعيف الايمان لأولوية القطعية ...

لم يتكلم في صحة حديث الغدير إلّا متعصب جاحد

هذا كله ... لاضافة إلى أن جماعة من كبار علماء أهل السنة نصّوا لنسبة إلى خصوص حديث الغدير على أنه لم يتكلم في صحته إلّا متعصب جاحد لا اعتبار بقوله ... فقد قال الميرزا محمد بن معتمد خان البدخشي: « هذا حديث صحيح مشهور، ولم يتكلّم في صحته إلّا متعصب جاحد لا اعتبار بقوله، فإنّ الحديث كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وقد نصّ الذهبي على كثير من طرقه لصحة، ورواه من الصحابة عدد » [1].

أقول: فتبين أن البخاري وأ حاتم الرازي وابن أبي داود وابراهيم الحربي وابن حزم والفخر الرازي وأمثالهم، متعصبون جاحدون لا اعتبار بقولهم ... ولله الحمد على ذلك.

وقال شمس الدين ابن الجزري بعد أن صرح بتواتر حديث الغدير:

« ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممن لا اطلاع له في هذا العلم » [2].

وقال (الدهلوي) في الجواب عن حديث الغدير: « قالت النواصب – خذلهم –: هذا الخبر على تقدير صحته، منسوخ بما صحّ عندكم في الصحاح أن رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – قال: إنّ آل أبي طالب ليسوا لي ولياء إنما

---

(1). نزل الأبرار: 21.

(2). أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: 3.

وليّ وصالح المؤمنين. وأجاب أهل السنة: إن اسم أبي طالب ليس في صحاحنا وإنما لفظ الحديث: إن آل أبي فلان فلعله أراد أ لهب وهو مذهب أكثر أهل السنة، حيث خصصوا الخمس بما عدا أولاده، وإنْ ذكره، بعض النواصب في روايته فلا يكون حجة علينا. قالوا: قد صح عن عمرو بن العاص أنه ذكر أ طالب. قلنا لم يصح عند وإنما صح عندكم، ولو فرض صحته فالمراد من آله من لم يكن حينئذٍ مؤمناً كأبي طالب وبنيه، لا سيد ومولا علي وأخواه جعفر وعقيل حتى يصح دعوى نسخ قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه.

وأيضاً: دعوى النسخ إنما يمكن أذا علم التاريخ. وأجاب بعض أهل السنة ن الخبرين من ب الاخبار، والاخبار لا يحتمل النسخ. وردّه النواصب: إن الخبر متى تضمّن حكماً كقوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ ونحوه، صح نسخه. وقوله: من كنت مولاه فعلي مولاه، على تقدير صحّته من هذا القبيل، فإنّه يتضمّن إيجاب محبته » [1].

أقول: فظهر أن ردّ هذا الحديث من صنيع النواصب، لكن الرازي ومن تبعه لسوء حالاً من النواصب، لأنّهم اعتقدوا بطلان حديث الغدير وحاولوا ردّه بكلّ جهدهم، أما النواصب فإنهم قشوا فيه وأجابوا عنه « على تقدير صحته » فإنّهم غير جازمين ببطلانه ...

محمد محسن الكشميري

وجاء محمد محسن الكشميري، ففاق من سبقه في الوقاحة وسبقهم في التعصب والعناد، فقال في الجواب عن حديث الغدير:

« وأما عن الحديث فبوجوه: أما أولاً فبأن المهرة كأبي داود وأبي حاتم الرازي قد ضعّفوا هذا الحديث، وما أخرجه إلّا أحمد بن حنبل في مسنده، وهو مشتمل على الصحيح والضعيف وليس من الصحاح، كما صرح به مهرة فن الحديث، فهو

---

(1). حاشية التحفة.

خبر واحد ضعيف، فلا يصح للحجية في الأصول سيما في أصل الدين، ولم يخرج غيره من الثقات إلّا الجزء الأخير من قوله: اللهم وال من والاه » [1].

وجوه الجواب عن كلام الكشميري

وهذا الكلام يشتمل على هفوات وأكاذيب، فالجواب عنه بوجوه:

1) نسبة التضعيف إلى أبي داود كذب.

لقد علمت فيما سبق مراراً أن نسبة تضعيف حديث الغدير إلى أبي داود كذب محض وبهتان بحت.

نعم ضعّفه ابنه – الكذاب – لكن الكشميري نسب ذلك إلى الأب بدلا عن الابن، تقليدا لبعض أسلافه المغفلين المتعصبين ...

2) بطلان التمسك بتضعيف أبي حاتم.

وعلمت فيما سبق بطلان مزاعم أبي حاتم وأمثاله حول حديث الغدير وسخافة الخرافات التي تمسكوا بها لتضعيفه ..

وهل المهارة في الحديث تختص بهذين الرجلين؟ وهل تختص بمن يقدح في فضائل أمير المؤمنين – عليه السلام –؟

ولكن لا عجب من صدور هذه النزهات من هذا الرجل بعد صدورها من الرازي والتفتازاني وغيرهما ...

3) قوله: ما أخرجه إلّا أحمد.

وقوله: ما أخرجه إلّا أحمد بن حنبل في مسنده، كذب صريح وتعصب فضيح، يكشف عن شدة عداء الرجل، وكثرة جهله وجحده، حتى أن اسلافه المتعصبين الجاحدين أبوا عن التفوه بهذه الدعوى الكاذبة.

4) قوله: وهو مشتمل على الصحيح والضعيف.

---

(1). نجاة المؤمنين – مخطوط.

وقد وصف الكشميري كتاب المسند لأحمد بن حنبل نه مشتمل على الصحيح والضعيف، ولكن هذه الدعوى مردودة لدى جماعة من المحققين كالسبكي وغيره.

5) قوله: وليس من الصحاح ...

ثم قال حول حديث الغدير: وليس من الصحاح كما صرح به مهرة فن الحديث، وهذه أكذوبة أخرى، فإن كثيراً من طرق حديث الغدير صحيح حسب تصريح أئمة فن الحديث كما سمعت سابقاً.

6) قوله: فهو خبر واحد ضعيف ...

ثم قال: فهو خبر واحد ضعيف فلا يصح للحجية ... وهذا كذب واه وكلام سخيف، فقد عرفت صحة هذا الحديث وتواتره بحمد تعالى حسب نصوص عبارات الأئمّة المحققين وأساطين الحديث.

7) قوله: ولم يخرج غيره ...

ثم قال: ولم يخرج غيره – يعني أحمد بن حنبل – من الثقات إلّا الجزء الأخير من قوله: اللهم وال من والاه.

أقول: وهذه الدعوى الكاذبة يجل عن التفوه بها أدنى المنتسبين إلى الدين الاسلامي، ولو للسان، لأن كذبها واضح حتى على العوام فضلاً عن الخواص.

و لرغم من ثبوت تواتر هذا الحديث في جميع الطبقات حتى للعدة الكثيرة والجم الغفير من صحابة رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – من الفصول المتقدمة في الكتاب، فإ نذكر هنا أسماء جماعة من مهرة فن الحديث وكبار الأئمّة والحفاظ والرواة في القرون المختلفة، ثم نصوص روا تهم وأسانيدهم الى الصحابة في نقل حديث الغدير، مزيداً لتوضيح المرام وز دة تقبيح وتفضيح للكشميري وأسلافه اللئام، و الموفق في البدء والختام.

(قال الميلاني): الى هنا تم هذا الجزء من الكتاب، الذي جعلنا عنوانه (المدخل). وسنشرع من الجزء الذي يليه في البحث حول (حديث الغدير) سنداً

ودلالة. و الموفق والمعين، وله الحمد أولاً وآخراً.

اهداء..... 5
حديث الغدير..... 7
كلمة السيد صاحب العبقات..... 35
كلام الدهلوي حول حديث الغدير..... 37
المؤلّفون في حديث الغدير **47**
كلام ابن المغازلي..... 50
ابن المغازلي ثقة..... 51
تصنيف ابن عقدة في طرق الحديث..... 53
[ذكر من روى عنه ابن عقدة حديث الغدير من الصحابة] 54
ذكر من صرح بتأليف ابن عقدة الكتاب المذكور 1) ابن تيمية 2) ابن حجر العسقلاني
..... 59
ذكر من أورد كلام العسقلاني..... 60
3) ابن حجر العسقلاني أيضاً..... 61
4) الشّريف السمهودي 5) الشيخاني القادري..... 62
6) البدخشاني رواة كتاب الموالاة..... 63
ترجمة ابن عقدة وو قته..... 71
كلمات في توثيقه..... 73
تصنيف الطبري كتا ً في طرق حديث الغدير..... 80
ذكر من قال ذلك..... 81
ترجمة الطبري 82
تصنيف الحسكاني في طرق حديث الغدير ترجمة الحسكاني..... 86

ترجمة عبد الغافر..... 89
تصنيف أبي سعيد السجستاني مصنفاً في طرق حديث الغدير..... 91
ترجمة أبي سعيد السجستاني 92
ترجمة الدقاق..... 93
تصنيف الحافظ الذهبي في جمع طرق حديث الغدير..... 94
أقول: 95
تصنيف بعض العلماء في طرق حديث الغدير 96
ترجمة أبي المعالي الجويني..... 97
تواتر حديث الغدير **101**
ذكر من نص على ذلك 1. الحافظ الذهبي 103
2. الحافظ ابن الجزري 104
ترجمة ابن الجزري 106
إعتماد العلماء عليه..... 107
روايتهم لكتبه 3. الحافظ السيوطي 108
ذكر كتب السيوطي في الأحاديث المتواترة نقل حكمه بتواتر الحديث 110
4. الشيخ علي المتقي 5. الميرزا مخدوم..... 111
6. جمال الدين المحدث 113
7. الملّا علي القاري 8. ضياء الدين المقبلي 114
9. محمد بن إسماعيل الأمير 10. محمد صدر العالم..... 116
11. ني بتي..... 117
12. محمد مبين اللكهنوي..... 118
خلاصة البحث..... 119
مع الرازي في كلامه حول حديث الغدير وفقهه..... **121**
مقدمة..... 125
عدم رواية البخاري ومسلم حديث الغدير **129**

1. إنه دليل التعصب 2. المثبت مقدّم على النافي..... 131
3. الشهادة على النفي غير مسموعة..... 134
4. عدم النقل لا يدل على العدم 135
5. عدم استيعاب الكتابين للصحاح 136
نقد ورد 138
6. لو أخرجاه لأنكره المتعنتون نماذج مما أخرجاه وأنكروه..... 141
7. رأي الائمّة في الكتابين ومؤلفيهما 1) محي الدين عبد القادر القرشي الحنفي . 150
ترجمة عبد القادر القرشي 2) علي القاري 153
3) الأدفوي الشافعي 155
ترجمة الأدفوي 157
4) أبو زرعة الرازي..... 158
ترجمة أبي زرعة الرازي..... 162
5) أبو حاتم الرازي ترجمة أبي حاتم 165
6) ابن أبي حاتم ترجمة ابن أبي حاتم..... 166
7) محمد بن يحيى الذهلي..... 167
كفر الجهمية 168
بين الذهلي والشيخين..... 169
ترجمة محمد بن يحيى الذهلي 170
8) أبوبكر ابن الأعين والبخاري..... 173
الامام أحمد واللّفظية 174
الامام أحمد بن صالح واللفظية 176
موجز ترجمة أحمد بن صالح مع الذهبي..... 176
9) عبد العلي الأنصاري الهندي 180
أحاديث من الصحيحين في الميزان الحديث الأول..... 182
الحديث الثاني 184

الحديث الثالث 187
الحديث الرابع 189
الحديث الخامس 191
الحديث السادس 193
الحديث السابع 195
الحديث الثامن 200
الحديث التاسع 202
الحديث العاشر 205
الحديث الحادي عشر 211
ثلاثة أحاديث في البخاري 213
الحديث الخامس عشر 217
الحديث السادس عشر 225
الفخر الرازي وأحاديث الكتابين 232
دفاع الرازي عن الشافعي 236
عدم رواية الواقدي حديث الغدير 239
1. الواقدي من رواة مثالب الخلفاء 241
2. إعراض الرازي عن روا ت الواقدي 245
3. الواقدي مجروح 246
عدم رواية ابن إسحاق حديث الغدير 249
1. ابن لســـحاق من رواة حديث الغدير ذكر من نقل عن ابن لســـحاق حديث الغدير 251
2. ذكر ابن إسحاق حضور علي في حجة الوداع 254
3. ابن اسحاق مجروح 255
عدم رواية الجاحظ حديث الغدير 259
1. الجاحظ من النواصب 261
2. أضاليل الجاحظ وردود المفيد عليه 262

3. قال الخطابي: الجاحظ ملحد 266
4. آراء العلماء في الجاحظ 270
5. اتصاف الجاحظ لصفات الذميمة 276
6. الآ ر المترتبة على الاعتماد على الجاحظ 277
الدفاع عن الجاحظ كلام ابن روزبهان وإبطاله 283
كلام الرشيد الدهلوي ووجوه بطلانه 284
1) الفضل ما شهدت به الأعداء 286
2) وصف الجاحظ لمهارة لا ينفي عداوته 3) الحافظ ابن خراش ومثالب الشيخين
..... 290
4) إطراء أهل السنة علماء الشيعة 291
تكملة 304
6) يستند إلى أقوال العلماء في فنونهم 314
عدم رواية ابن أبي داود حديث الغدير 317
1. لا دليل على القدح 2. دعوى القدح كاذبة 319
3. استدلال الرازي يخالف قواعد البحث 320
4. المعارضة بتصحيح الأئمّة 5. المعارضة برواية أبي داود 321
6. قال أبو داود: ابني عبد كذّاب 322
الشهود على روايته الحديث الموضوع 330
تكملة 334
7. نظرات في سند الحديث 338
2 – نسبة البخاري الحديث إلى يعقوب بن إبراهيم 343
3 – في طريقه « سعد بن إبراهيم » 345
8. هذا الحديث مرويّ لمعنى 9. قيل: « انما » قد لا تدل على الحصر 346
10. لا تنافي بين الحديثين 347
الردّ على أنه « لم يكن علي مع النّبي » 349
عدم رواية أبي حاتم حديث الغدير 353

1. أبو حاتم متعنت 354
2. أبو حاتم ممّن قدح في البخاري 355
3. نسبة أبي حاتم كتا ً للبخاري إلى نفسه..... 356
4. المعارضة برواية ابنه 357
رد الرازي على نفسه 358
تفنيد المعارضة بحديث « قريش والأنصار ... مواليَّ دون الناس ... »..... 360
1. إنه من أخبار المخالفين 2. ليس من الأحاديث المشتهرة 363
3. هو خبر واحد عن أبي هريرة 4. حديث الغدير برواية أبي هريرة..... 364
5. أبو هريرة كذّاب 365
6. وجوه القدح في أبي هريرة..... 366
الخاتمة فيها كلمات في ذم الفخر الرازي 371
وقفة مع من أنكر تواتر حديث الغدير 375
نور الدين الحلبي..... 378
علي القاري..... 379
ابن تيمية..... 395
ابن حزم 400
محمد محسن الكشميري 413
الفهرس..... 418